

المرجع فى علم الديبلوماتيك العربى واستراتيجيات النقد والتحليل

تأليف

أ.د. ناهد حمدى احمد

أستاذ الوثائق والأرشيف بجامعة القاهرة فرع بنى سويف
ومقرر اللجنة العلمية للفرع الاقليمى العربى للمجلس العالمى للأرشيف
ومقرر جمعية الأرشيف الأمريكى بشيكاغو
ومقرر مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية "سابقاً"
رئيس قسم الوثائق والمكتبات "سابقاً"



٦٠ شارع قصر المينى (١١٤٥١) القاهرة
تليفون : ٧١٤٥٢٩ - ٧١٢١١٢ فاكس : ٧١٤٧٥٦١ (٢٠٢)
٤٢ شارع بجله - ميدان البصرة - الهلوسين
تليفون : ٧٤٩٢١٤٥ فاكس : ٧١١٨٢٨١
E-Mail: alarabi5@intouch.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر

العربي للنشر والتوزيع

60 شارع القصر العيني

(11451) - القاهرة

تليفون : 7954529 - 7921943

فاكس : 7947566

E-Mail: alarabi5@intouch.com

رقم الإيداع

٢٠٠٠/١٧٣٤٥

الترقيم الدولي

977-319-031-5

المؤلف : أ.د. ناهد حمدي أحمد

الغلاف للفنان : ياسر عبدالقوى

عدد الصفحات : 344

الطبعة الأولى

2001

" بسم الله الرحمن الرحيم "

{ وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل

الله عليك عظيماً }

مقدمة

موقع علم الدبلوماسية من علوم الوثائق والأرشيف

لا جدال فى أن نمو الوعي القومى فى العالم العربى وانطلاق حركة القومية العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين من القاهرة بالذات التى تحمل شعلة النضال العربى من أجل الحرية والتقدم فى كافة الميادين ، قد صاحبها تطور حاسم فى المجالات العلمية النظرية والتطبيقية على السواء . وانبرى عدد من المعنيين بالدراسات العربية فى مصر والعالم العربى بالاهتمام الكبير بالتراث القومى فى كل المجالات ، واضعين نصب أعينهم الوثائق الأرشيفية ذاكرة الأمم ، ونتاج العقل والفكر العربى ، وبراكين مناشط الدواوين والمؤسسات التى عاشت ومارست أعمالها وأنتجت الوثائق عبر حياتها ، فى مختلف بقاع العالم العربى والذى تأثرت به وأثرت فيه . ومما لا شك فيه ان هذا الوعي والاهتمام يحتاج الى الاعتماد على العلم لصقله فما فكانت إلا ان ظهرت علوم الوثائق والأرشيف التى تحتاج إلى نوع معين من الباحثين والدارسين المؤمنين بهذا الأمر ، والذين لديهم من الثقافة والخبرة العلمية والفنية ما يساعدهم على القيام على هذا التراث القومى العربى ، حفظاً ودراسة ونشراً وتحقيقاً من بعد أن تتوفر لهم أدوات البحث العلمى المناسبة .

وعند الحديث عن الوثائق بشكل عام ^(١) ، لابد وأن نفصل بين الوثيقة أياً كانت وبين العلم . فالعلم بمناهجه العلمية ربما يكون حديث العهد ، ولكن الوثيقة ذاتها تعود إلى عصور قديمة قدم تاريخ الإنسانية .

والوثيقة التى نقصدها هنا . هى تلك الوسائط المتعددة التى تنتج وتتداول أثناء حياة المؤسسات والأفراد وتحمل كافة المعلومات عن الأنشطة وممارستها والحقائق المتعلقة بها ، ومع الزمن يصبح لبعضها قيم أرشيفية (دائمة) .

بينما العلم فهو يعنى تحديد الأساليب العلمية والخطوات المنهجية لتجميع وتحليل وتنظيم وتكوين وحفظ واسترجاع الوثائق فى شكلها الوعائى أو استرجاع معلومات منها ، كما

ناهد حمدى : علوم الوثائق : النشأة والمضمون : القاهرة ، ١٩٩٨ .

يعنى أيضاً بتحديد الدورات المستندية وقنوات الاتصال . وهو فى هذا الصدد يهتم بالنظريات العلمية وأحدث التقنيات المستخدمة فى المجال كما يهتم بأحدث أساليب الإدارة العلمية التى تكفل لأجهزة الوثائق الجارية ومراكزها أو للأرشفات القومية السيطرة على موادها وخدمتها واتاحتها للاستخدام .

والطريق الذى تسير فيه مجموعه العلوم المعروفة بعلوم الوثائق والأرشفة . هو الطريق الذى ينظر إلى العلم باعتباره نوعاً من النشاط الإنسانى المستمر الحلقات فى معالجة المعلومات والأدوات المرتبطة بالأغراض العلمية والنفعية ، والمتصلة اتصالاً كلياً بمطالب الحياة فى المجتمعات والتى تعتبرها أدواتها فى تحقيق غاياتها .

من هنا نجد أن علوم الوثائق تحيا وتعيش ضمن إطار اهتمامات المجتمع ، وعليه فمن كل هذه الاهتمامات تشكلت مجموعة علوم الوثائق والأرشفة وظهرت معالمها .

نشأت الوثيقة مع وجود الإنسان وبرزت أهميتها حينما عجزت ذاكرته الطبيعية أن تستوعب تفاصيل كل ما يمر به من أحداث فليجأ لحفظ ما لديه منها على كل ما اتاحته له الطبيعة من مواد ، وحفظها بمختلف أساليب الحفظ فى أماكن أعدها لذلك .

وبمرور الزمن وتعدد الأحداث تضخمت أحجام الوثائق وتكدست ، ونشبت الخلافات حول بعض الحقوق ، وكان لابد لمن يريد الوصول إلى حقه أن يدعمه بما يتوفر لديه من مستندات .

وكان الكم الكبير للوصول إلى المطلوب صعب عسير وبدأت الأفكار تتجه إلى التخلص مما لا يشكل أهمية ، والاحتفاظ بما لا يمكن الاستغناء عنه لتدعيم الحقائق وإثبات الحقوق . ولم يحقق هذا الحفظ البدائى متطلبات الحاجة ، ولم يجد الإنسان أمامه إلا العلم يسيطر به على ما ينتج ويحفظ ويستغنى عنه من الوثائق ، ويتحقق من صدق ما يستند إليه لإثبات الحقائق وحفظها فى ترتيب ونظام يسهل الرجوع إليها عند الحاجة .

- فكان علم إدارة الوثائق الجارية Record Management سبيله إلى السيطرة على الكم الهائل مما ينتج ويتداول .

- وحقق له علم الدبلوماسية ما يصبو إليه من الكشف عن الصحيح من المزيف والتعرف على الأحكام التى سيطرت على إنتاج النوعيات المختلفة من الوثائق فى العصور الإسلامية .
- بينما جاء علم الأرشفة ليحقق له متطلبات إدارة حفظ واسترجاع وخدمة ناتج تجاربه ، وخلاصة أفكاره ، ومصدر لإثبات حقوقه .

وهكذا يمكن أن نحصر مجموعة علوم الوثائق فيما يلي .

١- علم إدارة الوثائق الجارية .

٢- علم الأرشفة .

٣- علم الدبلوماسية .

وفى الواقع أن كل علم فى هذه المجموعة يدرس جانباً من الجوانب ويستخدم المعارف والقوانين والنظريات كقاعدة لعملياته ، هو يدرسها بطرق علمية شأنها فى ذلك شأن باقى العلوم ولهذا سميت علوماً . وتتعلق كما رأينا بالوثائق وتحليلها وتنظيمها على محور الزمان والمكان . وهى من أجل تكامل الزوايا المتعددة التى تربط بينها تستعين بالعديد من العلوم الأكاديمية ، بل وأيضاً يتطلب هذا التكامل الأخذ من مختلف المناهج المناسبة . ولاشك أن هذا التكامل ضرورة تملئها الزوايا المتعددة التى تربط بين هذه العلوم وبين مفردات الوثائق وكيانها .

ويجئ هذا الكتاب محاولة لدراسة شاملة لعلم الدبلوماسية العربى كعلم مستقل عن بقية علوم الوثائق السابقة .

ودراسة علم الدبلوماسية دراسة علمية تقوم على أساس منهج علمى له قواعده وضوابطه وشروطه ومطالبه ، بل ليس من المبالغة القول أنه يكاد يكون أكثر المناهج مطلباً حيث يقتضى من الباحث معارف واسعة متصلة بشتى العلوم والآداب والفنون فضلاً عن تطلبه أسلوباً غاية فى الدقة عند التحقيق والتدقيق والتحليل والعرض والتعليل .

إن الباحث فى علم الوثائق يقرأ نصوص الوثائق ويفك رموزها ويحلل لغتها ويجرى وراء النشاط الإنسانى الذى صدرت عنه ، وينفذ إلى مشكلات الأسلوب واللغة وحدودهما ويناقش موضوع ومضمون الوثيقة ومعطياتها . فالوثيقة ما هى إلا إحدى المخلفات المادية لنشاط إنسانى ، تنتج عن تفاعلات متداخلة ومتشابكة يحاول الدبلوماسى فى أن يبعثها حية . يستنطق شكلها . ويرجع وراء الأحداث المروية والأسماء المرددة وغيرها ، ويربط بين كل ذلك وبين التقاليد والعلاقات الإدارية والاجتماعية والتفاعل القائم داخل المجتمع الذى تنتمى إليه ، ويقف ويحدد أثر هذه العلاقات على أشخاص الوثيقة وأساليب تفكيرهم وعملهم . بمعنى أن ينظر إليهم وإليها فى إطار الظروف والنظم والأوضاع والأحوال المتعددة التى كانت سائدة حينذاك . وعلى ضوء هذا يستطيع أن يدرك كل الدوافع والأحكام التى سيطرت على إخراج الوثائق بالشكل المتواجد أمامه كما يستطيع أن يحكم على صحتها أو زيفها . وهو لا يكتفى

بهذا بل يرجع هذه الأحداث الى حيزها الزمنى . ولاشك أن هذا النوع من النقد وتحليل الصفات والمضمون لا تأتى إلا عن طريق التخصص والخبرة التى تعتمد على ضوابط المنهج العلمى .

وللأسف لازلنا فى عالمنا العربى نفتقر الى منهج علمى واضح المعالم لذلك العلم . كما وأننا رغم نيت النواة الاساسية لهذا العلم فى عالمنا العربى إلا أن دراستنا المنهجية له لازالت متأخرة . الأمر الذى أدهش المستشرقين وعلماء الوثائق الأجانب وها نحن نرى Posner فى مقاله Arcives in Medieval Islam التى نشرت فى مجلة الأرشيفى الأمريكى عام ١٩٧٢ يبدى دهشته قائلاً "إن تأخر دراسة علم الديپلوماتيك العربى أمر محير ، لأن الوثائق التى وصلتنا على قلتها تشهد على حضارة بالغة السمو والارتقاء اذا قورنت بالحضارة الأوربية التى عاصرتها ، تلك الحضارة التى كان نتاجها الأدبى والفنى بالدرجة العليا من الرقى الحضارى انعكست آثاره على تنظيماتها الإدارية " .

ولم يكن فى الإمكان أخذ مقعد المتفرج . فكان هذا الكتاب الذى قسمته الى قسمين فى

بأبين :

الأول : يتناول ماهية علم الديپلوماتيك العربى وتأصيله وبيان أهمية التصدى لوضع قواعده ونظرياته وما يحيط بدراسته من مشكلات تتعلق بالمصادر من جهة . وبالمنهج العلمى من جهة أخرى .

الثانى : يتناول استراتيجيات النقد والتحليل والتفسير والوصف سواء فيما يتعلق

أ- بالعمليات الوظيفية والمراحل التى تسبق تحرير الوثيقة .

ب- العمليات التشريحية لخصائص الوثيقة داخلياً وخارجياً (الشكل) .

ومن الجدير بالذكر هنا ووفاء لمن فارقوا دنيانا أود أن أقرر أننى قد استندت فى كثير من مواضع الدراسة لجهود متناثرة غير منشورة لأستاذنا الدكتور توفيق اسكندر وكذلك للراحل الأستاذ محمد خضر .

والله الموفق

الباب الأول

الفصل الأول

العلم ومفاهيمه

اشتقاق مسمى العلم ومدلوله

استمد العلم اسمه من كلمة دبلوما Diploma وهو اسم من أهم الاسماء التي أطلقت قديماً على الوثيقة واستخدمه المؤرخون للدلالة على كل الوثائق دونما تحديد لمعناها . وأصلها كلمة يونانية (دبلوما) كانت تطلق في هذه اللغة على كل شئ مزدوج ، ثم استعملت بعد ذلك للدلالة على كل شئ مطوي ، وانتقلت هذه الكلمة من اللغة اليونانية الى اللغة اللاتينية ، وفي هذه اللغة اتسع مدلولها حتى انها أطلقت على الوثائق المطوية الصادرة عن الامبراطور الروماني ، كما يؤخذ من بعض كتابات المؤلف الروماني Suetone . وأطلقت في عهد الامبراطورية الرومانية على التصريحات الخاصة باستخدام وسائل النقل التابعة للدولة ، كما أطلقت كذلك على التصريحات التي كانت تعطى للجنود الذين اتموا خدمتهم الحربية وأصبح لهم الحق بعد اتمامها في أن يستمتعوا بحقوق المواطن الروماني العامة والخاصة .

وكانت هذه الدبلوما تتكون من لوحين مستطيلين من البرونز بها ثقب جانبيه تمر فيها حلقات معدنية تجمعهما على شكل كراسي يمكن فتحه أو إغلاقه دون المساس بمحتوياته وقد كتب ، النص الخاص بتسريح الجندي ومزاولة الحقوق المدنيه على الصفحة العليا من الداخل موازياً للجانب الأطول من الصفحة ، ثم اعيدت كتابته على الصفحة السفلى من الخارج موازياً للجانب الأصغر وزيد عليه الشهود . وتحاط هذه الدبلوما بسلك معدني مختوم لا يقض إلا في حالة الشك للتأكد من مطابقة النص الموجود بالخارج للنص الموجود بالداخل .

ظلت هذه الكلمة مستخدمة في روما الى أن قل استخدامها بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ولم تعد تستخدم إلا نادراً ، ظل الحال كذلك حتى القرن السادس عشر والسابع عشر فأحيائها المشتغلون بالوثائق والتاريخ من علماء عصر النهضة وأطلقوها حينئذ على أول الوثائق التي لفتت أنظارهم وهي الوثائق الصادرة عن الملوك وكذلك الوثائق الصادرة عن الشخصيات العظمى ، واشتقوا منها الكلمة اللاتينية ديپلوماتيك "Diplomatique" . وهذه

الكلمة أمدت اللغات الأوربية الحديثة بهذا المصطلح ^(١) الذي يشير في العربية الى علم الوثائق العربية .

وقد استخدمت في فرنسا "Diplomatique" بمعنى كل ماله علاقة أو صلة بالوثائق .. كما كان من بين معانيها أيضاً "التمسك بحرفية النصوص" .

ولقد استخدمت بنفس المدلول بالنسبة للوثائق العربية فيما عرف بعلم الوثائق العربية وتم بعد ذلك استعارة المصطلح الأوربي ديپلوماتيك على غرار إستعارتنا لكثير من المصطلحات الأجنبية وتعريبها مثل "أرشف" .

ولقد أطلق على الوثيقة التي يدرسها ذلك العلم "الوثيقة الديپلوماتية" ويقصد بها كل وثيقة صيغت في شكل أو قالب خاص مناسب للظروف ، وخضعت في انشائها للقواعد المرعية وتحوى على تصرف وتثبت لحقوق الأفراد أو الهيئات وتحمل ما يسمى بعلاقات الصحة مثل الأختام والتوقيعات وتستخدم في إثبات هذه الحقوق في حالة التنازع أمام الهيئات القضائية سواء عامة أو خاصة .

وهو يدرسها من حيث الشكل ومدى ما يتوفر فيه من مطابقة للقواعد المرعية في

المصدر .

(1) Tessier , George : La Diplomatie . Paris , Presses universitaires de France , 1962 (que sais.Je) No 530 P .

علم الديبلوماسية العربية ونطاق الدراسة فيه

يمكن تعريف علم الديبلوماسية العربية بأنه المعرفة المنهجية المنظمة للوثائق العربية والتي نخرج من تطبيقها بأحكام وقواعد تتعلق بشكل هذه الوثائق ، والقواعد التي هيمنت على تحريرها في بقاء العالم العربي في العصور الوسطى الإسلامية .

ولا ينبغي من هذا التعريف أن نفهم أن دراسة الوثائق العربية هي دراسة مطلقة ، بل لابد فيها من التخصص المحدد بالبعد الزمني والبعد المكاني . ذلك لأن التخصص في الوثائق كالتخصص في التاريخ ، والمعروف أن دراسة التاريخ تلم بالتاريخ بصفة عامة ، ثم تتخصص في دراسة فترة زمنية معينة في مكان بعينه من العالم .

وعلى نفس النهج تسير دراسة الوثائق العربية ، فيتم تناول العلم بصفة عامة ، ثم تتناول بالدراسة المستقلة النوعيات المختلفة من الوثائق . في ضوء الفترات أو العصور الزمنية المختلفة في أماكن معينه . فمن المؤكد أن كل عصر في أي مكان يختلف في خصائصه ومنشأته ونظمه وتقاليده عن نفس العصر في أماكن أخرى .

والمقصود بالوثائق العربية سواء عامة أو خاصة تلك المتعلقة بالعالم الإسلامي في الفترة المحصورة بين التاريخ القديم والحديث وهي ما نطلق عليها العصور الوسطى الإسلامية.

ومصطلح العصور الوسطى عند المؤرخين الغربيين المشتغلين بالحضارة يقصد بها الفترة الواقعة بين الغزوات البربرية وحتى عصر النهضة . والتي بدأت من القرن الرابع والخامس الميلادي . وتقابل عند العرب عصر الحكم العربي أو عصر الحكم الإسلامي ، وهي أيضاً وسيطة . ويرى بعض علماء الوثائق أنها تبدأ من القرن السابع الميلادي وحتى الربع الأول من القرن السادس عشر أي العصر التركي .

غير أننا في الواقع لا يمكن أن نفتتح بأن تقتصر بالعصور الوسطى عند الفتح العثماني أي لا يمكن القول أن العصر الوسيط الإسلامي يقف عند بداية الفتح العثماني ، حيث تستمر حياة العصور الوسطى قرناً أو قرنين من الزمان بعد ذلك .

ليس هذا فحسب بل يستطيع الباحث أن يرى التسلسل والاستمرار الذي حدث في .

طريقة إخراج الوثائق العربية وأسلوبها ولغتها فترة زمنية طويلة قبل أن تتضح معالم الوثائق العثمانية . تلك المعالم التي لم تظهر بشكل مفاجئ فيها . رغم أن اللغة العربية كانت السمة العامة للوثائق . ويمكن أن يلاحظ الدارس حدوث عدة اختلافات في الوثيقة العثمانية عن تلك السابقة له وذلك في الشكل وحجم الصفحات . كما انها اختلفت أيضاً في الموضوع والتقسيم والخط وانتشرت فيها الاختتام وعلى الأخص في الوثائق القانونية .

هذا وغيره يدعونا إلى عدم الوقوف بالعصور الوسطى عند الفتح العثماني ، وإن كنا نشترط في وثائق الدراسة أن تكون قديمة تاريخياً حتى يمكن أن ندرس الخط والموضوع وطريقة الإخراج . ويقودنا ذلك إلى إمكانية أن يغطي علم الديپلوماتيك العربى الوثائق حتى عصر محمد على ، إذ أنه بعد عصر محمد على أصبح مما يعتمد عليه دارس التاريخ كمصدر تاريخي يرجع له في دراسته ، ولكنها بالنسبة للوثائقي لا تفيد من ناحية الأوصاف والخصائص والتقد والتحليل .

ومن ثم فوثائق العصور الوسطى يمكن حصرها في وثائق العصر الفاطمي والأيوبي والمملوكي والعثماني المبكر وهذا لا يمنع من وجود برديات ترجع الى ما قبل العصر الفاطمي ورغم أنها وجدت متناثرة ، ولا تكون وحدة متصله إلا انها أيضاً مما يثرى العلم . وكما سنرى فيما بعد كيف تضافرت العديد من العوامل والأسباب مثل الفتن والحروب وعوامل التعرية واختلاف نظم الحكم وغيرها الى فقد وتهالك العديد من وثائقنا العربية في العصور الإسلامية المبكرة . مما يجعل من الصعب أن نرجع بداية مجموعات وثائق الدراسة الى ما قبل العصر الفاطمي باستثناء البرديات كما ذكرنا . وكما نعلم أن البردى العربى ظل مسيطراً كمادة للكتابة دون منافسة في مصر وغرب العالم الإسلامي حتى منتصف القرن الثالث الهجرى كما يذكر الكندى ، وكما ذهب ابن الفقيه الى أن استخدام البردى في الكتابة ظل سائداً طوال العصر الأموى والعباسى وأيام آل طولون والإخشيديين وحتى أيام الفاطميين في القرن ٤هـ الأمر الذى يؤكد لنا أن هذه البرديات مهما كانت متناثرة ولا تشكل مجموعات أرشيفية بالمعنى العلمى ، فإنها تعد هامة جداً بالنسبة للفترة الأولى من العصر الإسلامى ، وعلى الأخص البرديات القانونية التى نظراً لأهميتها المذكورة ونعتبرها فرعاً من فروع علم الوثائق .

والمقصود من دراستنا للوثائق العربية في العصور الوسطى هو الدراسة الوثائقية النقدية بهدف .

١- خدمة علم الدبلوماسية العربي .

٢- خدمة المؤرخين وغير المؤرخين من المشتغلين بمختلف الدراسات القانونية والفقهية والأثرية والمعمارية والحضارية وغيرها في العصر الوسيط ، يحصل منها كل فيما يخصه على معلومات كثيرة غاية في الأهمية والخطورة على اعتبار أنها مصدر أصيل أدق وأفضل من المصادر الروائية .

وتغطي هذه الدراسة الوثائق بنوعيتها العامة والخاصة ، فلا شك في أهمية كليهما . فالوثائق إذا كانت عامة تكون صادرة عن ديوان الإنشاء وتكسب بذلك الصحة . أما إذا كانت خاصة ونقصد بها الوثائق القانونية التي تحوى مختلف التصرفات فهي تعتبر من المصادر الأولية للإدارة المعاصرة للأحداث والقريبة إليها وتقدر قيمتها وقوتها وفقاً لما لها من مقدرة على تحرى الصدق ، ومما يضمن لها تلك الصحة والدقة ما يحيط بإصدارها من رسميات خاصة ، وخضوعها لرقابة الجهة التي تصدرها . أو تشارك في إصدارها . كالموثق والقاضي وتوقيعات الأطراف أصحاب المصلحة ، وحضور الشهود ، وختمها بالأختام المناسبة والأمر بتسجيلها . اعترافاً بأن ما ورد فيها صحيح لا زيف فيه ولا دس . وهى لكل ذلك تخلو من عامل الهوى الذى يضمن خلوها من الغش أو التزييف ، وتعتبر من أجل هذا مصدراً أصيلاً للحصول على المعلومات المتعلقة بمختلف نواحي الحياة في العصر الوسيط ، وهذه وتلك يتحتم على مؤرخ ذلك العصر أن يقوم بالتفتيش عنها باعتبارها نقطة البدء في عمله ، والمحور الذى يضىء المصداقيه على دراساته وعلى ذلك فلا يكتفى بما يجده منها فى مكان واحد أو أرشيف معين ، أو ما يعثر عليه بأقل جهد ، بل يتطلب الاستقصاء والتفتيش الدقيق فى كل الأماكن التى توجد بها .

إذا كان هذا هو عمل رجل التاريخ من حيث الحصول على الحقائق التاريخية ، واعتباره الوثائق من أهم مصادره ، فهو من باب أولى من صميم عمل الدبلوماسيات (رجل الوثائق) . خاصة فيما يتعلق بالدراسة النقدية من حيث الشكل ومن حيث الموضوع ، فيبدأ بالنقد الوثائقي . ثم تأتى بعد ذلك الدراسة الموضوعية وتحليل ومناقشة صيغ الوثائق ، ومعالجة

النص فيها . يلى ذلك عملية تقديم النص ونشره ، باعتبار أن الوثائقى حين ينشر يكون محور الدراسات التاريخيه المبكرة . فمهمته أصلاً الدراسة والتحليل والنقد والوصف وهو يصل من وراء ذلك الى التحقق من صحة الوثيقة وتحديد قيمتها . قبل استغلالها استغلالاً منهجياً باعتبارها شواهد تاريخية . وأيضاً باعتبارها مصدراً من مصادر إثبات الحقوق سواء الأفراد أو الهيئات أو الدول .

ويصل الدبلوماسيات الى هذا التحقق عن طريق دراسة شكل الوثائق ومقارنتها والتوصل الى قواعد يمكن بها تمييز الصحيح من الزيف . ويقصد بالشكل Form مجموع الخصائص الداخلية والخارجية للوثيقة .

ونظراً لكون الوثائق القانونيه مرآة تنعكس عليها حضارة البيئه والوسط الذى عملت فيه الوثيقة ، كان من الطبيعى أن يتغير شكلها كما وكيفاً بما يطرأ من تغير على الحضارات فى الأماكن والعصور المختلفة ، الأمر الذى فرض على الدبلوماسيات ضرورة التصدى لوصف هذا الشكل مبيناً ما اعتراه من تغيرات ، واضعاً الوثيقة فى إطارها التاريخى إن لم تكن مؤرخه ، ولم يكن فى هذا الصدد يقف عند مرتبة الوصف وإنما كان يتعداه إلى مرتبة التفسير ، فيرد التغيرات التى يراها أمامه إلى أسبابها الحضارية عامة أو خاصة ، والتى تعنى بإيجاز تقاليد العصر والبلد الذى أنشأ الوثائق من حيث تنظيم العلاقات القانونية بين الناس وتقاليد وعادات الدواوين المتبعة فى الإنشاء ، وصفة من يعهد إليه بالإنشاء أو الكتابة وما قد يخضع له من أمر وأهواء . (١) ومن هنا نستطيع أن نصف علم الدبلوماسيات بأنه علم موسوعى بأخذ من مختلف العلوم ما يتطلبه التحليل والوصف .

وغنى عن البيان أن هذا الوصف وهذا التفسير يقتضى من الدبلوماسيات أن يكون على دراية وعلم واسع بمعارف متنوعة ، تتعلق بحساب الأزمنة والنظم والآثار والتاريخ والباليوغرافيا وفقه اللغة والقانون العام والخاص ، وغير ذلك فى أزمنة مختلفة وأماكن مختلفة وكل ما يمكن أن نطلق عليه كما سيرد فيما بعد العلوم المساعدة لعلم الدبلوماسيات ، حتى

(١) حسن على حسن الحلوة : الدبلوماسيات (مجلة كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، مجلد ٢٧) ١٩٦٥ ص ١٩٩

يستطيع أن يتفهم ما يرد فى الوثيقة من عناصر زمنية وأسماء اشخاص وصفاتهم والقابهم وأسماء الأماكن واللغة وطريقة الإنشاء وغير ذلك مما يرد فيها منذ أن كانت تأخذ شكلاً معيناً. والى أن أخذ يظهر لها شكل آخر شيئاً فشيئاً لتثبت فى نهاية الأمر على أوضاع معينة يختص بها ديوان دون آخر من الدواوين المختلفة ، فإذا روعى فى صدور الوثيقة الشكل المتفق عليه فى الديوان المنشئ أو لدى الشخص المنشئ تحقق لها بذلك كمالها وتامها وصحتها وأمكن بذلك الحكم بأنها صحيحة ، وإذا أغفل لسبب من الأسباب ، وكانت الوثيقة على غير القواعد المرعية فى الديوان المنشئ أو لدى الموظف المختص ، لم يتحقق لها بذلك كمالها وتامها ، وأمكن الحكم عليها بأنها غير صحيحة دبلوماسياً .

ولا ينبغي أن يفهم هنا أن الوثائقى يعنى فقط بالصحة الدبلوماسية للوثيقة وهى التى تتحقق كما سبق أن أوضحنا ، عندما تصدر الوثيقة فعلاً عن الجهة التى تقول أنها صادرة عنها ، وطبقاً لقواعد الإنشاء المرعية هناك بما يضمن لها قيمتها القانونية الشرعية . بل هو أيضاً يهتم بالصحة الموضوعية التى تتحقق عندما تكون الحقائق والمعلومات الواردة فى الوثيقة مطابقة للواقع ، إذ تعتبر أساسية أيضاً فى تقديم الوثيقة باعتبارها شاهد من شواهد التاريخ. واهتمام الدبلوماسيات بالصحة الموضوعية معناه أنه يطل الوثيقة إلى عناصرها الموضوعية المختلفة ، ويقيم كل عنصر منها على انفراد ثم يقيمه من حيث ارتباطه بغيره ومن حيث ارتباطه أيضاً بموضوع الوثيقة بأسره على اتساع مضمونه ، ويحدد قيمتها من هذه الناحية .

على ذلك فيمكن القول بأن الوثيقة قد تكون كلها أو بعضها صحيحة وثائقياً (دبلوماسياً) وموضوعياً (أى معلوماتياً) أو غير صحيحة شكلاً وموضوعاً أو صحيحة شكلاً وغير صحيحة موضوعاً أو العكس ، وبعبارة أخرى هل هذه الوثيقة ترقى الى مرتبة الأصل الصادق الذى يعد شاهداً تاريخياً من الدرجة الأولى يطمئن إليه المستفيد عند استخدامه غاية الإطمئنان ؟ أم أنها تهبط الى مستوى النسخة التى تدعى انتساب عناصر الشكل والموضوع فيها الى عصر سابق على العصر الذى نشأت فيه ، فيأخذ المستفيد حذره إذا فكر فى استخدامها .

ولاشك أن هذا الجانب النقدي التفسيري التأويلي مما يميز علم الدبلوماسيات ، ويعرف بالنقد الدبلوماسياتى "La Diplomatie Critique" ويطبق من خلال سلسلة مركبة من الأسئلة الاستشارية الهادفة الى الوثيقة تقود بدورها الى الاستدلالات أو النتائج التى

ترتبط بعضها ببعض . من كل ما سبق نستطيع القول بأن علم الدبلوماسية واحد من العلوم التي تستخدم قواعد التحليل والوصف والتفسير والتأويل العلمى فى تحديد مقومات الأنواع الواحدة من الوثائق والحكم على صحتها أو زيفها وذلك فى إطار زمان ومكان محددين . وبهذا الوضع يكون من المحتم على العلم الأخذ فى اعتباره أن عملية التطور عملية محتومة يحكمها الواقع ، ولعل هذا الأمر هو الذى يدفعنا الى أن نطلق على هذا العلم علم موضوعى واقعى .

وما يميز هذا العلم أيضاً استناده إلى الدراسات المسحية وقيامه على أساس المقابلة ، ودراسة الحالات المتفردة . وحصر الظروف البيئية للمصدر ، والخروج من كل ذلك بالقواعد والنظريات والقوانين على أسس علمية . ليس ذلك فحسب ، بل هو أيضاً يعتمد على الوسائل والأدوات والطرق العلمية التى يتم بها جمع المعلومات ، ويعتبر هذه الوسائل والأساليب قاعدة واقعية لدراساته .

وهو فى كل ذلك يستهدف التعميم من الخصائص المتكررة فى وثائق النوع الواحد فى إطار فترة زمنية محددة وعلى ضوء قوانين المصدر وتحركاته وظروفه المادية والموضوعية مع اعتبار أن وثائق النوع الواحد فى المصدر الواحد ليست فريدة غير متكرره ، وإنما هى متكرره دائماً وبالتالي يمكن أن تنتظمها قوانين يمكن استقراؤها وتطبيقها فى كل الظروف المماثلة . ولاشك أن كل هذه الخيوط تشكل جزءاً لا يتجزأ من أسلوب العلم فى البحث والتحليل والوصول الى قضايا عامة .

وبطبيعة الحال فوثائقنا العربية الأرشيفية هى التى تشكل مادة علم الدبلوماسية العربى وموضوعه ، مع الأخذ فى الاعتبار أن كل بلد عربى على مر فتراته التاريخية لديه مجموعات الخاصة التى ينبغى تفسيرها ودراستها ، وعلى علماء الدبلوماسية العرب أن يحلوا هذه الوثائق ويدرسونها بلغة لا يقتصر فهمها عليهم فحسب . بل إن من واجبهم أن تكون هذه الدراسات حلقة فى فهم الوثائق وحركة مجتمعاتها عبر الزمان والمكان ، وبذلك يتحول الأرشيف العربى إلى مختبر للمشتغلين بالعلم وبذلك أيضاً يمكننا أن نصل الى قواعد ومفاهيم عامة تكون ذخيرة فى تقدم هذا العلم .

أما بالنسبة لنتائج هذا العلم فيمكن أن نوجزها فيما يلى :

- ١- هدم كثير من الوثائق التى تدعى الصحة وتقديم الدليل على زيفها .
- ٢- يحمى المؤرخ وغيره من الباحثين من أخطاء كثيرة لأنه سواء حكم على الوثيقة بأنها صحيحة أو مزيفه ، يقدم للمستفيد وثيقة ، إذا كانت صحيحة استطاع أن يستخدمها باطمئنان، وان يستقى منها ما يريد من حقائق ومعلومات . أما إذا كانت مزيفه فهو أيضاً يقدمها له موضحاً أماكن التزوير ونطاقه . وعلى الأخير حينئذ أن يقرر إما أن يرفضها أو يستند إليها ، أو إذا كان عليه أن يستند إليها فهو يأخذ الحذر من مواضع التزوير .
- ٣- يقدم نص سهل القراءة واضح مفهوم يسهل الاستفادة منه .
- ٤- يعرف بالعمليات الوظيفية للوثيقة عن طريق تتبع مراحل التدوين المختلفة التى سبقت تحريرها وهو ما يعرف بالجانب الديناميكي للدراسة .
- ٥- يوصل الى تحديد القواعد والأسس والتقاليد التى هيمنت على كتابة الوثائق العربية المتنوعة فى العالم العربى فى العصور الوسطى .

العلوم المساعدة

لدراسة الوثائق

سبق القول أن نقد الوثائق وتحليل صفاتها ومضمونها يتطلب ويقتضى فيمن يتصدى لدروبه وتفرع مسالكه الإحاطة بمعارف واسعة متصلة بالعديد من العلوم والفنون والآداب مما يجعل من المفيد الوقوف على أهم تلك العلوم المرتبطة به ارتباطاً وثيقاً وفيما يلي بعضاً منها :

١- علم الآثار Archeologie

وهو علم يختص بدراسة كل ما خلفه الإنسان على مدى تاريخه الطويل من المباني والأبنية والمدن .

٢- علم النقود والنميات Numismatique

وهو علم يختص بدراسة أنواع النقود التي ضربت في مختلف العصور من حيث المعادن التي صنعت منها والنقوش والتواريخ والكتابات التي نقشت عليها ، وهو يساعد في تحديد المعلومات حول الفترات الزمنية التي سادت فيها أنواع معينة من العملة كما يساعد من خلال التواريخ المنقوشة عليها أن يحدد الفترة الزمنية التي حكم فيها كل منهم .

٣- علم الأختام Sigillographie

وهو علم يبحث في أنواع وأشكال الأختام التي استعملها الحكام والنقوش أو الرسوم التي كانت مكتوبة عليها والتي عن طريقها يمكن تحديد تاريخ صدور وثيقة ما إذا وجد عليها ختم يعرف صاحبه .

٤- علم النقوش Epigraphie

وهو علم يدرس أنواع الكتابات التي نقشت على الجدران في المباني والمساجد وغيرها ، ويمكن عن طريق قراءتها معرفة أسماء الذين أمروا بإقامة ذلك البناء وكذلك الذين قاموا بالإشراف على بنائها ، كما أن هذا العلم يدرس كل أنواع النقوش الموجودة على المواد الأخرى .

٥- علم البرديات Paprologie

وهو ذلك العلم الذى يدرس تاريخ صناعة أوراق البردى وأنواع الكتابات التى ظهرت على أطرافها العليا والتى عرفت باسم البروتوكول أو الطراز ، والتى كانت بمثابة علامات تدل على مكان صناعة قراطيس البردى واسم المصنع ، ولقد قام عدد من المستشرقين بدراسات عن البرديات العربية وقاموا بنشر بعضها مثل جروهمان Grohman وبل Bell وأبوت Abbolt وديرتيشن ويكر Becker.

٦- علم دراسة الخطوط القديمة Paleographie

وهو علم يبحث فى تطور أنواع الخطوط التى استعملت فى مختلف الأماكن والأزمنة ، وتطور شكل الحروف فى كل نوع ، كما يدرس هذا العلم أنواع الاختصارات التى كان يلجأ إليها الكتاب فى الدواوين المختلفة وخصوصاً فى دواوين المال حيث كانت المبالغ يرمز لها برموز معينة ، وكذلك كانت هناك علامات للدلالة على اصطلاحات يستخدمها ديوان بعينه . ولا بد للوثائقي أن يكون متعمقاً فى هذه الدراسة نظراً لأنه سوف يتعرض لتفسير كثير من الوثائق وفك رموزها على مر العصور .

الأرشيفات القومية وكيف طبق النقد الوثائقي

على ما تحويه من وثائق

تضطلع الأرشيفات القومية من القدم بالحفاظ على الذاكرة الرسمية للدول ⁽¹⁾ من أجل عدة أهداف من أهمها :

١- تقديم المعلومات من أجل الإفادة بها للبحث وكتابة التاريخ .

٢- تقديم شواهد إثبات الحقوق والالتزامات .

فأى الهدفين كان الأسبق؟ وكيف كانت تتم كتابة التاريخ؟ هل كانت الوثائق هي المصادر الوحيدة التي يكتب التاريخ استناداً إليها؟ إن لم يكن فما هي المصادر الأخرى؟ وبعبارة أخرى هل هناك علاقة بين الوثائق والتاريخ؟

هذا بالنسبة للتاريخ أما بالنسبة لإثبات الحقوق والالتزامات فهل كانت الوثائق تقبل كشواهد وأدلة إثبات بشكل مطلق؟ أم هل كان من الضروري توفر مواصفات خاصة لكي تقبل كمستند عند التقاضي؟ أخذاً في الاعتبار أن الإنسان خلال العصور الوسطى وحتى مطلع القرن العشرين لم يكن لديه وسيلة للتسجيل إلا الكتابة مما كان يعرض هذه الوثائق للتزوير طالما أنها مكتوبة بخط اليد .

مما لاشك فيه أن كتابة التاريخ وإثبات الحقوق لا بد وأن تعتمد على شواهد صحيحة غير مزيفة . فمن الذي يضمن لنا تلك الصحة؟ وكيف يمكن التثبت من ذلك؟ ما هي القواعد والمعايير والمنهج اللازم لاتباعه في تحليل الوثائق للوصول الى هذه الصحة؟ ما الذي يتم تحليله ودراسته في الوثيقة؟ هل يكفي بنقد مواصفاتها الخارجية والداخلية؟ وما هو المقصود بهذه وتلك؟ وبعبارة أخرى هل هناك علم له قواعد خاصة ينقد ويحل ويفسر الشواهد بما يتيح استخدامها باطمئنان في الغرضين؟

فلنتبع أولاً كيف كانت تتم كتابة التاريخ لنعرف العلاقة بين علم التاريخ وعلم الدبلوماسية بما يحقق الهدف الأول من وجود الأرشيفات ثم ننتقل الى العلاقة بين تطور الممارسات القانونية الجديدة وأثرها في ظهور مفهوم جديد لاستخدام الوثائق الأرشيفية .

(1) Favieri , Jean : Les Archives . Paris , Universtaire de France , "Que sais je" No 805 , 1956 P.9-37.

أولاً: كيف يرتبط علم الدبلوماسية بكتابة التاريخ

اختلفت مصادر التاريخ أو *Sources of History* وهي ما خلفه نشاط الإنسان وراءه من وثائق أو آثار أدبية أو مادية ونحن نعلم أن معرفة الأحداث الماضية والمؤسسات التي وجدت ثم اختفت والسلوك الاجتماعي والوظيفي للبشر في الماضي ، وتاريخ الحضارات المتعاقبة ، هي بلا شك مجال علم التاريخ ، أقدم العلوم التي أعرفها الإنسان . ورغم أن التاريخ لا يكتب إلا بالاستناد إلى الشواهد وكل ما خلفه الإنسان وراءه (١) فإنه في الفترات التي انعدمت فيها هذه الشواهد وجد كتاب التاريخ سجلوا لحاضريها وللأجيال التالية الأحداث التي كانوا شهوداً عليها سواء كانت شهادتهم مباشرة أو نقلاً عن روايات وأساطير شفوية دونت فيما بعد .

ولعلنا نلاحظ على كتابات هؤلاء المؤرخين الشهود ، أنهم كانوا في كثير من الأحيان يخطئون بإدراكهم كل ما يصل إلى أسماعهم دون فحص أو تدقيق . وكثيراً ما كانت المعلومات التي وصلت إليهم ناقصة أو مبالغ فيها أو مشوهة وهم بطبيعتهم البشرية كثير ما كانوا يختارون إلى جانب كونهم يميلون للجانب الخبيث أو السياسي أو غير ذلك وفي أحيان أخرى كانوا يضحون من قيمة أحداث هي في حقيقة أمرها قليلة الأهمية . ويغفلون الخواص التي نظروا ذات أهمية عظيمة ، يضاف إلى ذلك أن كلامهم كان يفكر في الأمور تبعاً لدرجة ثقافته ومدي قدرته على التحليل والتركيب مما جعل من الأخبار التي وردت في هذه المصادر كلها ، إرادية بمعنى أن المؤرخ قام بإرادته بتسجيلها وهو يعلم تمام العلم أنه إنما ينقل هذه الأخبار من جيله إلى الأجيال التالية . الأمر الذي جعل من الضروري عرض مجموعة المصادر التي كتبها هؤلاء المؤرخون والتي نسميها اصطلاحاً في اللغة العربية المصادر السردية *Sources Narratives* على ميزان النقد والتحليل والدراسة قبل الاستناد إلى ما

نقلها من معلومات . ذلك لا يعني أن نترك القصة العظيمة لهذه المصادر والتي لا يمكن الاستغناء عن

(1) Ricoeur , Paul : Histoire et Verite . Paris , Edition de seuil , 1955 . P.25

الرجوع إليها مهما كانت الأخطاء التي حدثت فيها أو أوجه النقص التي اعترتها .
وفى كثير من الأحيان تصمت هذه المصادر عن سرد أو وصف أحداث معينة وبالتالي
كان على المؤرخ أن يتلمس مصادر أخرى للوصول الى المعلومات اللازمة لمعرفة هذه الأحداث.
فما هي هذه المصادر التي يمكن أن نستقري منها الأحداث التي مرت ؟
مما لاشك فيه أن هناك عدد من المصادر التي تنقل لنا الشهادة على الأحداث التي
وقعت ولكن بصورة غير إرادية أى دون أن يقصد بإيجادها أن تكون مادة تروى وقائع مرت
ولكنها ناتج مختلف جوانب النشاط الإنسانى مثل النقوش على المباني ، وقطع السلاح ،
النصوص الدينية أو القانونية ، واللوحات والرسومات ، والمسكوكات وقطع الفخار ، الرنوك ،
التمائيل والعمائر الأثرية وغيرها مما نحصل عليه من الحفريات ، كل هذه الشواهد
بإستطاعتها أن تمدنا بالكثير من المعلومات ، التي كما نرى أنها معلومات غير مقصودة أى لا
إرادية ، بعكس المصادر السردية السابق ذكرها والتي قصد أصحابها إظهار الحوادث
بالصورة التي إرتأوها . فنأحت التمثال لوياني المعبد أو صانع قطعة الفخار أو من قام بسك
العملة إنما كان يصنع ما يصنع أو يبنى ما يبنى لغرض آخر ، هو استخدام تلك الآلات
والمباني من المنافع اليومية وتسيير دفة الحياة ، ورغم ذلك فقد أمدتنا بالعديد من المعلومات التي
لم نجدتها في المصادر السردية التي عنى أصحابها بإظهار الأحداث وكأنهم كانوا يرون أنهم
إنما يقومون بواجب تحتمه عليهم ثقافتهم وواجبهم نحو أممهم .

ولقد وصف أحد المؤرخين كل ما سبق ذكره من مواد بأنها شهادات أو شواهد
Temoignages (١) .

كما أن مؤرخاً مصرياً هو الدكتور حسين مؤنس (٢) وصف جميع هذه المواد بأنها
وثائق فهو يقول "ولكي يكون التاريخ جديراً بهذا الاسم والوصف ينبغي أن يقوم على أصول
والأصول هي "الوثائق" والوثائق تشمل كل ما يمكنك أن تعتمد عليه في كتابة تاريخ عصر

(1) Bloch , Marc : Apologie pour L'Histoire ou le metier de L'historien . Paris , Colin , 6 ed 1967 . P.23 et suit .

(٢) حسين مؤنس : التاريخ والمؤرخون . دراسة في علم التاريخ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٤ ، ص ١ وما
بعدها .

أورجل أو حادث أو أمه ، ثم راح يعدد تلك الأصول فذكر منها النقوش والوثائق المكتوبة وقطع العملة والمسكوكات والموارد والأصول والمراجع .

وهكذا كان من بين المصادر التى أشرنا إليها والتى تعطينا المعلومات التاريخية بطريقة لا إرادية مصدر جذب انتباه كثير من المؤرخين المفكرين إليه ، وذلك لكثرة ما وجد منه من ناحية ، وللخصائص التى اتصف بها وتكمن فيه بين ناحية أخرى ، ذلك المصدر يتمثل فى مجموعة الكتابات التى تحدد العلاقات القانونية بين الأفراد فى داخل المجتمع الواحد ، فبالنسبة للفرد العادى فإنه يريد أن يؤمن علاقاته التجارية والعملية والشخصية التى يقيمها مع أفراد آخرين الى أقصى حدود التأمين ، بحيث لا يكون هناك مجال لأن تضيق حقوقه عند التنازع بينه وبين من أقام معه علاقة من العلاقات .

هذا بالنسبة للفرد العادى أما بالنسبة لسلطان أو والى أو حاكم فإنه لابد له عند إدارة دفة الحكم من أن يسجل أوامره . وتكون لديه الإثباتات لحقوقه المختلفة المحلية وأن تتحدد مكانته بالنسبة لعلاقاته مع الدول المجاورة .

من هنا كان حرص الأشخاص المعنويين أو الحقيقيين على الاحتفاظ بهذه الكتابات فى أرشيفاتهم لإبرازها عند الحاجة أو الرجوع إليها عند التنازع أو عند إصدار الأوامر أو غير ذلك .

ومن هنا فكر المؤرخون منذ أقدم العصور فى الاطلاع على الوثائق المحفوظة فى الأرشيفات ، ولكنهم غالباً ما كانوا يلجأون إليها للحصول على معلومات عامة ذات أهمية ثانوية دون أن يفكروا فى استغلالها استغلالاً منهجياً يمكنهم من الحصول على ما يريدون من معلومات على أسس علمية ثابتة تلك المنهجية التى يحققها علم الديپلوماتيك الذى يعطينا المفتاح الى الدخول الى هذه الكنوز ، والخط الهادى الذى يقودنا عبر هذا الكم الهائل من الوثائق .

ويبرز دور علم الديپلوماتيك فيما يحققه من أساليب تكشف عن الصحيح من الزيف . وكما أن مؤلفى المصادر السردية كانوا يقعون فى أخطاء للأسباب السابق ذكرها ، فإن الشهادات الإرادية المتمثلة فى الوثائق والكتابات القانونية كثيراً ما كانت تقود الى كشف أخطاء تاريخية أخرى . لأنها إنما حررت لكى تثبت حقوقاً لأشخاص أو لهيات . من هنا نشأ الإغراء بالتزوير فى هذه الوثائق أو إنشائها كلية . أى ليس فقط بتغيير المعلومات الواردة فى

الوثائق الصحيحة ، وإنما بإنشاء وثائق مزورة من أولها إلى آخرها مع محاولة إظهارها بمظهر الوثائق الصحيحة .

وسوف نرى أن فقهاء المسلمين عندما رفضوا الإعتماد على الشهادة المكتوبة أو الوثائق كأدلة للإثبات في القضايا المقدمة إليهم ، إنما كانوا يخشون أن تكون هذه الوثائق مزورة وقالوا في تبرير رفضهم للإعتماد عليها "أن الخط قد يُعمل على الخط" أى أنه من الممكن تزوير الوثيقة في حين أنهم قبلوا الشهادة الشفوية كدليل للإثبات - كما نرى عند الحديث عن تكوين الوثيقة الإسلامية .

وإذا كان هذا الوضع في العالم الإسلامي فقد رأينا في أوروبا في العصور الوسطى أن الإعتماد الاساسى في إثبات الحقوق كان يقوم على الوثائق المكتوبة بشرط أن تحمل علامات الصحة والإثبات Authentique ومن هنا انتشرت فكرة تزوير الوثائق . وأن عدد الوثائق التي عثر عليها الباحثون الأوروبيون والتي اثبت النقد العلمى زيفها هي وحدها دليل كاف على انتشار فكرة التزوير في هذه العصور .

وبعد أن جذبت الوثائق انظار مؤرخى القرن السادس عشر والسابع عشر في أوروبا للحصول على المعلومات التي أهملها المؤرخون الذين سبقوهم ، ونظراً لرغبتهم العارمة في استخدام هذا المصدر احتاجوا الى علم يضع القواعد المنهجية لنقد الوثائق ، ويبين الطرق التي يجب اتباعها لتمييز الصحيح من الزائف .

ولما كان هؤلاء المؤرخون يطلقون اسم دبلوما Diploma على كل الوثائق دون أن يعطوا تحديداً فنياً لمعنى هذه الكلمة ، رغم أن الكلمة نفسها كانت مجهولة في العصور الوسطى ، لكن مؤرخوا عصر النهضة استعاروها كما ذكرنا سابقاً من اللغة اليونانية حيث تعنى ورقة مطوية ومن هنا جاءت تسمية العلم باسم علم الديپلوماتيك . الذى يعنى في الحقيقة كل وثيقة مكتوبة تحتوى على تصرف قانونى وتستخدم كوسيلة للإثبات ومن هنا بدأ تحديد موضوع ذلك العلم وأنه ينصب على الكتابات التي تحتوى على تصرف قانونى ويضع القواعد المنهجية

المنظمة ويبين الطرق التي يجب اتباعها لتمييز الصحيح من الزائف من الوثائق .
وسرعان ما صار استخدام هذه الأساليب النقدية أحد الطرق الرئيسية التي يلجأ إليها
المؤرخ قبل استخدامه للشواهد في كتابة التاريخ .
من هنا تتضح الصلة الكبيرة والقوية بين كتابة التاريخ واستخدام الوثائق استخداماً
منهجياً أى بعد نقدها نقداً علمياً . ولقد ارتبط ذلك الاستخدام بتطور كتابة التاريخ وبمشروع
إعادة كتابة التاريخ القومي العربى وأدى بدوره إلى ظهور علم الديپلوماتيك الذى أصبح فى
نظر المؤرخين علماً مساعداً للتاريخ (١) .

(1) Tessier , Georges : Op . Cit ., P. 11-12.

ثانياً: ارتباط العلم بالمشاحنات القضائية

على مدى وجود الشرائع على الأرض ، يعتمد قيام الحق على شاهد أو دليل إثبات ويلزم أن يكون هذا الدليل صحيحاً صادقاً .

والمتبع لمراحل تدوين الوثيقة الإسلامية ، يمكنه أن يقف بوضوح على أن المشاحنات المتعلقة بالحقوق ، أيما كانت ، هي التي أدت منذ البداية إلى الاعتماد على الوثيقة المدونة الصحيحة كدليل إثبات . بعد أن كانت شهادة الشهود والقسم أو اليمين القضائي كقيلة بالإثبات من قبل.

بمعنى أنه بعد أن أصبحت الوثائق التي يعتمد عليها في فض المشاحنات وإثبات الحقوق ، وتمييز الصحيح والمزيف منها ، فقد أصبحنا نرى أن الوثيقة إذا ما تعلق بدعوى حق ، أو قضيه ، أو دفاع ، أو اتهام ، ففي هذه الحالة ، كان يتحتم على السلطات ، أن يعرض ما يقدم إليه من الوثائق في مثل هذه الشؤون ، على بعض الخبراء الذين يمكنهم الحكم على صحة الوثيقة أو على زيفها . ولاشك أن هؤلاء الخبراء عن قصد أو عن غير قصد استخدموا في فحصهم أساليب النقد التاريخي

ومع مرور الوقت ، وضع علماء الإسلام منهجاً تطبيقياً لتدوين الوثيقة يتمثل في ضرورة توفر أركان معينة في كل وثيقة ، وصيغ لازمة واجبة في كل تصرف . وكانوا يتبعون كل صيغة يرون لزومها ، بالتفسيرات والتعليقات التي توضح وتفسر التزامهم بتلك الصيغة دون أخرى . من أجل أن تصبح الوثيقة صحيحة لازمة ومستوفية لشروطها الشرعية والقانونية ، التي تجعل منها مستنداً يصلح لأن ينظر فيه امام القضاء . (١) ولاشك أنه من خلال هذا المنهج التطبيقي ، ثم الإهداء الى بعض القواعد المتعلقة بنقد الوثائق وتحليلها وإثبات صحتها أو زيفها .

كل هذا يجعلنا نسلم بأن الصلة قوية بين علم الوثائق ، والقانون من جهة ، وبين الفقه والشرعية من جهة أخرى . فالفقه عماد بناء الوثائق يترسم ما يعقد منها ، تعاليمه ، وتفسير في

(١) المقصود بذلك كتب المصطلح الوثائقي .

إخراجها واستيفاء أركانها على أركانها وشروطه . ولا تخرج الصياغة الفنية الواجب توافرها في الوثائق القانونية ، سواء عامة أو خاصة ، عن نظمه وفكره وأساليبه . كما أن التوثيق أو التسجيل كان يتم على يد القضاة الشرعيين وأعاونهم .

ومن أجل أن تتضح علاقة النقد الوثائقي بالمشاحنات القضائية ، واهتمام القضاء بالتدقيق في فحص ومقابلة الوثائق التي تقدم إليه أدلة إثبات ، علينا أن نتتبع المراحل التي مر بها تدوين الوثيقة الإسلامية .

تدوين الوثيقة الإسلامية الخاصة (١)

رغم أنه من الواضح أن للكتابة دورها البارز في اثبات التصرفات القانونية ، إلا أن الشريعة الإسلامية لم تحتم كتابة الوثيقة الخاصة والإشهاد عليها إلا في حالة واحدة ذكرت في القرآن الكريم في سورة البقرة وهي الدين حيث قال سبحانه وتعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه واستشهدوا شهيدين من رجالكم) (٢) وعليه فقد وجب على المسلمين كتابة وثيقة الدين بنفس الشكل الذي نصت عليه الآية .

وكان من المفروض أن تكون هذه الوثيقة أداه أو وسيلة الإثبات أمام القاضى عند قيام نزاع بين الأطراف ، بل وكان من المفروض أيضاً أن تجرى بقية التعاملات بنفس الطريقة ، وإن تكتب فيها وثائق قياساً على حالة الدين . إلا أن الفقهاء اختلفوا فيما بينهم وأجمع جمهورهم على أن كتابة الوثيقة ليست ملزمة إلا في حالة الدين ويكتفى في باقى التعاملات بالشهادة . بمعنى أن تجرى العقود بين الناس شفاهة ويكتفى بحضور شهود مجلس العقد ، وعند حدوث التنازع فعلى المدعى أن يقدم البينة ، وعلى ذلك فإن النظرية الفقهية الإسلامية لم تكن تقبل الوثيقة المكتوبة كوسيلة للإثبات في حالة التنازع وإنما كانت تعتمد على شهادة الشهود . كما أن البينة أمام القاضى في القاعدة الفقهية المشهورة "البينة على من ادعى واليمين على من انكر" (٣) لم تكن تعنى حينئذ سوى الشهادة الشفوية لما كان يخشاه القضاة من حدوث التزوير في الوثائق المكتوبة متعللين في ذلك بأن الخط قد يعمل على الخط ، أى أن الوثيقة المكتوبة كان من الممكن تزيفها بينما أن الشاهد متى حلف اليمين أمام القاضى أصبح ملزماً أن يقول الحق بينة ويمضى الزمن كان لكل قاضٍ شهوده (٤) وظهرت وظيفة شاهد العدل

(١) انظر ناهد حمدي : الضوابط والشروط الشرعية لوثيقة الكفالة ، دراسة تحليلية للصيغ الواردة في كتب الشروط . مجلة كلية آداب ص ٨٤ وما بعدها .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

(٣) ابن حزم ، على بن احمد : المحلى . القاهرة ، المطبعة الأميرية ص ٢٧٧ .

(٤) القلقشندي : شهاب الدين ابو العباس احمد بن على : صبح الأعشى في صناعة الإنشا . القاهرة دار الكتب المصرية ج ٢ ص ٢٤٩ .

الذى يقوم بالشهادة على العقود دون غيره من الناس . ولم يمر وقت طويل حتى وجدنا هؤلاء الشهود قد اتخذوا حوانيت يقصد إليها أصحاب التصرفات القانونية ليشهدوهم على تصرفاتهم . ولقد كان إشهاد جميع الشهود وإحضارهم أمام القاضى فى حالة التنازع أمراً ميسوراً عندما كانت المجتمعات الإسلامية الأولى مجتمعات محدده فى قرى ومدن صغيرة يتعارف فيها الناس بسهولة ومن الممكن أن يتذكر الشهود فيها كافة الوقائع والعقود التى شهدوا عليها فيها . ولكن الحال تبدل عندما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية وتعددت الحياة فى المدن والأمصار وازداد عدد السكان فيها وتتنوع المعاملات وتعددت وصار من العسير فى كثير من الأحيان أن يعرف الناس بعضهم بعضاً بنفس الصورة السابقة فضلاً عن تفرق الشهود بين الأمصار طلباً للرزق ، ومات منهم من مات ، والقليل الباقى أصبح من المتعذر عليه تذكر كل ما شهد عليه من وقائع وعقود ، وأصبح من الضرورى والحال كذلك تدوين التصرفات الخاصة بصورة تحفظها وتدل على التصرف الوارد فيها ، وتجعل من الممكن استخدامها كوسيلة للإثبات فى حالة التنازع . وكتبت الوثيقة ، وبونت شهادة الشهود ، ولكن تلك الوثيقة المكتوبة لم يكن لها قوة الإثبات فى ذاتها طبقاً للقواعد الشرعية المشار إليها وإنما كانت تقوم على أنها شهادة الشهود . فلقد كان على صاحبها إحضار الشهود الذين ذكرت اسمائهم فى الوثيقة ليشهدوا مرة ثانية على صحة الوثائق المذكورة فيها وكانت الظروف العملية تتعارض أحياناً مع الإجراءات صاحب الدعوى فكان لا يستطيع إحضار الشهود فى كل حالة أو مرة . وهكذا فإن تدوين الوثيقة فى هذه المرحلة لم يعنو كونه إجراء شخصياً بين أطراف التصرف لمجرد حفظ الأمور بين الناس . وعلى ذلك ففى حالة غياب أحد الشهود لسبب أو لآخر فإن الوثيقة المكتوبة كانت تفقد قيمتها كوسيلة للإثبات (١) .

وبات من العسير الاستمرار بالتمسك بهذا الوضع للوثيقة المكتوبة خاصة وقد أصبحت الحاجات العملية والممارسات الاجتماعية اليومية وظروف الشهادة والشهود تتعارض مع هذا

(١) ابن إياس ! أبو البركات محمد بن أحمد : تاريخ مصر المعروف ببداية الزهور فى وقائع الدهور . القاهرة ، بولاق ، ١٢١٢هـ ج ٤ ص ٢٤٧ .

(٢) الإسنى (الشافعى) الجواهر الضوئية فى خلاصة الوثائق المنهاجية : ورقه ٢ : مخطوط بمكتبة الجامع الأزهر رقم ٢٠٥ خاص ، ٢٩٩٠٦ عام .

الوضع ، وحتمت الضرورة التخلّى عن هذا الموقف المتشدد ، وإعتبار الوثيقة المكتوبة التي وضع الشهود خطوطهم وتوقيعهم عليها وسيلة للإثبات في حد ذاتها .

ومضى التطور قدماً واضطر القضاء الى إعتبار الوثيقة المكتوبة التي وضع الشهود خطوطهم أو توقيعاتهم عليها وسيلة للإثبات بل أنهم أيضاً اعترفوا فيما بعد بالوثائق التي تحوى تصرفاً قانونياً بإرادة منفردة^(١) طالما أن صاحب التصرف قد اشهد عليه .

ففى المذهب المالكي مثلاً وصل فقهاء هذا المذهب الى حل لهذه المشكلة حيث قالوا «أن الخط عندنا شخصى قائم ومثال مماثل تقع العين عليه ويميزه العقل كما يميز سائر الأشخاص والصور مع جواز الاشتباه بها ، فلذلك تجوز الشهادة فى الخطوط ، وإن كان يشبه بعضها البعض ، إذ الإختلاف فيها أغلب .

ومن المفهوم أن كلمة خط هنا التى يقصدها الفقهاء لايعنون بها مجمل الوثيقة المكتوبة ، ولكنهم يعنون خطوط الشهود وتوقيعاتهم .

صادف هذا الأمر إقرار الفقهاء بأن لكل شخص خط مميز خاص به لا يمكن تزويره وعلى ذلك تثبت به شهادته ، وتلك هى القاعده العلمية المعروفة والتى لا زال العمل يجرى بها الآن . والجدير بالذكر أن هذه القاعدة هى نفس القاعدة التى يعمل بها فى الوثائق العامة حين يضع السلطان أو القاضى علامته فى الموضع المخصص لها والذى عرف حينئذ "بيت العلامة". على أن قبول الوثيقة المكتوبة كدليل لم يكن أمراً مطلقاً ففى بعض الأحيان كان القاضى يمعن فى التدقيق والحيطة من التزييف بما جعله إذا أراد أن يعرف أن هذه الخطوط والتوقيعات هى فعلاً التوقيعات والخطوط المنسوبة الى أصحابها يطلب من صاحب الحق أو المدعى أن يحضر من الشهود من يشهدون بذلك ، ومن هنا فكان لابد أن يكون الشاهد على الخط خبير فى الخطوط بحيث يستطيع أن يميز خطوط الأفراد المختلفين ، ولذلك فإننا نجد فى بعض الأحيان شهادة على خط الشهود بعد توقيع هؤلاء على الوثيقة أى أن هناك شهود على العقد ذاته وأيضاً شهادة على خط أولئك الشهود^(٢) . ولذلك كنا نجد العبارة

(١) ابن قاضى سماوه : جامع الفصولين ج٢ ص ٢٣٦ .

(٢) ابن فرحون (القاضى برهان الدين بن على) : تبصرة الحكام فى أصول الاقضية ومناهج الأحكام (القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٨٦) ص ٤٤٠ .

التالية - وقف من يوقع اسمه بعد هذا من الشهود على خط فلان ابن فلان الواقعة شهادته في أسفل هذا العقد في البياض الذي أوله بعد سطر افتتاحه كذا وتأملوا واتقنوا النظر فيه فتبين لهم وتحقق عندهم أن شهادته المذكورة بخط يده المعهود عنه ، لا يشكون في ذلك ولا يمترون فيه لرؤيتهم له .

هكذا أصبحت الوثيقة المكتوبة تقبل كوسيلة للإثبات وصار من المتعارف عليه بين كتاب الوثائق أن يحرر كل منهم أكثر من نسخة واحدة من الوثيقة حتى يتمكن كل طرف من أطراف التصرف القانوني من الاحتفاظ بوسيلة لإثبات حقه وأن كاتب الوثيقة يذكر عدد النسخ التي حررها في آخر الوثيقة فيقول مثلاً (نسخه في يد فلان ونسخه في يد فلان ثقة له وحجه) . ومن الواضح أن ذكر عدد النسخ كما سيرد فيما بعد - كان يذكر حتى لا تضاف نسخة جديدة مزورة ، وكانت الممارسة اليومية والعرف تحدد عدد النسخ التي يمكن أن تصدر من الوثيقة الواحدة .

وهكذا نستطيع القول أن التصرفات القانونية بدأت منفصلة عن الوثيقة ، ولم يكن الوضع حينئذ يتطلب سوى حدوث التصرف وإعلان إرادته بون حاجة إلى إثبات حدوثه عن طريق الكتابه .

وبعد أن تم إثبات التصرف عن طريق الكتابة ، أصبحت هذه الوثيقة أداة أو وسيلة إثبات يستند إليها عند التنازع وصارت بمثابة وعاء يتم في داخله حفظ التصرف القانوني . على هذا الأساس كان من الطبيعي أن لا ينصب علم الدبلوماسية في دراسته على التصرفات القانونية في حد ذاتها إذ هي أصلاً تشكل موضوعاً لعلم آخر هو علم القانون ؛ وإنما ينصب اهتمامه على الوثيقة المكتوبة أو الأداة التي انشئت أصلاً لتصبح وسيلة قانونية للإثبات يترتب عليها الحق القانوني .

ولقد رأى الفقهاء أن الوثيقة الشرعية القانونية لاكتسب هذه الصفة إلا إذا صيغت في قالب خاص وكانت ألفاظها ومفهومها وفقاً لما تقضى به أحكام الشريعة ، شديدة الدلالة على المقصد ووضوح النية ، فمن الطبيعي هنا أن يكون موضوع علم الدبلوماسية العربي هو دراسة هذا القالب في الوثائق ، هذا القالب هو الشكل الوثائقي Form⁽¹⁾ .

(1) Dumas , Auguste : La Diplmatique et la Form des Actes, "La Moyen Age . Revue Trimestrielle de l'histoire et la philologie , 3e serie , T.# (Janvier - Mars , 1932) P.5-13 .

والذي مما لاشك فيه أنه كان يختلف باختلاف العصور واختلاف النظم واختلاف موضوع الوثيقة .

وهكذا نستطيع أن نقول أنه منذ أن استقر في الإسلام إتخاذ الوثيقة أساساً لإثبات الحق وشاهداً عليه حرص القضاء على أن يكون هذا الشاهد صحيحاً لازيف فيه شكلاً وموضوعاً .

ومن ثم تكون المشاحنات القضائية أحد الأسباب الجوهرية قادت إلى ابراز أهمية علم الديبلوماتيك وبالتالي تطور دراسته .

أحكام عامة للدراسات الدبلوماسية

اتضح لنا مما سبق أن علم الدبلوماسية قد ارتبط بالبحث والتأليف التاريخي من جهة وبالمشاحنات القضائية من جهة أخرى . ونظراً لأن محور الدراسة في هذا العلم هو شكل الوثيقة المكتوبة ، فأمر لاشك فيه أن الإهتمام بالأرشفيات ؛ مستقر كافة الوثائق الأرشيفية ، هو الانطلاقه الأولى للعلم ، هذا الإهتمام الذي ينبع بلاشك من الشعور الوطني بوجوب تجميع الوثائق وحفظها وتنظيمها ولاشك أن هذا الإهتمام لابد وأن يصاحبه ويرتبط به نوع من التخطيط والتنسيق والتنظيم ومراعاة المعايير اللازمة لحماية هذا التراث القومي .

وإذا كان ذلك كذلك فمثل هذا العمل يحتاج بلاشك إلى نوع من المتخصصين الدارسين المؤمنين بذلك والذين لديهم الخبرة العلمية والفنية ما يساعدهم على القيام على هذا التراث القومي العربي حفظاً ودراسة ونشراً وتحقيقاً مع توفير إمكانات وأدوات البحث العلمي .

كما وأن من يتعرض للبحث والدراسة في علم الدبلوماسية العربي عليه أن يضع نصب عينيه عدة أمور يمكن أن نطلق عليها نسبياً "أحكام عامة" تفرضها طبيعة الدراسة ، وهي مستقاة من الدراسات التي تمت في المجال . وفيما يلي أهمها :

١- إن دارس علم الدبلوماسية العربي ليس كدارس الدبلوماسية الأوربي من حيث ما يعتمد عليه من مصادر ، فالأخير قد وجد مصادر الدراسة الأصيلة مهيأة أمامه ومنظمة في الأرشفيات . بينما الباحث العربي عليه أن ينتقل بين المصادر الروائية التي تحتاج إلى جمعها والتحقق من صحة ما ورد فيها .

٢- إن كل دراسة وثائقية تهدف إلى وضع أحكام عامة ينبغي أن تعتمد على دراسة كل مجموعة الوثائق أو أكبر مجموعة متاحة لا على أمثله فردية أو عدة وثائق . ومتى تم ذلك فيمكن اختيار وثيقة واحدة أو عدة وثائق من هذه المجموعة وتعتبر نماذج للمجموعة كلها تمثلها في مميزاتها الخارجية والداخلية .

٣- يجب على الوثائقي الدارس لعلم الدبلوماسية البحث والتفتيش عن الوثائق الأصول منها والصور وتجميعها باعتبار ذلك نقطة البدء في العمل والخطوة الأولى في أي دراسة

وثائقيه ناضجه من أجل الحصول على الحقائق مهما كانت تلك الوثائق صفراء باهته ممزقه أو ذات ثقب أو صعوبة القراءة ، موجوده فى داخل بلده أو مبعثرة فى أرجاء العالم . لأن مدلول كلمة النقد هى البحث فى الوثائق وتفسيرها والوصول إلى الأحكام .

٤- أن الباحث الديبلوماسى لابد له من الإعداد الخاص ، الذى يتم عن طريق تكوينه الأرشيفى ومعرفته الكاملة لتاريخ العصر الذى يبحث فيه . وكذلك بدراسة العلوم المساعدة وتشتمل هذه العلوم على الكتابات القديمة واللغات والمصادر الجغرافية وتاريخ النظم وتاريخ القانون العام والقانون الخاص ، وتاريخ الفن وخاصة فن العمارة كما تشمل هذه الدراسة أيضاً دراسة المسكوكات ودراسة النعميات والرنوك والأختام وكلها لابد أن يلم الديبلوماسى بها قبل أن يتعرض لبحث الوثيقة أو نقدها . عليه أن يكون لديه الخبرة العملية القائمة على تمرين الذاكرة البصرية فى قراءة الخطوط فى العصور المختلفة حتى يمكنه أن يقارن بين هذه الخطوط ، وأن يؤرخ الوثيقة من مجرد خطها إذ لم تكن مؤرخه . كما يشتمل تمرينه أيضاً على المقدرة على الوصول إلى المبادئ العامة من قراءة الوثائق نفسها من خطها القديم وتحليلها إلى عناصرها وموازنتها بغيرها .

٥- لما كان التخصص فى الوثائق كالتخصص فى التاريخ حيث يختار المؤرخ فترة زمنية معينة فى نطاق جغرافى محدد ، نجد أيضاً أن علم الديبلوماسيك العربى كما هو معروف هو العلم الذى يدرس الوثائق الدبلوماسيه المكتوبه باليد فى العصور الوسطى الإسلامية فاطمى أيوبى مملوكى (البعض يدخل البرديات قبل العصر الفاطمى ويذهب البعض إلى أن يدخل فيها وثائق العصر العثمانى المكتوبه باليد) وبالتالي تكون الخطوة التالية هى تحديد العصر الذى سيدرس وثائقه محدداً ذلك بنطاق جغرافى مثل مصر - الجزائر - تونس - سوريا وهكذا .

٦- إن المقصود بوثائق العصور الوسطى بالمعنى المصطلح عليه هى وثائق فترة الحكم العربى الإسلامى والتي قد وضعت فى نور الأرشيف وكان حفظها لأغراض ماليه وقضائيه وإدارية وماليه ومع الزمن أصبح لها قيمه تاريخيه . ويزيد من هذه القيمه ترابطها وتلاحقها واستمرارها بسبب نموها الطبيعى للسلسل زمنياً مما ييسر للوثائقي مهمة البحث فيها بحثاً علمياً ويمكنه من الوصول إلى الأحكام العامة الصحيحة لاعتماده على مجموعة كبيرة لا على

أمثله فردية كما هو الحال مع البرديات . والحقيقة أن عنصر الحفظ والترتيب الزمني مهم جداً لتمييز الوثائق الأرشييفية عن غيرها . إلى جانب اتصاف الوثائق الدبلوماسية الخاصة بالأصالة والحجية القانونية .

وإذا كان هذا المحور (وجودها بالأرشفيف) قد توفر للدبلوماسيات الأوربي فهو على العكس تماماً بالنسبة للدبلوماسيات العربي مما يجعله يستند إلى أى مصدر آخر يجد فيه الوثائق .

٧- إن علم الدبلوماسيات لا يمكن أن يتم دون الاعتماد على كتب المصطلح الوثائقي وكتب الشروط التي تعتبر بمثابة النماذج المختارة للوثائق المتنوعة ، وما ينبغي أن يتوفر في كل نوع منها من مميزات تجعلها صالحة للاستناد عليها بما يضمن لها صحتها ، وصلاحية الاحتكام والاستناد إليها . كما يمكن من اتخاذها اساساً لوضع القواعد الثابتة في صحة الوثائق.

٨- إن المكانز والقوائم المتنوعة أهم ابوات البحث الازمه لدراسة علم الدبلوماسيات العربي .

٩- ان منهج تحليل الوثائق منهج استدلالى يتناول الوعاء وعناصر الموضوع والتصرف الوارد بالوثيقة الصادرة في العصور الوسطى وبالطبع فليس لدى الدبلوماسيات دليل عليه سوى الوثيقة ومن ثم فهو يستدل منها على التصرف وبذلك تكون الوثيقة نقطة البداية . والتصرف الذى حدث في الماضى هو نقطة الوصول وبين نقطة البدايه هذه ونقطة الوصول هناك سلسلة مركبة من الاستدلالات ترتبط بعضها ببعض ولاشك أن فرص الوقوع في الخطأ واردة ، ولذلك كان من الضروري أن يتحلى الناقد بالعديد من العوامل الكيفية مثل الاتزان، وعدم التسرع ، والقدرة على إصدار الأحكام ، وملكة الابداع ، والخبرة والحس السليم المنظم في توجيه الاستئله الاستشاريه إلى الوثيقة تلك الاستئله التي يتوقف على سلامة طرحها وتكوينها دقة نتائج التحليل .

١٠- من المعروف أن الوثائق الدبلوماسياتيه تنقسم الى قسمين : خاصة -وعامة -

فالوثائق الخاصه هي التي تتعلق بمعاملات الافراد بينما الوثائق العامة هي تلك التي صدرت عن أية هيئة أو ديوان نشأ في العصور الوسطى والتي من المعروف أن أيا منها كانت تجمع الوثائق الخاصه بهذا الديوان الصادرة عنه أو الواردة إليه فإذا ما الغى هذا الديوان أو توقف عن العمل أو حل محله ديوان آخر فإن هذه المجموعة الأرشييفية تصبح تاريخية هامة ، ولما كان للوثائق الخاصه طبيعتها التي تميزها عن الوثائق العامة . كان لابد أن تكون الخطوة

التالية هي تحديد أساس للدراسة فهل ستكون وثائق عامة أو خاصة بحيث يمكن على سبيل المثال أن تتم دراسة وثائق هيئة ديوانية واحدة من دواوين الخليفة أو السلطان أو دواوين الافراد (وثائق الدولة نفسها) كوحدة واحدة ولاشك أن الوثائق الصادرة عن ديوان أو جهة أو شخص واحد تصلح لاصدار الأحكام العامه خيراً من الوثائق المتفرقة التي تنتسب الى جهات متعددة .

١١- إن الموازنة الدقيقة لخط وأسلوب الوثائق الصادرة عن ديوان واحد والتعرف على كتاب الوثائق وناسخوها في الدواوين الرئيسية ، أحد المعايير الهامة في التأريخ للوثائق استناداً الى أنه إذا عرفنا كاتب الوثيقة وعرفنا خطه يكون من السهل علينا أن نتعرف على كل وثيقه أخرى قام بكتابتها ونسخها ، وإذا عرفنا تأريخ هذا الكاتب أو الناسخ أمكننا أيضاً أن نؤرخ ما كتبه من الوثائق .

١٢- هناك ثلاث محاور أساسية في العلم تتمثل في
أ- النظر في الأمور الطبيعية في الوثائق ، والأعراف المتبعة والالتزام بها . وزوال تلك الأمور الطبيعية أو تغييرها أى عدم الالتزام بها .
ب- النظر في أسباب التغيير .
ج- الدلائل .

١٣- إن مسألة أساسية في الدراسة الدبلوماسية هي تحليل التغيير الذي يرد على الوثائق عبر الزمن ، وإذا كان من الممكن لبعض العلوم أن تتغاضى عن مشكلة الزمن واعتبارها مسألة ثانوية ، إلا انه ليس باستطاعة أى دبلوماسى أن يعمل بهذا الأسلوب . ذلك لأن الوثائق معطيات زمن معين بغض النظر عما قد يكون هناك من عناصر أخرى لترابطها . وهذا هو السبب في أن كل نوعية من الوثائق مهما كانت متشابهة في زمن ، إلا انها تنفرد في بعض الوجوه في زمن مغاير .

على هذا فلا يمكن لعنصر الزمن أن يكون لدى الدبلوماسى حداً متطفاً أو مطلقاً ، بل لابد أن يدخله في حسابه منذ البداية .

وكذلك هو المصدر والمكان . فلا يصح أن نكتفى أو نقف عند تحليل وثيقة منفصلة ونسرد ونحلل ما ورد بها من وقائع دون وضعها وضعاً صحيحاً في بيئتها وبما وجد حولها .

أو دون الاهتمام ببيان مصدرها والعوامل التي أثرت فيها ومدى ارتباطها بالتقاليد والأعراف المعاصرة لها ، فمن الخطأ أن ننزع الوثيقة من بيئتها وننسى ما حولها ، أو نبحث ما ورد فيها من حقائق ومعلومات أو تصرفات منفصلة عن الأعراف والتقاليد والإجراءات الأخرى المحيطة بها .

١٤- إن منهج نقد وتحليل الوثائق قوامه إحصاء كافة المميزات والخصائص التي يجب دراستها في الوثائق وصياغتها في شكل قائمه بأسئله واستفسارات دقيقة التكوين هادفه بقصد الإلمام بكل عناصر الوثيقة ومكوناتها وموضوعاتها . وهى تشبه التحقيق الذى يقوم به القاضى فى حالة اتهام فرد ليصل منها الى الحقيقة .

١٥- كل وثيقة يشتبه فى صحتها ينبغى أن تقارن أو تقابل بالوثائق المعترف بصحتها والصادرة عن نفس الفاعل القانونى أو الوثيقى الذى تنتسب إليه الوثيقة المشتبه فى صحتها .

١٦- إن القوالب والصيغ القانونية لايمكن أن تكون ثابتة على الدوام بل مما لاشك فيه انها تختلف من عصر الى عصر ، ومن مكان الى مكان آخر ، طبقاً للأعراف والتقاليد الاجتماعية والديوانية مما ينتج عنه تغيراً فيها كلما استجذت تقاليد قانونية أو اجتماعية جديدة .

١٧- إنه رغم اتحاد الموضوع فى كثير من الوثائق ، إلا أننا نجد إختلافاً فى صياغة عبارات الوثائق عند أصحاب المذاهب المختلفة فمثلاً نجد إختلافاً فى صياغة وثيقة البيع التى أعدت وفقاً للمذهب الحنفى عن تلك التى تمت صياغتها وفقاً للمذهب الشافعى أو المالكى . رغم أن الأجزاء واحدة والموضوع واحد .

١٨- إنطلاقاً من أن القاعدة العامة فى علم الدبلوماسية هي دراسة الشكل الدبلوماسى (From Diplomatie) فيتحتم على دارسى العلم الذى يستعين بكتب الشروط باعتبارها أحد الأسس الرئيسية التى يؤسس عليها دراسة العلم ان يقوم بما يلى :

١- تحليل الصيغ والقواعد والأوضاع الشرعية الخاصة والمتبعة فى كل مذهب وذلك فى كل تصرف على حدة ، ومقارنتها بالصيغ الواردة فى الوثائق المشابهة عند اصحاب نفس المذهب على مر الزمان .

٢- دراسة كل وثيقة على حدة وتحليل ما ورد فيها من عبارات وصيغ مع مقارنتها بنفس العبارات والصيغ الداله على نفس التصرف والتى وردت فى الوثائق المماثلة عند اصحاب المذاهب الأخرى واستخراج أوجه الشبه والخلاف بينها فى المذاهب الثلاثة .

٣- دراسة انواع الوثائق التى ظهرت فى كل مذهب وفى كل عصر على حده ثم معرفة ما استجد من الوثائق حسب التطور الزمانى والمكانى .

الفصل الثانى

الجهود الأساسية فى علم الديبلوماتيك

أ- الأوروبى

ب- العربى

لعله من نافلة القول ، أن دراسة الوثائق فى العالم العربى دراسة ناشئة نسبياً ، فقد تأخرت عن مثيلاتها فى بعض البلاد الأوربية أكثر من قرن من الزمان . حيث أسست مدرسة الوثائق Ecole des chartes فى باريس سنة ١٨٢١ م . بينما كما سنرى اسس أول معهد للوثائق فى العالم العربى فى مصر عام ١٩٥١ على غرار المدرسة السابقة ، تلتها بعد ذلك دول عربية أخرى .

ورغم ذلك فكلها لا زالت تحتاج الى سنوات طويلة من أجل وضع القواعد الخاصة والعامّة للعلم على أساس المنهج العلمى النقدى ، على نحو تطبيقى لا نظرى ، قوامه الوثائق الأرشيفية ذاتها التى تعرضت للكثير من المحن ، الأمر الذى جعل المستشرقين يتهمون العرب بالتخلف فى المجال^(١) ، منكرين أن العرب عرفوا منذ زمن مبكر بكثير عن الغرب نقد الوثائق بهدف تمييز الصحيح من المزيف من خلال إخضاعها بشكل عملى إلى العديد من المبادئ التى شكلت فيما بعد المنهج النقدى ، وأن كل ما حدث ، أن أوربا أخذت قواعد العلم التى جاءت متفرقة فى المؤلفات العربية ، وكان لهم السبق فى جمعها فى سياق منهج علمى فى نهاية القرن السابع الميلادى ، حين اتجه العلماء الى الوثائق المحفوظة فى الأرشيفات المختلفة ودراستها مطبقين عليها منهج النقد لشقى الوثيقة وعناصرها الداخلية والخارجية ، وقطعوا فى ذلك شوطاً طويلاً بحيث أصبح لديهم علم له منهج وقواعد ونظريات وضوابط وأحكام ولكى يتضح ذلك الأمر فمن المفيد الإحاطة بشكل مفصل عن بالجهود الأوربية ثم العربية . .

(1) Von Donalad P. Little : The sigificance of the Heram Documents for the study of medieval Islamic history "Der Islam , Band 57 Heft 2, 1980 .

علم الدبلوماسية والسياسة الأوروبية

سبق القول أن كتابة التاريخ والمشاحنات القضائية كانت أبرز الأسباب التي دعت إلى ظهور علم الدبلوماسية . ففي أوروبا منذ أواخر القرن السابع عشر أخذت الوثائق تتغير حسب الاستطلاع عند المؤرخين غير أنه قد لوحظ على استخدامهم لها ما يلي :

أولاً : أنهم اهتموا أكبر الاهتمام بالوثائق الصادرة عن الملوك بشكل أكبر من اهتمامهم بغيرها . لا شئ إلا لأنهم في هذا الوقت كانوا يهتمون بتاريخ الملوك والأسرات الحاكمة دون غيرهم .

ثانياً : إن الاعتماد على الوثائق كان ضئيلاً بل يمكن أن نقول أنه كان نادراً إذ لم تستغل بشكل كامل منتظم في البحث التاريخي وإذا حدث عرضاً واستغلت بشكل كامل منتظم فيكون ذلك لغرض آخر غير البحث التاريخي مثل إثبات حقوق الأفراد أو كبار الشخصيات والدفاع عنهم .

ثالثاً : إن الباحث المؤرخ عند اعتماده على الوثائق لم يكن يرمى سوى الوصول إلى حقيقة تاريخية مفردة بعينها ، بعكس ما يحدث الآن حين نطلب من الوثيقة أن لا تمدنا فقط بحادثه تاريخيه مفردة بل نطلب منها كل ما يمكن أن تقدمه لنا من معلومات تفيد تاريخ القانون وعلم الاجتماع وفقه اللغة وتحقيق أسماء البلدان والتراجم وغير ذلك من المعلومات .

رابعاً : إن العصر الوسيط وإن اعتمد نادراً على الوثائق في التأليف التاريخي وقنع بالوصول إلى الوقائع الفردية ، ولم يستغل الوثيقة في نواحي أخرى ، فإن هذا العصر لم يبدق في فحص الوثائق وصحتها ونقدها من حيث هي براهين وأدلة تاريخية رغم وجود من زور الوثائق عمداً أو اصطنع أخرى مزورة .

وعلى العكس تماماً إذا ما تعلق الاستناد على الوثائق في دعوى قضائية ففي هذه الحالة كان يتحتم على السلطات أن تعرض ما يقدم لها من وثائق على بعض الخبراء الذين يمكنهم الحكم على صحة الوثيقة أو زيفها . ولاشك أن هؤلاء الخبراء استخدموا في أحكامهم النقد الشكلي أو الدبلوماسي .

ولعل اهتمام القضاء وتدقيقه فى فحص الوثائق ومقابلتها بشكل أكبر منه فى حالة البحث التاريخى ، كان أحد الأسباب الهامة التى قللت من نمو النقد التاريخى لدى المؤرخين . على الرغم من أن الوثائق لم تكن وحدها تعتبر أدلة وبراهين أمام المحاكم ، حيث كان هناك القسم أو اليمين القضائى التى كانت وحدها كفيhle بالاثبات فى ذلك العصر الوسيط مما قلل من شأن الاعتماد على الوثائق مع عدم التراخى فى التدقيق وفحص ما يتم الاعتماد عليه بشكل أكبر منه لدى المؤرخين كما سبق القول .

ونظراً لكثرة المشاحنات المتعلقة بشئون الممتلكات الدينية وتبعيتها فقد وضع بعض باباوات هذا العصر قواعد لنقد الوثائق تم جمعها من بعدهم . غير أن هذه القواعد لم تكن تصلح للحكم على نوعيات الوثائق الأخرى . ونظراً لأن امكانيات الموازنة أو المقابلة كانت محدودة جداً فى ذلك الوقت ، فإن النقد الشكلى لم يكن ممكناً فى ذلك الوقت إلا فى حالة الوثائق المعاصرة أو القرية منها ، وبعبارة أخرى لم يكن من السهل نقد الوثائق القديمة التى ترجع الى عدة قرون سابقة .

لم تقتصر هذه المشاحنات على بلد دون آخر ففى المانيا مثلاً كانت القضايا حينئذ متعلقة بالحقوق السياسية أكثر من الممتلكات الدينية ، وبشكل محدد كانت متعلقة بسلطة فرض الضرائب التى كانت تفرض على القرى المختلفة ، فكان أن أخذ فحص الوثائق اتجاهاً خاصاً ، ونسب الى بعض الألمان "Hermall" انه وضع حينئذ قاعدة لنقد الوثائق تبدولنا الآن كأنها بديهية من البديهيات مفادها "كل وثيقة يشتبه فى صحتها يجب أن تقارن بالوثائق المعترف بصحتها والصادرة عن نفس الفاعل القانونى أو الوثيقى التى تنتسب إليه الوثيقة المشتبه فيها .

إذاً من الواضح أن المشاحنات والقضايا ساعدت على أهمية فحص الوثائق والاهتداء الى بعض القواعد البسيطة . ولكن على الرغم من ذلك فلا يمكن القول بأن العصر الوسيط الأوروبى اهتدى الى مبادئ علم الوثائق وكل ما تم تأليفه فى هذا العصر خاص بالوثائق انما هو كتب تساعد على تحرير الوثائق الجارية مقابلة لها بالوثائق التاريخية القديمة .

وفى القرن السابع عشر كانت العلوم قد تقدمت فى أوربا وفى الوقت ذاته أصبح لدى الباحثين مادة واسعة من مختلف الوثائق ، وانصرف الكثيرون الى وضع المؤلفات التاريخية.

سواء المتعلقة بتاريخ المدن أو تاريخ الاسرات الحاكمة أو المؤسسات الدينية ، كما أخذوا ينشرون صوراً من الوثائق الخاصة بذلك فى مؤلفاتهم - وهو عين ما كان يحدث فى كتب التاريخ الاسلامى وأكثر من ذلك أخذ المؤرخون فى هذا العصر يستشيرون الوثائق ولاشك أن هذا فى مضمونه يعنى أن الوثائق لم تعد مجرد مستند لإثبات حق بطريقة عملية ، وإنما أصبحت مصادر تاريخية وبدأ نقد الوثائق يبتعد عن الناحية القضائية وتفسيراتها وأخذ يقترب من البحث المجرد ومن المؤكد أنه كلما زاد ابتعاد الوثائق عن المشاحنات القضائية كلما اقترب من الأمانة والبحث العلمى المجرد عن الهوى وعدم التحيز ، وهكذا ارتبط علم الوثائق بالتاريخ وأصبح من أبرز العلوم المساعدة له (١) .

وكان اول من نظر الى نقد الوثائق هذه النظرة العلمية بابنبروك Papen Brocke مما يقتضى الحديث عنه :

العالم Daniel Van Papen Brocke

واهمية وضع مبادئ عامة لعلم الدبلوماسية

لم يقتصر نقد الوثائق والاهتمام بصحته فى أوروبا على رجال القضاء أو على رجال الأعمال بل اهتم بذلك علماء لايقنعون إلا بالحقيقة التاريخية متهم أحد الرهبان الجيزويت الهولنديين ، يسمى دانييل فان بابنبروك Daniel Van Papen Brocke فإليه يرجع الفضل فى النظر الى الوثائق نظره نقدية تقوم على الناحية التاريخية وحدها كما يعتبر أول من حاول وضع قواعد عامة فى علم الدبلوماسية ذلك لأن كل من سبقوه لم يهتموا إلا بنقد وثيقه بعينها لإثبات صحتها أو زيفها ، أما بابنبروك فقد استطاع أن يصل من خلال المقابلة بين الوثائق المتعلقة بالشؤون الدينية المختلفة ، بعضها ببعض الى مبادئ عامة للعلم ، ثم زاد على ذلك بأن انتقل من دراسة الوثائق المتعلقة بالشؤون الدينية الى دراسة الوثائق الملكية أى أنه إتجه الى الناحية التاريخية السياسية ونشر فى كتابه الذى صدر عام ١٦٧٥م تحت عنوان :

(١) انظر : Tessier , Georges . Op . Cit plo - 13

Acto Sanc Forum

مقالاً عن الصحيح والمزيف في الوثائق خاصة المكتوبة على الرق . كما أشار في كتاباته الى ضرورة دراسة الكتابة والخط وفحص الاختتام ومقابلة المشتبه فيه بالصحيح الثابت صحته . إلا أنه لسوء حظ كانت معلوماته جزئية الى حد كبير ، فضلاً عن أنه في مقارناته بين الوثائق بعضها ويعض اعتمد على وثائق مزيفة واعتبرها صحيحة ، فعمم أحكامه ووقع في الكثير من الأخطاء ، ومن هذه الأحكام العامة : أنه قال بضرورة الشك في كل وثيقة قديمة لا شئ إلا لأنها قديمة ، وبالتالي فقد القى ظلالاً من الشك على صحة جميع الوثائق التي كانت تحتفظ بها الأديرة والكنائس دون تمييز بينها لاعتبار أنها جميعاً وثائق قديمة زائفة .

وقد أثارت هذه النتائج كثيراً علماء عصره وعلى رأسهم العالم Don Jean Mabillon

فتصدى للرد عليه في كتابه الشهير De Re Diplomatica .

Mabillon مابيون

يعد مابيون أبرز علماء الوثائق في فرنسا ولد عام ١٦٣٢ في فرنسا من أسرة من الفلاحين ثم دخل في زمرة رجال الدين وانضم الى طائفة تعرف بالبندكتين Bendictines التي عرفت بالانصراف الى البحث العلمي والتأليف والتأريخ الى جانب إتقان الوعظ . انتقل مابيون الى ضاحية من ضواحي باريس وعين حارساً لمجموعة الكنوز والوثائق التي تحويها بعض الأديرة والكنائس ، وكان يعلم أن من بين هذه الوثائق وثائق مزورة (مزيفه) فكان يشعر بحرج شديد أن يطلع عليها الزوار كوثائق صحيحة . وقد انفق مابيون أربعين عاماً من حياته باحثاً في الوثائق . وأصدر أهم مؤلفاته بين عامي ١٦٦٧ م ، ١٧٠٣ م وأشهرها كتابه الذي يحمل عنوان De Re Diplomatique الذي ألفه في عام ١٦٨١ م وهو أول كتاب وضعت فيه القواعد العامة للعلم . وبالطبع لم يكن في إمكان مابيون أن يصل إلى وضع تلك القواعد إلا بعد أن فحص ودرس الوثائق مدة طويلة . ساعده في ذلك أنه كلف بمهام علمية في بلاد أوريبي مختلفة كالنمسا وإيطاليا وجنوبي من هذه البلاد محصولاً وقيراً من الوثائق نشره في كتابه عن رحلاته . وظل يؤلف التواريخ المختلفة وينشر الوثائق المتعلقة بها الى أن توفي عام ١٧٠٧ م ومنذ ذلك الوقت بدأت قواعد العلم في الظهور تحت اسم علم الدبلوماسية^(١) اشتقاقاً من كلمة Diploma التي كانت تطلق حينئذ على كل الوثائق دون تحديد فني لدولها .

(1) Tessier , George : Op. Cit P. 11 et Suit .

وقبل الحديث عن الأحكام العامة التي وصل إليها تلقى الضوء على أقسام كتابه الشهير De Re Diplomatique لتتعرف على المنهج ونستخلص منه المعايير التي وضعها ليتمكن أن تقاس بها كل دراسة وثائقية .

الفصل الأول

وتحدث فيه عن أنواع الوثائق الرئيسية كما رد على Papen Brocke وأثبت له أن قدم الوثائق لا يحول دون صحتها كما اعتقد بروك خطأ وفي هذا الفصل أيضاً تحدث عن مواد الكتابة المختلفة التي أطلق عليها "حاملة الفكر" Support de La pensie وهو الاسم العام الذي يطلق على كل مواد الكتابة اللينة من ورق وبردى .

الفصل الثاني

تحدث فيه عن الصيغ وعن الأختام وأسلوب الوثائق وعن تأريخ الوثائق .

الفصل الثالث

كان عبارة عن إنشاء دراسة نقدية فنية لأنواع معينة من الوثائق .

الفصل الرابع

ضمينه قائمة محققة لكل الجهات والبلاد التي أقام فيها الملوك وأوضح أن الغرض من ذلك اتخاذ تلك القائمة أساساً لتأريخ الوثائق إذ لم تكن مؤرخه ، إذا كانت بالطبع صادرة عن جهة أقام فيها الملك أو الحاكم في وقت معروف تاريخه .

الفصل الخامس

نشر مابيون مجموعة من الخطوط وصورها .

الفصل السادس

نشر مجموعة من الوثائق تبلغ حوالى ٥٠٠ وثيقة قام بتحقيقها ورأها صحيحة واتخذها أساساً لوضع القواعد الثابتة للبحث في صحة الوثائق .

ونستطيع أن نقول أن منهج الدراسة التي قام بها ماييون والتي اتضحت في كتابه وتعتبر معايير يمكن بالاستناد إليها اتمام كل دراسة دبلوماسيته ، وبالطبع جعلت منه المؤسس الحقيقي للعلم ويتضح ذلك فيما يلي :

أولاً : إن ماييون اعتمد في دراسته وأبحاثه على كمية كبيرة من الوثائق ، فلم يعتمد على وثيقة واحدة أو عدة وثائق قليلة ومنه استنتج المعيار الأول وهو :

« كل دراسة وثائقيه نريد أن نبنى عليها أحكاماً عامه لابد وأن تعتمد على دراسة لأكبر مجموعه ممكنه من الوثائق لا على دراسة وثيقة واحدة أو قلة من الوثائق » . .

فإذا أمكننا أن نصل الى أحكام هامة من دراستنا لأكبر مجموعة من الوثائق فإننا نستطيع بعد ذلك أن نختار وثيقة واحدة أو عدة وثائق من هذه المجموعة ونعتبرها بمثابة نماذج تعبر عن المجموعة بأكملها وتمثلها في مميزاتها الخارجية والداخلية .

ثانياً : معظم المادة التي جمعها ماييون والتي جعلها اساساً لدراسته كانت صادرة عن هيئة ديوانيه واحده "Chans Liet" لذلك كانت القواعد التي وضعها أقرب الى الصحة ، ومن هنا نستطيع أن نقول أن المعيار الثاني هو : إن الوثائق الصادرة عن هيئة ديوانية واحدة تصلح لإصدار الأحكام العامة خيراً من الوثائق المتفرقة التي تنتسب إلى هيئات وجهات مختلفة ومتعددة».

ثالثاً : أنشأ ماييون منهجاً Method لدراسة الوثائق قوامه إحصاء كافة المميزات والخصائص التي يجب دراستها في الوثائق وصاغها في شكل قائمة بأسئلة واستفسارات Questionnaire وضعت بقصد الإلمام بأشياء معينة لموضوع ما يوجهها الوثائقي للوثيقة يطلق عليها أيضاً بالفرنسية Interogation .

رابعاً : اثبت ماييون بما اتخذ من منهج وبالمادة التي اعتمد عليها ضرورة أن يتصف من يشتغل بالوثائق بأن يكون متزناً في أحكامه غير متسرع إذ يظهر ذكاؤه واتزانه في اختيار الوثائق التي يدرسها وفي تعليقه عليها لهذا قيل أن ماييون لم يضع مذهباً في علم الوثائق ولكنه وضع منهجاً للبحث الوثائقي .

بعد ممات ماييون وفي القرن الثامن عشر تطور علم الوثائق واستمرت المؤلفات فيه

وكان أشهر من ألف في العلم في هذه الفترة عالمان هما Tassin & Toustain حيث اشترك في وضع كتاب في ستة مجلدات بعنوان Nouveau Traite de Diplomatie تميزاً له عن كتاب ماييون . غير أن هذا الكتاب رغم أنه احتوى على أشياء هامة إلا أنها كانت فردية لاتصلح لأن تكون أحكاماً عامة ، كما أن النقد فيه لم يكن كاملاً فلم يستغرق المؤلفان كل ما يمكن أن يوجه الى الوثائق من العناية والنقد .

وبالرغم من ذلك أى بالرغم من تفرق النتائج وعدم كفاية النقد والتنظيم فإن هذا الكتاب جمع مادة وفيرة جداً لايسهل الحصول عليها الآن لانعدام كثير من هذه الوثائق وضياعها . كما أن هناك فهرساً هاماً بالكتاب لهذه المادة الوفيرة .

وانتهى القرن الثامن عشر بنشوب الثورة الفرنسية التي كان لها أثر سيء في التأليف التاريخي في علم الوثائق فقد تعطل في عهد الثورة وما بعدها ، ولم يسترد التاريخ مكانته إلا بعد الثورة وحروب نابليون أى بعد الربع الأول من القرن السابع عشر . وفي هذا القرن انتشرت دراسة الوثائق والأبحاث التاريخية في أكثر من دولة وخاصة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وكانت هناك منافسة في هذا الميدان بين الفرنسيين والألمان . وبدأت فرنسا في إنشاء معهد للوثائق ولم تكن تدرس فيه علوم الوثائق فقط بل كان الى جوارها مجموعة العلوم التي كانت تسمى علوم البحث التاريخي مثل البليوجرافيا واللغات القديمة والمصادر البليوجرافية وتاريخ القانون الخاص والعام وتاريخ الفن وغيرها . وبعد إنشاء هذا المعهد كثر الانتاج الوثائقي وانصرف خريجه الى تنظيم دور الوثائق بعد تركيزها .

وتوالى المؤلفات التي كان من الواضح فيها التمييز بين جانبين رئيسيين في هذا العلم هما الجانب العام فيه أى القواعد والأحكام العامة المطلقة التي يتحتم أن يحيط بها كل من يتعرض للاشتغال بهذا العلم ، والقواعد الخاصة أى تلك التي يمكن استخدامها عند نقد كل وثيقة على حده .

ولعل ذلك الأمر يرجع الى أن هذه المؤلفات اعتمد واضعوها في دراستهم على نقد مفردات الوثائق الأصلية التي تنتمي الى نوع واحد شامل بهدف الوصول الى القواعد العامة التي كانت تحكم كتابتها . مطبقين هذا المبدأ على الوثائق العامة وأيضاً الوثائق الخاصة . ورغم هذا الجهد فإنه لم يكن هناك من تصدى الى وضع تعريف دقيق للعلم يتحدد فيه

موضوعه أو تنعكس فيه المناهج المستخدمة في البحث رغم بروز وتميز الكتابات فيه ومحاولة العلماء وضع ذلك التعريف ، الى أن اهتمدى Dumas⁽¹⁾ في كتابه الدبلوماسية إلى أن موضوع العلم هو دراسة الشكل La Form أو الأشكال التي اتبعت في كتابة الوثائق .

أما في المانيا فكما عرفنا أن الجدل بين المشتغلين بعلوم الوثائق أدى الى تقدم أصول النقد الوثائقي وكانت المانيا من أول البلاد التي تأثرت بهذا الجدل غير أننا يمكن أن نرى بوضوح أن هناك فارق كبير في سير الأبحاث الوثائقية في كل من فرنسا و المانيا ، فكما شهدنا أن هذا العلم في فرنسا وضع أسسه بعض رجال الدين ثم أصبح علماً شائعاً بين غير رجال الدين في القرن التاسع عشر ، نجد أن المانيا منذ اللحظة الأولى وضعت علم الوثائق على أسس علمية بحتة دون الاهتمام بوثائق معينة وتفضيلها عن غيرها ، مثلما اهتم علماء الوثائق في فرنسا بوثائق المؤسسات الدينية أو بالوثائق لأنها قديمة . ولم تلبث مادة علم الوثائق أن أصبحت تدرس في الجامعات الألمانية وانصب الاهتمام بكافة انواع الوثائق من كافة عناصرها وانفردت المانيا وقتها بتدريس العلم في الجامعات بينما كان يدرس في فرنسا في معهد خاص.

وهكذا اشتهرت المانيا بعلماء الوثائق وكان أشهرهم حينذاك Dolger الذي عرف بمؤسس علم الوثائق البيزنطية وأصبح علم الوثائق بهذا الوضع من العلوم التي امتازت بها المانيا وساعد تدريسه بالجامعات الألمانية على نشره حيث كان يدرس بذاته كعلم مستقل دون تباعيه لعلم التاريخ . في حين كان في فرنسا يدرس كآلة علم مساعد للتاريخ . وفي القرن التاسع عشر وعلى أثر الحركة القومية في المانيا اهتم الألمان بالتنظيم العلمي للوثائق التاريخية وأدركوا أهميتها في إنكاء الروح العلمية والقومية معاً ، كما عرف الألمان بتعاون علمائهم وتضافر جهودهم وهي شروط لازمة في الانتاج الوثائقي وقد ساعد كل هذا في نشر أهم مجموعات الوثائق الألمانية وتوفرت لديهم أهم أدوات البحث والعمل . وقد كان أهم علمائهم المعاصرين Sickel ، وهو نمساوي درس في معهد الوثائق

(1) Dumas , Auguste : La Diplomatie et La Form des Actes : (La Moyen Age) : Revue Trimestrielle de L'histoire et la philologie , 3^e serie , T. , Janvier - Mars 1932 .P. 5-31 , T 1933 . P.81 .

الفرنسي وعند رجوعه الى بلده أنشأ نظاماً يشبه نظام هذا المعهد . وكانت النمسا من البلاد التي اشتهرت بالوثائق في كل مجال حتى الوثائق العربية ، ويعتبر Sickel أحد أقطاب علم الوثائق بها حيث وضع منهجاً لبحث الوثائق الصادرة عن الدواوين الرئيسية وقد بنى منهجه على ما يلي :

أولاً : الموازنة الدقيقة لخط واسلوب الوثائق الصادرة عن ديوان واحد ، كما يقوم منهجه أيضاً على التعرف على كتاب الوثائق ومن يقوم بنسخها ، على أساس أنه إذا عرفنا كاتب الوثيقة وعرفنا خطه فمن السهل علينا أن نتعرف على كل وثيقه أخرى قام بكتابتها ونسخها ، وإذا عرفنا تاريخ هذا الكاتب أو الناسخ أمكننا أيضاً أن نؤرخ ما كتبه من وثائق .

ثانياً : وضع معيار أو مقياس لصحة الوثائق وهو إذا كانت هناك وثائق متعددة صادرة عن حاكم واحد الى أفراد مختلفين ليس بينها رابطة ، ولكن خطها واحد وكتابتها واحد وأسلوبها واحد فإن صدورها عن ديوان واحد هو التفسير الوحيد لما بينها من شبه في الخط والأسلوب .

ومن اشهر اعلام هذه المدرسة الألمانية بعد Sickel العالم Ficher الذي يختلف عنه من حيث أنه رجل قانون وفي الوقت نفسه هو مؤرخ للنظم الادارية المتعلقة بالقانون الادارى والدولى والدستورى علاوة على أنه وثائقي ، ومن أبرز ما يميز فيشير أنه اهتم بتحقيق تنقلات وسير الملوك أثناء ذلك وفائدة هذا التحقيق كبيره للتاريخ ، فإذا عرفنا تاريخ إقامة ملك من الملوك في البلدان المختلفة أمكننا أن نعرف تاريخ الوثائق التي صدرت عن هذا الملك في هذا البلد وتاريخها إن لم يكن مؤرخه . يأتي بعده العالم برسلاو Breslau الذي عرف بأنه خير من وضع كتاباً مدرسياً لعلم الوثائق لأن لم يسبق أن وضع قبله كتاب شامل في علم الوثائق يعتبر حجة ومرجعاً للمشتغلين بالعلم .

ومن الجدير بالذكر أن جهود الألمان لم تقتصر على التأليف في جوانب العلم بل أنهم اصدروا الدوريات العلمية التي تنشر بانتظام أبحاثهم في هذا العلم .

اهم في ايطاليا

فالمعروف أن ايطاليا من البلاد العريقة في ميدان علم الوثائق لأنها موطن القانون الروماني ولأنها في نفس الوقت مقر البابوية التي كان ديوانها في العصر الوسيط به اكبر نشاط وثائقي ، لذلك نجد أنه في ايطاليا تقدمت الأبحاث المتعلقة بالوثائق القديمة ، ولكن ايطاليا تختلف عن ألمانيا من ناحية تدريس هذا العلم حيث نجد نظاماً خاصاً لديها في تدريس علم الدبلوماسية إذ ألحقته بكل دار وثائق مدرسة لتعليم هذا العلم وفروعه ، ويختار لها الطلاب من خريجي الجامعات بمسابقة عسيرة ويقضى الطلاب وقتهم بين دار الوثائق وبين المدرسة يدرسون العلم عملياً وعلمياً ، ويخلفون المشتغلين بالدار بعد ذلك .

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الدراسة متخصصة جداً ، لأنها ليست فقط متخصصة في علم الوثائق العام وإنما شملت مجموعات بعينها من الوثائق وهي الوثائق الموجودة فعلاً بالدار . وهذا النظام هو نظام بديع يخرج فعلاً وثائقيين باحثين ينتدبون لتدريس علم الوثائق وتاريخه في الجامعات أي النشاط الخاص بهذا العلم منذ ظهوره .

وهكذا نرى أن علم الدبلوماسية في أوروبا أو في القرن السابع عشر الميلادي قد نشأ تلبية للحاجة القانونية التي تتطلب التحقق من الشواهد التي يتم الاعتماد عليها والتعرف على الزائف من الصحيح منها ، ثم أصبح بعد ذلك علماً يدرس في المعاهد الخاصة والجامعات واعتمدت عليه الدراسات التاريخية عندما لجأ المؤرخ الى الوثائق المحفوظة بالأرشيفات على اعتبار أن التاريخ لا يمكن أن تتم دراسته في عصر من العصور إلا بعد دراسة الوثائق المتاحة عن ذلك العصر . ولذا فقد احتاجوا الى تحقيق المعلومات التي يستند إليها في كتابته للتاريخ . ولقد أدت المشاحنات بين العلماء الى ازدهار هذا العلم وتعددت مدارس وبعثت الى تحقيق ذلك الأمر اكتمال قواعد ذلك العلم .

علم الدبلوماسية العربية

بالنسبة للوثائق العربية فلا شك أن المسلمين عرفوا منذ وقت مبكر أن الحق يلزمه دليل وأن هذا الدليل لابد من أن يكون متمشياً مع أحكام الشرع . مما يجعلنا نسلم بالصلة القوية بين ما عرف بعلم الدبلوماسية وبين الشريعة الإسلامية والفقه والقانون ومن جهة أخرى فقد رفع الإسلام من قدر من يتعرضون لكتابة هذه الأدلة حين وصف سبحانه وتعالى ملائكته بأنهم **«كراماً كاتبين»** (١) .

حرص الإسلام أيضاً منذ ظهوره على الإهتمام بصحة ودقة ما يكتب والخوف من تحريفه أو تزيفه حين أمر عليه الصلاة والسلام زيد بن ثابت بتعلم كتابة اليهود حتى يطمئن الى عدم تحريفهم لما يبعثه به من رسائل وأعرب عن هذا القول قائلاً «انى اكتب الى قوم فأخاف أن يزيدوا أو ينقصوا فنعلم السريانية» .

والمتمعن في دراسة الوثائق العربية يستطيع أن يرى أن الإهتمام بالوثائق في فترة الحكم الاسلامي تركز بشكل أكبر على الوثائق السياسية أكثر من غيرها ، ولاشك أن لهذا ما يبرره في القرآن والسنة اللذان كانا أساس الحكم في ديار الإسلام فكانت مشيئة الخليفة أو السلطان أو الوالي لاتنفذ إلا في حكمه ، ولم تكن تكسب حقاً يحرص مكتسبه على الاحتفاظ بالوثائق التي تثبته ما لم يؤيدها الشرع كما وأنه من المعروف أن منهج القضاء الإسلامي كان يقوم على المقابلة ، وتحري الصدق ، الأمر الذي كان ينفذ عملياً عن طريق مقابلة ما يعرض أمامه بما جاء في كتاب الله أولاً ، فإن لم يتبين للقضاء شئ سألوا الناس هل بينهم من يعرف شيئاً في السنة حول الأمر المعروض ، فإن وجد تم الأخذ بما يقول بعد التحقق من الشهود أو بادائهم اليمين على صدق ما يقولون ، ثم إذا لم يكن هناك حكم في الكتاب أو السنة كان الاجتهاد . ولاشك في أن هذه المقابلة هي إحدى الدعائم والقواعد التي اعتمد عليها علم الدبلوماسية .

أما فيما يتعلق باعتماد المؤرخ المسلم على الوثائق في كتابة التاريخ فرغم أن نقل الرواية والأخبار كانت تعتمد على الرواة إلا أن كثرة مصادر التاريخ الإسلامي تؤكد لنا اعتماد العرب في كتابة التاريخ على الوثائق واستخدامها كمصدر من مصادر كتابته كما فعل هشام بن

(١) الآية (١١) من سورة الإنفطار .

محمد الكلبى المتوفى عام ٢٠٤هـ (٨١٩م) عند استناده فى كتاباته على الوثائق التى كانت محفوظة فى كنائس الحيرة على الأسانيد الفارسية التى ترجمت له .

كما استند أيضاً محمد بن سعيد المتوفى ٢٣٠هـ (٨٤٤-٨٤٥م) على الوثائق والأسانيد التى وضعت تحت يده عند وضعه كتاب الطبقات فى سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وصحبه والتابعين وهناك من الأقاويل ما يشير الى وجود وثائق فى المدينة كانت من المراجع التى يرجع إليها .

هذا وغيره من المصادر يؤكد أن المؤرخ العربى لم يكن قصصياً يخترع الحوادث التى يرويها بل هو يدعم ما يقول بمجموعة الوثائق التى تقع تحت يديه ويعتبرها شاهداً من الماضى يقدم لنا فى الزمن الحاضر .

إذا أضفنا إلى كل ذلك كتب علم الشروط التى اهتمت بدراسة الوثائق القانونية وما ينبغى أن يتوفر فى إخراجها من قواعد تخص شكل وموضوع الوثائقى من مختلف التصرفات وحرصت على أن تكتسب كل وثيقة صفة قانونية تجعلها صالحة للإثبات ، فاهتمت بالقالب الفقهى والألفاظ المحددة بما يتلائم مع أحكام الشريعة الإسلامية وما امتلأت به كتب المصطلح الوثائقى بقواعد تخص كتابة الوثائق الخاصة ووثائق الدولة ومراسلاتها عبر العصور المتعاقبة والتى يمتد اصلها الى القرن الثانى الهجرى . من كل هذا يتضح لنا أن أصول علم الدبلوماسية كانت معروفة وشائعة لدى المسلمين وأن خطوطه كانت متناثرة ومتفرقة لديهم .

غير أنه فى مجال دراسة علم الدبلوماسية العربى ، ترددت على لسان كثير من المؤرخين الأجانب مقوله شهيرة ، ومفادها أن الدول الإسلامية المتعاقبة لم يكن لديها أرشيفات تحفظ فيها وثائقها العامة كما كان الحال فى دول أوروبا ، وكذلك لم يكن الأفراد يحتفظون بوثائقهم بطريقة منهجية ، كما كانت تفعل العائلات فى أوروبا . شاعت هذه المقولة وانتشرت فى أوساط الدارسين لعلوم الوثائق العربية الذين رأوا وفقاً لما تعنيه من افتقار العالم العربى الى المجموعات الأرشيفية الأصلية مقارنة بتلك المحفوظة فى الأرشيفات الأوروبية استحالة وضع قواعد علم الدبلوماسية العربى حيث تفتقد امكانيات دراسة التطور الحادث فى الوثائق العربية سواء كانت عامة أو خاصة .

ولعل هذا القول يصدق إذا كان المقصود به أن الوثائق العربية الأصلية Authentiques لم تكن قد حفظت بطريقة منهجية منظمه . كما حدث بالنسبة للوثائق الأوربية فى دور خاصة للأرشيف .

أما إذا كان يقصد بها عدم وجود أرشيفات لدى الدول العربية تحفظ فيها أرشيفاتها ، فينبغي علينا أن نتصدى لمثل هذه الشائعات المغرضة بالشواهد التاريخية التي تضحضها ، فالدارس للنظم الديوانية الإسلامية بإمكانه أن يرى بوضوح أن الموظفين والعمال في مختلف الدواوين في الدول الإسلامية المتعاقبة كانوا يحتفظون بالوثائق لديهم للرجوع إليها عند الحاجة.

حقاً لم يعرف العالم الإسلامى كلمة أرشيف بالمفهوم الذى نشأ فى العالم الأوروبى وإنما كانت الممارسات الادارية والسياسية التى لجأت إليها الدول الإسلامية عند نشأتها هى التى أملت عليها استعمال الوثائق سواء كان ذلك لمراسلة القوى السياسية الأخرى والدول المجاورة ، أو لتسيير دفة الأعمال الادارية فى داخل الدولة ذاتها مثل تعيين الموظفين وإصدار المنشورات وضبط المسائل المالية وممارسة السلطة القضائية وغيرها .

وكان أهم ديوان نشأ فى العالم الإسلامى «ديوان الرسائل» الذى اختص بكتابة الرسائل والأوامر التى يصدرها الخليفة أو السلطان ذلك الديوان الذى تحول اسمه بعد ذلك وعرف «بديوان الإنشاء» وتذكر لنا كتب السير أنه قد نشأت نواة ديوان الرسائل هذا منذ فجر الدولة الإسلامية ^(١) بعدما هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة . وأخذ يرسى قواعد هذه الدولة على أساس آيات التشريع التى نزلت بالقرآن الكريم .

واحتاج عليه الصلاة والسلام الى كتاب يكتبون الوحي ، مثل ابي بن كعب الانصارى ، وعلى بن ابي طالب وعثمان بن عفان ، كما احتاج ايضاً الى كتاب يكتبون له الرسائل التى بعث بها الى مختلف بقاع الأرض يدعو فيها الى الدخول فى الإسلام كرسائله الى هرقل ملك الروم ، وكسرى ملك الفرس ، والنجاشى ملك الحبشه ، والمقوقس عظيم القبط ، وكذلك احتاج الى مراسلة أفراد الأجناد وأصحاب سراياه من الصحابة رضوان الله عليهم ، كما احتاج ايضاً الى كتابه الغنائم وكذلك الهدن والأمان والعهود كعهده لأهل نجران وغيرهم ، كذلك احتاج الى كتابة المواثيق والمعاهدات التى عقدها مثل صلح الحديبية فى سنة ٦هـ بين المسلمين والمشركين واصطلاحا فيها على وضع الحرب عن الناس عشر سنين ... » .

وكان لابد لهذه الرسائل أن تكون مكتوبة بصيغ معينة حتى تتناسب مع الموضوع الذى كتبت من أجله ، وكذلك قدر الشخص الذى أرسلت إليه واحتاج عليه الصلاة والسلام ايضاً

(١) انظر : كتب السير المختلفة مثل : سيرة ابن هشام وغيره .

أن تكتب له حوائجه . وتذكر لنا كتب السير أيضاً أنه كتبت له وثيقة خاصة عندما اشترى من العداء ابن خالد بن هودة الحنفي عبداً وجارية .

وكذلك نعلم من كتب سيره أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام اتخذ خاتماً نقش عليه ثلاثة كلمات في ثلاثة سطور بالتتابع "محمد رسول الله" هذا الخاتم كان يختم به مراسلاته غير أن ذلك الخاتم قد سقط بعد ذلك في بئر (١) .

ولاشك أنه كان يتم الاحتفاظ بكل هذه الكتب والمواثيق والعهود . ومما يدعم هذا الأمر أن عدد ما نسب منها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وذكرت لنا نصوصها المصادر التاريخية المختلفة بلغ مائتين وستة وأربعين كتاباً .

ظلت هذه الاحتياجات قائمة زمن الخلفاء الراشدين وزاد على ذلك أنه في زمن عمر بن الخطاب لما حملت إليه الأموال بعد فتح فارس حار في أمر تدبيرها ونشأت فكرة ديوان المال في الإسلام وسرعان ما نشأت دواوين أخرى غير ديوان المال كما نشأ حينئذ أول ديوان للجيش ودعا ذلك إلى اتخاذ كتاب يسجلون الدخل والمنصرف في الدولة كما يسجلون مرتبات الجند كما وجدنا ديواناً خاصاً بالرسائل والوثائق العامة . وعندما قامت الدولة الأموية كانت قد تبلورت قواعد هذا الديوان وأصبح له كيان مستقل وعرف في تلك الدولة باسم ديوان الرسائل، وأخذت منذ ذلك الوقت قواعد كتابة الوثائق العامة تتبلور وتصبح أعرافاً يتبعها الكتاب واقتضى ذلك وجود نوع معين من الكتاب الذين يختلفون عن غيرهم من الذين يعملون في الدواوين المالية أوديان الجيش وغيره ، عرف هذا النوع من الكتاب باسم "كتاب الإنشاء" . ولما جاءت الدولة العباسية التي اتسع نطاقها وتنوعت أنواع المراسلات والأوامر التي كانت تصدر عن ديوان الإنشاء ، ازداد الاهتمام بالوثائق إلى حد تبلورت فيه قواعد كتابة الوثيقة العامة وظهرت اصطلاحات فنية مثل العنوان الذي قصد به حينذاك العبارة الأولى التي يتم كتابتها على الجانب الأيمن من الوثيقة بعد البسملة مثل (بسم الله - عبد الله أبي جعفر أبي الامام) وتلك التي تكتب على الجانب الأيسر من الوثيقة (من عبده وصنعتة) .

كما ظهرت أيضاً عبارات الدعاء مثل (أطال الله بقاء أمير المؤمنين) ، (أبقاه الله وأيده الله وأعزه الله وأكرمه الله) ثم تطورت هذه العبارات إلى قولهم (أدام الله عزه) مكان أعزه الله . وذكر أمير المؤمنين (مقروناً بالسيادة فقيل (سيدنا أمير المؤمنين) التي تطورت إلى

(١) القلقشندي : نفس المصدر ج ١ ، ص ٩١ .

(سيدنا ومولانا أمير المؤمنين) وإلى جانب ديوان الإنشاء فى الدولة العباسية ظهرت دواوين أخرى مثل ديوان الخراج وديوان البريد وغيرهما . وبطبيعة الحال كان لكل ديوان من هذه الدواوين وثائقه التى يحتفظ بها ليرجع إليها عند الحاجة والتى كانت تعرف هناك بالشواهد .

لما بدأت الدولة العباسية فى الانقسام الى دويلات ونشأت الدولة الطولونية أول دولة مستقلة نقل احمد بن طولون رسوم ديوان الإنشاء الذى كان موجوداً فى بغداد وسامراً الى مصر وأقام ديواناً للإنشاء عهد بإدارته الى "ابن عبد كان" الذى كان حينئذ من مشاهير الكتاب وعلى الرغم من أنه أصبح رئيساً لديوان من أهم الدواوين ، لم يورد أحد من المؤرخين ذكراً له سوى الصفدى فى كتابه "الواقى بالوفيات" حين قام بكتابة نبذة قصيرة عن تاريخ حياته وتكشف المراسلات التى أوردها المؤرخون عن مقدار تمكن هذا الكاتب الكبير ومدى استقرار رسوم الكتابة فى ديوان الإنشاء حينئذ . ويكشف لنا القلقشندى فى كتابه صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء عند حديثه عن ديوان الإنشاء وفن اتقان الكتابة لدى الطولونيين فقد ذكر وثيقتان الزولى الخطاب الذى كتبه ابن عبد كان على لسان احمد بن طولون الى ابنه العباسى بن احمد بن طولون عندما قام الأخير بثورة ضد أبيه والخروج عليه ، أما الثانية فهى عبارة عن منشور بأمر أحمد بن طولون بتعيين قاضى برقه .

وجاءت الدولة الفاطمية فى مصر بعد الدولة الأخشيدية واحتل ديوان الإنشاء مكانه مميزه عن باقى الدواوين فيها وأصبح على رأس الإدارة فيه رئيس أو متولى لقب باسم كاتب الدست الشريف نظراً لأن عمله كان يقتضى انشاء النقاط الرئيسيه التى ينبغى ذكرها فى الرسائل الهامة الصادرة أو الواردة الى الدولة ، ومن ثم كان يسمح له بالدخول على الخليفة فى أى وقت . أما معاونوه فقد كانا المخرج والمتصفح وكان مهمة الأول كتابة ملخصات من الرسائل الصادرة والواردة بينما كان يعهد الى الثانى بتصفح سائر ما يسطر عن الديوان ومراجعتة لضمان خلوه من الأخطاء .

أما باقى كتاب الديوان فكانوا على نوعين :

١- كتاب رئيسيون تدرجوا حسب أهمية الوظيفة .

٢- مساعدون .

ولقد بلغ عدد الكتاب الرئيسيين خمسة جاء ترتيبهم كالاتى :

١- كاتب ينشئ الرسائل الصادرة من الدولة الى حكام الدول الأخرى مما تطلب أن

- يكون أكثر الكتاب دقة وبراعة في انتقاء العبارات التي تليق بمخاطبة الملوك .
- ٢- كاتب يقوم بالتوقيع بخاتم الخليفة على ما يتقدم الأفراد الى الخليفة من مظالم وشكاوى وحاجات (القصص) .
- ٣- كاتب ينشئ وثائق الحوادث الكبار ، ويكتب أوامر تعيين (تقاليد) التي تصدر الى كبار موظفي الدولة أو تسجلاً لهذا الأمر أو تحديداً له .
- ٤- كاتب ينشئ تقاليد صغار الموظفين .
- ٥- كاتب يرتبط عمله بالكاتب السابق ليساعده في أعماله الكثيرة حيث كانت التقاليد من أكثر المكاتب الديوانية صدوراً لما يتم في الدولة من تعيين وعزل .
- أما المساعدون : فنجد منهم الناسخ والخازن والحاجب .
- أما الناسخ : فقد كان عمله استنساخ عدد من الوثائق من أجل الاحتفاظ بصورها في الديوان . وبطبيعة الحال فإن عملية النسخ كانت تقتضى وجود الوثائق التي ينقل عنها من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن إنشاء هذه النسخ من أجل الاحتفاظ بها للرجوع إليها ، أمر يدل دلالة واضحة على وجود الأرشيف في ديوان الإنشاء .
- ومما يزيد في تأكيد هذا الأمر أن ما أورده القلقشندي في صبح الأعشى يشير بشكل واضح الى أنه اعتمد في نقل ما أورده فيه من صور الوثائق على تلك النسخ التي كانت محفوظة حينذاك في أرشيف ديوان الإنشاء ، وإن لم يكن قد استخدم بعد اسم (أرشيف) للدلالة عليه .
- أما الخازن : فكان هو الشخص الذي كان يعهد إليه بحفظ الأوراق التي تشتمل على الأمور الهامة في الديوان . وبالتالي فقد كان هذا الخازن هو الأرشيفي المسئول عن تخزين الوثائق واسترجاعها عند الحاجة بطريقة منهجية .
- واستمر ديوان الإنشاء في التطور في مصر في الدول المتعاقبة التي تلت الدولة الفاطمية وخلال الدولة الأيوبية ومن بعدها الدولة المملوكية الأولى ، والدولة المملوكية الثانية حتى سقوط مصر في يد العثمانيين سنة ١٥١٧م .
- وتاريخ الديوانية يؤكد أن الدواوين الأخرى فكانت تصدر عنها مجموعات من الوثائق وتحفظ بنسخ منها للرجوع إليها عند الحاجة بنفس الطريقة التي كانت تنسخ بها الوثائق في ديوان الإنشاء وتحفظ فيه من أهمها ديوان يعرف بديوان القاضى . ونحن نعلم من دراسة

تاريخ القضاء فى الإسلام ، أن مجلس القضاء كان ینعقد فى المسجد حیث یتجلس القاضى ویتوجه إلیه المتخاصمون فیقضى بینهم طبقاً لأحكام الشریعة . إلی أن أصبح هذا الأمر مدعاه للجلبة والضوضاء التى أخذت تؤثر على المصلین فأخذ القضاة یتخذون لهم أمكنة فى وسط المئینة بعیده عن المسجد حتى یسهل على المتقاضین الوصول إلیها .

ولم تكن أحكام القضاء تعرف التسجيل حتى العصر الأموى عندما تولى قضاء مصر القاضى سلیم بن عتر من قبل معاویه سنة ٤٠ هـ الذى دون الأحكام فى كل قضیه یحكم فیها فى سجل وذلك عندما اضطرته الحاجة لذلك اذ انكر بعض المتخاصمین حكماً سبق له أن أصدره فأعاد النظر فى القضية وحكم بینهم وأمر بتدوین الحكم ، وكان هذا أول حكم قضائى دون فى سجل وعرفت هذه السجلات باسم المحاضر والسجلات .

وتدلنا الوثائق التى كانت تصدر من دیوان الإنشاء بتعیین القاضى على أنه كان من بین مهام الأخير " أن یتخذ له كاتباً حاذقاً فى كتابه المحاضر والسجلات عارفاً بالشروط " .

وعندما انشئت وظيفة قاضى القضاة كان الخلیفة أو السلطان هو الذى یعینه وبعده إلیه بتعیین بقية القضاة فى النواحى المختلفة والأقالیم ویكتب كاتب الوثائق بديوان القاضى هذه الوثیقه وینسخها وتختتم هذه النسخ الصادرة بخاتم قاضى القضاة أو توضع علیها علامته التى كانت فى العاده عبارة دینیة مثل (الحمد لله) أو (تقتى بالله) . وترد صورتها كما یلى :

« وأمر القاضى فلان بهذا الكتاب فکتبت نسختین نظاماً واحداً ، ونسقاً سواء ، لا تزيد نسخه منهما على نسخه حرفاً ، یغیر حکم ولا یقلب معنی ، فاحتبس نسخه منهما وأمر بنسخه منهما دفعت الى فلان بن فلان الرجل المسمى فى هذا الكتاب على جمیع ما سمى ووصف فى هذا الكتاب » .

وكما هو واضح من هذا النص أن القاضى كان يحتفظ بنسخة من الوثائق الصادرة عنه فى مختلف الأمور وذلك فیما یمكن أن نطلق علیه أرشیف لیرجع إلیها عند الحاجة . ولقد اثبتت لنا الدراسات ^(١) حول الوثائق العربیة التى نشرت حتى الآن ان استنساخ

(١) المنهاجى : جواهر العقود ج٢ ص ٤٠٩ .

ناهد حمدي : (١) الوثائق ونظم التصوير المیکروفیلمى . القاهرة ، المكتبة الأكادیمیة .

(٢) وثائق منشوره من أرشیف وزارة الأوقاف أرقام : ١٣١٦ ، ٢٣٨٤ ، ٢٦٤٢ ، ٢٦٤٣ .

النسخ عن الأصول قد تطور وأصبحت له أصولاً مرعية وقواعد متبعة بحيث وجدنا أنه بداية من القرن السابع الهجرى أصبح القاضى يضع على الوثيقة التى يريد اصدار نسخ منها عبارة محددة فى موضع معين من هذه الوثيقة أى على الهامش بالقرب من موضع التوقيع بالعلامة فيكتب "لينقل به نسخه" أو عدد النسخ" وعندئذ ينقل كاتب الحكم فى ديوان القاضى النسخ المطلوبة حرفاً حرفاً من الوثيقة الأصلية فإذا فرغ من كتابة النسخ كتب عليها نقلت هذه النسخة بالأمر الكريم - أو الأذن الكريم بمقتضى خطه أو توقيعه فى تاريخ كذا وكذا وقولت...".

من كل ما سبق نستنتج أن ما كان يجرى فى ديوان القاضى من اصدار النسخ والاحتفاظ بها كشواهد للرجوع إليها أمر كانت تقوم به باقى الدواوين والأدلة كثيرة على ذلك. فلا شك فى أن كل هذا دليل على وجود الأرشيفات لدى الدول الإسلامية المبكرة . فإذا انتقلنا الى أصول علم الدبلوماسية التى كانت مبعثرة بين المصادر العربية المتعددة فسندقق على العديد من الحقائق التى من أهمها ما يلى :

بدأ مع ظهور الإسلام الإهتمام بالمراسلات والمكاتبات التى تصرف أمور الدولة حيث جدت أمور فى حياة المسلمين تتطلب الثبوت والتدوين مثل إدارة الدولة وضبط العلاقات والمعاملات الخارجية الأمر الذى جعل الرسول صلى الله عليه وسلم منذ البدايه يتخذ كتاباً يكتبون له كافة المكاتبات العامة التى عرفت فيما بعد بالمكاتبات الديوانية . وقد كانت تلك المجموعة من الكتاب التى بلغت ما يزيد عن ثلاثين كتاباً^(١) يختصون بالكتابة وفقاً لأحكام ثابتة وقواعد مقررة من حيث الكتابة ، وترتيب المعانى واختيار الكلمات المتعلقة بالأحكام الشرعية . كل هذا فى ضوء العرف والتقاليد والعادات السائدة فى المجتمع فى ذلك العصر ولاشك أن هذا كان أساساً أو نواة أول ديوان إنشاء يختص بالمكاتبات وقواعدها وضع فى الإسلام وإن لم يتخذ هذا الإسم للدلالة عليه^(٢) كما كانت هذه المكاتبات تمثل الشكل الأول لكتابة وإنشاء مكاتبات الدولة التى اختص بها فيما بعد دواوين عرفت بدواوين الرسائل والمكاتبات ثم بعد ذلك بديوان الإنشاء^(٣) .

(١) القلقشندي : نفس المصدر ج١ ص ٩١ .

(٢) حسن حبشى : ديوان الإنشاء ص ٨٣ .

(٣) القلقشندي : نفس المصدر والصفحة .

ولا شك أن هذا يؤكد أن العرب منذ أربعة عشر قرناً عرفوا وظيفة الإنشاء ومتطلبات كتابة وإخراج مختلف أنواع المكاتبات الرسمية المختلفة ، كما وأن زيادة كميتها لديهم دعت الى تنظيمها وإسنادها إلى ديوان خاص أخذت اختصاصاته تتحدد بمرور الزمن .

وإذا اعتبرنا الوثيقة التي كتبت للرسول صلى الله عليه وسلم بشراء عبد وجاريه أول الوثائق الخاصة الإسلامية وكذلك إذا اعتبرنا وثيقة صلح الحديبية أول وأقدم الوثائق العامة الإسلامية لتأكد لدينا من خلال ما نراه من ثقة الضيافة والإخراج أن الإسلام منذ ظهوره اهتم بإثبات التصرفات بالكتابة حتى لا يدخلها الدس أو الزيف عند إثبات الحقوق .

عندما لبى الرسول صلى الله عليه وسلم نداء ربه لم يكن القرآن مجمعاً في مصحف واحد فعلى مدى ثلاثة وعشرين عاماً نزل فيها القرآن مجمعاً كان كتاب الوحي يسجلون ما نزل من الآيات على مختلف ما اتيح لهم من مواد مثل الرقاع وسعف النخل والحجارة وغيرها وتفرقت هذه التسجيلات وكانت هناك آيات حفظها نفر من الصحابة ، وفي عهد أبى بكر خشي على القرآن الكريم من الدس أو التزييف فقام زيد بن ثابت بجمع المصحف المختلفة التي دونت عليها آيات القرآن الكريم عند أبى بكر ، فضلاً عن كتابة ما كان محفوظاً في صدور الصحابة .

وفي عهد عثمان بن عفان عهد إلى جمع من الصحابة باعتبارهم محل ثقة عملية كتابة آيات القرآن في مصحف واحد عرف بمصحف عثمان ، كتب عنه نسخاً عديدة وزعت بعد مقابلتها على الأصل على الأمصار المختلفة ، وأحرق ما يخالفها ^(١) بهذا يمكن القول بأن عليه جمع ومقابلة نسخ المصاحف على المصحف الأم «مصحف عثمان» قبل توزيعها خشية من الدس أو التزوير هي أول العمليات التي تؤكد معرفة المسلمين المبكرة بأهمية المقابلة والتحقيق من كل ما يدون . وكذلك معرفتهم بأن هذه العملية لايقوم بها إلا أشخاص تتوفر فيهم صفات وسمات معينة .

والجدير بالذكر هنا أن أول استخدام للمقابلة للتحقق من صحة النصوص يرجع الى عصر النبي ، فنحن نعرف أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقابل سور القرآن ، التي نزل بها الوحي على جبريل مرة كل عام طوال حياته ، وأنه قابل القرآن على جبريل مرتين في عامه الأخير ^(٢) .

(١) احمد أمين : فجر الإسلام ط٢ . القاهرة ، ١٩٣٣ ، ج١ ص ٢٢٩ .

(٢) السيوطي : الاتقان في علوم القرآن . ص ١٤٦ .

وهكذا نرى أن العرب منذ فجر الحضارة الإسلامية عرفوا أساليب محددة استخدموها . من أجل الحصول على نص موثوق به .

إذا انتقلنا من القرآن المصدر الأول للعقيدة الإسلامية الى حديث الرسول عليه السلام، المصدر التالي له وباعتباره المكمل للأحكام التي لم تأت صريحة في القرآن الكريم ؛ ومن ثم يشكل الناحية التطبيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية ، فقد فطن بعض الصحابة بشكل منفرد إلى أهمية تدوين كل حديث يسمعون من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ثم ظهر بعد ذلك من دس على الإسلام وشكك في تعاليمه ، فانبرى عمر بن الخطاب وعقد العزم على جمع الحديث خشية عليه وعهد بذلك الى بعض الصحابة الفقهاء المختارون الذين استمرت جهودهم عبر القرون الثلاثة الأولى للهجرة .

ولم يكن جمع الحديث بالعملية الروتينية التي تتوقف عند مجرد الحصول على الحديث وثبته بل على العكس من ذلك تماماً فقد كانت عملية جمع ودراسة ونقد إذ وضع هؤلاء الفقهاء منهجاً لنقد الأحاديث وتحقيق نصوصها للوقوف على الصحيح من الزائف منها .

وعمد هؤلاء الفقهاء الى دقة التحري عن الرواة أنفسهم وتحديد مراتب لهم ومن خلال ما عرف حينئذ (بنقد المرويات) وقاموا بعرض كل حديث وصلهم على نصوص الدين وقواعده بطريقة منهجية مكنتهم من استخلاص صحيح الحديث من سقيمه ، وقويها من ضعيفها ، وبالتالي تحديد المراتب المتعددة لها .

من هنا نستطيع أن نؤكد معرفة المسلمين عبر القرون الثلاثة الهجرية الأولى بالكثير من مراحل تحري الصحة واكتشاف التزييف بداية من التحقق من المصدر وربطه بالمرتبة التي يضعون الحديث تحتها .

من المسلم به عملياً أن هناك صلة قوية بين علم الوثائق (الشروط) في العصور الوسطى الإسلامية وبين القانون بصفة عامة والفقه والشريعة الإسلامية بصفة خاصة وباعتبار علم الشروط فرع من فروع الفقه الإسلامي ، فقد اشتغل بالتأليف في هذا العلم كبار أئمة الفقه ممن عرف عنهم الدقة والتحري . ولاشك أن هؤلاء الفقهاء عندما كان الاجتهاد في الفقه الإسلامي متاحاً - قد طبقوا منهج الفقهاء المحدثين السابق ذكره في علم الحديث ، على الوثائق عند نقدها وتحقيق نصوصها ، للكشف عن الصحيح والمزيف منها .

الدارس لعلم الدبلوماسية الأوربي يستطيع أن يرى كيف أنه ابتداء من القرن الرابع عشر الميلادى أخذت الأرشيفات الخاصة بالموثقين Notaires هناك (وهم الذين كانوا يقومون بتحرير العقود والتصرفات القانونية بين الأفراد) ، تنتظم وتلعب دورها فى الحياة القانونية هناك، وكان مما سهل على هؤلاء كتابة التصرفات القانونية المختلفة بدقة ، انهم احتفظوا بسجلات فيها نماذج لكل من التصرفات التى يمكن أن تنشأ بين الأفراد . وهى نماذج تشبه النماذج المطبوعة التى نراها الآن فى عقود البيع أو الإيجار وغيرها . عرفت هذه السجلات بدساتير العقود Recueils des Formulaires فكان إذا حضر الى الموثق من يريد كتابة أى عقد استخرج النموذج من السجلات وكتب البيانات الخاصة فى أماكن الفراغات . والدارس لعلم الوثائق يلاحظ التماثل فى التفكير بين ما قام به الموثقون الأوربيون فى القرن ١٤م عند وضعهم لهذه الدساتير وما فعله كتاب الشروط المسلمون عندما نشأ علم الشروط فى مدرسة الإمام أبى حنيفة فى منتصف القرن الثانى الهجرى حين وضع هؤلاء العلماء الفقهاء نماذج لمختلف العقود والتصرفات القانونية مع ترك فراغات لاستخدام هذه النماذج عند كتابة العقود الفعلية.

- إن مؤلفات علم الشروط التى شاعت وتطورت تطوراً فائقاً وأصبحت عبارته عن مجموعات من صيغ الوثائق التى نجد منها تلك القواعد النظرية القانونية التى تتضمنتها كتب الشريعة الإسلامية ، تدل على معرفة المسلمين للمنهج العلمى على نحو تطبيقى لا نظرى . وإذا كان المنهج العلمى يعنى ، فى أبسط صوره "فن التنظيم الصحيح القائم على عمليات عقلية تتضمن التحليل والتفسير" (١) فإن العلماء المسلمين قد وضعوا فى هذا العلم قواعد عامة تعتمد على المنهج العقلى فى اختيارهم للألفاظ وتحليلها وتفسيرها ، والتعليقات والأسباب التى توضح وتفسر تفضيلهم لها دون غيرها . وهم فى هذا لم يتعاملوا مع المنهج من حيث كونه قالباً جامداً متحجر يصب فيه العلماء وجهات نظرهم ، بل دأبوا على أن تكون الممارسات العملية والتجارب الواقعية المصدر الأساسى الذى اعتمدوا عليه . ومن ثم أصبحت هذه المؤلفات فى واقعها مرآة ينعكس عليها ، التشريع الواقعى فى القطر الإسلامى ، كما تبين لنا

(١) السيد تقى الدين : أصول البحث الأدبى ومناهجه . القاهرة ، دار نهضة مصر ، ١٩٨٤ . ص ١٤٩ .

ما كان يجرى به من التقاليد الفقهية السائدة فى مختلف المناطق والجهات حيث عاش مؤلفوها .
ولاشك أن انتشار هذا اللون من التأليف الشرعية ومدى التوسع فيه قام على منهج
عقلانى فى فهم النصوص وتفسيرها (١) .

درج مؤلفوا كتب علم الشروط التى يمتد أصلها الى أوائل العصر العباسى فى بداية
كتاباتهم بتوضيح قدر علم الوثائق وشرفه ، والتأكيد على أنه أجل العلوم قدراً وأشرفها منزلة
وأعلاها إنابة وخطراً لما له من دور فى إثبات الحقوق ، كما حرصوا على ذكر أهم الخصائص
التي ينبغى أن تتوفر فى كاتب الوثائق مؤكدين على أهمية علمه بفقهاء الوثائق كما تعرض العديد
من هذه الكتب الى الوصف الفنى لكيفية كتابة الوثائق وإخراج الصفحة وتنسيقها وذلك فى
كافة التصرفات القانونية على إطلاقها (٢) ومن خلال ما ذكر يتضح أن الخطوط العامة لعلم
الدبلوماسية العربى كانت معروفة عند العرب المسلمين وشائعة فيما عرف لديهم بعلم الشروط .
كما يؤكد أيضاً أن كتابة الوثائق ليست صنعة بقدر ما هى علم .

إن النقد الدبلوماسى ، علم من جهة ، وصنعه واصطلاح من جهة أخرى . وأصول هذا
العلم وقواعده توجد مبعثره بين كتب الفقهاء المعروفة بالشروط والتى ظهرت تحت مسميات
متعدده مثل علم الوثائق علم الحجج والمحاضر والسجلات وقد كانت هذه الكتب المعين الأول
الذى يستعان به فى إخراج الوثائق الصحيحة الموافقة للشرع يكن استخدامها ورغم ذلك فلم
للقيد بالمعنى العلمى المفهوم أمراً وارداً . فإذا كانت هناك حاجة الى الحكم على صحة أو زيف
وثيقه مكتوبة قام الشك حولها ، يتم الاستناد فى ذلك على الحدس الذى يخالفون به ما هو
موجود فى الوثيقة ، وعلى ضوء ما ينبغى أن يتوفر لصحتها ، مما يعنى أنه لم يكن هناك
منهج معلوم ، أو قواعد تتبع بعينها نتيجة لعدم التفكير علمياً بعد فى قواعد النقد أو فى
الطرق التى تؤدى إليه ، أو تلك التى لا تؤدى .
ومما يؤكد لنا أن العرب عرفوا نقد الوثائق بهدف اكتشاف صحتها أو زيفها سواء

(١) التسولى : (ابو الحسن بن عبد السلام : البيهجة فى شرح التحفة ج١ . ص ١٢) .

(٢) التقيد اللاتقيد بالوثائق (مخطوطة بدون مؤلف بالخط المغربى بدار الكتب المصرية رقم ٣٩٥ معارف
عامة . ورقه د وما بعدها .

جاء هذا التزييف بفعل محسوس ظاهر كتقليد الخط أو الامضاء أو الختم أو الشطب أو إضافة الكلمات أو المحو أو كان المدون بها خلاف الواقع أو أنها تحوى مفارقات تاريخية .

فنحن نرى مبكراً أن من بين الفقهاء من نبه إلى تأمل الورق والرق^(١) وهو ما يدخله العلم حالياً فى دراسته للخصائص الخارجية للوثائق كأحد الشواهد على وجود التزييف فأشاروا إلى أنه يبشر بشراً خفيفاً وبالتالي يكون من السهل عدم اكتشافه لذا كان من المهم الاهتمام بفحصه .

كما أنهم نبهوا أيضاً إلى أهمية الإحتياط فى فحص ما ورد من شهادة فى الورق وفى الرق ذاكرين أن الكشط أو المحو فى الورق أخفى من الكشط على الرق خاصة وإذا كانت الشهادة قد وردت على ظهر الرق فمن المحتمل عدم ادراك التزييف بسرعة .

ولم يفت الفقهاء توجيه الإهتمام إلى محاولات التزييف التى تتم عن طريق جعل الوثيقة تبدو أكبر عمراً مما هى عليه ويعبارة أخرى جعلها تبدو قديمة وهو ما عرفه المعز بن باديس (ت ٤٥٤هـ) تعتيق الكتب ، كما ذكر أيضاً عدد من الطرق التى استخدمت فى تعتيق الكاغد (الورق) . (٢)

وهذا يؤكد أن الفقهاء المسلمين قد اتخذوا من شكل الوثيقة وسيلة لنقدها والتحقق من الصحيح والمزور وذلك بالاستناد فى هذا النقد إلى ما عرف فيما بعد من خصائص خارجيه وداخلية أى من حيث المادة التى كتب عليها وبها وما بها من اختام وتوقيعات وطريقة اخراج كما استخدموا الوقائع والشواهد التاريخية الموجودة عليها فى نقدها والاستدلال على صحتها وسلامتها .

وبعبارة أخرى انهم استخدموا فى أحكامهم على صحة الوثائق أوزيفها عن قصد أوغير قصد قواعد النقد الوثائقي .

من المعروف أن Giry (جيرى)^(٢) وضع تقسيماً لأجزاء الوثيقة أو لما عرف

(١) الوانشرىس : المنهج الفائق بأداب الوثائق وأحكام الوثائق (مخطوطة بمكتبة الجامع الأزهر رقم ١٢٦٥ فقه

مالكى ورقه ٤ ، ٢ .

– الوثائق الفشتالية (مخطوطة بدار الكتب فقه تيمور رقم ٩٢٦١ ورقه ١ .

(١) انظر الدراسة الخاصة بالورق .

(2) Giry : Manual de Diplomatie . Paris , 1925 2 Vols .

Le discours Diplomatique من بروتوكول افتتاحى ومتن وبروتوكول ختامى . فإذا أمعنا النظر فى هذا التقسيم نجد أنه ينطبق على ما خرجت عليه وثائقنا العربيه الموجوده فى أرشيفاتنا العربيه والتي ترجع الى ما قبل جبرى بزمن طويل .

وفى الواقع يمكننا القول بدون مبالغة أن هناك تشابه بالغ بل وتطابق بين الفقرات الختامية التى أوردها جبرى وبين ما هى عليه وثائقنا العربيه المحفوظه فى أرشيفاتنا .

فوثائقنا العربيه التى صدرت فى القرنين الثالث والرابع الهجرى وربما قبلها شاع فيها صيغ فقهيية تواتر ورودها فى كل الوثائق المتماثله . ويرجع ذلك الاتباع فى الصياغة الى الاستقرار الذى ساد وقتها فى الضوابط الفقهيية حيث لم يعد يسمح لأى فقيه بالاجتهاد أو الترجيح ، فضلاً عما قامت به كتب الشروط من حكم لها . وعلى ذلك جاءت هذه الوثائق وفق قالب فقهي معين ، مرعياً فيها الضوابط الشرعيية ، ومحركة على الأوضاع الشرعيية والقوانين المرعية .

ولاشك أن قدم العهد بهذه الصيغ العربيه يجعل من الواضح أن الوثائق العربيه لم تأخذ صيغها أو اجزائها عن الوثائق الأوربيه .

علم الدبلوماسية فى مصر

أن المهتمين بدراسة الوثائق والأرشيف بشكل عام يرون أن الاهتمام بها قد ارتبط بالتطورات الثورية والقومية الحاسمة فى البلاد المختلفة ، ذلك الارتباط الذى أدى إلى قيام تقاليد راسخة القدم فى دراسة علوم الوثائق . كما أنه وبطبيعة الحال فإن طابع الإهتمام بإعداد الوثائق فى كل بلد قد تميز تميزاً واضحاً تبعاً للتاريخ القومى الخاص لكل بلد ولغة وثائقها الصادرة عن الدواوين الحاكمة والهيئات القضائية والمؤسسات الإدارية المختلفة التى عاشت فيها عبر العصور التى مرت بها .

ومن خلال التاريخ المصرى العريض يتضح أن مصر قد اهتمت منذ فجر الحضارة بتدوين الوثائق والاعتماد عليها فى إدارة كافة شئون الدولة ، وتعددت الإدارات المهتمة بها ، ونالت الرعاية على أعلى مستوى فى الدولة ، ولا عجب فى أن مصر كانت أول المصادر إن لم تكن المصدر الوحيد الذى قدم الوثائق عن الحضارات القديمة ، حيث ساعد جفاف التربة بها على الحفاظ على تلك الوثائق من برديات وغيرها ، عرفت مصر الوثائق المفردة الى جانب تلك

التي تجمع الى جوار بعضها لتكون المجلدات عرفت أيضاً دفاتر اليومية التي تسجل فيها مختلف تعاملات الموظفين الرسميين في شكل موجز غير مغل . عرفت أيضاً أهمية التسجيل وإعداد النسخ ، كما عرفت أيضاً أساليب اضمحاء الصفة الرسمية على الوثائق العامة وكذلك الخاصة ، أى انها أولت اهتماماً كبيراً للتوقيعات والاختام ونظام الشهود والوثائق بشكل عام . ولقد أولت الدولة عبر تاريخها الطويل اهتماماً خاصاً بحفظ الوثائق أخذه في اعتبارها أبعاد الاستخدام المستقبلية للوثائق فلم يكن الهدف من حفظ الوثائق بعد توقف استخدامها الجارى هو نفس الهدف الذي عملت من أجله ، بل كان هدف الحفظ الأرشيفي لديها إثبات الحقوق والدفاع عنها ، كما انها عرفت أهميتها بالنسبة للتأريخ .

وإذا كانت الوثائق عند استخدامها في هذه الأهداف لم تعرف النقد بالمنهج العلمي المتعارف عليه فإن ذلك لا يعنى أن المستشرقين هم الذين حملوا شعلة العلم منذ أواخر القرن الماضى حتى أوائل القرن الحالى حينما نشروا أعداداً من الوثائق التي تم العثور عليها بمحض الصدفة أو صوراً من الوثائق التي وردت في بعض الكتب ، والتي لا يمكن الجزم بأنها مطابقة للوثائق الأصلية ، ذلك لأن تلك المحاولات التي رغم مالها من أهمية قد اكتنفها القصور من نواح متعددة ، بحيث لا نستطيع القول بأنها محاولات لإنشاء قواعد علم الديبلوماتيك العربى إذ لا نستطيع أن نخرج منها بقواعد عامة لذلك العلم ، ولكن يمكن القول باطمئنان أن الحاجة التعمق في دراسة علم الوثائق العربية في العصور الإسلاميه قد بدأت في مصر مع إنشاء أول معاهد الوثائق في العالم العربى وأعنى به (معهد الوثائق والمكتبات) في مصر في جامعة القاهرة عام ١٩٥١ تنفيذاً للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥١ الذى نص على وجوب الاهتمام بدراسة الوثائق الخطية والعلوم المتصلة بالتاريخ المصرى ، وذلك لسد حاجة البلاد من المتخصصين للعمل في المكتبات ودور الوثائق والنهوض بالعلوم التاريخية عامة ونشر المخطوطات والوثائق التي يتألف منها تراث مصر القومى ، وقد أصبح هذا المعهد في عام ١٩٥٤ قسماً من أقسام كلية الآداب بجامعة القاهرة بعد صدور القانون رقم ٦١١ لسنة ١٩٥٤ .

وفي العام نفسه انشأت جامعة القاهرة دراسة علياً للوثائق فقط في معهد مستقل الى جانب قسم الوثائق السابق ذكره ، كانت مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ، يمتحن الطالب سنوياً في المواد التي يدرسها ويقدم بحثاً في نهاية السنة الثالثة ، ويمنح الناجح دبلوما في الوثائق .

ومنذ ذلك الوقت تعددت الدراسات الأكاديمية التي أسهمت كثيراً في توضيح جوانب من هذا العلم والتي ساعد عليها مقدرة الباحثين على استغلال إمكانات الإطلاع على الوثائق الأصلية التي تقدمها لهم دار الوثائق القومية والتي صدر القانون رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإنشائها .

ومن الجدير بالذكر أن مصر كانت مقدرة ومؤمنة بأهمية قيام الأرشفة القومية فيها كهيئة ، انطلاقاً من الشعور القومي الذي يحتم العناية بتاريخنا العربي كله الى جانب العمل على رفع مستوى البحوث المؤدية الى اكتمال علم الدبلوماسية العربية ، وعندما جاءت الثورة لم تمس وثائق الأسرة العلوية بسوء مثلما حدث إبان الثورة الفرنسية مثلاً من حرق كثير من وثائق النبلاء ووثائق أمراء الإقطاع على يد الثوار أواخر القرن الثامن عشر الميلادي .

ومن المهم هنا أن نلقى الضوء على حقيقة هامة مفادها أنه على الرغم من أن هذا العلم في مصر لم يصل بعد في دراسته أو مناهجه الى المستوى الأكاديمي المطلوب إلا أن هذه الدراسات قد أخذت طابعاً جديداً على يد العالم الكبير توفيق اسكندر ومن بعده أستاذنا الدكتور عبد اللطيف ابراهيم الذي لا ينكر قدرة دارسي الوثائق المصرية وذلك لما قام به من دراسات جادة نشرها بنفسه أو فيما قام به طلابه من دراسات أكاديمية تحت إشرافه وكلها أثرت جوانب علم الدبلوماسية العربية في مصر وحددت الكثير من خطواته وجوانبه . ولم يعرف فضله فقط طلابه بل المستشرقين انفسهم فلقد قال عنه أحدهم وهو رودلف فسيلي Rudulf vesely في كتابه Die Hauptprobleme der Diplomatie Arabischer "إن منشورات عبد اللطيف ابراهيم تمثل أولى الأبحاث الأكثر سعة وخبرة وإطلاعاً بطريقة علمية للوثائق الشرعية بالأرشفة المصرية ، وإننا عند إطلاعنا على ما أورده من تعليقات عن الوثائق المنشورة نجده يركز على الباليوجرافيا والموضوعات الدبلوماسية ، وتاريخ القانون (يقصد الفقه) ويعد هذا النشاط التحليلي ونشاط نشر الوثائق مع التعليق عليها دبلوماسياً وقانونياً (فقهياً) يعتبر بالغ الأهمية وحتى أيامنا هذه تعتبر هذه الوثائق والتعليقات مادة للدراسات الدبلوماسية والباليوجرافية وأحق أيضاً بأن تصبح منارة للدراسات التاريخية" .

إلا أنه رغم كل هذه الجهود التي قام بها هذا العالم الجليل وما عكف تلاميذه على نشره من الأعداد الضخمة من الوثائق خاصة التي ترجع إلى العصر المملوكي والتي مكنتنا

من القاء الضوء بصورة كبيرة على قواعد كتابة الوثائق الخاصة الإسلامية ، كلها إضافة الى جهود المستشرقين لا زالت بعيدة عن المستوى الأكاديمي المطلوب .

إن هذا العلم يحتاج الى جهد مستمر ويجب ان تتوفر له عقليات كبيرة ناضجة وثقافات مختلفة لتدرس هذه الوثائق على وجه يجمع بين الدقة والأمانة في التصحيح والتحقيق مع الاهتمام بالنقد والتحليل وشرح الألفاظ الغامضة ، وبذلك تثرى جوانب العلم .

والواقع أن علم الوثائق العربية لم يستقر بعد في مصر ولا في العالم العربي كله فالعمل لا يزال يحتاج الى سنوات طويلة ، يحتاج إلى امكانيات مادية وبشرية فنية الى جانب أهمية جمع كثير مما ضاع من وثائقنا العربية التي لن نكون بعديين عن الواقع إذا قلنا أن البقية الباقية منها في طريقها الى التلف ، إذا لم يقدر للمشروعات الخاصة بحفظ الوثائق والاهتمام بها على صعيد العالم العربي مشرقة ومغربة أن تقف على قدميها وهي مشروعات يجب أن تقوم بها بدور الوثائق القومية وعلى رأسها تجميع الوثائق من مختلف أماكن تواجدها وحصرها وعمل أدوات وصف لها على أسس علمية وترميم ما أصابه الضرر منها لتقديم العهد وعدوان الدهر ولغيرها من الأسباب وتصويرها ميكروفيليماً . وغير ذلك حتى نصل الى عمليات النشر والدراسة واستخراج الحقائق لتستثير جوانب العلم .

لذلك فلا بد من العناية بوثائقنا والقيام على خدمتها ، فالوفاء لهذا التراث والعناية به واجب قومي وحقيقه علمية وتاريخية إن ما نعرفه عن وثائقنا ليس إلا جزء يسير مما انتجته الدواوين والمنظمات الإدارية والقضائية المختلفة عبر حضارتنا الطويلة ، ولأشك أن الآلاف من الوثائق لازالت محتفية هنا وهناك لم ير النور منها سوى النذر اليسير . وللأسف نحن العرب نجهل هذا التراث الإنساني العظيم ، بل لانعرف أن الوثائق هي مصدر الحضارة الحق . الأمر الذي يؤكد أهمية الدور الحيوي للدراسات الأكاديمية وتخصص الوثائق فيها وإن هذا الدور هام وخطير نحو هذا التراث علمياً وعملياً ، ذلك أن الوفاء لهذا التراث وهذه الوثائق والبر بها والعطف عليها أمر واجب على المخلصين من أبناء الأمة .

والحقيقة أنه ليس هناك ما هو أشد أذى على النفس والوطن والعلم والتاريخ من أن نسمع اليوم من يشكك في هذا الواجب نحو الوثائق . إن مثل هذا التفكير المعوج لا يعرف مكانة الماضي من الحاضر ، والحاضر من المستقبل . معنى هذا أننا معشر الأرشيقيين نهتم بتراثنا تاريخياً وحضارة وهو ما خلفه الأجداد وما صدر عن مختلف الدواوين وهذا واجب من أجل الحضارة ، أما الحاضر والمستقبل فإنه يحتم علينا الاهتمام بوثائقنا الحالية من أجل خلق

الإدارة العصرية أو الدولة العصرية .

إن الوثائقين الذين من المفترض أن تؤهلهم الجامعة تأهيلاً فنياً متخصصاً هم الذين يهتمون بالوثائق الديبلوماتية ويقومون على نشرها وتحقيقها وإعداد قواعد البيانات التي تحويها ثم خدمتها فنياً وفق الأسس العلمية بما يحقق سهولة الاستفادة منها فهي تمثل تطور الأمة ، وهي الدليل الذي يحقق هويتها وقدر حضارتها . وهو بالنسبة لنا أمر واجب حتى لا تفقد الأمة شخصيتها وحتى لا يكون تاريخ هذه الأمة وحضارتها نسياً منسياً .

وهذه هي المهمة الكبرى الأولى لرجال الوثائق .

أما المهمة الثانية فهي الإهتمام بالوثائق الجارية أو ما يعرف وفقاً للتعبير المتداول الأرشفة الجارية المعاصر ، من أجل إعادة بناء هذه الدولة ومن أجل التنمية الإدارية فيها باعتبار أن الوثائق المنظمة المرتبة تمثل القوة المحركة للإدارة الواعية . وبها يمكن أن نرسي قواعد التنمية الإدارية على أساس سليم ، وغير هذا وراء فبدون العمل على تنظيم أجهزة الوثائق الجارية في مختلف مرافق الدولة والاهتمام بها وبالعاملين فيها لا يمكن أن نحقق التنمية ، هذا العمل لا يمكن أن يقوم به إلا الأرشفة المتخصصة الدارس الواعي . فمعنى عدم الإهتمام بأرشفة الماضي الجور وإهمال الجارى كارهه ولذلك لابد من العمل والاهتمام بالوثائق التاريخية إيماناً بحضارتنا ولابد من الإهتمام بوثائقنا الجارية لأنها أساسية فى تنظيم الادارة فى الدولة والتقدم الادارى بها ولأن هذه الوثائق فى المستقبل سوف تكون وثائق أرشفية .

ومهما يكن من أمر ومهما قيل عن تأخر دراسات الوثائق فى مصر والعالم العربى فى الماضى ، فكما يقول استاذنا د. عبداللطيف ابراهيم ^(١) علينا أن نؤمن بأنفسنا ونعتز بأصيل تراثنا من الوثائق العربية ، ويجب أن لا نقف موقف الاستجداء المهين من الغرب الأوربى أو الأمريكى ، وعلينا أن نتخلص من عقدة النقص التى يشعربها بعضنا ، فنكشف منابع وجودنا بالاعتماد على تراثنا لا تراث غيرنا والاقبال على دراسة وثائقنا العربية ونشرها وتحقيقها ، مهما بالغ البعض من القول بأننا دون مستوى الغرب فى هذا الميدان ، وأن علينا أن نستعير أساليبه ونظمه ومقاييسه ونظرياته ، إن هذا لن يكون عقبه فى سبيل تقدم الدراسات الوثائقية العربية عندنا ، مهما تعثرت أو سارت بخطوات بطيئة لأننا على الطريق سائرون ويأذن الله واصلون .

(١) عبد اللطيف ابراهيم إعداد المشتغلين بالوثائق : مجلة المكتبة العربية المجلد الأول ع ٤ (١٩٦٤) ص ٢٧-٣٥.

الفصل الثالث

مصادر دراسة علم الديبلوماسية العربى

- كتب التاريخ الإسلامى
- الكتب المتعلقة بالأمور المالية
- كتب الشروط
- مجموعات الوثائق الأرشيفية

مصادر دراسة علم الدبلوماسية

- العربي -

مما لاشك فيه أن الرجوع الى المصادر الأرشيفية الأصلية هو نقطة البدء في دراسات علم الوثائق لما تتصف به من مصداقية وأصالة وحجية تيسر مهمة الوثائقي عند البحث فيها بما يمكنه من الوصول الى الأحكام الصحيحة .

ومن وجهة نظر الدبلوماسيات تنقسم الوثائق الى قسمين ، خاصة وعامة ، ولكل منهما أنواعه وخصائصه :

أ- وثائق (التصرفات الخاصة) مثل وثائق الوقف - البيع - الإيجار - الهبة وغيرها وكانت هذه الوثائق لابد أن تعرض على قضاة التوثيق لتأخذ علامات الصحة والإثبات ، حيث كان القاضي في العصر الإسلامي يوثق ويحكم .

ب- (وثائق عامة) وهي الصادرة عن الدواوين الرسمية للدولة مثل المناشير -المراسيم - المعاهدات ، التواقيعالخ

أما الوثائق الخاصة بمختلف أنواعها فقد وصلتنا منها مجموعات قيمة ، رغم أن ما فقد منها أكثر مما وصلنا ، ورغم أن قدراً منها قد جمع بطريقة عشوائية ، ورغم ما تعانيه من التشتت والتفرق في عدة أماكن داخل البلد كما سيتضح فيما بعد .

بينما الوثائق العامة الصادرة عن مختلف دواوين العصور الوسطى فقد تأثرت بالعديد من الكوارث التي ذكرتها المصادر التاريخية والتي اجتاحت العالم العربي مثل :

١- اختلاف المذاهب والصراع بينها .

٢- تغيير نظم الحكم .

٣- الفتن والغارات التي اجتاحت الشرق العربي إبان العصور الوسطى مثل حركات المغول والصليبيين .

٤- الشدة العظمى إبان الدولة الفاطمية .

٥- الحرائق والفتن والاضطرابات الداخلية .

٦- الفتح العثماني للشرق العربي :

وما بقي بعد ذلك امتدت إليه أيدي المستشرقين والمستعمرين في المشرق والمغرب العربي بالسرقه والتهريب .

فإذا أضفنا الى كل ذلك أن الوثائق المتعلقة بكل ديوان أو هيئة سواء كانت صادرة أو واردة إليه كان يتم جمعها في أرشيف الديوان وتوجه إليها العناية اللازمة طوال حياة الديوان، فإذا ما ألغى أو توقف عن العمل ، وحل محله ديوان آخر تصبح هذه الوثائق تاريخية. ورغم تلك الأهمية المذكورة إلا أنها كانت تتعرض للإهمال أو الحريق أو الضياع لسبب من الأسباب السابقة .

ومن حسن الطالع أنه رغم زوال وتدمير وثائق دواوين العصر الوسيط بالشكل السابق، فقد وجدنا صوراً لبعض هذه الوثائق في المصادر والكتب والمراجع الأدبية والتاريخية ، رغم أن أهميتها دبلوماسية لا يمكن أن ترقى لنفس الأهمية التي تكون لها لو أنها وجدت محفوظة بين غيرها من وثائق الديوان المعين ، على الوضع الذي انتهت إليه ، مرتبة بين مثيلاتها أو بين غيرها من الوثائق تبعاً للنظام الذي صدرت عنه وتركت عليه عند استعمالها .

على ذلك لا يوجد أمام الدبلوماسياتي إلا الرجوع الى المصادر الأدبية ليستعير منها صور الوثائق الصادرة عن الدواوين مهما كانت كفاية هذه الصور ، فمن المعروف أن هذه الكتب نادراً ما كانت تذكر نصوص الوثائق كاملة بل تكتفي بمقتطفات منها على أساس أن ما تغفله يعد غير هام من وجهة نظر المؤلف .

مما سبق نرى أن علم الدبلوماسياتيك العربي لا يمكن أن يعتمد على مصدر واحد لدراسته بل هناك عدد من المصادر المتاحة له يمكن الركون إليها في دراسة العلم نذكرها فيما يلي .

١- صور إما كاملة أو مقتطفات من وثائق وردت في كتب التاريخ الإسلامي .

٢- مجموعة صور وردت في الكتب التي ألفت في بحث الأمور المالية .

٣- نماذج في كتب المصطلح الوثائقي وكتب الشروط .

٤- المجموعات الأرشيفية .

٥- مجموعات وثائق قام بنشرها المستشرقون والاكاديميون العرب في مصر وغيرها .

أولاً: كتب التاريخ الإسلامى

امتلات كتب التاريخ الإسلامى العام بصور من الوثائق التى ترجع إلى القرون الأولى الإسلامية ، حيث كان المؤرخ يلجأ فى كثير من الأوقات عند سرده للأحداث إلى الاعتماد على الوثائق ونقل صور منها فى مؤلفاته ، إما لتدعيم ما يذكر من أقوال وإما ليستشهد بها كنماذج لما كان يصدر عن ديوان الإنشاء من مكاتبات ، خاصة وأن بعض هؤلاء المؤرخين كانوا من العاملين فى ديوان الإنشاء فى أزمانهم والذين وقعت تحت أيديهم ما قاموا بنشره من وثائق . وهذه المجموعة من صور الوثائق قام بجمعها بعض المؤلفين فى العصر الحديث . ومن أهم مجموعات صور الوثائق التى ترجع الى عصر الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ما نقله الدكتور محمد حميد الله وجمعه من كتب التاريخ السردية فى كتابه "الوثائق السياسية فى العهد النبوى والخلفاء الراشدين" .

وهناك أيضاً مجموعة أخرى من الوثائق التى ترجع الى القرون الثلاثة الأولى للهجرة جمعها أيضاً أحمد زكى صفوت عن المصادر السردية فى الأربعة اجزاء من كتابه "جمهرة رسائل العرب" .

ولابد من ذكر حقيقة هامة هنا فدارس الدبلوماسية الذى يعتبر أصول الوثائق مصدراً رئيسياً للعلم يقف أمام هذه الصور بحذر حيث يلاحظ اختلافاً فى الصيغ التى وردت فى كل وثيقة وروايتها بألفاظ مختلفة ومتعددة ويرجع ذلك إلى أنها كما سبق أن ذكرنا قد يتم نقلها عن مصادر سردية نقلتها بدورها عن مصادر شفوية مما قد يجعل من الممكن أن تتبدل فيها الألفاظ عن غير قصد فإذا كان ذلك بينو طبيعياً بشكل عام ، إلا أنه يشكل مجالاً كبيراً للشك أمام الدبلوماسى ويجعله لا يستطيع أن يجزم بأن هذه الوثائق المنقولة صحيحة وأنها مطابقة لما ورد فى الوثائق الأصلية تمام المطابقة . خاصة وأن بعض المؤرخين كانوا يقومون بحذف ما يعتقدون أنه لا يشكل أهمية لهم من اجزاء الوثائق .

وإذا كان الشك يرد على وثائق القرون الثلاثة الأولى فلا يعنى ذلك أنها زائفة بقدر ما يعنى ازدياد الجهد الذى ينبغى بذله فى التدقيق والمقابلة وغير ذلك من عناصر النقد .

ونستطيع أن نجد ابتداء من القرن الرابع الهجرى ، عدداً كبيراً من صور المراسلات والوثائق التى جمعت ونشرت والتى يمكن للدبلوماسيات أن يستبعد فكرة الشك فى صحتها استناداً الى أن ما ورد بها من وقائع وموضوعات ليست مما يفرى أحد بتزييفها أو بنسبتها الى من ينكر أنها تنسب إليه . ويعباره أخرى لم تكن هناك مدعاة الى تزييف ما صدر بعد العصر الأموى من وثائق .

إن عنصر الشك الوحيد الذى يمكن أن يرد على ذهن الدبلوماسيات من ناحية هذه الوثائق ، هو أن ناقلى هذه الوثائق قد درجوا على إغفال عبارات من أجزاء مهمة منها ، مثل عبارات الافتتاح والختام على اعتبار أن هذه العبارات كانت مألوفاً وشائعة الاستخدام فى عصرهم ، وكانت تتكرر فى كل وثيقة مشابهة ، وبالتالي اعتقدوا أنها غير مهمة ولا حاجة الى ذكرها وإعادة تكرارها عند نقل كل وثيقة ، وركزوا على المحتوى الموضوعى والبلاغى لتلك الوثائق على اعتبار أنها نماذج لتعليم فن الإنشاء .

ومن أمثلة هذه الكتب :

- ١- رسائل رشيد الدين الطوطا .
 - ٢- رسائل بن الأثير .
 - ٣- رسائل القاضى الفاضل التى لا يزال جزء كبير منها مخطوطاً .
 - ٤- رسائل الصاحب بن عباد التى نشرها د . عبد الوهاب عزام .
 - ٥- رسائل ابو اسحق الصابى التى نشرها شكيب أرسلان .
- ويلاحظ أن بعض هذه الكتب نشر والبعض الآخر لا يزال مخطوطاً .

الكتب المتعلقة بالأمور المالية

يستطيع الدبلوماسيات أن يجد فى الكتب التى ألفت اصلاً لبحث الأمور المالية فى الدولة سنداً كبيراً يعينه فى دراسة الوثيقة العامة الإسلامية واستخراج بعض القواعد التى كانت متبعة فى تحرير تلك الوثائق فى عصر ومكان معين . من أمثلة هذه الكتب :

- ١- كتاب الأموال : للقاسم بن عبيد بن سلام . نشره حامد الفقى سنة ١٩٣٣ .
- ٢- كتاب الخراج ... لأبى يوسف يعقوب القاضى .

٣- كتاب الخراج ... لقدامة بن جعفر (مخطوط) .

٤- كتاب الخراج ... ليحيى بن آدم الفرش .

٥- مفاتيح العلوم للخوارزمي .

٦- التبصر بالتجاره للدمشقي .

٧- كتاب الأموال لأبي عبيد بن القاسم بن سلام .

ثانياً: الكتب التي الفت لتعليم الكتاب صناعة الكتابة

١- أدب الكاتب للصولي الذي نشره محمد بهجه .

٢- القلم والدواء للمدائني الذي نشرته المستشرقه سروييت .

٣- الإختيار في أدب الكتاب للبطلبيوسي الذي نشره مركز تحقيق التراث .

هذه المجموعه وغيرها من المجموعات التالية يمكن أن تفيد في دراسة الوثيقة العامة الإسلامية إذا استطاع المؤرخ الوثائقي أن يستخلص منها القواعد التي كانت متبعة في تحرير تلك الوثائق . عصرأ وراء عصر وزمنأ وراء زمن ودولة مع دولة مع مقارنة هذه القواعد بالوثائق الأصلية التي عثر عليها .

ثالثاً: كتب الشروط

نبدأ بتعريف علم الشروط :

عرفه طاش كبرى زاده ^(١) بأنه :

« علم يبحث فيه عن إنشاء الكلمات المتعلقة بالأحكام الشرعية ، وذكر أن موضوعه ومنفعته ظاهران . ومبادئه علم الإنشاء ، وعلم الفقه وله استمداد من العرف » .

وعرفه حاجى خليفه ^(٢)

بأنه علم يبحث عن كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضى فى الكتب والسجلات على وجه يصح به الاحتجاج عند انقضاء شهود الحال . وموضوعه تلك الأحكام من حيث الكتابة ، وبعض مبادئه مأخوذة من الفقه وبعضها من علم الإنشاء ، وبعضها من الرسوم والعادات والأمور المستحسنة ، وهو فرع من فروع الفقه ، من حيث كونه ترتيب معانيه موافقاً لقوانين الشرع وقد يجعل من فروع الأدب باعتبار تحسين الألفاظ .

نشأة علم الشروط

تضم مكتبات المشرق والمغرب العربى بالعديد من مخطوطات وكتب الشروط كما تزخر كتب الببليوجرافيا العربيه مثل ابن النديم وكشف الظنون وغيرهما برصيد ضخم من مؤلفات علم الشروط عند المسلمين على مختلف المذاهب فيما عدا المذهب الحنبلئى فما هو هذا العلم وكيف نشأ ؟

كما سبق أن ذكرنا كانت التصرفات القانونية فى الشريعة الإسلامية منفصلة تماماً عن الوثيقة المكتوبة ، وبالتالي كان القاضى يكتفى عند طلب البيانات وإقامة الدعوى بشهادة

١- طاشن كبرى زاده (احمد بن مصطفى) : مفتاح السعادة ومصباح السيادة - القاهرة ، دار الكتب الحديثه ، ١٩٦٨ ج١ ص ٢٧٢ .

٢- حاجى خليفه (مصطفى بن عبدالله) : كشف الظنون عن اسامى الكتب والفنون . بيروت ، دار الفكر ، ١٩٨٢ ص ص ١٠٤٥ - ١٠٤٦ .

الشهود واليمين أو باعتراف الأطراف . إلا أن هذا لم يمنع من أن تصبح الوثيقة المكتوبة هي الوسيلة اليومية للتعامل بين الناس على مر الزمن . ورغم أن الفقهاء كانوا يرفضون فكرة كتابة الوثيقة إلا أن الصيغ المكتوبة أخذت تظهر إلى الوجود منذ منتصف القرن الثاني الهجرى وذلك فى المذهب الحنفى بداية من أبى حنيفة النعمان (١) الذى احتج كسائر الشروقيين على صحة إنشاء ذلك العلم بواقعتين من السنة النبوية الشريفة ، وهما أن الرسول صلى الله عليه وسلم كتب له وثيقتان فى أثناء حياته ، أحدهما وثيقة خاصة عندما اشتري عبداً وجارية من العداء بن خالد بن هود الهذلي ، والثانية وثيقة عامة ، وهى تلك التى كتبت أثناء صلح الحديبية بينه وبين كفار قريش . وعليه استند مؤلفوا الشروط بأن كتابة الوثيقة أمر لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ولا مع السنة المطهرة . وتم الاعتراف بالوثيقة المكتوبة كأداة لإثبات كل نوع من أنواع التصرفات القانونية .

غير أن ذلك الإقرار لم يكن مطلقاً ، بل اشترط أنه لى تكتسب الوثيقة صيغة شرعية قانونية ، ينبغى أن تتم صياغتها بوضوح فى قالب فقهى قانونى خاص ، إذ كما هو معروف ، ليس كل محرر يكتب بتصريف قانونى سواء من جانب واحد أو جانبين يسمى وثيقة شرعية دلواماته ، بل يتحتم لذلك أن تصب فى قالب قانونى خاص مناسب للظروف ، يبين مقاصد الشرع ، ويتلائم مع أحكام الشريعة الإسلامية .

ونظراً لاختلاف المذاهب فى تفسير هذه الأحكام ، كان من الممكن أن تقدم وثيقة الى أحد القضاة المخالفين فى المذهب .

وبالتالى يقوم احتمال رفضها ، على الأخص إذا كانت الصيغ الواردة فيها لا تتماشى مع قواعد المذهب الذى يعتنقه الأخير ، من هنا كان لابد من وجود صيغ شرعية تتجنب كل مواطن الخلافات بين مختلف المذاهب لجميع التصرفات القانونية سواء كانت من جانب واحد أو من جانبين على أساس متين من الشريعة ، وعلى القواعد التى درج عليها العرف والتقاليد ، وذلك فى وضوح ودقه تمنع اللبس والإبهام ولا تقبل تأويلاً أو تعدداً فى التفسير .

(١) لم نستطع الى الآن أن نقف على مؤلفات فى هذا العلم عند الحنابلة .

(٢) شمس الدين الأكرمى : البسيط فى علم الشروط ، ورقم ١ ، ٢ مخطوطه بدار الكتب فقه حنفى رقم ٩٨٢ .

- ابن ماجه : كتاب المحيط البرهاني : مخطوطه بدار الكتب المصريه . فقه حنفى رقم ٤٨١ .

من هنا نشأ علم الشروط ووجد الشرطيون أنه مما ينظم علاقة الإنسان بغيره من الأفراد والجماعات وايضاً مما يوفر عليهم الجهد والمشقة وأحياناً الوقوع فى الخطأ فى الصيغ أو فى استخدام عبارات تحتل التفسير والتأويل حسب وجهات نظر المذاهب المختلفة عند انشائهم لكل وثيقة من بدايتها الى نهايتها فى كل مرة وتم وضع نماذج ثابتة لكل وثيقة وصيغ وعبارات مناسبة ومتمشية مع قواعد الشريعة بحيث لا يدفع بطلان الوثيقة ، وتدل على تصرف قانونى معين مع مراعاة أن لا يوضع فيها أسماء أشخاص أو أماكن أو أثمان أو تواريخ أو عناوين أو غير ذلك مما لا يدخل ضمن العناصر الثابتة ، مع توفير الأماكن اللازمة للتصديق وإكساب الوثيقة الصفة القانونية .

من هنا تصبح مهمة الكاتب سهلة إذ تنحصر حينذاك فى ملئ الفراغات التى تركت لوضع المعلومات المحددة الخاصة بكل وثيقة على حدة .

وفى الواقع كما سبق أن ذكرنا إن هذا الأمر هو عين ما حدث عند كتاب العصور الوسطى الأوربية ، كما أنه ليس بغريب علينا اليوم ، فالنماذج المطبوعة لمختلف التعاملات والتصرفات القانونية تملأ الأجهزة والادارات الحكومية ، ويشيع استخدامها فى كافة التعاملات.

على ذلك تكون صيغ الشرطيون التى وضعت للتصرفات المختلفة هى فى حد ذاتها نماذج ، لكل منها قواعده وخصائصه التى تخص التصرف القانونى ، وبالطبع فإن أى نموذج منها من الممكن استخدامه فى كل التصرفات المشابهة ، بتقليده أو محاكاته أو إعادة كتابته . وعلى طول التاريخ الإسلامى سارت الوثائق العربية فى كتابتها مراعية للقالب الفقهي الذى وضعه الشرطيون ، والذى اتسم بصياغة الفاظ وعبارات ، وجمل محددة المعنى ، واضحة الدلالة ، بحيث لا تدع مجالاً لأى خلاف فى معنى بعينه قصده الشارع وأقره القانون ؛ مما يمتنع معه الدفع ببطلان الوثيقة .

ولما كانت نظرة الديبلوماسى الى الوثائق تسمح بتقسيمها الى وثائق عامة ديوانية ووثائق خاصة ^(١) من الأفراد فهو يعلم أن دراستها أيضاً تقوم على اساس هذا التقسيم فيعزل كل

(١) انظر انواع الوثائق .

نوع منهما على حده ويدرسها مرحلة مرحلة عبر القرون ، لأن كل نوع قد تطور على حده ومن ثم يتطلب منهجاً نقدياً مناسباً .

ولقد نظر الشرطيون الى الوثائق نفس النظرة واتضح لهم أن لكل نوع منها وثائقه الخاصة المتنوعة ، والتي تتعدد موضوعاتها وتختلف ، وتبعاً لذلك تختلف الصيغ القانونية فى صياغة نص كل منهما ، ومن ثم فقد أفرد الشرطيون كتباً خاصة بمصطلح الوثائق العامة وكتباً أخرى للوثائق الخاصة .

انطلاقاً مما سبق تكون كتب الشروط من أهم أدوات البحث ومصادر للمادة العلمية التى لا غنى عنها لدارس الدبلوماسية سواء تعلقت دراساته بالوثائق العامة أو الخاصة . فهى تقدم لنا ونجهاً نظر الفقهاء والشرطيون فى صياغة الوثيقة وذلك من خلال بناء وتكوين نماذج لوثائق توضح الكيفية التى ينبغى أن يسلكها الكاتب أو المحرر فى صياغة كل جزء من اجزاء الوثيقة الدبلوماسية فى التصرفات القانونية على اختلاف أنواعها ومن ثم يمكن القول بأن هذه الصيغ الفقهيّة هى صيغ دبلوماسية من حيث الشكل الداخلى للوثيقة (المضمون) (١) .

فإذا ربطنا بين هذا المعنى وبين ما هو معروف من أنه لى تكون للوثيقة قيمتها القانونية التى تصلح للتقاضى ، لابد وأن تكون الفاظها وعباراتها واضحة ليس فيها ما يدعو للشك أو الغموض كما أنها لابد وأن تصاغ فى قالب أو شكل خاص ، وهذا الشكل بدوره هو الذى يحدث الأثر القانونى وهو بالتالى يجعل من الوثيقة وثيقة بالمعنى العلمى (٢) وهو ما يعرف فى علم الدبلوماسية بالشكل الدبلوماسى La Forme Diplomatique . لتأكد لدينا وجود صلة قوية بين علم الوثائق وعلم القانون ، أى بين الدبلوماسية وبين القانون ، بما يتعذر معه على الوثائق فهم مضمون الوثيقة مالم يكن على قدر كاف من المعرفة القانونية والفقهية . ذلك أن الوثيقة هى ما يكتب ليكون حجة فى المستقبل . كما أنها تحوى إعلاناً عن فعل أو تصرف قانونى يتحكم فى مسمى الوثيقة وما يدور حول جزئيات النص أو الموضوع فيطلق عليها وثيقة بيع أو مرسوم أو غير ذلك .

(١) الحقيقة أن الصيغ الداخلية للوثيقة تجمع بين صيغ قانونية وأخرى أدبية ، والأخيرة لا تهمنا كثيراً ، وإنما يهمنا الصيغ القانونية .

(2) Tissler , Geooges : O.P. Cit - PP. 30-52 .

من هنا يتضح تماماً سيطرة القانون على قالب الوثيقة مما يتحتم معه الالتزام بصيغ معينة لكل نوعية من نوعيات الوثائق ما يناسب ويتفق مع صيغ القانون العام أو الخاص وفقاً لمقتضى الأمر .

ايضاً لو نظرنا الى أجزاء الوثيقة فسنأكد لدينا الصلة القوية بين الوثيقة والقانون .
فكما أن التاريخ إعلان من كتابة الوثيقة ومكانها يعد جزءاً هاماً من أجزاء الوثيقة الدبلوماسية فهو أيضاً أمر هام وضروري لقيمتها القانونية وإهماله يعتبر إفساداً لها وهدم شئ أولى فيها .

وفى الوقت نفسه كما تشكل التوقيعات أمراً أساسياً فى إضفاء الصحة القانونية على التصرفات فى ايضاً تشكل عنصراً هاماً من عناصر تكوين الوثيقة الدبلوماسية وسلامتها .
وهناك ايضاً ما يزيد وضوح صله الوثيقة بالقانون ، وفى الوقت الذى نرى فيه أن الوثيقة من الضرورى أن تحتوى على فقرات تحفظيه نجد أنه فى عقد البيع على سبيل المثال ينبغى أن يبقى على مثل هذه الفقرات ، وأن يرد فيها أن العين مجال التصرف هى ملك البائع بموجب مستندات سليمة وأن تصرفه فيما يملك ، كما أنه يتصرف فيها وهو كامل الأهلية وبالتالي يستطيع بيعها وقبض ثمنها وتسليمها لمشتريها دون أى إعتراض من جانب آخرين .
وهكذا لو تتبعنا الوثائق مضموناً وتكويناً لوجدنا أنها تلتزم فى صياغتها بالقانون على اختلاف أنواعها ، ويؤكد هذا الأمر ما تزخر به الوثائق من عبارات تدل على هذا المعنى مثل

"على الأوضاع الشرعية والقوانين المحررة المرعية".

"مستوفياً شرايطه الشرعية"

وعلى ذلك فالشكل يعنى فى نفس الوقت ، المضمون وهو قبل هذا وذاك ، جوهر الوثيقة القانونية وأساس مبناها .

وكما أن القانون يهتم بمكونات الوثيقة من فواتح وخواتيم ومضمون ، ويعمل على التنسيق بينها لتحقيق الغرض القانونى الذى يعد الجزء الرئيسى منها ، ويستخدم صيغاً محددة تدل على عناصر التصرف القانونى ولاتقبل التأويل أو الشك .

كذلك ينظر علماء الوثائق الى أجزاء الوثيقة كل على حدة ، ويتم التنسيق بينها للوصول الى الغرض القانونى الذى ترمى إليه . ومن المعروف أن الشرطيين ، مؤلفوا كتب الشروط ، كانوا هم محرروا الوثائق الذين تناولوا الوصف الفنى لكيفية كتابة الوثائق والتنسيق بين أجزائها ، ووضعوا صيغ وقوالب مقننة لاستخدامها فى كتابة الوثائق من النوع الواحد ، هذه القوالب تركز بلا شك على قواعد راسخة نتجت عن الممارسات اليومية ومتطلبات الحياة ومقتضيات القانون . بما يعكس الصلة القوية بين فقه المعاملات فى الإسلام وعلم الشروط وكتابة الوثائق .

كتب الشروط (الخاصة):

منذ أن صار علم الشروط علماً قائماً من علوم الفقه وأرست قواعده المدرسة الحنفية ببغداد سرى منها إلى بقية العالم الإسلامي وتوالى تأليف الكتب ، وتبع أبى حنيفة عدداً من المؤلفين فى العلم ^(١) . كانوا قد سبقوه إلى محاولة وضع قواعد ذلك العلم مثل أبى يعقوب القاضى (ت ١٩٢هـ) هلال بن يحيى (ت ٢٤٥هـ) محمد بن الحسن ، زفر بن الهذيل ، بكارين قتيبه (ت ٢٩٠) الخصاص الشيبانى (ت ٢٩٥هـ) .

ومن أقدم ما وصل إلينا من مؤلفات علم الشروط "كتاب الجامع الكبير فى الشروط" لأبى جعفر الطحاوى المتوفى سنة ٣٢٩هـ الذى نشر منه المستشرق الألمانى "جوزيف شاخت" "كتاب أذكار الحقوق والرهون" و"كتاب الشفعة" وبقى جزءان لم ينشرا وهما "كتاب البيوع" و"كتاب الحاضر والسجلات" ، ويعد منهج الطحاوى من المناهج العظيمة فى هذا العلم إذ أنه عند مناقشته لصيغه من الصيغ يذكر آراء من سبقوه وخلافاتهم حولها ثم يناقش هذه الآراء ليتوصل منها إلى أفضل ما يكتب من عبارات دالة فى هذا الموضع .

ومما يضيف على هذا الكتاب أهمية أنه يمثل الممارسات التى كانت قائمة فى مصر والعراق حتى منتصف القرن الرابع الهجرى مما يتيح إمكانية حصر ما ورد فيه من نماذج ، لتدل على أنواع العقود والتصرفات القانونية التى كانت تصدر فى هذه البلاد حتى ذلك الوقت.

ولما كان علم الشروط كما ذكرنا فرع من فروع الفقه الإسلامى ، فقد تأثر بما أصاب الفقه من الازدهار فى عصور ازدهاره وما آل إليه التأليف فيه فى عصور الانحدار . على ذلك نجد أنه حين ازدهر المذهب الحنفى وانتشر فى منطقته ما وراء النهر فى

(١) الطحاوى (ت ٣٢٩) الجامع الكبير فى الشروط صورة من مخطوطه بمكتبة الشهيد على باشا كما ذكر بعضهم أيضاً . ابن التديم فى كتابة الفهرست وأيضاً حاجى خليفه فى كشف الظنون .

القرنين الرابع والخامس الهجريين ، ازداد نشاط التأليف فى علم الشروط ووصلت الى ايدينا العديد مما كتبه اتباع هذا المذهب فى هذه المنطقة اتباع نذكر منها على سبيل المثال :

- ١- المحيط البرهانى لابن ماجه - مخطوطه بدار الكتب فقه حنفى ٤٨١ .
- ٢- "كتاب الإعلام بمصطاح الشهود والحكام" لابی اسحق على بن احمد الطرسوسى - مخطوطه بباريس رقم ٩٢٥ ، ٩٢٦ .
- ٣- "غرر الشروط ودرر السموط" للفتح آباد الريفدا - مخطوطه بمكتبة الشهيد على باشا بتركيا .
- ٤- "كتاب المبسوط" للسرخسى - طبعت مكتبة بولاق ج٣ منه سنة ١٢٨٥هـ وهو كتاب الشروط .

٥- كتاب الشروط لظهير الدين الميرغينانى - مخطوط بالمتحف البريطانى رقم ٤٨٢ .
هذه الكتب وغيرها مما يثرى دراسة علم الدبلوماسياتك فى مجال الوثائق الخاصة حيث أنه عند دراستها ومقارنة ماورد فيها من أنواع الوثائق بما ورد فى كتاب الطحاوى فسنجد أنه نظراً لاختلاف المكان ، قد ظهر عدد من الوثائق فى هذه الكتب لم يكن موجوداً عند الطحاوى . كما أننا سنجد أن الصيغ التى وردت فى الوثائق المتشابهة بين هذه الكتب وبين الطحاوى قد اختلفت بعضها عن البعض نتيجة للاختلاف الزمنى .
(هذا المثال هو بعض ما يمكن أن يقوم به دارسوا علم الدبلوماسياتك العربى فى مستقبل الأيام).

ومنذ بدأ هذا العلم فى الانتشار أصبح لأصحاب كل مذهب أصولهم وطرقهم فى استنباط الأحكام الفقهية^(١) وأخذ العلم فى التطور والاكتمال والنضج .
ولقد عاصر أصحاب المذهب الحنفى كثير من الفقهاء المشهورين من الشافعية وغيرهم ووصلنا من كتبهم الكثير من بينها ما يلى :

(١) سلام مذكور . مدخل الى الفقه الإسلامى ص ٢٥ .

- ١- الأم للشافعى (منشور) .
- ٢- الجروانى ، عبد المنعم الحسينى : الكوكب المشرق فيما يحتاج إليه الموثق (مخطوط بدار الكتب المصرىة برقم ٨٩٢ فقه شافعى .
- ٣- المنهاجى الأسىوطى : مطبوع (٨١٢ - ٨٨٠هـ) جواهر العقود ومعين القضاء والموقعين والشهود ٢ج .
- ٤- ابن حبيب الشافعى : كشف المروط عن محاسن الشروط .
- ٥- الإسئوى الشافعى : الجواهر المضىة فى خلاصة الوثائق المنهاجىة (مخطوط بمكتبة الجامع الأزهر برقم ٥٠٣ خاص ، ٢٩٩٥٦ عام) .
- ويذكر بن النديم فى كتابه الفهرست (١) عدد ممن الفوا فى كتب الشروط على المذهب الشافعى منهم ابو سعيد الاصطخرى والمزنى ق ٢٦٤هـ ، والمرزوى (ت ٢٧١هـ) والخصاف وابن دينار الهندانى وغيرهم .
- ورغم أن ذلك العلم نشأ فى المدرسة الحنفىة إلا أنه سرعان ما انتقل الى المدرسة الشافعىة ثم الى المدرسة المالكىة وعرف هناك بعلم الوثائق ووصل الينا عدد من الكتب منها :
- ١- عبد الله الفيشئالى الذى عرف كتابه بالوثائق الفشئاليه والذى يذكر فيه أن هذا العلم من أجل العلوم قدراً . مخطوط بدار الكتب المصرىة رقم ٢٦١ فقه تيمور .
- ٢- الوانئسرىسى (الئلمسانى ت ٩١٤) : المنهج الفائق والمعنى اللائق بأداب الموثق واحكام الوثائق (مخطوط بمكتبة الجامع الأزهر برقم ١٢٦٥ خاص ، ٢٢٥٨٠ عام) .
- ٣- ابن عرضون (احمد بن الحسن بن يوسف ابو العباس : ٩٩٢) اللائق لعلم الوثائق : مخطوط بدار الكتب رقم ٢٩٥ معارف عامه مكتوب بخط مغربى .
- هذه المجموعة المذكوره من الكتب وغيرها يمكن من دراستها ملاحظة أنه رغم اتحاد الموضوع فى كثير من الوثائق عند أصحاب المذاهب الثلاثة ، إلا أن أصحاب كل مذهب قد

(١) ابن النديم : الفهرست ص ٢٦٩ .

صاغوا وثائقهم بعبارات مختلفة كأن تكون الوثيقة مثلاً وثيقة "بيع" فإننا نجد :

أولاً : أن العبارات التي استخدمت للدلالة على أجزاء التصرف القانوني في هذا البيع عند الأحناف تختلف عنها عند الشافعية والمالكية رغم أن الأجزاء واحدة والموضوع واحد.
ثانياً : نلاحظ أن نفس الوثيقة وإن ارتبطت بتصرف قانوني واحد فإن الفاظها وعباراتها قد اختلفت تبعاً لتطور الزمان وتغير الأعراف والتقاليد المستخدمة بين زمن وآخر ، وعلى سبيل المثال وثائق البيع التي كتبت في العصر المملوكي تختلف عن الفاظها وصيغها عن تلك التي استخدمت في مصر في العصر الفاطمي مثلاً .

من هذا المنطلق يمكن القول بأن هناك ثلاث نقاط رئيسية ينبغي اتباعها عند دراسة علم الشروط على اعتبار أنه أحد الأسس والمصادر التي يبنى عليها دراسة علم الدبلوماسية العربية فيما يتعلق بالوثائق الخاصة العربية ، وإيضاً باعتبار أن القاعدة العامة في دراسة علم الدبلوماسية هي دراسة الشكل "La Forme".

تلك النقاط الثلاث هي :

- ١- دراسة أنواع الوثائق التي ظهرت في كل مذهب وفي كل عصر على حدة ، ثم معرفة ما استجد من الوثائق حسب التطور الزمني والمكاني .
- ٢- دراسة الصيغ المتبعة في كل مذهب في كل وثيقة على حدة ومقارنتها بالصيغ الواردة في الوثائق المشابهة عند أصحاب نفس المذهب على مر الزمان .
- ٣- دراسة كل وثيقة على حدة ، وما ورد فيها من عبارات وصيغ مع مقارنتها بنفس العبارات والصيغ التي وردت في الوثائق المماثلة عند أصحاب المذاهب الأخرى واستخراج أوجه الشبه والخلاف بينها في المذاهب الثلاثة .

كتب الشروط العامة "المصطلح الوثائقي"

هى مجموعة من الكتب تضم نماذج تصلح لتعليم الكتاب كيفية كتابة الوثائق فى الدواوين ، وبعبارة أخرى تشتمل على قواعد واحكام كتابة وثائق الدولة (العامة) ومراسلاتها عبر العصور المتعاقبة ولذلك كان يطلق عليها الدساتير .

وكما سبق القول عند الحديث عن علم الدبلوماسية العربى - أنه منذ ظهور الإسلام اهتم المسلمون بما كان يعرف لديهم بالمراسلات السياسية التى كان إنشاء الكلمات فيها ينبغى أن يتطابق مع الاحكام الشرعية كما أنه يتبع فى انشائها القواعد المرعية فى انشاء اشباهها فى الديوان والتى عبر عنها بمرور الزمن بالمراسلات الديوانية نظراً لصدورها عن الدواوين الرسمية للدولة . ونظراً لأن انشاء الكلمات فيها ينبغى أن يطابق أحكام الشريعة لذا كان من الضرورى أن يتوفر فيمن يتصدى لكتابتها شروط خاصة . ومع الزمن صار الإنشاء وظيفة .

ومما لاشك فيه أن أهم الدواوين جميعاً فى العصر الإسلامى وفى مصر المملوكية على وجه التحديد هو ديوان الإنشاء فقد أخذ نفوذ هذا الديوان منذ بداية العصر الفاطمى يزداد تدريجياً وأصبحت تقاليده ونظمه أصلاً لما وجد فى العصرين الأيوبي والمملوكى بعد ذلك حين اتسعت اختصاصات هذا الديوان وتطورت تقاليده الفاطمية الشيعية الى تقاليده سنية وضم بعد قيام الدولة الأيوبية والمملوكية ، دواوين الشام تحت إشرافه بسبب النشاط الحزبى والدينى والادارى والمالى الذى شمل مصر والشام فى تلك الحقبة من العصر الوسيط . وقد أخذت مهمات هذا الديوان الإدارى والحكومى تزداد تدريجياً مع الزمن ، حتى صارت إليه القيام بما يخص الدولة من أنواع المكاتبات الصادرة كما كانت ترد إليه المكاتبات الواردة ، وكان عليه تبليغ أوامر السلطان الى الجهات المسئولة عن التنفيذ وتحرير المكاتبات اللازمة لذلك عين رئيس للنظر فى الشكاوى الواردة لدار العدل السلطانية والإشراف على البريد وغيره على الأوضاع المحكمه والقانون المستقيم على حد قول خليل الظاهرى فى كتابه زبدة كشف الممالك (١) وقد كانت تصدر عنه العقود الخاصة بتولية الخلفاء والملوك والمناشير الخاصة بمنع الأمراء الإقطاعات ، والتوقيعات لقضاة القضاء والرسائل والأوامر والمراسيم السلطانية والأمراء الكبار

(١) خليل الظاهرى : زبدة كشف الممالك : ص ١٠٦ .

والصغار على السواء ، وفي ديوان الإنشاء على حد قول القلقشندي كانت تخدم الرسائل الواردة من الأقاليم الشاسعة للدولة المملوكية أو من الدول الأخرى المجاورة أو البعيدة . الصديقة أو المعادية ، الإسلامية أو غير الإسلامية من معاهدات سياسية واتفاقات تاريخية وغيرها .

ومن المؤسف حقاً أن أرشيف ديوان الإنشاء ، في مصر الإسلامية عامة والعصر المملوكي خاصة مثله في ذلك مثل الأرشيفات الخاصة بكبار أمراء الممالك قد فقد أو دمر . أو اختفى بسبب تعاقب الدول أو الحروب والفتن ، ومن المحتمل أن يكون مصيره (الأرشيف المملوكي) كما يقول د. شفيق غريال الحريق المهلك على يد جماعة من الممالك الجراكسة عندما أصبح الأمل في هزيمة العثمانيين وطردهم من القاهرة بعيداً وهذا بلاشك أمر محتمل سواء كان حدوثه عمداً أو عفواً .

أيضاً ربما يكون السلطان سليم قد حمل معه بعض هذه الوثائق الديوانية الرسمية عند خروجه من مصر عائداً إلى استانبول .

أو لعله فقد في الحريق الذي حدث بالقلعة في عهد سليمان باشا الخادم الوالي العثماني الذي تولى حكم مصر في ٩ شعبان سنة ٩٢٦هـ ، كما يذكر الإسحاق في كتابه "أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول" .

وأيا كان السبب فإنه بضياع هذا الأرشيف (المملوكي) ضاعت الوثائق وضاعت الأصول وضياعها ضاع التاريخ الصحيح لهذا الديوان الكبير وافتقدت حلقة هامة من تاريخ نظم الدواوين ومن علم الدبلوماسية حيث أن الوثائق الأصلية لهذا الديوان دون النماذج أو الصور هي المصدر الوحيد والأصل لفهم الأسس الصحيحة السليمة للقواعد التوثيقية للوثائق العامة وطرق إخراجها ولم يعد أمامنا لسد هذا النقص سوى مجموعة كتب المصطلح الوثائقي وهي كتب يمتد أصلها إلى العصر العباسي وضعها أصحابها ممن كانوا يعملون بدواوين الرسائل أو الإنشاء بعد أن استقرت قواعد كتابة كل نوع من أنواع الوثائق الصادرة عن تلك الدواوين وبلغت الكتابة من الدقة والضبط ما جعل من العسير التلاعب فيها بالتغيير أو التبديل^(١) ومن

(١) خليل الظاهري نفس المصدر السابق .

ثم جاءت هذه الكتب نتيجة للممارسة الفعلية والأداء اليومي الذي كان يمارسه أصحابها مما جعل لها أهمية بارزة في دراسة علم الدبلوماسية العربية .

من أهم هذه الكتب:

- ١- ابن قتيبة الدينوري (محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ) : أدب الكاتب .
- ٢- الجهشيارى (ابن عيوس ت ٣٣١هـ) : كتاب الوزراء والكتاب وهو من أفضل كتب عصره ، ضمنه العديد من الموضوعات القيمة التي تتعلق بأمور الكتابة .
- ٣- ابي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) : كتاب الصناعتين الكتاب والشعر .
- ٤- علي بن خلف بن عبد الوهاب : مواد البيان :

ويعتبر من أهم وأعظم كتاب الإنشاء في العصر الفاطمي في عصر الخليفة المستنصر بالذات وهو من أوائل من ألّفوا في فن وصناعة الإنشاء في مصر أما الكتاب فيعد من أهم الكتب المبكرة التي تسبق كتاب العمري . قسم الكتاب إلى مقدمة وعشرة أبواب من أهمها الباب الأول والسابع والثامن فقد تحدث في الباب الأول عن الكتاب وصناعة الإنشاء أما الباب السابع فتحدث فيه عن الخط وأوضاعه وقوانينه والأدعية والتواريخ والعنوانات والخواتم أما الباب الثامن فتحدث عن رسوم المكاتبات .

بينما المقدمة فذكر فيها أسباب تأليفه للكتاب حيث ذكر أن الكتب التي ألّفها قبله في صناعة الكتابة لا تصلح ، إما لأنها مختصرة جداً أو مطولة جداً أو جاءت بنماذج لعصر دون عصر أو لدولة بذاتها أو ورود مصطلحات لا تستخدم لعدم دقتها . ثم أشار إلى أنه من أجل ذلك «رأيت أن اصنف كتاباً جامعاً لأصولها وفروعها ورسومها المستعملة وأوضاعها ، وأشرنا إلى ما لا بد للكاتب الكامل من معرفته من العلوم الأخرى . ثم ذكر أنه نعت الكتاب بمواد البيان لوقوع هذا النعت منه موقع الحقيقة .

وترجع أهمية هذا الكتاب إلى انفراده في بابهِ بالنسبة لعصره واعتماد كثير من مؤلفي ومنشئى كتب الإنشاء عليه وبالأخص القلقشندي .

- ٥- الماوردي (أبي الحسن علي بن حبيب البصري (ت ٤٥٠هـ) : الأجكام السلطانية وترجمه Masse إلى الفرنسيه بعنوان La code de la chancellaire نشره على بهجت بك سنة ١٩٠٥ في القاهرة .

٦- ابن منحب الصيرفى (ابو القاسم على بن منحب بن سليمان أبو القاسم تاج
الرياسة بن الصيرفى (ت ٥٤٢هـ) : قانون ديوان الرسائل .

وابن منحب الصيرفى من رؤساء الكتاب فى الدولة الفاطمية ومن أشهر العلماء فى
العصر الوسيط ومن أعيان المصريين فى عصره . تولى ديوان الإنشاء فى مصر أيام الأمر
بأحكام الله الفاطمى سنة ٤٩٥هـ واستمر الى ٥٣٦هـ وقد أوضح الغرض من تأليف كتابه فى
مقدمة «أن يكون قانوناً يُعرف به من يجب أن يولى رئاسة ديوان الرسائل ومن يليه وصفاتهم ،
ودستوراً لمن يعمل فى الكتابة وتتضح أهمية الكتاب فى أنه يضع لنا قواعد علم الكتاب
الديوانية وما يجب اتباعه فى ديوان الإنشاء وبخاصة فى الفصل التاسع الذى يتحدث فيه عن
حفظ الدفاتر والتذاكر أى ما نسميه الآن الأرشفة وقد نقل عنه القلقشندى كثيراً فى الجزء
الأول من كتاب صبح الأعشى .

٧- بن ممتى (ت ٦٠٦) : قوانين الدواوين

الف بن ممتى كتابه ووضع فيه موضوعات عديدة تتعلق بفن الكتابة الديوانية .

٨- ابن شيت القرشى (ت ٦٢٥هـ)

(ابو القاسم جمال الدين عبد الرحيم بن على بن الحسين بن اسحق بن شيت الأموى)

وكتابه : معالم الكتابة ومغانم الإصابة . نشرته المطبعة الأدبية ببيروت عام ١٩١٣م .

ابن شيت صاحب ديوان الإنشاء للملك عيسى من آل ايوب وتتمثل أهمية الكتاب فيما يلى :

أ- انه قد استفاد منه من جاء بعده ممن كتب فى هذا الموضوع ونقلوا منه نصوص

كثيرة .

ب- يعتبر ما كتبه بن شيت مرحلة فى التدوين لكتب المصطلح فى العصر الأيوبي وأهم

ما جاء فيه الأبواب الثلاثة الأولى كدستور لدواوين الإنشاء بالديار المصرية .

ج- يلاحظ على منهج الكتاب أنه قد أورد لنا ابواباً للثقافة العامة التى يجب أن يلم بها

الكاتب الى جانب الثقافة اللغوية .

د- يوضح لنا الكتاب الطريقة التى كانت تعد بها الوثائق سواء من الناحية الشكلية

أو الموضوعية .

هـ- تحدث عن الفواتح والخواتم .

٩- كذلك الف نصر الله محمد بن عبد الكريم المتوفى عام ٦٣٧هـ كتابه .

المفتاح المنشأ فى حديقة الإنشا .

١٠- ابن الأثير : (ت ٦٣٧) : كتابه ، المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر .

وفى العصر المملوكى :

١١- الف الحلبي المتوفى عام ٧٢٥هـ كتاب حسن التوسل الى صناعة الترسل

ت ٧٤٨هـ .

١٢- الموصلى (تاج الدين أبو محمد موسى ابن الحسن) : البرد الموشى فى صناعة

الإنشا .

ولاه المظفر الرسولى ديوان الإنشاء باليمن . وترجع أهمية الكتاب إلى أن مقدمته

تشتمل على أحكام وقواعد عامة فى الكتابة كما تحدث عن كيفية تركيب افتتاحيات المكاتبات

والألقاب والنوعوت المختلفة والفرق بينها ، وغير ذلك من الموضوعات التى تمت بصله للمصطلح

الوثائقى .

أما معظم الكتاب فيدور حول الكتابة الديوانية والحديث عن مصطلح الوثائق فيما عدا

الأبواب الأخيرة منه وخاصة الباب ٦ ، ٩ ، ١٠ . إذ أنها عبارة عن مواد تثقيفية للكاتب

بالديوان ، لكن أهم ما فيه هو حديثه عن افتتاحيات الوثائق وترتيبها والدعاء بعد البسملة .

وتوجد من الكتاب نسختان مخطوطتان بدار الكتب المصرية .

١٣- ابن فضل الله العمرى (ت ٧٤٩هـ) (شهاب الدين ابو العباس احمد بن محى

الدين يحيى بن فضل الله العمرى الدمشقى الشافعى) : التعريف بالمصطلح الشريف . وهذا

الكتاب من أهم وأمتع وأدق كتب المصطلح الوثائقى ، طبع فى القاهرة ١٣١٢هـ .

أما أهمية الكتاب فتعود الى انه يفيض بالمصطلحات الوثائقية والديوانية التى لاغنى

عنها لدارسى الوثائق . وهذا الكتاب فريد فى تناوله أنواع الولايات كالتواقيع والمناشير

والمراسيم حيث عرفها تعريفاً موجزاً ثم ذكر ما يكتب فيها وأجزائها وقسمها تقسيماً مفيد

لدارسى الوثائق وهو تقسيم لم يقم به من سبقه ممن كتبوا فى مصطلح الوثائق . كما كتب

عن الثقافة الديوانية . وقد نقل عنه القلقشندى .

١٤- القلقشندي (ابو العباس احمد بن علي احمد القلقشندي (ت ٨٢١هـ) وكتابه صبح

الاعشى في صناعة الإنشا) .

التحق القلقشندي بديوان الإنشا في مصر عام ٧٩١هـ وأنشأ مقاله في تقریط بن فضل الله القاضي رئيس ديوان الإنشا وقتئذ سماها "الكواكب الدرية في المناقب البدريه وهى تدور حول كتابة الإنشا وعلو قدرها . ولما كانت هذه المقالة تحتاج الى شرح يكشف عن مضمونها وإشاراتنا ويوضح عباراتها ومكوناتها ألف كتاب صبح الأعشى وجعله الشرح لها . ولهذا الكتاب مختصر هو ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المثمر طبع فى القاهرة عام ١٩٠٦ م .

أما أهمية الكتاب يمكن حصرها بإيجاز فى :

أولاً : أنه قد أورد لنا نماذج عديدة للمكاتبات التى أوردنا ونقلها عن السابقين مثل كتاب مواد البيان والتعريف بالمصطلح الشريف ويعترف أمانه بذلك .

ثانياً : أورد فى الكتاب نماذج صادرة عن ديوان الإنشاء الذى اشتغل فيه لتكون نموذجا يحتذى به من الكتابه .

ثالثاً : أوضح لنا فى شئ من التفصيل الكثير عن الكتابة الديوانية وأنواعها المختلفة . وأوضح لنا ما تشترك فيه المكاتبات من الأسماء والكنى والألقاب ومقادير قطع الورق وما يناسبها من الأقلام وطريقة كتابة ملخصات القصص والمظالم وتحدث كذلك عن فواتح الكتب وخواتيمها وشرح ذلك كله بالنسبة لكل مكاتبه .

رابعاً : يحتوى على دراسات وبحوث متعلقة بالعصر الإسلامى خاصة المملوكى .
خامساً : تحدث عن الخط وأنواعه فى عصره ولكنه لم يتحدث عن الأقلام السابقة عليه كما تحدث عن النقاط والشكل والهجاء وكل هذا من صميم الدراسات الباليوجرفيه الهامه لعلم الديبلوماتيك .

سادساً : حدثنا عن ديوان الإنشاء ورئيسه وأعوانه من الكتاب وما يحتاجه الكاتب من ثقافة . وتحدث عن تاريخ هذا الديوان وأطواره التى مر بها حتى عصره .

وهناك العديد من الكتب غيرها والتى يصعب حصرها كاملة . والتى ينبغى حصرها وترتيبها فى تسلسلها التاريخى ودراستها ومقابلة ما ورد فيها من معلومات بعضها ببعض والوقوف على المصطلحات الفنية التى ورد بها ودراستها ومعرفه ما استجد عليها فى كل

عصر من العصور حسب الأمكنة وكيفية كتابتها ، وأجزائها ، وطريقة الإخراج وبالتالي يمكن أن تسد نقصاً في دراسة الوثائق الديوانية العربية التي ضاعت أصولها . وبشكل عام فإن هذه المجموعة من الكتب يمكن أن تفيد في دراسة الوثيقة العامة الإسلامية يستطيع أن يفيد منها الوثائقي يفيض المصطلحات الوثائقية والديوانية التي لا غنى له عنها ، كما يستطيع الباحث أن يستخلص منها القواعد التي كانت متبعة في تحرير تلك الوثائق ، ومراحل التطور التي مرت بها عصرها بعد عصر وفي الدول المتعاقبة ، ومما يزيد هذه الدراسات عمقاً ويعطى القواعد مصداقيتها ، مقارنتها بالوثائق الأصلية التي تم العثور عليها قبل إقرار القاعده .

وهناك بعض الملاحظات حول هذه الكتب يمكن ذكر بعضها هنا ومنها :
أولاً : اعتنى بعض هذه الكتب بالناحية النظرية فقط فقد تفنن بعضها في وضع قواعد وقوانين كتابة الإنشاء نظرياً دون إيراد نماذج وبعضها يضيف الى ذلك نماذج للوثائق التي صدرت عن ديوان الإنشاء وكتابه في مختلف العصور ، ومختلف الأغراض ، وقد عبر القلقشندي في صبح الأعشى عن ذلك بقوله «المؤلفون في هذه الصنعة قد اختلفت مقاصدهم في التصنيف وتباينت مواردهم في الجمع والتأليف ، ففرقة أخذت في بيان أصول الصنعة وذكر شواهدا ، وأخرى جنت الى ذكر المصطلحات وبيان مقاصدها ، وطائفة اهتمت بتدوين الرسائل ليقتبس من معانيها ويمسك بأذيالها وتكون نموذجا لمن بعدهم يسلك سبيلها من أراد أن ينسج على منوالها ، ^(١) ولم يكن فيها تصنيف جامع في بابها والتأليف الدائر بين أربابها لم يخرج علم البلاغة المرحوع فيها أو الألفاظ الرائعة مما وقع اختيار الكتاب عليه ، أو طرف من اصطلاح قد رفض ^(٢) وتغير نمودجه ونقص فلا يغنى النظر فيه المقلد من كتاب الزمان ولا يكتفى به القاصد في أوان بعد أوان».

(١) لعله يقصد بذلك قهوه الإنشاء لثقي الدين الحموي ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية جمع فيه مؤلفه كثير من نماذج التقاليد والتواقيع .

(٢) لعله يقصد كتاب التعريف بالمصطلح الشريف للعمري وبالذات فيما يختص منه بالوصايا التي رفض استعمالها في زمان القلقشندي .

ثانياً : ان هذه الكتب لم تخصص فصولها كلها للكتابة عن الوثائق ومصطلحاتها والصفة الديوانية وما تشترك فيه المكاتب وأنواع الولايات وغيرها ، وهذا الأمر فى الحقيقة يهتم الوثائقى الآن . بالإضافة الى اننا نجد بعض هذه الكتب يهتم بالبلاغة والنحو والصرف واللغة وموضوعات أخرى كأبراج الحمام والبريد والأسلحة إلخ .

ثالثاً : لانجد بين هذه الكتب كتباً أنت بنماذج للمكاتب سوى كتاب حسن التوسل فى صناعة الترسل للحلبى ، وعلى نطاق ضيق . ومواد البيان لعلى بن خلف الله على نطاق متوسط وصبح الأعشى للقلقشندي على نطاق واسع .

رابعاً : من بين هذه الكتب الخاصة بالمصطلح الوثائق ما يصلح للدراسة والنشر والتحقيق مثل البرد الموشى فى صناعة الإنشا للموصلى ، ومواد البيان لعلى بن خلف .
خامساً : تفسح هذه الكتب أو تفتح الباب أمام المشتغلين بالوثائق وتدفعهم الى جمع المصطلحات الوثائقية المتناثرة هنا وهناك بين صفحات كتب المصطلح والعمل على تجميعها وتصنيفها مع شرحها ولو شرحاً موجزاً فتكون أداة علمية قيمة للبحث فى الوثائق العربية التى وصلتنا .

سادساً : قل هذا النوع من التأليف بعد زوال دولة المماليك وانتهاء ديوان الإنشاء من عالم الوجود ، وما وجد منها بعد القلقشندي ليس إلا تلخيصاً أو نقلاً لما سبق تأليفه ، والمثال على ذلك كتاب المقصد الرفيع المنشى الهادى لديوان الإنشا الذى ينسب خطأ الى الخالدى وهو مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة تصوير شمس "رقم ٢٤٠٤٥ أدب" .

رابعاً: مجموعات الوثائق الأرشيفية

هذا المصدر من مصادر دراسة علم الديپلوماتيك ينقسم الى قسمين :

الأول : وثائق متفرقة تم نشرها بجهود الاستشراق

وأخرى نشرت بجهود عربية

الثاني : مجموعات أرشيفية "مصرية"

- الوثائق المنشورة والدراسات .

المصدر التالي من مصادر دراسة علم الديپلوماتيك العربى هو مجموعة من الوثائق المنشورة وعلى الأخص تلك التى تسربت من الدول العربية الى أرشيفات الدول الخارجية . من المعروف أن علماء الديپلوماتيك فى أوربا منذ عصر ما بيون يقيمون دراستهم على وثائق أرشيفيه أصليه ، حيث لم يكن يعينهم المفردات فى حد ذاتها وانما كانت الدراسة تهدف الى الوصول الى القواعد العامه التى تحكم كتابة الوثائق .

وكان من الطبيعى أن يتجه المستشرقون المتأثرين بقواعد العلم فى أوربا الى تطبيق نفس المناهج على ما يقومون بدراسته من وثائق عربية . إلا أن وضع الأرشيف العربى لم يمكنهم من محاولة وضع قواعد لعلم الديپلوماتيك العربى إذ لم يكن قد انتظمت بعد أوضاعه المنهجيه بالطريقه التى كانت عليها الأرشيفات الأوربيه ، وبالتالي كانت جهود المستشرقين جزئيه متفرقة اقتصررت فى الأغلب الأعم على مجرد نشر نصوص محدوده لو الوثائق عشر عليها بالمصادفة أو فى بطون الكتب مثل صبح الأعشى وإذا قام أحدهم بالتعليق على ما نشر لم يكن ذلك بالطبع مما يؤدى الى إنشاء أى قواعد لعلم الديپلوماتيك العربى .

كانت معظم الوثائق المنشورة مما عشر عليه بواسطة الحفريات الأثرية فى مصر وفى مناطق أخرى من العالم العربى والإسلامى . وبالطبع لم تكن هذه الوثائق تمثل مجموعات أرشيفات . وانما كانت وثائق متفرقة عبر الزمان والمكان وحتى لو وجدت مجموعة متقاربة مثل وثائق قره بن شريك التى نشرها جروهمان كما سيأتى بعد فلا يمكن الاعتماد عليها كمجموعه أرشيفيه يمكن الخروج منها بقواعد عامه للعلم ، ورغم هذه الحقائق إلا أن عدداً من المستشرقين قد قام بتحقيق بعض الوثائق الهامة والتى رغم فائتها تعتبر دراسات ناقصه إذ لا نستطيع منها أن نخرج بقواعد عامه لهذا العلم .

من بين هذه الدراسات ما يلى :

١- Grohman , A . : Arabic Papyri in the Egyptian Library

وهى عبارة عن دراسة قام بها جروهمان لعدد من مفردات بردية تم الحصول عليها عن طريق الحفريات ، ورغم أهمية هذا العمل وفائدته إلا أنه لا يصلح لوضع القواعد العامة لعلم

الديبلوماسية ذلك لأنها لا تمثل مجموعة أرشيفية بالمعنى العلمى Fonds d'Archives فلم يتم جمعها بطريقة منهجية كذلك المجموعات التي قام بدراستها علماء الديبلوماسية في أوروبا ، وإنما كانت محدودة متفرقة معظمها من الوثائق الخاصة . وعلى افتراض وجود عدد منها تربطه بعض الصلات مثل وثائق قره بن شريك فإنها وإن كانت تخص فرداً واحداً كان حاكماً أو عاملاً على مصر من قبل الخليفة إلا أن هذه العلاقة القاصرة لا يمكن أن تجعل منها بأي حال مجموعة أرشيفية متكاملة .

هذا فضلاً عن أن مجموعة البرديات التي درسها تقع بينها فجوات زمنية بحيث لا يكون هناك خط متصل لدراسة خصائص الوثيقة الخاصة الإسلامية .

ومن ناحية أخرى فإن أغلب ما نشر هو مجموعة من النصوص والتصرفات المالية والإدارية في مصر وحدها في عصور مختلفة ولأسباب متباينة وبالتالي فهي تعد محاولة جزئية لا تنتظم كل أنواع الوثائق التي صدرت في العالم الإسلامي وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها إلا في نطاق جانب محدد جوانب الديبلوماسية العربي ولكنها لا تصلح لوضع القواعد العامة لهذا العلم .

٢- المحاولة الثانية لوضع قواعد علم الديبلوماسية العربي هي تلك التي قام بها Bjorkman^(١) بجور كمان ، والتي استند فيها الى مجموعة من نصوص الوثائق التي وردت صورتها في كتاب القلقشندي هذه المحاولة وإن كانت مفيدة في تشجيع الدارسين على خوض هذا المضمار إلا أنها من منطلق الاعتماد الكامل على "صبح الأعشى" وحده ، تعد محاولة جزئية ناقصة لا تصلح بدورها لوضع قواعد العلم . كما انها لا تمثل إلا سجلاً للوثائق العامة الصادرة عن ديوان الإنشا في مصر وحدها .

٣- محاولة أخرى قام بها S.M.Stern فقد تمت على مجموعة من الوثائق الأصلية المحفوظة في دير سانت كاترين وهي عبارة عن عرائض والتماسات يرجع بعضها إلى العصر الفاطمي والأيوبي والبعض الآخر الى العصر المملوكي نشرها في مجلة معهد الدراسات الشرقية والأفريقية " الأولى عام ١٩٦٤ :

(1) Encyclopedie de L'Islam (Nouvelle Edition) Diplomatique .

Bulletin of the school of oriental and African studies
Petitions From the Ayyobid period .

(Petitions From the Monloulk Period) ١٩٦٦ عام والثانيه عام

كما نشر ايضاً عام ١٩٦٥ كتاباً بعنوان

Documents From Islamic Chanceries .
Oxford , Bruno cassirer , 1965 .

تحدث فيه عن مجموعة الوثائق الديوانيه من بينها "مرسومان أيوبيان من سيناء"

ص ٢٨-٩ .

وهذه الأعمال كسابقتها على أهميتها في دراسة بعض جوانب الدبلوماسية إلا أنها
أيضاً لاتصلح لوضع قواعد العلم .

٤- ويجب أن لا ننسى هنا الدراسة التي قام بها Sylvestre de Sacsy سلفستر دي

ساسى عن البردى العربى بعنوان :

Memoire sun quelques papyrus ecnts en Arab et recement
documents en Egypt :

Journal des savants , 1985 . PP . 462-473 .

٤- قام H.R.Roemer فى عام ١٩٦٦ بنشر مقال أورد فيه ١٢٧ وثيقة مملوكية ترجع

الى ما بين (٩٢٢م-١٥١٧م) / (٦٤٨-١٢٥٠هـ) وكلها تتخذ شكل مراسيم أصدرها السلطان

المملوكى لغير المسلمين وخاصة الرهبان الأرثوذكس فى دير سانت كاترين بسيناء والآباء

الفرنسييسكان بدير ترسانتا فى القدس هذا فضلاً عن أن بعضاً منها رسائل أرسلها

السلطان الى قوى أجنبية مختلفة .

ومن الأعمال المفيدة التى قام بها الباحث الألمانى رومير ، حصره للجهود التى بذلت فى

مجال اهتمام العلماء بالوثائق العربيه فى مصر فضلاً عما قام به طلابه فى فرايبورج من

دراسات ممتازة للوثائق العربيه والتركية التى وجدت فى دير سانت كاترين فى جبل سيناء

المصرى .

٥- نشر Mayer فى لندن عام ١٩٢٨ جزء من وثيقة وقف السلطان قايتباى وهذه

الوثيقة محفوظة بأرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة تحت رقم ٨٨٦ وهى نسخة على هيئة كتاب

Codex منقوله من النسخة الطومار وهى على شكل لفافه Roll مكتوبه على رق ومحفوظة

بأرشيف الأوقاف تحت رقم ٨٨٨ المنقولة بدورها عن الأصل المفقود وقد نشرها Mayer دون تحقيق أو تعليق علمي أو مقارنة بين هذه النسخة وبين النسخة الطومار المحفوظة على الرق وقد فقط بنشر جزء من النص وعلى وجه الدقة حوالي ٦٨ صفحة منها رغم انه واعد في مقدمه أنه سيقوم بإعداد قاموس مصطلحات Glossar وكما وعد بنشره ولكنه لم يفعل وبالرغم من ذلك فهو يعد عملاً عملياً جديداً ومبتكراً .

٦- هناك أيضاً مرسوم من عصر السلطان قايتباي نشرهما برنارد مورتيز الذي كان مديراً لدار الكتب عام ١٩١٨ .

٧- وكذلك في نفس العام نشر اكسيل مورج الألمانى Axel Mobery وثيقه قديمه ترجع لعام ٦٩١ هـ من عصر أسرة قلاوون .

٨- وفي عام ١٩٦٨ قدمت الى جامعة Fizibig في بريز جو Breizgou رسالة دكتوراه لباحث اسمه Adolf Hein Horst حول الدبلوماسية في العصر الأيوبي .

٩- وفي أوروبا قدم الباحث التشيكي رودولف فسيلي اسهامات هامة في الوثائق العربية الخاصة في أواخر العهد المملوكي وأوائل العصر العثماني .

Vesely,R : Die Haupt probleme der Diplomatic Arabischen Privatur Kunden aus dem Spatmittlerlichen Agypten .

١٠- أما الباحث (م. جى كيستر) فله دراسات قيمة للبردى كمصدر من مصادر لدراسات التاريخ الإسلامى الأصيلة وهى منشوره كسلسلة من المقالات المتتابعة من عام ١٩٦٢ من أهمها سقيفة موسى المنشور في مجلة الدراسات الشرقية والأفريقيه ، العدد ٢٥ (١٩٦٢) ص ١٥٠-١٥٥ وأيضاً مقاله بعنوان "موقعة الحرة بعض الجوانب الاجتماعية الاقتصادية " . في دراسات في ذكرى جاسنون فيت والتي نشرته الجامعة العبرية في القدس عام ١٩٧٧ ص ٢٢-٥٠ .

١١- قام كرايتشك بدراسة للنميات والنقوش وأوراق البردى العربية والرنوك الإسلامية والكتابة على المنسوجات .

١٢- ويعد فان برشم السويسرى عميد الباليوجرافيا والنقوش العربية حيث نشر

كتاب Materlaux pour un Corps Inscription Arabicarum

١٣- هناك أيضاً فيت Wiet الذى أصدر كتابه

Pepertoire Chronologique d'Epigraphie au Arabe .

١٤- نشر هانز ارنست باللغة الألمانية حوالى خمسة وخمسين مرسوماً سلطانياً

مملوكياً صادراً الى رهبان دير سانت كاترين بدءاً من السلطان (قطن) ١٢٥٨/٦٥٨ وانتهاء

بالسلطان طومان باى فى عام ١٥١٦/٩٢٢ أى قبل الفتح العثمانى لمصر بعام واحد .

١٥- أما نوبرتو ريشبانى فقد أصدر كتاباً فيه ثلاثة وعشرون مرسوماً من عهد المماليك

البرجية تحمل ثلاثة عشر منها توقيعات السلاطين من برقوق (٧٩٠) الى قايتباى (٨٨٥)

وعشرة تحمل توقيعات أمراء المماليك وكلها موجهة إلى دير الفرنسيسكان فى القدس وهى

هامية فى دراسة الشكل العام للمراسيم السلطانية فى هذا الوقت والتي لها شأن كبير من

ناحية الشكل الوثائقى .

١٦- ومن بين الإسهامات وجدت دراسة حول اللغة القانونية للوثائق الإسلامية

الموجودة فى دير سانت كاترين للباحث Hoenerbach نشرت فى عام ١٩٦١م فى مجلة

American Oriental Society بعنوان :

Some Notes on the legal Language of the christain and Islamic deeds .

١٧- من الجهود الأخرى البارزة ما قام بنشره Goitein جوتياين من مجموعة وثائق

الجنيزه ، فى كتاب بعنوان "مجتمع البحر المتوسط" : الجماعات اليهودية فى العالم العربى كما

تصورها وثائق الجنيزه بالقاهرة . الذى طبعته جامعة بيركلى بكاليفورنيا ابتداء من عام ١٩٦٧ .

هذا ويعد أيضاً من أهم مطبوعاته المبنية على وثائق الجنيزه كتابه :

"جنيزه القاهرة" ، كمصدر لتاريخ الحضارة الإسلامية .

هناك أيضاً العديد من محاولات المستشرقين التى رغم فائدتها إلا أنها رغم ما اتضح

فيها من محاولات منهجية لنشر الوثائق تعتبر ناقصة من حيث عدم اتجاهها بشكل عام الى

التفكير فى محاولة محدده أو كاملة لوضع قواعد علم الدبلوماسيك العربى .

ومن الواضح أنه كان لمصر حظاً كبيراً من اهتمام المستشرقين الدارسين للوثائق إذا ما

قيس بغيرها لعدة عوامل :

- ١- وفرة الوثائق الأصلية واستمرار اكتشاف الجديد .
 - ٢- إن صلات الوثائقين الأوربيين بمصر لم تنقطع خاصة منذ أن بدأت الدراسات الوثائقية في أوروبا تحظى بالاهتمام .
 - ٣- كانت مصر هي البلد العربي الذي بكر في ادراك أهمية الوثائق فعملت على تنظيم الأرشيفات .
- ويمكن القول أن النشر المنهجي للوثائق قد صبغ بالصبغة العلمية ، الجهود العربية وبالتحديد الجهود الأولى التي بدأت في مصر منذ أن ترسخت فيها الدراسات الأكاديمية إلا أن الحال قد تغير الآن وبدأت الدراسات الأكاديمية تتجه الى محاولات محددة لوضع قواعد لعلم الديبلوماتيك العربي في مصر^(١) حين أخذت هذه الدراسات على عاتقها نشر ونقد ومقابلة مجموعات من الوثائق الأرشيفية الأصلية العامة والصادرة عن دواوين بعينها في فترات محددة من التاريخ الوسيط أو كانت خاصة متعلقة بتصرف بعينه في فترة زمنية بعينها وملاحظة تطورها خلال وجودها .
- ورغم كل الجهود وما تشكله من قيم علمية هامة فإن الميدان واسع والجهود المتخصصة المطلوبة ضخمة .

(١) تعددت هذه الدراسات بين منشوره وغير منشوره وهي قائمة كبيرة أعدت في مجال الدراسات الأكاديمية انتهى بعضها والبعض الآخر قيد الدراسة ولايتسع المجال لذكرها هنا . وهناك محاولات لإعداد بليوجرافيا كاملة لها سيتم نشرها فيما بعد بإذن الله .

الجهود العربية

سبق القول بأن دراسة الوثائق فى العالم العربى بشكل عام دراسة لا زالت تخطو خطواتها الأولى وفى مصر بدأت هذه الدراسات ترسخ أقدامها وتأخذ وضعها شأنها شأن باقى الدراسات العلمية منذ أن أسس معهد الوثائق بها عام ١٩٥١ على غرار مدرسة الوثائق الفرنسية كما سبق القول . منذ هذا الوقت بدأ إعداد الباحث الوثائقى اعداداً أكاديمياً مناسباً .

وكان ذلك عن طريق تكوينه الكامل من حيث معرفته الوافية الكاملة لتاريخ العصر الذى يبحث فيه ودراسته لعلوم الوثائق وما يتصل بها من علوم مساعده كالآثار المعمارية والنقوش والنميات والرنوك والشريعة وعلم الخطوط القديمة وعلم الديپلوماتيك وغيرها .

صادف هذا الإعداد تأسيس دار الوثائق القومية بالقانون ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ حيث تم نسبياً تجميع الوثائق المصرية فى مكان واحد مما سهل مهمة الباحثين ووفر لهم أدوات البحث . كما بدأت تظهر الى جانب ذلك بعض الدراسات التاريخية القيمة والناضجة التى اعتمدت على المصادر غير الأدبية وأعنى بها الوثائق ورغم ذلك فإن ما لدينا من دراسات الوثائق هو أبحاث قليلة إلا أنها بالغة الأهمية تلك الدراسات التى قامت حول دراسة لبعض البرديات التى نشرها جروهمان ووقعت فيها بعض الأخطاء فى القاهرة عام ١٩٥٨م ظهر كتاب مجموعة الوثائق الفاطمية للدكتور جمال الدين الشيال . وكذلك استفاد الدكتور ابراهيم سلامة من عدد من وثائق الوقف المخطوطة فى أرشيف فى وزارة الأوقاف ، وذلك فى بحثه الببليوجرافى عن التعليم فى مصر ، وكذلك نشر د. دراج وثيقة محفوظة فى دار الكتب برقم ١٧٣ وهى خاصة بالسلطان برسبای .

كما قام الاستاذ توفيق اسكندر بنشر وثيقة هى معاهدة تنازل مصر عن قبرص عام ١٤٩٠م وهى وثيقة ترجع الى عصر السلطان قايتبای وهى عبارة عن خطاب موجه من السلطان قايتبای الى بوق البندقية بتاريخ ٦ شعبان سنة ٨٧٧هـ .

كما قام د. شفيق غربال وتلميذه احمد عزت عبد الكريم بدراسة عدد من سجلات الوثائق عند دراستهم لتاريخ التعليم فى مصر فى عصر محمد على وعباس وسعيد واسماعيل . وكذلك قام الدكتور الحته عند دراسته لتاريخ الزراعة فى مصر فى عصر محمد على . هناك .

ايضاً حاييم باخوم الحاخام اليهودى الذى قام بنشر عدد من الفرمانات المصرىة .
ولعلنا لاننسى هنا على مبارك الذى استفاد كثيراً من وثائق الوقف عند تأليفه كتاب
الخطط التوفيقية الجديدة عندما كان وزيراً للأوقاف . بعد ذلك نأتى الى الدراسات والبحوث
القيمة التى قام بها د. عبد اللطيف ابراهيم بنفسه وتلك التى قام بها طلبة الدراسات العليا
تحت إشرافه ونذكر من المجموعة الأولى تلك الدراسة الرائدة التى قام بها للحصول على
درجة الدكتوراة والتى كانت عبارة عن دراسة مستفيضه لوثائق وقف الغورى .
وكذلك وثيقة الأمير قراقبا الحسنى فى مجلة كلية الآداب وهى وثيقة مملوكية جركسية
تحمل رقم ٩٢ فى وزارة الأوقاف . وكذلك بحثه فى الوثائق وأهميتها فى دراسة الآثار فى
العصر المملوكى ، فى المؤتمر الثانى للآثار للبلاد العربيه الذى عقد فى بغداد ١٩٥٧م وهو
منشور فى كتاب المؤتمر الثانى للآثار ١٩٥٧م .
ويحثه حول وثيقة السلطان قايتباى رقم ٨٨٧ بأرشفيف وزارة الأوقاف والذى نشر فى
كتاب المؤتمر الثالث للآثار الذى عقد فى فاس سنة ١٩٥٩ وايضاً البحث الفريد الذى نشر فى
مجلة كلية الآداب حول التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى ، ونشر وثيقة
بيع السلطان قايتباى ووثيقة بشر الجمдар، ووثيقة سليمان الإيشادى وكذلك وثيقة للمغربى فى
مجموعة المحكمة الشرعيه وغير ذلك الكثير من الدراسات التى لايتسع المجال لذكرها هنا .
أما مجموعة الدراسات التى اشرف عليها واعتمدت اعتماداً فعلياً على الوثائق الأرشفيه
فلا يمكن حصرهما وفيما يلى بعضاً من دراساته :

- دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق من عصر الغورى : جامعة القاهرة - كلية الآداب،
١٩٥٦ "رسالة دكتوراه غير منشورة" .
- التوثيقات الشرعيه والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى : (مجلة كلية الآداب - جامعة
القاهرة ، مجلد ١٩ ج ١ ، مايو ١٩٥٧) .
- جلد مصحف بدار الكتب (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢ عدد مايو
١٩٦٥ ص ٨١ - ١٠٢) الى ١٠ .
- الزينى ابو البقا المحضر بالباب العالى (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة مج ٢٧ ،
ج ١ ، ٢) .

- من وثائق دير سانت كاترين ثلاث وثائق فقهية (مجلة كلية الاداب - جامعة القاهرة
مج ٢٥ ، جزء ١ مايو ١٩٦٣ ، ص ٩٥-١٤٢) نشرت عام ١٩٦٧ .
- من الوثائق العربية في العصور الوسطى خمس وثائق شرعية مجلة جامعة أم
درمان الإسلامية . العدد الثاني ١٩٦٩ ص ٢٢٩-٢٥١ .
- نسان جديان من وثائق الأمير صرغتمش (مجلة كلية الاداب - جامعة القاهرة
مج ٢٨ ، ١٩٦٦ ، ص ١٠٦:١) .
- وثيقة الأمير قراقچا الحسينى دراسة وتحقيق ونشر (مجلة كلية الاداب - جامعة
القاهرة مج ١٨ ، ج ٢ ، ديسمبر ١٩٥٦ .

المجموعات الأرشيفية المصرية

٦- الوثائق الأرشيفية :

رغم ذكر هذه النوعية من مصادر دراسة العلم فى نهاية المصادر إلا أنها فى واقع الحال تعد أهم المصادر وأقيمها وأوفرها حقائق ومعلومات يمكن الاعتماد عليها فى استنباط قواعد العلم ، وقد سبق الحديث عن أهمية الوثائق الأصلية بشكل عام ، لذلك سيأتى الحديث هنا عن أهم مجموعات ووثائق العصور الوسطى الأرشيفية المصرية نظراً لما تزخر به الأرشيفات المصرية من ثروة لاتقدر بثمن من شأنها أن تسهم إسهاماً عظيماً فى دراسة علم الدبلوماسية العربى فى تلك البقعة الغالية من الوطن العربى ، ونظراً لأن هذه المجموعات قد تعرضت بفضل الاستشراق وغيره الى تسرب كميات ضخمة منها خارج البلد ، لذلك كان من الضرورى التعريف بمثل هذه الأحداث للوقوف على مدى ما فقده الأرشيف المصرى من وثائق أهم هذه المجموعات ما يلى :

أولاً : البرديات .

ثانياً : وثائق دير سانت كاترين .

ثالثاً : وثائق الجنيزه .

رابعاً : مجموعة بطريكية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة .

خامساً : مجموعة دار المحفوظات .

سادساً : مجموعات المساجد .

سابعاً : مجموعة وثائق الوقف الإسلامى بأرشيف وزارة الأوقاف وغيرها .

ثامناً : وثائق بيد أربابها .

عاشرأ : مجموعات بيد أربابها .

أولاً: البرديات

سبق القول أن الوثائق العربية فى العصور الوسطى تنحصر فى العصر الفاطمى والأيوبي والملوكى ، إلا أنه فى الواقع كانت توجد قبل العصر الفاطمى وثائق من الرق والبردى ، حقاً إنها متناثرة ولا تكون وحدة متكاملة . إلا أنها هى الخطوة الأولى والمدخل الرئيسى لدراسة الوثائق العربية الإسلامية فى الفترة الأولى من العصر الإسلامى ، ولابد للمشتغل بعلم الوثائق من أن يدرس البرديات خاصة القانونية .

وهى من أهم الوثائق فى مجال الحديث عن العصر الإسلامى ولابد من الرجوع إليها فى الدراسة . حقاً إن أغلبية البرديات ليست وثائق أرشيفية بالمعنى العلمى المتفق عليه إلا أن من بينها العديد من الوثائق القانونية الهامة وعلى الأخص تلك الخاصة بالمراسلات الحكومية وغير الحكومية والتى تلقى كثيراً من الضوء على بعض نظم الحكم العامة للدولة أو على نظم الحكم المحلية فى المدن والقرى وخاصة السياسية والمالية والإدارية .

وهى أيضاً لاتعتبر وثائق بالمعنى العلمى الصحيح لأنها تضم أوراق ورسائل شعبية خاصة إلا أنها تلقى أضواء جديدة على نظم المجتمع فى فترة الانتقال فى القرون الثلاثة الأولى للهجرة بوجه خاص رغم أنها مجموعات مضطربة لم تصدر عن ديوان معين رسمى ولم توجد فى دور حفظ الوثائق بحيث تعطى فكرة تاريخية ولاتوجد رابطة بينها . ولأنها وجدت فى الحفائر والأماكن الخرية ^(١) فتلقفتها الأيدي الأجنبية ووزعت نظراً لذلك بدون هدف أو نظام معين على المتاحف والمكتبات المختلفة والمجموعات الخاصة سواء فى مصر أو فى الخارج .

ففى قينا بقسم البردى بالمكتبة الأهلية يوجد ١٥٩٣٤ بردية مصرية تم ترقيمها من بين سبعين ألف بردية حملها الأرشيدوق راينر من مصر وأهداها الى القيصر فرانز جوزيف عام ١٨٩٩م ولا زالت موجوده بهذه المكتبة . وأقدم هذه المجموعة يرجع الى عام ٢٢هـ وأحدثها

(١) وجد الكثير من البرديات العربية فى مصر فى أرسينوى (الفيوم) وسوهاج ، وكوم اشقوه ، وأدفو وبعضها فى القسطنطينية فى مصر القديمة وسقاره وكانت فى حالات متفاوتة من التدهور والتمزق .

يرجع الى عام ٧٠٨هـ^(١) أى دولة المماليك الأولى . أى أنها ترجع الى عصور الخلفاء الراشدين (عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان) ، والدولة الأيوبية ، والدولة العباسية الأولى ، وعصر الدولة الطولونية ، العصر العباسى الثانى ، الدولة الأخشيديّة ، العصر الفاطمى ، العصر الأيوبي ، دولة المماليك الأولى .

ومما هو جدير بالذكر أن الموضوعات التى تشتمل عليها البرديات متنوعة منها بعض حجج وفاء النيل ، وإحصاءات لعدد السكان وأعمارهم ومحال إقامتهم ، عقود زواج وإيجار ، معاملات متنوعة ، شهادات عتق ، تذاكر طبيه بأصناف من الدواء وطرق العلاج ، ميزانيات بيوت بعض الأعيان ، طلب أصناف من أقمشة وملابس وعلطور وحلى وحناء مطلوبه للمتاجر والحمامات مع بيان لأسعارها ، بالإضافة إلى بعض المظالم .

ولاشك أن هذا التنوع فى هذه الوثائق مما يساعد فى تأسيس على الدبلوماسية العربى من حيث الإخراج أو تطور الخط ونسق الكتابة وغير ذلك .

ولم تكن النمسا وحدها هى التى تسربت إليها البرديات العربية المصرية بل هناك أماكن أخرى كثيرة :

- فى جامعة هامبورج بألمانيا يوجد حوالى مائة وثلاثين برديه عربيه .
- وفى برلين يوجد مجموعة برديات عربيه من برديات الفيوم والبهنسا والأشمونين وكوم اشقوه وأخميم والفساط .
- وفى مكتبة هايلدبرج مجموعة أخرى من البردى اشتراها راينهاردت وسكوت معظمها مكتوب بالعربية والباقي بالعبريه .
- وفى مكتبة جامعة ليبزج مجموعة أخرى جلبها لوث من القاهرة عام ١٨٧٩م وكلها من مجموعة برديات الفيوم .
- ويتقنى المكتبة البافاريه بمدينة ميونخ بألمانيا تسع برديات عربية .
- أما مكتبة مونستر فيوجد عدد من البرديات التى يرجع بعضها الى القرن الثالث الهجرى .

(١) عائشة عبد الرحمن : تقرير عن أوراق البردى فى مكتبة فينا (البريتينا) (القاهرة - جامعة عين شمس ، ١٩٦٥) ص ١٥ - ٢٦ .

- وفي المملكة المتحدة فى مكتبة جون رايلاند بمانشستر مجموعة من ستمائة برديه عربيه أغلبها من الأشمونين .

- كما تقتنى مكتبة البولديان فى اكسفورد حوالى أربع وتسعون برديه عربيه .
- وفى لندن بالمتحف البريطانى توجد مجموعة من البرديات العربيه وكذلك وثائق عربيه على الرق .

- وفى جامعة كمبردج يوجد برديه عليها نص سحرى (عربى / قبطى) نشرها كروم وكراپ .
- وفى فرنسا يوجد بمتحف اللوفر بباريس ٢٠٦ برديه عربيه اكثرها جاء من الفيوم .
- وفى مكتبة ستراسبورج توجد إحدى عشر برديه عربيه / قبطيه ، وثلاث عربيه / إغريقيه ، وستمائه وثمانون برديه عربيه .

- وتقتنى جمعية ستراسبورج العلميه ثلاثاً وعشرون برديه عربيه .
- وفى إيطاليا نجد هناك مجموعة من البرديات العربيه فى معهد البردى بفلورنسا ، وفى ميلانو أيضاً توجد مجموعة برديات جاء بها قوليانو أثناء رياسته لبعثة الحفر الإيطاليه بمصر .

- وفى مدينة برانغ بتشيكوسلوفاكيا مجموعة برديات فيسيليلى نشر منها جروهمان ستة وتسعين برديه .

- وفى متحف الفنون الجميله بالعاصمه الروسيه موسكو يوجد ما يقرب من مائه برديه عربيه .

- وفى المجمع العلمى ببلينجراد بالاتحاد السوفييتى يوجد حوالى مائه برديه نشر بعضها برييكين عام ١٩٣٦م وذلك فى دليل معرض الخط .

- وفى بولندا اقتنت جامعة وارسو تسعاً وأربعون برديه عربيه اهداها إليها الاستاذ شميث .

- وفى النرويج فى مكتبة جامعة أوسلو توجد ثلاثمائة برديه .
وفى الولايات المتحده الأمريكيه اقتنت جامعة ميتشجلن مجموعة من البردى العربى، كما اقتنت جامعة شيكاغو مجموعة قيمه أخرى من البردى استولى عليها موريتز من مصر عندما كان مديراً لدار الكتب المصريه .

أما فى مصر

فتضم دار الكتب المصرية مجموعة ضخمة من أوراق البردى العربية التى ترجع الى فترة مبكرة من الحكم الإسلامى فى مصر ، وتتمثل فى نماذج المراسلات الإدارية الأولى فى مصر الإسلامية بالإضافة الى بعض الوثائق الاقتصادية وعدد من الوثائق الخاصة .
وقد اقتنت الدار قدراً كبيراً من هذه البرديات فى الفترة التى تولى فيها موريتز إدارة دار الكتب أى فيما بين ١٨٩٦م الى ١٩١١م ، حيث اشترى مجموعة كبيرة للدار كما عمل على جمع كم كبير من البرديات التى تم العثور عليها فى الفيوم والأشمونين وذلك فيما بين عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٥ .

وفى عام ١٩٠٦ ضم الى الدار مجموعة من البردى التى كانت فى حوزة أحد الأشخاص المقيمين فى الجيزة اسمه "الشيخ على" .
وبلغ رصيد الدار فى نهاية عهد موريتز حوالى الف قطعة ضم إليها فيما بعد ما تم العثور عليه فى ادفو والبهنسه والأشمونين وغيرها .

وعمل على نشر ودراسة مجموعات منها بيكر Becher وقام موريتز نفسه بترتيب مجموعة البردى ونشر بعضها كما سنرى فيما بعد وكذلك نشرت دار الكتب الدراسة التى قام بها جروهمان والتى ترجمت ونشرت منها دار الكتب ثمان مجلات تحت عنوان أوراق البردى العربية .

ولاشك أن لذه البرديات أهميه بالغه لدراسة علم الوثائق النقدى وفى الدراسات التاريخية فهى تعد الوثائق الأولى التى وصلتنا من العصر الإسلامى ولايسبقها سوى رسائل الرسول صلى الله عليه وسلم السابق الإشارة إليها ومن ثم فهى تقدم لنا الشكل الدبلوماسى الأول للتصرفات القانونيه المختلفه والصيغ المبكرة المستخدمة فى كتابة الوثائق الخاصة . كما تقدم نماذج من المكاتبات الديوانيه الأولى التى لم تشر إليها أيا من المصادر التاريخية الأخرى وإلى جانب أهميتها فى علم الدبلوماسيك العربى فإن هذه البرديات تحوى معلومات تاريخيه هامة عن مصر الإسلامية حيث أوردت أسماء الكثير من العمال والولاة فى مصر وتاريخ توليهم لوظائفهم ، وقد صححت تلك البرديات كثيراً من المعلومات التاريخية الخاطئة فى هذا الصدد .

إلى جانب البرديات تضم دار الكتب المصري عدداً من الوثائق التي تعود الى فترات مختلفة من العصور الوسطى ، بعضها مكتوب على الرق والبعض الآخر من الورق ، وتحوى عدد من التصرفات مثل الإيجار والوقف والإشهادات والتوكيلات الشرعية والبيع . وتحفظ مصر بعدد كبير نسبياً من البرديات فى المتاحف الكبرى بالقاهرة والاسكندرية كما يوجد العديد من البرديات القبطية القديمة فى مكتبات الأديرة والكنائس والبطريركية وقد نشر الكثير منها .

ولقد فقدت مصر الكثير من البرديات فإلى جانب ما تسرب منها الى الخارج عند اكتشافها فى فترات مبكرة من العصر الحديث حيث لم يكن هناك عند اكتشافها وعى كامل بأهمية البرديات كمصدر أثرى وتاريخى ووثائقى ومن ثم استخدمت كوقود فى القرى . كما أنه كان يتم فى بعض الأحيان إحراقها وفقاً لأوامر المشايخ الذين كانوا يخشون من احتوائها لنصوص من "الكفریات" التى لاتحل مطالعتها فى ديار الإسلام" الأمر الذى حدث لمجموعة من البرديات كان قد تم اكتشافها فى دمياط .

ولعل ذلك الخوف يعود إلى أن معظم البرديات فى مصر قبل الإسلام كانت تكتب باليونانية والقبطية ، والبعض كان يكتب باليونانية فقط ، وأخرى كانت تكتب بالقبطية فقط إلا أنه عند دخول الإسلام مصر اصبحنا نجد نصاً بالقبطية والعربية ، كما وجدت نصوص بالقبطية خالصة وأخرى عربية خالصة .

ب- مجموعة متحف الفن الإسلامى :

يضم متحف الفن الإسلامى بالقاهرة مجموعة من أوراق البردى العربية ، من أهمها مكاتب ديوانية من أحد ولاة مصر إلى أحد ملوك القرية ، وهى معروضة ضمن مقتنيات المتحف .

الى جانب ذلك يحتفظ المتحف بمجموعة من البرديات التى تم اكتشافها فى القسطنطينية وادفو التى عثرت عليها البعثة الفرنسية .

ويوجد أيضاً فى المتحف وثائق مكتوبة على الرق وهى عبارة عن عقود تجارية .

مجموعات أخرى:

يذكر ادولف جروهمان أن في مصر عدد من المجموعات الخاصة أهمها مجموعه جورج مينا ديدس ، ومجموعة مايرهوف ومجموعة محمد علي سعودى .
وتجمع جامعة عين شمس في مركز أبحاث البردى عدداً من البرديات التي تعمل على دراستها .

وكذلك مكتبة جامعة القاهرة تضم مجموعة من البرديات الكثير منها إصابة التلف .
هذا وتوجد برديات في تونس وبرلين وهامبورج ، وهيدبرج ميونخ وموسكو وغيرها .
كما وأنه لايزال يكشف عن ورق بردى حتى وقتنا الحاضر فلا تزال أرض مصر مملوءة بالكثير منه .

ثانياً:

مجموعة دير سانت كاترين^(١)

تعد وثائق دير سانت كاترين من أهم وأخطر مجموعات الوثائق العربية التي ترجع الى العصر الوسيط الإسلامي حيث أنها متصلة الحلقات تكشف عن تطور الوثائق منذ العهد الفاطمي .

ودير سانت كاترين يعتبر من الآثار الخالده المقدسة في الأراضي المصرية التي يقصدها الحجاج من جميع انحاء العالم شيده الإمبراطور الرومانى جستنيان (٥٢٧-٥٦٥م) وزوجته الإمبراطورة تيودر وهو على شكل حصن شيد في طور سيناء في موقع يعرف باسم العليقة وذلك فيما بين عامى ٥٤٠ - ٥٤٥ م . وينسب الى القديمة الشهيرة (كاترينه الإسكندريه) حيث توجد رفاتاها به :

(١) عبد اللطيف : في مكتبة دير سانت كاترين . دراسة في الوثائق العامة في العصور الوسطى - مجلة جامعية أم درمان الإسلامية العدد الأول ١٩٦٨ . .

أحمد فخرى : تاريخ شبه جزيرة سيناء في موسوعة سيناء : القاهرة ، المجلس الأعلى للعلوم ، محمد محمود السروجى : دير سانت كاترين : دراسة تاريخه الحديث . مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية مجلد ١٨ ، نعيم شقيير . تاريخ سيناء والعرب ، القاهرة ، ١٩١٦ .

ودير سانت كاترين للروم الأرثوذكس وبه عدة كنائس وجامع يرجع الى العصر الفاطمي أيام الحاكم بأمر الله الفاطمي ولا يزال به كرسي ومنبر يرجعان الى عام ٤٩٧هـ .
وتضم مكتبة الدير مجموعة ضخمة من المخطوطات والوثائق التي ترجع الى عصور مختلفة .

أما المخطوطات فيبلغ عددها حوالى ٣٣٣١ مخطوطه ينحصر عمرها فيما بين القرن السادس والقرن التاسع عشر الميلادى مكتوبة بأحد عشر لغة ، الجانب الاكبر من موضوعاتها فى اللاهوت والأمور الكنسية والدينية والجائزيه ونسبة أقل من الفلسفة والرياضيات والموسيقى والجغرافيا والتاريخ والقانون والطب والفلك واللغة .

أما بالنسبة للوثائق التي يحتفظ بها الدير فتصل الى ١٧٤٢ وثيقة ، منها ١٠٧٢ وثيقة مكتوبة باللغة العربية من بينها ٢٩ وثيقة على رق و١٠٤٣ وثيقة مدونة على ورق من مختلف الأنواع والأحجام من مصر والشام .

أما باقى الوثائق فهي مكتوبة باللغة التركية على ورق .
هذه المجموعة الخاصة والعامة الهامة فى الدير ترجع الى العصور الفاطمي والأيوبي . والملوكى .

وكما هو معروف كان ديوان الإنشاء تصدر عنه وثائق الدولة والتي من بينها عهد أمان ومناشير ومراسيم من الخلفاء الفاطميين مثل ذلك المنشور الذى يخص الظافر بالله والآخر الذى يخص الفائز بنصر الله ، والحافظ لدين الله ، والأمر بأحكام الله .
وكذلك مناشير تخص سلاطين الأيوبيين مثل منشور العادل الأيوبي الذى يحمل رقم (١١) .

ويوجد أيضاً فى الدير مراسيم ومنشورات ديوانيه من سلاطين المماليك الى رهبان الدير لتأمين سلامتهم وأرواحهم ورد المعتدين عنهم وأوامر العربان بالكف عنهم أذاهم وعدم التعرض لهم من أياه المظفر سيف الدين قطز الى عهد الأشرف طومان باى .
المرسوم الأول من قطز صادر لرهبان الدير فى ١٣ محرم ٦٥٨هـ / ٣٠ ديسمبر ١٢٥٩م وآخر مرسوم صدر من طومان باى ١٩ ذو القعدة ٩٢٢ - ١٤ ديسمبر ١٥١٦م هناك أيضاً مراسيم من بيبرس وقلاتون و خليل بن قلاتون والصالح شعبان وبرقوق وجقمق ، خشقدم والغورى .

هذه الوثائق كانت توضح العلاقة بين أهل الذمة ورعاية الحكام المسلمين صراحة هل
الدير خاصة ، وذلك فى العصور الإسلامية المختلفة وحتى إبان الحروب الصليبية .
وكانت هذه الوثائق تضم فى ختامها أوامر بالنهاى من السلطان والوعيد لمن يتعرض
لهم ويتعدى عليهم .

وكان الرهبان يخلدوا هذه الوثائق العامة التى تزخر بعلامات السلاطين والأمراء
والخلفاء الفاطميين وأيضاً التوقيعات .

الى جانب هذه المراسيم والمناشير تضم المجموعة من عهود بنو استند إليها رهبان
الدير فى حفظ حقوقهم طوال العصر الوسيط الإسلامى وطالما اشاروا إليها فى قصصهم
أو التماساتهم التى رفعوها الى السلاطين والأمراء . هذه العهود عهود امان من الرسول
صلى الله عليه وسلم منحها لهم بعد الهجرة مباشرة وهى العهود رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٩٦١
وكذلك عهود فى المجموعة (٤٢) التركية وهى صور متفقه فى المعنى وإن اختلفت فى الألفاظ ،
وعليها أسماء كبار الصحابة ومنهم الخلفاء الأربعة ، ابو بكر ، عمر بن الخطاب ، عثمان بن
عفان ، على بن ابي طالب . أما العهد الأسمى فقد ظل كما ذكرنا موجوداً بالدير حتى فتح
سليم الأول لمصر فرح بهذه الوثيقة الهامة والخطيرة وأخذها وأعطى نسخة منها لرهبان الدير .
وتؤكد وثائق سلاطين الأيوبيين والمماليك وبعدهم العثمانيين استنادهم الى هذا العهد
النبوى الاصيل فى العطف على رهبان الدير وعدم التعرض لأملاكهم أو فرض الجزية عليهم
ورفع الظلم عنهم والإبقاء على امتيازاتهم .

ومن الوثائق التى ترجع الى العصر النبوى ما يوجد عليه خاتم الرسول الذى كان يأتى
فى بعض الأحيان مستديراً وفى البعض الآخر بيضاوى الشكل .

أما الوثائق الخاصة فكانت فيما بين الرهبان وبعضهم من بيع ووقف واستبدال وباقى
التصرفات القانونية فيما عدا وثائق الزواج حيث أنه من المعروف أن الرهبان لايتزوجون .
هذه الوثائق بالطبع كان يصدرها قاضى الطور عن ديوان القاضى الحاكم الموثق وكان
لها طبيعة خاصة ويقوم على كتابتها علماء شروطين وفقهاء عرب .

وهكذا نجد أن مجموعة دير سانت كاترين من أهم وأخطر المجموعات بالأرشفيف
المصرى المتعلقة بالوثائق العامة العربية فضلاً عما تضمه من مجموعة وثائق شرعية خاصة

والى جانب ذلك توجد فتاوى ومحاضر وأعمال متنوعة ورسائل وكشوف جرد وكشوف حسابات وفواتير وإيصالات والتماسات وقصص .

ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة قامت بعثات أجنبية فى القرن التاسع عشر انتهت الى بعض الأعمال الجليله بعد الإطلاع على المخطوطات والوثائق المختلفة ^(١) وخاصة البعثه الروسيه وبعثه الاكاديميه البروسيه للعلوم سنة ١٩١٤م والتي كان من بين اعضائها برنارد موريتز مدير دار الكتب المصريه وهى البعثه التى قامت بتصوير بعض المخطوطات والوثائق وللأسف فقدت هذه المجموعه من الصور إبان الحرب العالميه الأولى .

كما قام الدكتور عزيز سوريال عطيه استاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة الاسكندريه بزيارة خاطفة للدير عام ١٩٤٠م وأعد فهرساً فى عام ١٩٥٢ اصدرته جامعة متشجن يعد أحسن وأفضل الفهارس .

فى عام ١٩٥٠ قامت البعثه الأمريكيه بمكتبة الكونجرس بالاشتراك مع المؤسسة الإنسانية لدراسة الرنسان وجامعة الاسكندريه ومثل فيها وزارة التربيه والتعليم فى ذلك الوقت الدكتور مراد كامل قامت هذه البعثه المكونه من عشرين عالماً بتصوير عدد من الوثائق والمخطوطات أرسلت فى يوليو سنة ١٩٥٠ نسخه لجامعة الاسكندريه .

ولاشك أن هذه المجموعه من أقيم المجموعات التى تساهم فى دراسة علم الوثائق العربيه بما تزخر به من تنوع فى الإخراج والمعالم الشكلية وتعدد فى الخصائص الداخليه والخارجيه المتعلقة بوثائق عدة عصور إسلاميه متعاقبه .

ومما يزيد من قيمة هذه الوثائق ما يوجد منها من وثائق عامه صادرة عن ديوان الإنشاء .

أما الوثائق الخاصه فكان يصدرها قاضى "الطور" بدلاً من ديوان القاضى ، وكان لها طبيعه خاصه حيث قام على كتابتها علماء شروطينون وفقهاء عرب .

(١) عبداللطيف ابراهيم : فى مكتبة سانت كاترين : دراسة فى الوثائق العامه فى العصور الوسطى مجلة جامعة أم درمان الإسلاميه (العدد ١) ١٩٦٨ .

- جوزيف نسيم يوسف : دراسة فى وثائق العصرين الفاطمى والأيوبي المحفوظه بمكتبة دير سانت كاترين فى سيناء - مجلة كلية الآداب - جامعة اسكندريه مجلد ١٨ ١٩٦٤ .

فضلاً عن أن الكثير من وثائق الدير مثل المناشير والمراسيم والتقاليد التي كان يخلدها الرهبان عندهم عليها علامات السلاطين والأمراء وأيضاً علامات الخلفاء الفاطميين .

كما أن هذه النوعية من الوثائق بالغة الأهمية في دراسة العمليات الوظيفية التي تسبق تحرير الوثيقة الديوانية من تقديم العرائض أو القصص والالتماسات .

وكلها بلاشك هامة في تتبع الأعراف التي اتبعت في المراحل التي سبقت تحرير الوثائق .

وقد قام الباحث عبد التواب شرف الدين بإعداد رساله تحت اشراف د. عبد اللطيف ابراهيم عام ١٩٨١ بعنوان (الوثائق العربية الخاصة في مكتبة دير سانت كاترين) نال بها درجة الدكتوراه في الوثائق .

قام فيها بنشر العديد من وثائق الدير كما أعد فهرساً بالوثائق الخاصة في الدير والتي بلغ عددها حوالي ٦٤٠ وثيقة .

ومن المفيد أيضاً أن هذه الرسالة قد قدمت بياناً بالفهارس المتعددة والدراسات التي اعتمدت على وثائق الدير .

وتوجد نسخه ميكروفيلمية للمجموعة في المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة.

ثالثاً: مجموعة وثائق الجنيزا:

كلمة جنيزه أصلاً مشتقة من الكلمة الفارسية "چنك" بمعنى خزانة . وفي اللغة العربية فقد أطلقت على مناطق دفن أو تخزين الأشياء ، وهو معنى يتفق في دلالاته مع المعنى الذي ساد في اللغة العبرية في العصر الوسيط وهو " المستودع أو الكتابات الغير متداولة " .
ولما كان المسلمون يجلون الكتب الدينية ويعملون على حمايتها لما تحتويه من لفظ الجلالة وغيره من الفاظ مقدسه ، ويحرصون على عدم تدوينها فقد نشأت فكرة إيداع الوثائق الدينية البالية في غرفة خاصة (١) إما بالمسجد أو قريباً من مكتبته .
الأمر الذي قلده اليهود في مصر على اعتبار أن اللغة العبرية كانت لغة مقدسة لديهم فحزنوا وثائقها ومستنداتهم القيمة المكتوبة بها في غرف محصنة آمنه تمهيداً لنقلها الى المدافن.

وهذا يفسر لنا وجود كنوز وثائق ومخطوطات الجنيزة في غرفة معبد ابن عزرا وأيضاً غرفتين في مدافن اليهود في البساتين على مقربة من القاهرة (جنوب شرق القسطنطينية) وعرفت الأخيرة بالجنيزا الجديدة .

والجدير بالذكر أن هناك احتمالات قائمة لإمكانية العثور على أوراق مماثلة في بلاد مصرية أخرى ، وذلك لما تتصف به مصر من جويمكن من الحفاظ على الوثائق في هذه الأوضاع .

أولاً: جنيزة معبد ابن عزرا:

عبارة عن غرفة ملحقة بمعبد ابن عزرا أحد المعابد اليهودية في مصر . وقد تم اكتشافها عام ١٨٩٠م عند ترميم المعبد ، عندما انهار سقف الغرفة حينذاك .
وقد امتدت الأيدي تتخاطف هذه المجموعة قبل اكتشافها بوقت طويل وكان ذلك حين تسلل يعقوب سافير J.Saphir أحد الباحثين اليهود عام ١٨٦٤م الى غرفة الجنيزا واستولى

(١) انظر رسالة : محمد بن حمزة الكوز لحصاري Guzelhisari التي نشرها : (J.Sadan) في مقاله له بعنوان . Geniza and Geniza - like para dices in Islamic and Jewish Traditions . Bibliotheca Orientalis XL No , and 1/2 . 1986 .

على عدد كبير منها ويؤكد ذلك الكتاب الذى أصدره باللغة العبرية عام ١٨٦٦ والذى جاء فيه وصفاً دقيقاً لهذه الغرفة قبل انهيار المعبد وبالمثل فقد استولى Adler أثناء زيارته للقاهرة عام ١٨٨٨ م على كمية كبيرة عند عودته الى لندن (١) .

وبعد أن عرف العلماء منذ عام ١٨٩٠ م طريقهم إلى معبد ابن عزرا بدأ التنافس للحصول على كل ما يمكن أن يصل إلى أيديهم منها وتكوين مجموعات خاصة وبدأ المسئولون عن المعبد ذاتهم فى الإتجار فى الوثائق ، يبيعون ما تصل إليه أيديهم منها إلى تجار الكتب ، وجامعى الوثائق والباحثين عنها فى الشرق ، بل وحتى للمكتبات الجامعية فى أمريكا والدول الأوروبية واستمر الحال على ذلك حتى عام (١٨٩٦م) حين أتى Solomon Schechter "سليمان شيكتر" الى مصر نقل فيها وثائق الجنيزا بتأييد من تاييلور Taylor الذى كان يعمل مدير لكلية سانت جون بكمبريدج ، ووضعت فى مكتبة الجامعة تحت اسم مجموعة تاييلور/ شيكتر . وتعد هذه المجموعة أضخم وأشهر مجموعة جنيزا Stefan Reif فى العالم وهى كما يصفها فى مقال له صدر فى القاهرة فى يوليو عام ١٩٨٩م فى "Bulletin of the Israeli Academic center" قد بلغت حوالى مائه وأربعون ألفاً من الوثائق والمخطوطات والكتب بينما تبلغ عدد أوراق الجنيزة فيها أضعاف أضعاف هذا العدد . ويصف استاذنا الدكتور عبد اللطيف ابراهيم هذه العملية بأنها أكبر عملية نهب للوثائق والمخطوطات فى التاريخ تمت باتفاق وتواطؤ العديد من الجهات فى ذلك الوقت (٢) .

وهكذا توزعت أوراق الجنيزة بين جهات متعددة من جامعات أوروبا وأمريكا ومراكز الدراسات اليهودية والأشخاص . ولم يبق فى القاهرة سوى تلك المجموعة التى سبقت الإشارة إليها والتى تعرف بالجنيزا الجديدة والموجودة حالياً بدار الوثائق القومية بمصر .

(١) هيئة الآثار المصرية ومركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة : دليل وثائق جنيزة القاهرة .

- يورد دليل هيئة الآثار السابق ذكره بيانات تفصيلية عن تلك المجموعات التى تسربت وأماكن وجودها .

(٢) هيئة الآثار : نفس المصدر السابق .

ثانياً: وثائق جنيزه البساتين (الجنيزه الجديدة) .

يقصد بهذه الوثائق تلك المجموعة التي تم استخراجها من مدافن البساتين والتي كانت تتكون من غرفتين تقعان الى الجنوب الشرقى من حوش الدفن الخاص بأسرة مصرية تعرف بـ "عائلة الموصيرى" .

وكانت الغرفه الأولى عبارة عن مبنى له مدخل مستطيل ويقع سقفها على عمق قريب من سطح الأرض ويسد مدخلها ثلاث كتل حجرية .

أما الغرفة الثانية فكانت تقع الى الشمال من الحجرة الأولى وكان مدخلها فى الجدار الجنوبي منها ويشبه مدخل الأولى فى شكله المستطيل وفى الكتل الحجرية التى تسده وقد تم رفع الأحجار واستخرجت أول كمية من الأوراق "عائلة موصيرى" السابق ذكرها والتى كانت مدافنها متاخمة للغرفتين . وفى نوفمبر عام ١٩٨٧م قام قطاع الآثار الإسلامية التابع لهيئة الآثار المصرية بإسناد مهمة استخراج وفرز الأوراق الى الإدارة العامة للآثار اليهودية وتفتيش مصر القديمة والفسطاط ، فتم فرز الأوراق وما وقع عليه الإختيار تم حصره وتسجيله ووضعه فى أكياس من البلاستيك وأرسل الى متحف الفن الإسلامى حيث تمت معالجته كيميائياً^(١) وقد تم نقل هذه المجموعة الى دار الوثائق القومية .

ووثائق الجنيزه بشكل عام تشتمل على مجموعة كبيرة كاملة نسبياً ذات خصائص وثنائقيه وتعد بهذا المعنى من أهم مصادر علم الديپلوماتيك العربى حيث يرجع معظمها الى العصرين الفاطمى عامى (٣٥٨هـ-٥٦٧هـ) أى ما يقابل (٩٦٩م-١١٧١م) وكذلك وثائق من العصر الأيوبى فى الفتره ما بين (٥٦٧هـ-٦٤٨هـ) أى ما يقابل (١١٧١م-١٢٥٠م) كما وأن من بينها وثائق ترجع الى العصر المملوكى (٦٤٨-٩٢٢هـ) أى ما يقابل (١٢٥٠م-١٥١٧م) وعلى الرغم من قلة عددها إلا أنها تعد هامة ، وهناك أيضاً مجموعة قليلة ترجع الى القرن العاشر الهجرى ١٦م" وبذلك فهى تغطى فترة زمنية طويلة تمتد من عام ٣٥٨هـ وحتى عام ٩٤٥هـ أى ما يقرب من خمسمائه وثلاث وثمانين عاماً^(٢) .

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) تقرير مقدم الى السيد رئيس الجمهورية ضمن أعمال المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والإعلام فى دورته السابعة ٨٦/٨٥ .

وتشتمل وثائق الجنيـزا على بعض الأوراق التي توضح لنا طريقة حياة اليهود ومعيشتهم، حيث نجد من بينها قوائم عفش ، وعقود زواج ، قوائم حسابات مالية وضرائب متنوعة ، وإيجارات ، وعقود طلاق ، ورهن وقروض وكثيراً من المقايضات ، والمنشركات والاستبدال والصايا ، ووثائق عتق ، وفتاوى ، ووصفات علاجية ، وأوراق سحر وشعوذة (١) .

بعض هذه الوثائق عبّاره عن عهود بين اليهود والسلطات الحاكمة أو بين اليهود وبعضهم ، وبعضها يحدثنا عن الدور الذي لعبه اليهود في مصر مباشرة في الحياة الاقتصادية والسياسية ، بعضها يحدثنا عن المعاملة الطيبة التي لاقاها اليهود في مصر وحرّيتهم في التجارة والعبادة في ظل الحكم الإسلامي على العكس مما ورد في كتب التاريخ من القول باضطهادهم .

تشير بعض الأوراق الى أحداث سياسية وقعت في العصر الفاطمي والأيوبي وبعضها أوراق تشير الى هجوم الصليبيين على بيت المقدس ، وبعض هذه الأوراق تتحدث عن الحروب الصليبية والبعض الآخر يمدح صلاح الدين لإنقاذه الضرائب والمكوس على غير المسلمين . كما نجد في أوراق الجنيـزة ما يتحدث عن هموم المغول على حلب ، وغيرها يتحدث عن أمور في شمال أفريقيا وحركات القرصنة في البحر الأبيض .

وبعضها وثائق تجارية بين اليهود في مصر والشام واليمن والهند في القرن ٥ ، ٦ هـ . وهكذا نرى أنه رغم أن هذه الوثائق وجدت في مصر إلا أنها تلقى الضوء على أحوال متعددة لبلاد أخرى من العالم الإسلامي في العصور الوسطى مثل بلاد الأندلس والمغرب والشام والعراق وإيران والحجاز واليمن ولاشك أن ذلك يرجع الى حركة الانتقال النشطة التي توسعت في العصور الوسطى (٢) وكلها من التصرفات الهامة لعلم الوثائق .

من الجدير بالذكر أيضاً أنه الى جانب وجود وثائق كثيرة من بينها تقدم معلومات فريدة لأنواع المتاجر وأسعار الأراضي والمنازل ، وقيم الإيجارات ونفقات المعيشة ، وأنواع المعاملات

(١) المصدر السابق .

(٢) حسنين ربيع : وثائق الجنيـزا وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي لموانئ الحجاز واليمن في العصور الوسطى .

النقدية وسعر الصرف بين الدينار الذهب والدرهم الفضة وبين الدرهم والفلس النحاس وكل ذلك مما يفتقده الباحث في هذا المجال . هي أيضاً تحوى وثائق كثيرة صادرة عن ديوان الإنشاء أو غيره من الدواوين بما يمثل أهمية بالغه لدراسة علم الديپلوماتيك العربى حيث تفتقد هذه النوعية من الوثائق لما اسلفنا من اسباب .

هناك أيضاً وثائق إسلامية صرفه متواجده بين المجموعة وهذه وتلك مكتوبة باللغة العربيه الخالصه ^(١) فى الوقت الذى نرى فيه معظم وثائق الچنيزه مكتوبه باللغة العربيه مع استخدام الحروف العبرية . وهى حروف الكتابة التى كان يستخدمها اليهود فى بلاد العالم الإسلامى فى العصر الوسيط .

ويرجع سبب وجود هذه الوثائق العربيه ضمن المجموعة بالحروف الى تسريبها بشكل أو بآخر الى ايدي اليهود الذين استخدموا المساحات الخالية من الكتابة على أوراقها سواء كان ذلك على هوامش نصوصها أو على ظهورها البيضاء حيث عرف عن الوثائق العربيه فى العصور الوسطى الإسلامية إن الكتابة كانت تتم على وجه واحد من الورقه ويترك ظهرها خال وإن استخدم الظهر فيكون فى أمور محددة لاتشغل كامل الصفحه .

ومن ثم استغل اليهود هذه المساحات الخالية فى كتابة خطابات أو عقود أو غيرها بحروف عبرية ويؤكد هذا القول أن تاريخ الوثيقة العربيه الأصلية أقدم من تاريخ النصوص العبرية على ظهرها أو هوامشها .

وقد ساد اعتقاد أن وجود هذه الوثائق العربيه واستخدام اليهود لها بالشكل السابق ربما يعود الى ارتفاع اسعار الورق حينذاك .

ورغم أهمية وثائق الچنيزه ^(٢) فى مختلف قطاعات البحث وما يمكن أن تشكله من قيم لعلم الديپلوماتيك العربى إلا أن البحث فيها صعب وعسير لعدة أسباب هذه أسباب منها :

١- هناك اختلافات فى الخط العبرى الذى استخدمه اليهود فى العصر الوسيط نتج

(١) مجموعة سيختر / تايلور الصناديق الإسلامية .

(٢) حسنين ربيع : المصدر السابق ص ١٣٣ - ١٣٤ .

عن اختلاف فى المكان والزمان بل وحتى باختلاف مكانة الكاتب ووظيفته الاجتماعية وحرفته أو وظيفته (١) .

٢- عدم تنظيمها واختلاطها اختلاطاً شديداً نتيجة أنها كانت تلقى عشوائياً بعدما يتم الاستغناء عنها .

٣- ارتفاع سعر الورق وما سبق ذكره من استخدام الأشخاص للوثائق المكتوبة والتدوين على المساحات الخالية منها أدى الى تداخل الكتابات وصعوبة تمييزها .

٤- استخدام الأحبار السيئة واختلاف الخطوط من بلد لآخر مع ما تعرضت إليه هذه الوثائق من عوامل تلف بسبب الزمن والرطوبة أضافت صعوبة بالغه لك رموز بعض كتاباتها .

٥- وجود عدد من الوثائق غير المؤرخة يقتضى من الباحث بذل جهوداً أكثر لتحديد تاريخ الوثيقة كما يقتضى منه أن يكون على دراية بأنواع الخطوط والأحبار والورق والمصطلحات المستخدمة فى كل عصر وفى مكان انتساب الوثيقة .

وقد بدأ العمل على نشر وتحقيق وثائق الجيزة والاستفادة منها ، غير أنه من المؤسف أن المشتغلين فى هذا الميدان كلهم من المستشرقين ولم يتجه بعد الى دراستها دبلوماسياً للاستفادة من ذلك فى وضع قواعد علم الدبلوماسية العثمانية المصرية أحد من الباحثين المصريين إلى الآن .

ويرى د. عبد اللطيف خيرورة الاستفادة من مجموعة موصيرى التى لازالت موجودة بالقاهرة كما يقترح لأسباب قومية أن يقتصر العمل والبحث فيها على العلماء المصريين دون سواهم على اعتبار انها وثائق من التراث الذى ينبغى علينا المحافظة عليه لتكون ذخيرة للبحوث والدراسات التاريخية للباحثين المعاصرين وللأجيال القادمة وأن نشر هذه الوثائق يقتضى أمانة علمية تنأى عن التفسيرات الخاطئة للأحداث التاريخية كما تبعد عن رسم صور مشوهة لمواقف مجيدة من تاريخنا فى العصر الوسيط

(١) تقرير المجلس الأعلى السابق ، دليل هيئة الآثار .

رابعاً: مجموعة أرشيف بطريركية الأقباط الأزهرية بالقاهرة:

بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة هي المقر المركزي للكنيسة الأرثوذكسية القبطية المرقسية في مصر . ولهذه الكنيسة تاريخ يمتد من العصر الروماني حتى وقتنا الحاضر . حيث تأسست مع انتشار الديانة المسيحية في مصر ولعبت دوراً هاماً في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي المصري .

ويحتفظ أرشيف البطريركية ومكتبتها بمجموعات هامة من الوثائق والمخطوطات التي تعود الى العصور القديمة والوسيطة والحديثة وتعد من المجموعات الهامة بها تلك التي ترجع الى القرنين التاسع والعاشر الهجريين (١٥ ، ١٦م) وبها اثني عشر وثيقة وقف ووثيقة بيع واحدة.

وأقدم وثائق المجموعة يرجع الى سنة ٨٠٨هـ . أما أحدثها ترجع الى سنة ٩١٥هـ . وهي في حالة سيئه أدت الى فقدان أجزاء هامة منها وإلى جانب هذه المجموعات الهامة نجد أن العديد من الكنائس غيرها تفتنى وثائق مختلفة فضلاً عن تلك المجموعات التي كانت تحتفظ بها حاخامات اليهود .

خامساً: مجموعة وثائق الأزهر:

يضم أرشيف الأزهر الشريف مجموعة هامة من الوثائق الخاصة بالأجازات والتدريس وسجلات وملفات ولوائح تنظيمية .

سادساً: دار المحفوظات:

تقع دار المحفوظات العمومية أسفل القلعة وهي بناء فخم من الأحجار ذات الحجم الكبير وله سلم عريض بناه محمد علي . وتعد دار المحفوظات من الناحية المعمارية من أجمل المباني الأثرية التي يعرفها الباحثون في مصر بوجه خاص وفي منطقة البحر المتوسط بشكل عام .

وتتبع هذه الدار وزارة المالية وبها ملفات جميع الموظفين من عهد محمد علي وأقدمها يرجع الى عهد بونابرت وينظمها قرار وزاري بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٦٧ . وتضم دار المحفوظات

العموميه بالقلعه مجموعه ضخمة من وثائق العصر العثمانى بعضها باللغة العربيه وبعضها باللغة التركيه ، وبينها أصول وصور لوثائق مفردة وبعضها سجلات خاصه بالشئون الماليه والحسابيه والضرائبيه ، والبعض الآخر خاص بالسياسة الاداريه والقضائيه ووثائق القلم التركى أو العربى تعد مجموعات قيمة من الوثائق التى لم يتناولها أحد بالدراسة أو الفحص .
وهذه الوثائق مرتبة جيداً حسب الجهات الادارية التى وردت منها ويستطيع الباحث أن يطلع عليها عن طريق موظفين يستخرجونها بسهولة . رغم أن الكثير منها على الأخص المبكره فى حالة من التلف التى يستلزم ترميمها بل ونقلها الى دار الوثائق القومية .
ومما يميز هذه الدار أن العمل بها لا يزال فعالاً بالنسبة لادارة الملفات المالية وممتلكات المواطنين وسجلات الحالة المدنية لهم .
ومن الخطير أن هذه الدار لا تتبع الأرشيف القومى للدولة ولا توجد إلا علاقات طفيفه بينهما .

سابعاً: مجموعات وثائق الوقف الإسلامى فى مصر :

من أهم مجموعات الوثائق الخاصة تلك المجموعة النادرة التى يزخر بها أرشيف وزارة الأوقاف بمصر ، فهذه المجموعة ليست فقط أرشيفاً ثقافياً وتاريخياً فحسب ولكنها أساسية للإدارة المعاصرة لمساحات مدينه وريفية تعاني من عدم وجود مستندات ملكيتها . . .

ولوثائق الوقف أهمية بالغه حيث أن الوقف كان أحد التصرفات الإسلامية القانونية التى شاعت فى العصور الوسطى العربية والتى كانت يتجتم قيامها بناء على وقفه يتم فيها ذكر شروط أنفاق الربح وغيره من التفاصيل الدقيقة التى تثرى مختلف الدراسات التاريخية .

وهى تضم أيضاً وثائق أوقاف لغير المسلمين يملكها يهود ومسيحيون . . . وعندما تحولت إدارة الأوقاف الى وزارة أعطيت أوقاف غير المسلمين الحق فى وضع خاص وهو أن يديرها نظار تعيينهم المحاكم وبالتالى الاعتراف بأوقاف الأقباط الأرثوذكس كشخصية مغنوية لها مجلس إداره من بطريرك الأقباط الأرثوذكس الذى يرأس المجلس وعدد من البطاركه مع عدد آخر من الخبراء الأقباط يعينون بقرار من رئيس الجمهورية .

وهكذا كثرت أعداد وثائق الوقف وتنوعت وتعددت الأرشيفات التى وجدت فيها ، مثل مجموعة دار الوثائق القومية وأرشيف البطريركية وفى دير سانت كاترين بالإضافة الى عدة جهات أخرى من أهمها أرشيف وزارة الأوقاف .

فالواقع أن أرشيف وزارة الأوقاف يضم مجموعة هامة وكبيرة من وثائق الوقف الإسلامى لم تعرف كلها ولم تنل الاهتمام المناسب . ويرجع تاريخ أقدم وثيقة معروفة بها حتى الآن الى سنة ٦٦٦هـ ومن أبرز وثائقها وثيقة وقف السلطان قلاوون على الليمار ستان مؤرخه فى ٢٣ الحجة سنة ٦٨٤هـ .

فضلاً عن عدد من الوثائق للسلطان برقوق ووثيقه للمتوكل على الله آخر الخلفاء العباسيين بالقاهرة ومؤرخه فى ١٥ ربيع الثانى سنة ٩٢٢هـ وتملك الدار من الوثائق التى ترجع الى العصر المملوكى حوالى ٥٥٠ وثيقه .

والمجموعة مقسمة الى قسمين قديم ويرمز له فى السجلات بحرف "ق" وجديد ويرمز له بحرف "ج" .

ولانتقصر مجموعة أرشيف وزارة الأوقاف على وثائق الوقف ولكن تضم الى جانبها العديد من الوثائق التى تحوى تصرفات قانونية أخرى كالاستبدال والبيع والإيجارة وحق الإرث والتفويضات وإقرارات الملكية والهبة والتوكيلات والإسقاطات وغيرها كما يوجد بالأرشيف وثيقة عامة عبارة عن منشور بمنح إقطاع من عصر السلطان الغورى .

ولايزال هذا الأرشيف يحوى عدداً ضخماً من الوثائق التى لم يغيرها أحد الى الآن الاهتمام الكافى ولم يتم التعريف بها والتى لازالت بعيدة عن متناول يد الباحثين .

وتضم دار الوثائق القومية كمية ضخمة من وثائق الوقف نقلت إليها من محكمة الأحوال الشخصية التى كانت أولاً بالحلمية ثم نقلت الى شبرا واستقرت الان المجموعة بعد أن ألغيت المحاكم فى دار الوثائق والجدير بالذكر أن (دينى) أحصى عدد هذه الوثائق (٢٤٣) وثيقه مكتوبه على رق وورق إلا أن الدكتور عبد اللطيف ابراهيم من خلال دراسته لهذه المجموعة من الوثائق العربية فى هذا الأرشيف أثبت أن "العدد الذى ذكره (دينى) وقصد به الوثائق العثمانية فى المجموعة ليس فقط وثائق عثمانية بل أنه يضم وثائق ترجع الى العصر الإسلامى الوسيط منها ٢ فاطمى وواحدة أيوبى ، والأغلبية العظمى ترجع الى العصر المملوكى وأن الوثائق العثمانية فى هذه المجموعة قد بلغ (٥٧) وثيقه فقط ينحصر تاريخها بين ١٧ رجب عام ٩٢٤هـ الى ٤ شوال سنة ١٠٠٠هـ أما الوثائق المملوكية وهى الأغلبية فجاء عددها ٢٨٣ وثيقة ينحصر تاريخها بين ٢٩ رمضان سنة ٦١٣هـ الى ٢١ جمادى الآخر سنة ٩٢١هـ .

هذا فضلاً عن سجلات المحاكم وهى ترجع بطبيعة الحال الى العصر العثمانى بكل

تاكيد .

ثامناً: مجموعة الحجج الشرعية بدار الوثائق ودار المحفوظات

توجد بدار المحفوظات بالقلعة ودار الوثائق القومية وأرشيف وزارة الأوقاف مجموعات كبيرة من الحجج الشرعية المتنوعة وهي تعد أضخم مجموعة من وثائق التصرفات الخاصة بالحقوق العينية والشخصية من عصور مختلفه أهمها الفاطمي والأيوبي والملوكي والعثماني والكثير منها وثائق مفردة انتقلت الى دار الوثائق القومية من المحاكم الشرعية بعد أن الغيت المحاكم كما انتقلت إليها مجموعة كبيرة من أرشيف الشهر العقاري من أهمها وثائق وقف وغيرها من التصرفات الشرعية متكاملة الأركان من أبرزها تلك المجموعة القيمة التي تعرف بحجج السلاطين والأمراء .

وهذه المجموعة رغم قلة عددها فقيمتها بالغة لدراسة علم الدبلوماسية كما أن قيمتها كبيرة باعتبارها تراثاً قومياً يخدم مختلف الأبحاث العلمية المبتكرة في الميادين المتعددة التي تكشف عن محاور النشاط البشري المصري حينذاك .

بعضها عبارة عن دروج من الرق المخطط والبعض من الورق الموصول الذي يصل أحياناً الى عدة أمتار .

والجدير بالذكر أن هذه المجموعة قد نقلت الى الدار عام ١٩٧٠م ويزيد عددها على ٢٩ حجة منها ما تتعلق بخلفاء العصر الفاطمي مثل وثيقة الفائر ووزيره طلائع بن رزيك ومنها ما يرجع الى العصر الأيوبي مثل وثيقة الملك العادل الأيوبي أما العصر الملوكي فهناك نسبة كبيره منها للسلاطين مثل السلطان المنصور قلاوون ، حسام الدين لاجين ، حسن بن محمد بن قلاوون ، الأشرف شعبان ، ابي سعيد برقوق ، السلطان فرج بن برقوق ، برسباي ، جقمق، قايتباي وغيرهم .

أما مجموعة الوثائق العثمانية بدار الوثائق القومية فهي وحدات ضخمة من السجلات والمحافظ لمختلف نواوين وأجهزة الدولة في ذلك العصر .

تاسعاً: وثائق بيد أربابها

توجد كثير من الوثائق التي توجد بيد أربابها عند بعض العائلات منها ما يرجع الى العصر الوسيط ومنها ما يرجع الى العصر العثماني وأوائل عصر محمد علي ، مثل عائلة السادات الوفائيه وغيرها . وكذلك وثائق بيد بعض الأفراد مثل وثيقة السلطان اينال التي توجد في مجموعة الأستاذ محمد حفنى .

مجموعات فى جهات أخرى:

كما سبق أن ذكرنا أن هناك فى الأرشيفات خارج مصر العديد من الوثائق المصرية الخاصة بالعصور الوسطى سواء جاءت عن طريق العلاقات الطبيعية متمثلة فى مراسلات ، معاملات تجارية ومعاهدات وغيرها بين الدول مثل البندقية وجنوا وجمهورية البحر الأدرياتيكي واسبانيا والدول العثمانية أو عن طريق تسريبها بطرق غير رسمية .

يوجد فى أرشيف البندقية مجموعة من الوثائق المتعلقة بالعصر المملوكى هذه الوثائق مكتوبة باللغة اللاتينية ثم بلغة ولهجة أهل البندقية من ضمنها مجموعة من الوثائق التى ترجمت عن العربية والتى ضاعت كالمعاهدات التجارية والأوامر السلطانية المملوكية .

تحتوى استانبول وأنقره مجموعه كبيرة وهامة من الوثائق التى لها علاقه بمصر والعالم العربى كله فى العصر العثمانى وربما فى العصر المملوكى ومن المعتقد أن بينها مجموعة ديوانية كبيرة (سياسية - مالية - ادارية) ويعود ذلك الى أن مصر كانت مركزاً هاماً من المراكز التى اعتمد عليها الحكم العثمانى لاعتبارات معروفة .

وتحتوى الأرشيفات المصرية عدداً من الوثائق متعددة الأنواع والأغراض التى ترجع الى فترات مختلفة من التبعية العثمانية رغم ما دمرته الأحداث فى مصر مثل الحريق الذى شب فى القلعة اثناء حكم محمد على سنة ١٨٢٠ م .

وهى مجموعة ثرية ومتنوعة كلها تتعلق بأمور مصرية ولا ريب أن هناك عدد من الوثائق التى ترجع الى العصور الوسطى الإسلاميه فى مصر حملها السلطان سليم معه عند عودته الى استانبول .

كذلك تحتفظ أرشيفات دول مثل الشام والحجاز واليمن ببعض وثائق السلاطين والأمراء المصريين خاصة تلك التى تتعلق بأوقافهم فى هذه البلاد فضلاً عن الكثير من المراسلات الديوانية الصادرة من حكام مصر الى نوابهم فى تلك المناطق .

وإلى جانب هذا الشكل الطبيعى من تواجد الوثائق فى أرشيفات الدول المختلفة حدث تسرب بشكل أو بآخر من قبل المستشرقين ومن قبلهم ما حملة الغزاة مثل العثمانيون والفرنسيون والبريطانيون وغيرهم اثناء الغزو من وثائق خاصة بمصر فى الخارج هناك أيضاً

الوثائق التي تسربت عن طريق تجار الآثار وضمت الى مكاتبات خاصه أو عامه .
هناك أيضاً مجموعة ضخمة من الوثائق العربية تزيد عن الألف وثيقة اكتشفت في
الحرم القدسي الشريف في المتحف الإسلامي الواقع في فناء قبة الصخرة حوالي ١٩٧٤م .
وكانت هذه المجموعة محفوظة داخل أدراج وخزائن مغلقة خلف أبواب زجاجية تحوى كنوزاً
من الوثائق العامة والخاصة المفردة والمجمعة . يمكن اعتبارها من اغنى المجموعات العربية
التي ترجع الى العصور الوسطى الإسلامية أهمها العرائض والتي ترجع الى عهود الفاطميين
والأيوبيين والمماليك والمراسيم التي ترد عليها .

ورغم أن المجموعة اكتشفت بالقدس إلا أن بها العديد من الوثائق التي تخص مصر
والتي من المفيد أن نربطها بباقي الوثائق العربية المصرية وعلى الأخص بالنسبة للوثائق
الملوكية فيها والتي تشكل اضافات هامة في مجال الوثائق الديوانية الملوكية فضلاً عما تزخر
به من وثائق فريده تتعلق بالمعاملات داخل المجتمع الإسلامي في عهد المماليك .

وتعود أهميتها بالنسبة للعلم في أن بها العديد من الوثائق التي تمت الإشارة الى
وجودها فقط في كتب الشروط ونون تقديم أية تفاصيل تمت وبالتالي فهذه الوثائق تمثل
الأصول الباقية لما عرف في السابق من خلال الإشارات إليها .

هذه المجموعة تثري جانب دراسة التوقيعات وعلامات التسجيل الخاصة بالسلطين
ويمنهم هم بونهم في المستوى وكذلك كيفية إصدار المراسيم والقضض حيث وجد بها عدد من
المراسيم التي اصدرها امراء أو موظفون في الدواوين الملوكية والتي تعتبر مراسيم غير
سلطانية يندر وجود مثيل لها في مجموعات أخرى بما يلقى الضوء عن الشكل العام لها .

من هذا العرض السريع للمجموعات الأرشيفية في مصر والدراسات الديبلوماسية ،
نستطيع أن نقول أن دراسة علم الوثائق العربية لم تستقر في مصر ولا في العالم العربي
كله . فلا يزال العمل في ميدان الوثائق العربية يحتاج الى سنوات وسنوات طويلة . بسبب تعقد
مصادر الدراسة . والواقع ان وثائقنا العربية في العصور الوسطى لو انها وصلتنا في
اصولها كامله ومرتبّه ومنظمه تنظيمياً علمياً لأمكننا بعد دراستها من وضع أسس سليمة مقننة

لعلم الديبلوماتيك العربى وقواعده سواء فى مصر أوالمشرق والمغرب العربى ، وكذلك فن كتابة الوثائق العربيه عامة .

ليس هذا فحسب بل أن البقيه الباقية من وثائقنا المحفوظة فى أرشيفاتنا فى طريقها الى التلف ، إذا لم يقدر للمشروعات الخاصة بحفظ الوثائق والاهتمام بها أن تقف على قدميها، وهى مشروعات ينبغى أن تقوم بها الأرشيفات القوميه وعلى رأسها تجميع وحصر الوثائق من أماكنها المختلفة ، وتصويرها وعمل فهرس لها ، ثم تأتى عمليات النشر والدراسة واستخراج الحقائق ومنها تستتير جوانب البحث العلمى .

ولاشك أن ذلك يتطلب جيلاً من الوثائقيين يفرغ لهذا العمل . هذا الجيل لابد له من إعداد خاص ، ويتم تكوينه أرشيفياً الى جانب معرفته الواقيه بتاريخ العصر الذى يبحث وثائقه وكذلك العلوم المساعده لعلم الديبلوماتيك بصفة خاصة . وإذا لم نهىّ الجيل ونجمع وثائقنا فلاشك أن ملاحظتنا عن علم الديبلوماتيك ستكون قاصرة غير كافية . مما يترتب عليه عدم اكتماله ، بل وربما يحدث فى حالة حصولنا على وثائق جديدة متصلة ، أن يهدم ما بها من معالم ومعلومات هذه القواعد ، فنجبر على إعادة تناول الموضوع بالدراسة مرة أخرى من جديد .

من كل ذلك يتضح أن لم شعث هذا التراث العربى ، هو أول مراحل العملية فى خطوات المنهج العلمى لدراسة العلم ، الذى سنحاول فى الصفحات التالية وضع إطار له .

الباب الثانى

المنهج الـديـلـومـاتى

واستراتيجيات النقد والتحليل

فصل تمهيدى

طبيعة دراسة الوثائق والمنهج الديپلوماتى

طبيعة دراسات الوثائق والمنهج الديبلوماسى المتكامل

إذا كان المنهج هو طريق التفكير العلمى بوجه عام ، فإن المنهج الديبلوماسى التكاملى هو سبيل التفكير السليم فى دراسات وأبحاث الوثائق ولتوضيح ذلك نقول أن علم الوثائق علم موضوعى ، ومن الطبيعى أن يسير كغيره من باقى العلوم وفقاً لخطوات معينة تخضع للمنطق العلمى السليم والتفكير المنتظم المتكامل ، وتتسم بالتسلسل والتتابع من ناحية ، وبالتداخل والترابط من ناحية أخرى ، فتقرر كل خطوة طبيعة الخطوة التالية .

على هذا الأساس يجب أن يكون هناك مرشد أو دليل يقود خطوات البحث فيه ، ويرسم مسارها العلمى فى تسلسل واع ودقيق يؤدى إلى الهدف المنشود ، ويتعبير آخر يقرر ما ينبغى عمله ، وكيف ، وأين .

إن هذا المرشد هو ما نطلق عليه المنهج الذى يرسم صورة للحياة العقلية العلمية للديبلوماسى ، ويوضح المسار التى تسير فيه وتحقق له الهدف الذى يسعى إليه .

وليس الأمر بهذه البساطه بالنسبه لعلم الديبلوماسيك العربى^(١) أو علم الوثائق الإسلامية ، كما يبدو لأول وهله ، إذ أن ما ينبغى أن يكون علم أو فرع من فروع دراسة الوثائق فى فترة العصور الوسطى الإسلامية لا يزال فى مرحلته الأولى ويعود ذلك الى العديد من الأسباب مثل :

- أ- تفرق مصادر الدراسة (الوثائق) وعدم سهولة الوصول إليها .
- ب- عدم رغبة الباحثين فى إعداد انفسهم لهذا الميدان المرهق من الدراسة .
- ج- إخفاق الدارسين فى استغلال الإمكانيات المتاحة .
- د- وجود الوثائق ولم يكن يعيرها أحد الإهتمام .
- هـ- قصور الدراسات الأكاديمية وعدم إمكانياتها بالشكل الحالى فى الارتقاء بها .

(١) يستخدم مصطلح الديبلوماسيك العربى وعلم الوثائق الإسلامية وعلم الوثائق العربية بالتبادل للدلالة على نفس المعنى .

ورغم ذلك فقد تمت العديد من الدراسات فى المجال ، غير أن الباحث المدقق يستطيع لأول وهله أن يكشف عن أنها لاتسير على منبج علمى واحد متفق عليه ، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن هناك خطوط فكرية رئيسية ، تشكل الاتجاهات السليمة للبحث بمعناه العلمى رغم كل تشعبها .

ومن الظواهر التى تشيع فى هذه الدراسات ، الإهتمامات الكبيرة التى توليها الى الناحية التاريخية فى الأجزاء الأساسية من الأبحاث . فترد الوثائق فى الملاحق . وهو بلا شك أمر يتطلب أن ينعكس فى علم الديبلوماتيك ، ذلك لأن نقد الوثائق ونشرها هو العنصر الأساسى الأول فى الدراسة التى ينبغى أن يتركز عليه الإنتباه .

فإذا أضفنا إلى أن هناك ظروفأ قاسية يمر بها هذا العلم ، انعكست على ماتم فيه من دراسات حيث وجدت مؤلفات معينة من بين تلك التى صدرت ، يمكن مؤاخذتها من الناحية المنهجية ، وهناك أيضاً حالات لانملك إلا أن نشعر حيالها بأنه لو كان الباحثون أوفر حظاً من الاستعداد والتكوين فى منهج البحث ، لكانت لدراساتهم ثماراً أوفر مما كان لها . ومع ذلك فيمكن القول بوجه عام أن الدراسات التى انجزت ، تمثل مساهمة راسخة للعلم ، مهما كانت خلفيتها المنهجية فى البحث . وأنه لن نكون مبالغين إذا قلنا أن أغلبية الباحثين الذين كانوا بشكل عام طلبة ، كانوا خاضعين لتأثير أفكار تقليديه تختلف باختلاف المواقف والنظرات من شخص لآخر .

ومنهج البحث هنا يعنى الجهد الذى يبذله الباحث وفق قواعد محددة تكفل بحثاً علمياً سليماً .

والحقيقة أن وضع منهج علمى محدد للدراسة فى علم الديبلوماتيك لهو أمر لم يتحقق بعد ، رغم كل الجهود والأبحاث التى خرجت للوجود إذ أنها كما أوضحنا جهود متفرقة لم تتبع منهجاً خاصاً محدداً وبالتالى فالقواعد التى تم التوصل إليها لازالت غير ثابتة .

إن تعريف علم الديبلوماتيك العربى كما سبق أن ذكرنا هو : المعرفة المنهجية المنظمة للوثائق العربية . والتى نخرج من تطبيقها بأحكام وقواعد تتعلق بشكل هذه الوثائق والقواعد التى هيمنت على تحريرها فى العالم العربى .

ومن المؤكد أن الأسلوب الذى يتضمنه منهج ذلك العلم سيتكون من سلسلة من الجهود

المحكمة التى تبدأ بالعثور على الوثيقة ومنتهى بتحديد الحقائق واستخراج القواعد .

ومن الطبيعى أن هذه السلسلة من الجهود تتشكل فى ضوء الطبيعة الخاصة للعلم . وكذلك الطبيعة الخاصة للوثيقة الديبلوماسية التى هى مداره ومحوره .

تلك الطبيعة التى تجعل علم الوثائق من العلوم التى تحتاج الى نظره نقديه تأخذ من مناهج وأساليب العلوم الأخرى لكى يستوفى أبحاثه ودراساته . الأمر الذى يجعل من المفيد أن نوضح فيما يلى بعض خصائص العلم والمناهج التى يحتاج إليها فى أبحاثه :

- علم الديبلوماسية من العلوم التى تهتم بوثائق الماضى ، وهو ينظر إليها على أنها ملتقى عوامل متطورة هيمنت على شكلها وأسلوب تحريرها . ومحاولة استعادة هذه العوامل يتطلب نظرة نقدية سليمة واعية ، فى تحليل وتحليل نصوصها وأشكالها ، ثم استنتاجها وتحقيق معلوماتها ، وإخضاعها للتدقيق والنقد . وهو فى هذا الصدد لايقبل منها إلا ما تثبت صحته ثم يسعى إلى ربط الحقائق المفردة المضبوطة التى تم التوصل إليها ، ببعضها . لكى يستخرج منها الأحكام والقواعد التى يعمل على الوصول إليها ، كل ذلك فى خطوات منطقية وهذا هو ما نطلق عليه الأسلوب العلمى ، وهو أسلوب اكتسبه علماء الوثائق فى النظر والعمل ، وعمدوا الى استخدامه فى إحياء آثار الماضى واستخراج الحقائق منها ، وإن لم يكن فتقديم شواهد . ولاشك أن هذا المنهج أو الأسلوب العلمى يتطلب جهوداً كبيرة كمية وكيفية وتدريباً صارماً ومراناً طويلاً .

- إن التحليل الدقيق لشكل الوثيقة يتطلب من الديبلوماسى أن يتخلل كل عناصرها . فالوثيقة تعتبر من أوعية المعلومات التى تشبه الكبسولة المضغوطة والمشحونة بخليط من المعلومات تشمل الحياة البشرية بمختلف مظاهرها . فالنظم الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية ، والاعتقادات ، والتقاليد الدينية ، والأساليب الفنية والأدبية والمعمارية والفقه ، والمعاملات وما إلى ذلك كلها وجوه تتداخل عناصرها وتنعكس فى نص الوثيقة على حقيقتها دون زيف . وعلم الوثائق يهتم بادراكها واستردادها ووضعها وتفسيرها وتأويلها . على أن هذا الادراك والاسترداد لا شك أن له شروطه وقواعده وضوابطه المستندة الى الأسلوب العلمى الخالص لكل العلوم الأخرى .

إن مفهوم كل علم من العلوم يقتضى ضمناً أن يكون له مجال خاص ، ثو قوانين خاصة ، تختلف عن القوانين التى تسرى على المجالات الأخرى والحد الفاصل بين مجالات العلوم دائماً هو مشكلة المعايير ، التى تحدد من جهة مجال العلم ، وتحدد من جهة أخرى المسائل المتشابهة التى يتعذر تصنيفها ونسبتها إلى علم آخر . فمضمون الوثيقة الدبلوماسية كما سبق أن ذكرنا كبسولة مضغوطة من المعلومات المتنوعة يستحيل لأى باحث تناولها إذا اقتصر على مجموعة واحدة من المفاهيم . وبعبارة أخرى إن العلم يعالج قضايا لا يمكن فهمها بواسطة المفاهيم الخاصة بعلم واحد دون غيره ، بل عليه أن يرى ما فى هذا المضمون من غنى وتعدد وترابط صلات ، وما صار إليه ، والعوامل الدافعة للتغيير الأمر الذى يجعل من العلم ، علم موسوعى ، يقتضى فيمن يتصدى للدراسة فيه ، الإحاطة بجوانب المعلومات التى تدخل فى نطاق العلوم المتعددة والأخذ من مناهجها .

وهو فى هذا ينبغى أن لا ينظر الى الوثيقة فى مجموعها ، بل يقوم بتفتيتها الى جزئيات.

ولاشك أن التحقيق والنظر فى الجزئيات يستفيد من هدى النظرة الكلية إذ يرى الباحث الحقائق الجزئية فى ربطها واتصالها بعضها ببعض . وكما هو متعارف عليه فى مجال البحث العلمى أن النظرة الكلية تمتحن بالمعارف التفصيلية .

وهنا يجب أن ينتبه الدبلوماسى لأمر هام جداً هو أنه عندما يدرس الناحية الموضوعية فى الوثيقة لابد أن ينظر إلى كل ما جاء فيها على أنه يشكل وجهاً من وجوه الحياة القائمة حينذاك يفسره فى إطارها فمن المؤكد أن يتأثر ما ورد بالوثيقة بنوع النظم والعلاقات والتقاليد السائدة حينذاك ، وبالعوامل المتفاعلة فى تكوينها . وبالتالي ينبغى تجنب إصدار أى حكم مبنى على المفاهيم الحاضرة .

إن الجانب الذاتى للإنسان الباحث فى مختلف العلوم يجعله يؤثر ويتأثر بما يدور حوله ويغفل ألوأناً من أساليب التفكير والسلوك القائمة فى مجتمعه . غير أن هذا الجانب فى الباحث الدبلوماسى ليس له أدنى تأثير على موضوعية الدراسة . حيث يقوم بإظهار الحقائق كما هى دون تحيز لرأى ، أو تعصب لمذهب ، بل بنظره تحريرية موضوعية خالصة ، يخضع فيها

جميع الجزئيات للنقد والتحليل دون تمسك بوجهة نظر معينة ، أو تأثير بأى عوامل انفعالية أو ظروف ومواقف يعيش هو فيها .

إن الاختصار على جمع الحقائق والبيانات من الوثائق ليس هدفاً من أهداف علم الوثائق، بل لابد من تحليلها وتفسيرها وتأويلها لاستخلاص دلالاتها ، وهو فى هذا الصدد يعتمد على المنهج الوصفى حيث البحوث الوصفية لا تنحصر أهدافها فى مجرد جمع الحقائق بل تتجه الى تحليلها ونقدتها تحليلاً دقيقاً كافياً ثم الوصول إلى تعميقات بشأن الموقف أو الظاهره موضوع الدراسة .

- الكشف النقدي عن ماهية الوثائق والعناصر والمعلومات التي تدرج تحت نصها ، يهدف الى تقديم شواهد على مصداقية الوثيقة ومعلوماتها . فإذا كانت المعلومات إيجابية بمعنى أن تكون الوثيقة صادرة عن الجهة التي تقول انها صادرة عنها ، وكانت الوقائع الواردة بها معروفة ومؤكده عن طريق مصادر أخرى لم يكن من الممكن أن يتطرق إليها التزييف، فإن الوثيقة تكون صادقة (صحيحه) . والأمر ليس بهذه البساطة دائماً فهناك وثائق أضيفت إليها إضافات فى عصور مختلفة تالية ومن ثم كان التعرف على هذه الإضافات وتمييزها من أهم واجبات الدبلوماسيات . الذى عليه أيضاً أن يفرق بين أشكال الإضافات مثل التحشيد والإكمال ، باعتبارهما من أشكال الإضافة ، فالتحشيد هو أن يدخل المزيف فى النص كلمات أو جمل لم تكن فيه من قبل . أما الإكمال ، فهو استئناف نص الوثيقة الأصلية بهدف إكمالها . وهو فى هذا وذاك يحتاج الى نقد وتفسير وتأصيل معلومات الوثيقة باتباع منهج علمى .

- لى يتسنى للدبلوماسيات فهم مضمون الوثيقة والتفاعل القائم بين مكوناتها ، يتحتم عليه أن يتعامل معها بوجهها ، التحليل والتركيب . بمعنى أن يبدأ فى تفكيك الوثيقة إلى جزئيات وتحليل ووصف وتأويل ما فيها كل على حده وهو فى هذا يخرج بحقائق متفردة عليه أن يجمع بينها ويرتبها . وكسر هذا التعاقب يخالف المقتضيات الأساسية للمنهج العلمى ، تلك المقتضيات التي نقصد بها التدرج من البسيط الى المعقد .

إن نشاطاً أساسياً من أنشطة العلم يعتمد على القياس والمقابلة ، والمعروف أن المقابلة نشاط نقدي مرهق ، يحتاج الى الانتباه والدقة . ونحن نرى ذلك الأمر منتشرراً فى الوثائق العربية ، إذ أن نسخ وقراءة ومقابلة ما ورد فى النسخة بالأصل هو الوسيلة الوحيدة للتأكد من المطابقة والوصول إلى نسخ موثوق بها .

كما أن هذا النشاط اساسى عند مقابلة الوثائق ببعضها من حيث الخط أو الإخراج أو غيره ، لكشف أوجه الشبه والخلاف والعلاقة ، كما يحتاج الديبلوماسى أيضاً الى المقارنة بين الحقائق والمعلومات ليقف على صحتها من زيفها ويكشف عما بها من علاقات وكل هذا يحتاج إلى مناقشة وأسلوب علمى دقيق .

- إنه علم يفلب عليه الطابع الكيفى ، إذ أن النواحي الكيفية تكشف عن وجود الصفة ، ومدى اختلافها عن الصفات الأخرى لا عن مقدار وجود الصفة أو مستواها كما فى النواحي الكمية .

- هو أيضاً علم يستوجب الى جانب الاهتمام بالصفة الرسمية للوثائق وتحديد نظرية الصحة والزيف ، الى تحليل الخصائص والسمات والملامح الخاصة ووضعها فى صورة مؤشرات يمكن قياسها . كما يحتاج الى التعمق فى التحليل .

- من أهم خصائص العلم أنه يهدف الى تحديد القيم والقواعد ورسم طرق البحث امام الديبلوماسى .

من هذا نرى أن أبحاث الوثائق تختلف اختلافاً بالغاً عن غيرها من الأبحاث الأخرى ، حيث تعد من الأبحاث الموسوعية الشاملة سواء فى مضمونها أو فى نتائجها .

ولعل هذا المفهوم . وكل تلك الأبعاد المتعددة للعلم هى التى جعلته إلى الآن يفتقر إلى منهج حقيقى واحد يتلائم مع طبيعة ونوعية الدراسة ، كما وأنها من الصعب أن تجعلنا نتوقع منهجاً واحداً محدد المعالم تحديداً قاطعاً . مما يؤكد حتمية التلاحم والتكامل المنهجى بما يجعلنا نعرف هذا المنهج بأنه :

- منهج يأخذ الكثير من خطواته من المنهج التاريخى على اعتبار أن الأخير يتناول

موضوعات ذات طبيعة تاريخية . تلك الصفة القائمة فى الوثائق الأرشيفية .

- وهو الى جانب ذلك عند تتبع المعلومات المكونة للنص تتبعاً نقدياً يستهدف تفسير وتأويل ما فيها من صحة أو زيف أو تقليد ، لا مناصر له من الاعتماد على المنهج النقدى . كما وأنه عند تفكيك الوثيقة للتعرف على أجزائها أو عناصر المعلومات المكونة لموضوعها ، فسواء أردنا أم لم نرد ليس أمامنا سوى المنهج التحليلى .

- ومن المناهج الأخرى التى يستعين بها ، المناهج العلمية اذ يطبق التحليل الكيميائى (المعملى) والملاحظة على المواد المكتوب عليها والمكتوب بها . ويستفيد الديپلوماتى فى هذا المجال من المختبرات الكيميائية والمعامل وكذلك العدسات المكبرة والميكروسكوبات وكاميرات الأشعة فوق البنفسجية . وغير ذلك من الوسائل العلمية الحديثة التى تحدد أصاله وزيف الوثائق .

- والمنهج الديپلوماتى يستعين أيضاً بالمنهج المقارن وكذلك مناهج الدراسات الاجتماعية والنفسية . حيث لابد من دراسة الأسس العامة والمبادئ النفسية والتقاليد الاجتماعية والمبادئ والأعراف والنظم البيئية التى أحاطت بكتابة الوثائق فى الأماكن والعصور المختلفة .

ذلك لأن الباحث يتوجب عليه أن يقوم بالربط بين الوثيقة التى يدرسها وبين الطابع الذى يميز كل عصر من العصور وديوان من الدواوين ، كما أن عليه أن يحدد المظاهر التى تتخذها الوثائق فى تطورها والوصول الى القوانين العامة التى تخضع لها . كل هذا يتطلب معرفة تاريخ التطور الذى مر به المجتمع بوجه عام .

وعلى ذلك فالمنهج الذى ندعو إليه فى دراسات وابحات الوثائق العربية هو ما يمكن أن نطلق عليه (المنهج التكاملى) على اعتبار أنه يعتمد على النظرة المتكاملة التى تفيد من مختلف المناهج المتاحة فى نسق متكامل ، بحيث يؤدى كل منهج منها دوره فى موضعه الذى يقتضيه البحث ، ويكمل ما عجزت عنه أو اغفلته المناهج الأخرى .

ولارىب فى أن هذا الخليط من المناهج يوضح صعوبة أبحاث الوثائق ، فالباحث فى مجالها يتعين عليه أن يتقن العديد من اساليب البحث المتنوعة ، وأن يستوعب مجالات أفرع الدراسات على كثرتها ، ثم ادماجها جميعاً فى كيان فكرى موحد .

استراتيجيات النقد^(١)

ذكرنا فى الجزء السابق أن علم الوثائق ، علم يقود من خلال التحرك عبر خطوات منهجية ، للوصول الى المبادئ والأحكام التى تكيف تحرير وكتابة الوثائق العامة والخاصة فى العصر الإسلامى كما وأن موضوعه هو الوثيقة الدبلوماسية .

ولكى يتم التوصل الى القواعد المذكورة لابد من تقويم الوثيقة وتحليلها . أما التقويم والحكم فعمل لا يتأتى سليماً إذا لم يقم على دراسة عميقة نقديه شاملة أساسها سعة الإطلاع وشمول المعرفة فى إطار من منهجية النقد والتحليل .

إن مهمة تحقيق الوثائق ونشر نصوصها مهمة كبيرة وشاقة جداً حتى لو وجد فريق من الراغبين فى تمضية أيامهم فى هذه العمليات المرهقة . وأول ما تتطلبه هذه المهمة هو توضيح ما الذى يهدف إليه تحليل الوثيقة ، ما هى الجوانب التى يتم تحليلها فى الوثيقة ؟ أى ما ينبغى أن يوجهه الدبلوماسى إلى الوثيقة من عنايه ونقد . وبعبارة أخرى ما هى الأسئلة التى يوجهها الناقد إلى الوثيقة لفحصها ؟

إن تحديد الأنشطة الأساسية فى النقد من شأنه وضع إطار منهجى يحدد جوانب عملية النقد ، ويوجه التفكير إلى المنطق السليم فى تناول تنظيم وتسلسل وترابط الأنشطة فيما بينها ، بعضها ببعض وفى مكونات كل نشاط على حدة ، بما يقود فى النهاية إلى تحقيق الهدف الأساسى من النقد . وبالتالى الخروج بالقواعد العامة للعلم التى يمكن بعد ذلك أن نطبقها على المفردات كل على حده .

من هذا المنطلق ومن أجل تسهيل الدراسة يمكن النظر الى أنشطة النقد وأعمال التحليل من خلال منظورين .

المنظور الأول : النظره الوظيفية أو الديناميكية ويقصد بها تمثيل سلسلة المراحل والأعراف التى سبقت تحرير الوثيقة فى شكلها النهائى .

المنظور الثانى : النظره التشريحية التى تنظر الى شكل الوثيقة أى خصائصها الداخلية والخارجية وتتبع التغيرات التى طرأت على ذلك الشكل عبر العصور فى مكان وزمان بعينه . وفى كلا المنظورين يسير الوصف والتحليل ومن بعدهما التفسير والتأويل فى إطار المنهج الدبلوماسى الذى يستلزم من الدبلوماسى بعد ذلك جمع وتركيب وترتيب وتقييم الحقائق المتعلقة بالصحة أولاً ثم بالقواعد .

الى جانب ذلك هناك عمليات أخرى يعد القيام بها أساسياً من أجل التمهيد للأنشطة الوظيفية والتشريحية .

(١) ناهد حمدى : منهجية التحليل الموضوعى لنصوص الوثائق . القاهرة ، د.ن ، ٢٠٠٠ .

الفصل الأول =

معارف أساسية وأنشطة تمهيدية

- ١ - التعرف على الوثيقة الدبلوماسية
- ٢ - التحقق من المصدر
- ٣ - تمييز أصول وصور الوثائق
- ٤ - تحديد أنواع الوثائق
- ٥ - الشكل المادي للوثائق
- ٦ - أجزاء الوثيقة
- ٧ - أشخاص الوثيقة

١ - ماهية الوثيقة الدبلوماسية

درج علماء الدبلوماسية الأوربيون على تقسيم الوثائق التي يدرسونها الى قسمين رئيسيين هما

الوثائق العامة Acte Public

الوثائق الخاصة Acte Privé

ويقصدون بالوثائق العامة تلك التي تحتوى على تصرف قانونى مما يدخل ضمن القانون العام Droit Public أما الوثائق الخاصة فهي تلك الوثائق التي تحتوي على تصرف قانونى يدخل ضمن نطاق القانون الخاص Droit Prive .

وعلم الدبلوماسية العربى يجعل من الوثائق العامة والوثائق الخاصة - رغم اختلاف مفاهيمهما لدى رجال الوثائق العرب عن الاوربيين - محوراً لدراسة العلم .

نستطيع أن نقول أن علم الدبلوماسية العربى يبحث فى الوثائق العامة والخاصة المكتوبة باليد والتي ترجع الى العصور الاسلامية بشرط أن تتوفر لها عدة خصائص حتى يمكن أن نطلق عليها وثيقة دبلوماسية . فنحن نرى فى حالة الوثائق الخاصة مثلاً أنه ينبغي أن تحوى تصرفاً قانونياً أو واقعة قانونية وأن تكون قد تمت صياغتها فى القالب القانونى الخاص المناسب للظروف وأن تكون مستوفية للشرائط الشرعية . وهو أمر تحرص على ذكره الوثائق فنجد فيها عبارات دالة على ذلك مثل

لما عرض على هذا الكتاب والنفسه مؤامراً للشرع السطاب قبله وامضيه ز

ينقلنا ذلك الى التعريف بالعمل القانونى والواقعة القانونية وايضا القالب القانونى

أولاً: العمل القانونى:

هو عمل ناجم عن إرادة^(١) أو أكثر يحقق أثراً قانونية ، أو هو تعبير إرادى عن "النية" التى يرتب عليها القانون الآثار التى يرى أنها لازمة لتحقيق هذه النية فى الصورة القانونية

(١) Durma, M. : La Notification de la Volonté. Paris, 1936, p 3 .

- السنهورى : الوسيط ص ١٤٤ وما بعدها .

المناسبة والتي بناء عليها يمكن أن يفصل في هذا العمل أمام القضاء ويعتد به القانون . ومن المعروف أن القانون يشترط دقة وضوح التعبير عن ثلاثة عناصر في التصرف القانوني هم التعبير والإرادة والنية . أما التعبير فيعكس الحدث الخارجي (الواقعة) . وأما الإدارة فهي تجعل من هذه الواقعة (عملاً) وأما النية فهي التي تجعل من هذا العمل (تصرفاً) ، فإذا لم يكن هناك تعبيراً لما كانت هناك واقعة ، وإذا لم توجد إرادة أو وجدت ولم يكن لها أهمية في نظر القانون لما أصبحت عملاً ، وإذا لم توجد النية أو لم تكن ذات أهمية لما أصبح العمل تصرفاً .

ويقصد بالنية اعداد أو ترتيب واقعة إرادية لتحقيق غاية معينة . ولما كانت الصفة القانونية لا تلحق الواقعة الا بعد أن تعلن ويرتب عليها القانون نتائج معينة . فإن أى غاية يهدف اليها الشخص لا تتحقق بمقتضى التعبير عن النية فقط ، وإنما لأن القانون قد رتب على هذا التعبير أثراً قانونية يرى أنها النطاق الأصلح لمجال هذه النية وحدودها . وإكى نكون الوثيقة صحيحة ، لابد أن تكون صيغتها صحيحة تحت رقابة دقيقة من كاتب الوثيقة^(١) . لتكون أركانها كاملة ثم التعبير عنها بالفاظ وعبارات محققة دالة على المقصود منها بصورة صريحة ومؤكدة ، لقطع المنازعات أولاً ثم للتحرز من فساد التصرف ، فمن الممكن أن لا يهتدى أطراف التعامل الى ما قد يفسد . التصرف ، فيجملها الكاتب على ذلك ويرفع ما قد ينشأ من ريبة .

مسوقاً شرابطه الشرع من زو على الخليل

ولنأخذ مثلاً إجماع الفقهاء فى العقود والمعاملات على أن صيغة الماضى "باع ، اشترى ، وقف" جعلت ايجاباً للحال . واعتبرت كذلك فى عرف أهل اللغة أيضاً ، ولذا يتم بها العقد عرفاً عند جميع الأئمة بعكس صيغ المضارع والمستقبل والأمر . بهذا تكون الصيغة أحد أركان الوثيقة القانونية الهامة .

(١) السرخس : انظر اشخاص الوثيقة (الكاتب) .

عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ نَعْدَ النُّظُرِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْمَعَادِنِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ
وَالْمَبُولِ الشَّرْعِيِّ وَالْإِحَاطَةِ بِذَلِكَ عِلْمًا وَجَبَّ بِأَفْزَنِ لِلْمَالَةِ شَرْعًا وَنَصَادُ فَوَاعِلِ ذَلِكَ
النَّصَادُ وَالشَّرْعُ

أما القصد أو النية ، فهي أساس كل عمل يقوم به الانسان المسلم مصداقا لقول الرسول "صلى الله عليه وسلم" إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى . ويقصد بالنية تدبير أو ترتيب واقعة إرادية لتحقيق غاية معينة ، ولهذا نجد أن القانون لا يرتب عليها أى آثار الا بعد أن تكون نية معلنة أى الا بعد إعلانها .

على ذلك فالقصد أو النية فى الوثيقة القانونية لا يمكن أن يفترض بل لابد وأن يكون بالنص اللفظى الواضح المحدد الدلالة على المقصد أو وضوح النية (١) .

ولقد ادى اهتمام الفقهاء وتمسكهم بضرورة الإلتزام بالألفاظ الصريحة المحددة المعبرة تمام التعبير عن النية ، الى جعل بعض القانونيين يصفون الفقهاء بأنهم يقفون عند اللفظ دون النية . وفى الواقع أن هذا غير صحيح . إذ أن الإهتمام لديهم ينبع من أن اللفظ هو القالب الذى يصب فيه المعنى ، ولا ينفصل المراد به عنه (٢) . وهو بهذا المعنى يعد أول أداة يعمل عليها فى صيغة التصرف المعبرة عن إرادة المتصرفين (٣) .

أما الإرادة الحرة فهي أساس صحة التصرفات القانونية ، عليها يرتب القانون ، آثاراً قانونية . وعلى ذلك فإن التصرف القانونى لا يتحقق الا بمقتضى التعبير عن تلك الإرادة ، التى دأبت الوثائق العربية على تعبير عنها بالنسبة للمتصرفين بأنهم :

فِي حَالِ صَحَّةٍ وَكَمَالٍ عَقْلٍ غَيْرِ مُكْرَهِينَ وَلَا مُجْبَرِينَ
إِنَّهُ وَقَفَ وَجَبَّ وَسَبَّلَ وَأَدَّ وَحَرَّمَ وَنَصَدَّ وَكَذَّ

(١) السرخس ، شمس الدين : الميسوز . القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٢٤ . ص ١٦٧ . انظر اشخاص الوثيقة (الكاتب) .

(٢) ناهد حمدي : من كتب الشروط : الشك ، الديبلوماتى لوثائق الشركة ، مجلة الآداب ، فرع بنى سويف ص ١٢٦ - ١٧١ . ص ١٢٧ .

(٣) Durma, Op Cit.

كما وانه لا يمكن للوثيقة أن تكتسب الصفة القانونية الا اذا صيغت فى قالب خاص^(١)، هو ما عرف بالشكل الدبلوماسى أو القالب القانونى . هذا القالب يختلف باختلاف العصور واختلاف النظم ، واختلاف موضوع الوثيقة وهو بدوره الذى يفرق بين الوثيقة وبين الخطاب العادى . والدارس لتطور هذا الشكل الدبلوماسى يستطيع أن يتبين أن القانون فى مختلف العصور اشترط شروطاً قاسية للشكل والقالب نجدها ممثلة فى الوثائق القديمة ، فعلى سبيل المثال نرى أن القانون اشترط لصحة الوثيقة علامات مميزة تشبه "الدمغة" الآن ، كما اشترط اشتراك أكثر من فرد فى تحريرها . واشترط أيضاً أشياء أخرى كالعلامات والتوقيعات والأختام وغيرها ، ومعنى هذا أن الوثيقة يتحتم أن تتخذ شكلاً معيناً وقالباً خاصاً بدوره لا يمكن أن تعد وثيقة بالمعنى العلمى أو القانونى .

وهناك نوعيات من الوثائق يشترط القانون لصحتها شروطاً مبالغ فيها ، خاصة تلك التى تصدر عن الحكام والسلاطين والولاة ، وقد كانت تلك الشروط أقوى بكثير من تلك التى كانت تصدر عن الأفراد .

نخلص من ذلك أن هناك درجات من القالب الوثائقى أو أن هناك درجات من القالب الوثائقى تبتدىء من مجرد الإيصال البسيط باستلام مبلغ ما ، حتى نصل الى الوثائق الرسمية الصادرة عن السلطة الحاكمة فى الدولة^(٢) .

وعلم الوثائق لا يعنى بنوع معين من هذه الوثائق أو مميزات هذا النوع دون الآخر . وهو يعنى بالشكل أكثر مما يعنى بأى شئ آخر . أى يعنى بالقالب الذى صيغت فيه الوثيقة المكتوبة فيحلها الى غير عناصرها الأساسية^(٣) .

هذا وتعتبر الوثائق التى تصب فى قالب معين مثل التقارير والمرسلات وما على شاكلتها أقل أهمية فى العلم ، اذ من المعروف أن الصيغة والقالب المناسب شرطاً هاماً من شروط الوثائق القانونية الدبلوماسية والتى بها يمكن أن نفرق بينها وبين غيرها .

(١) قراءة ، محمد على : مذكرات التوثيق الشرعية ، القاهرة ، مطبعة النصر ١٩٢٧ ، ص ٣ .

(٢) Giry, A. : Manual de Diplomatie, Paris, Librairie Hachette. 1894 P. 550.

(٣) توفيق اسكندر : محاضرات غير منشورة التيت على طلبة الفرقة الثانية بقسم الوثائق والمكتبات فى اكتوبر

عام ١٩٥٥ .

ولما كان التصرف القانوني يمكن أن يكون فعلاً يتم دون الحاجة إلى كتابته أو تسجيله ومن هنا لا بد من التمييز بين التصرف القانوني "الفعل"، وبين التصرف القانوني "الأداة" (Instrument) التي هي الوثيقة المكتوبة التي قصد بها الإشهاد على التصرف القانوني^(١) . كما يمكن لنا أن نستنتج أن التصرف القانوني لا يؤدي بالضرورة إلى إيجاد الأداة .

وقد لاحظ الفقهاء من كتاب الشروط كما لاحظ "Scikel" أحد علماء الدبلوماسية الأوربي من بعدهم أن هناك قالب معين وضعت فيه تلك الشهادة المكتوبة على التصرف القانوني ، وأن هذا القالب مدروس ومعد بحيث يناسب التصرف القانوني ، وأن الجمل التي يتكون منها ذلك القالب يخدم كل منها جزءاً من التصرف القانوني ويدل عليه دلالة واضحة^(٢) . وكانت وجهة النظر هذه محل الاعتبار الأول لدى "تيسيه" Tessier^(٣) الذي قال بعد أن لاحظ أن عالم الدبلوماسية له جانب مادي وجانب شكلي ، أن كتاب الوثائق قد أخضعوا أنفسهم بصورة عامة لقواعد تتغير بطبيعة الحال مع الوقت والزمان والمكان والموضوع ولكنهم أعطوها قوالب أساسية محددة .

وبالتالي فعلم الدبلوماسية يتناول الوثيقة من حيث :

- ١ - الموضوع الذي تشهد به .
 - ٢ - الوسيلة التي اتبعت للوصول إلى الإشهاد .
- وهو ما نطلق عليه الشكل أو "Form" ونميز فيه نوعين من الخصائص .
- الخصائص الداخلية والخصائص الخارجية كما سيأتي بعد .
- نستطيع بعد ذلك أن نتعرف على أقسام التصرف القانوني .

أقسام التصرف القانوني :

- ١ - تصرف بإرادته منفردة^(٤) .
- ٢ - تصرف باتحاد إرادتين أو أكثر^(٥) .

(١) انظر نشأة وتطور الوثيقة الإسلامية المدونة .

(٢) ناهد حمدي : المرجع السابق وما به من مصادر .

(٣) Tessier, George : La Diplomatique. Presses Universitaires de France, 1962 (٣) qui sais-Je No 536 p.II et suit

(٤) محمود أبو عافية : التصرف القانوني المجرد ، ص ٢ .

محمد حسنى عباس : نظرية القصد والإرادة المنفردة ، القاهرة ١٩٥٤ .

(٥) فرح السنهوري : الوسيط ، ص ١٦٢ ، ص ١٥٨ ، نظرية العقد ص ٦٣-٨١ ، ص ١٣٠ .

التصرف بإرادة منفردة:

من المتعارف عليه بين الفقهاء القانونيين أن العقود هي توافق ارادتين . الا أنه وفقاً لبعض الآراء لا مانع من تسمية ما يتم بالإرادة المنفردة وحدها عقداً . وعلى ذلك يمكن القول بأن الوثائق الاسلامية عرفت التصرفات القانونية المنفردة الإرادة التي تنشأ شئ التزام دون أن يتوقف تمامه على التزام أو تصرف من جانب آخر ، ومن أمثلة هذه التصرفات الكفالة في الدين على اعتبار أنها كما يرى جمهور الفقهاء تبرع يتم بإرادة الكفيل وحده دون توقف على قبول الدائن المكفول^(١) ، وبالقياص تكون من وثائق التصرفات الخاصة (الجعالة) . بمعنى الإلتزام بدفع جعل (أجر) لمن يؤدي عملاً معيناً ، والوقف والهبة والوصية والعق والابراء من الدين ، والمنح والمسامحات والإجازة بالفتيا والتدريس والطلاق المجرد والعزل من التوكيل والاقرار وما شابه كلها تصرفات بإرادة منفردة .

٢ - التصرف باتحاد إرادتين :

هو عبارة عن تصرف يتوقف قيامه على اجتماع ارادتين وتوافقهما بإيجاب وقبول . ولقد كانت الشريعة الاسلامية أسبق من كافة القوانين الوضعية في تقرير نظرية الإيجاب والقبول والتعبير عن التراضى بهما تعبيراً شاملاً ودقيقاً في تبادل الإرادة وتطابقها تمام المطابقة وصحتها .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
أَقْبَلْتُ عَلَى نَفْسِي بِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ

قد تكون هذه التصرفات مما يقوم بين الأفراد مثل الشركة ، البيع ، الاعارة ، الرهن وغيرها^(٢) .

(١) ناهد حمدي : الضوابط والشروط الشرعية لوثيقة الكفالة ، دراسة تحليلية للصيغ الواردة في كتب الشرط ،

مجلة كلية الاداب ببني سويف ، ص ١٩ .

(٢) الكاساني (علاء الدين ابي بكر بن مسعود) : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، القاهرة ، مطبعة الجمالية

١٣٢٨ ، ٧ أجزاء ، ج ٥ ، ص ٢٤٣ .

أو تكون فيما بين الدول ، كالمعاهدات والاتفاقيات بأنواعها .
ويعتبر الإيجاب والقبول من الشروط التي ينبغي توفرها في أركان التصرف لكي يتم
ويكون معتبراً شرعياً .
وكما يذكر الفقهاء أن تسمية أحدهما إيجاباً والآخر قبولاً ليست إلا تسمية اصطلاحية
فقط لا واقعية^(١) . ولكي يكون الإيجاب والقبول سليماً يجب أن يتوفر فيهما :
(أ) صدورهما عن شخص مميز عاقل ، وبهذا يكون التعبير عنهما معبراً حقاً عن
الارادة .

(ب) أن يكون توافق الإيجاب والقبول على محل التصرف .
(ج) اتصال القبول بالإيجاب في مجلس العقد الأمر الذي عبر عنه الفقهاء بتوافق
الإرادتين^(٢) .
ونشاهد في وثائق العصر الإسلامي دقة التعبير عن الإرادة ، وتوفير شروطها . حيث
ترد الصيغة كما يلي:

— المعاهدة الشرعية المشتملة على الإيجاب والقبول الشرعيين —
عشر تراهننا بنها نوبه شهر عاينها

الواقعة القانونية :

هي الواقعة التي يرتب القانون أثراً قانونياً على وقوعها دون أن يأبه فيها بالإرادة
أو النية إن وجدت ، ويقصد بالآثر القانوني انشاء حق أو التزام أو تعديله أو إبطاله .
بينما لا يقصد بعدم أهمية الإرادة أو النية في تلك الواقعة انعدامها أو عدم وجودها بل
توجدان ، ومع ذلك تظل الواقعة مجرد واقعة إذا كانت الإرادية أو النية الموجودتان فعلاً لا

(١) احمد ابو الفتح : المعاملات .

(٢) السنهوري : الوسيط ، نظرية الالتزام ص ١٧٠ وما بعدها .

على الخفيف : احكام المعاملات الشرعية ، ص ٢٦٨ .

الجزيري : الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ .

أهمية لهما من الناحية القانونية ، بمعنى أن القانون لا يحفل بهما ويرتب الآثار القانونية على الواقعة لمجرد أنها وقعت .

وعلى سبيل المثال موت شخص سواء بالقتل العمد أى بإرادة من القاتل يترتب عليه نفس الآثار القانونية التى كانت تترتب بها فى حالة الوفاة الطبيعية مثل انفتاح تركه القتل للميراث أو إنقضاء الزوجيه وغيرها .

ومن ثم فإن الواقعة بالنسبه لهذه الآثار تكون مجرد واقعة قانونيه (مجردة) حيث يرتب القانون الآثار عليها دون أن يعتد فى ترتيبها لا بالإرادة ولا بالنية^(١) .

بينما الارادة أو النية فى القتل فتتمثل أهميتها فى ناحية أخرى كناحية العقوبه التى تقع على القاتل وعندئذ تكون الواقعة عملاً قانونياً .

وعلى ذلك يمكن أن تنقسم الواقعة القانونية الى قسمين الواقعة القانونية المجردة ، والعمل القانونى

١ - الواقعة القانونية المجردة :

يقصد بها الواقعة الطبيعية التى لا دخل للإنسان فيها كغروب الشمس التى يترتب عليها انقضاء وقت العمل واستحقاق الأجر . وهبوب العواصف والصواعق ، والفيضانات ، وانفجار الأرض واندلاع الحرائق ، والسيول ، ومرور الزمن ، وبلوغ سن الرشد ، والوفاة ، والميلاد وما يترتب عليه من قرابة أو نسبة المولود الى الوالد والوالدة .

فى كل هذه الأمثلة نستطيع أن نتبين أن قانونية الواقعة هى صفة بعدية بمعنى أن الآثار القانونية لا تترتب على الواقعة الا بعد وقوعها ، وليس ثم واقعة تكون قانونية بحسب أصلها . فكل واقعة قانونية ناتجة عن قوى طبيعية ، تبدأ معزولة عن كل شئ خارج عن هذه القوى الطبيعية ، ثم تصبح قانونية عندما يجئ القانون ويرتب عليها آثاراً قانونية ولو لا ذلك لظلت فى الحيز الطبيعى البحث لا علاقة لها بالنظام القانونى .

٢ - العمل القانونى^(٢) :

يقصد به العمل الذى يتوفر فيه مجرد الوقوع والإرادة ، وليس مجرد التعبير أو بيان الارادة . وبعبارة أخرى هو مسلك إرادى لشخص يترتب عليه القانون آثاراً قانونية لمجرد كونه إرادياً .

(١) محمود ابو عافية : التصرف القانونى المجرد ، ص ٢ .

(٢) السنهورى : الوسيط ، ص ١١٤ .

- محمد سلام مذكور : الفقه الاسلامى ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ٢٦٠ وما بعدها .

أ - اعمال مشروعة ب - أعمال غير مشروعة

أ - اعمال مشروعة

أ- الأعمال المشروعة :

وهي تلك الأعمال التي لا يعبر فيها الشخص عن إرادته مثلما يحدث عندما يعبر عن إرادته في حالة التصرف القانوني .

من أمثلة هذه الاعمال الإخبار عن واقعة يعلمها الشخص مثل أعمال الخبرة في الحرف والصناعات والمهن ، وأيضاً مثل التبليغ عن واقعة من الوقائع أو شهادة أو غيرها .

ب - الأعمال غير المشروعة :

فهنا ما يكون عملاً إرادياً قانونياً بصورة سلبية أو إيجابية ، ففي حالة العمل السلبي يكون العمل إرادياً نتيجة لترك الشخص مسلك كان من الواجب والممكن اتباعه كإهمال ، والرعونة وعدم التبصر . بينما في الحالة الإيجابية يكون العمل إرادياً بصفة إيجابية كما في التدليس والإكراه وكافة الأخطاء المتعمدة .

وعادة ما يرد ذكر المصدر في أول الوثيقة كما يلي :

[illegible]

(١) ناهد حمدي : التحليل الموضوعي للوثائق ، القاهرة ١٩٩٥ د ن ، ص ١١ .

٢ - التحقق من مصدر الوثائق والهيئة المختصة بإصدارها Provenance^(١)

يقترن بأهمية تحديد نوع الوثائق التي يدرسها علم الدبلوماسية التعرف على مصدرها .
فقبل أى دراسة نقدية ينبغى أن نتعرف على طبيعة العلاقة بين الوثيقة التى تقع بين
أيدينا وبين المصدر التى تقول أنها تنتسب إليه . لهذا فالسؤال الأول الذى يتبادر إلى أذهاننا
عندما ننظر الى الوثيقة من أين جاءت ؟ ومتى تم انشاؤها وأين ؟ من الذى أنشأها أو قام
بتحريرها ؟ .

ولاشك فى أن الوثيقة التى لا يعرف شئ عن مصدرها تعتبر غير ذات قيمة ، وبالتالي
فمن المهام الأولى للدبلوماسى التحقق من نسبه الوثيقة إلى المصدر . ومعظم الوثائق الحديثة
تحمل إشارة إلى مصدرها بينما الوثائق القديمة فإن الكثير منها لا يحمل إشارة دقيقة إلى
المكان الذى انشئت فيه ، كما أن أغلبها مجهولة المنشأ وغير مؤرخة .

ولابد من التحقق من هذا المصدر باستخدام منهج معين هو ما يعرف لدى الدبلوماسى
بمنهج نقد المصدر Critique de Provenance . ويتم الاستعانة فى ذلك بالعديد من
العلوم المساعدة ومن المعروف أن هناك دوافع كثيرة الى تزيف فى الوثائق خاصة نسبتها الى
غير مصدرها .

والحق أن نقد المصدر المقصود هنا يتم بصدد حالتين من الوثائق هما :

أ- إذا كانت الوثيقة لاتحمل إشارة إلى مصدرها فينبغى على الدبلوماسى فى الوقوف
على هذا المصدر ونسبة الوثيقة إليه .

ب- اذا كانت الوثيقة تحمل إشارة الى مصدرها يجب على الدبلوماسى ان لا يسلم
تلقائيا بهذا الأمر دون النقد والنظر والتدقيق للتحقق من صحة هذا المصدر .

والتحقيق من المصدر أمر يحى الدبلوماسى من أخطاء كثيرة . ويتم التحقيق من
مصدر الوثيقة كما سنرى فيما بعد عن طريق التحليل الداخلى للوثيقة ، وتسجيل كل القرائن
التي تقدم معلومات عن المنشأ ، والزمان ، والمكان . وإذا نحن قارانا بين العناصر المختلفة فى

الوثيقة التي يتم تحليلها والعناصر المشابهة لها في وثائق مؤكد أو ثبتت صحة مصدرها فإن هذه المقارنة تسمح لنا بالكشف عن الكثير من الوثائق المزيفة . كما تسمح لنا بتحديد الظروف التي عملت فيها معظم الوثائق الصادقة ، ويتم التحقق من المصدر أيضا عن طريق دراسة الكتابة وخط الوثيقة .

ولعل تلك الحقيقية هي التي دفعت بأحد اقطاب الوثائق من النمسا (سيكل) الي وضع معياره التالي في نقد الوثائق .

إذا كان هناك وثائق متعددة صادرة عن حاكم واحد الى أفراد مختلفين وليس بينه رابطه سوى أن خطها واحد وأسلوبها واحد . فإن مصدرها من ديوان واحد هو التفسير الوحيد لما بينها من شبه في الخط والاسلوب .

٣- تمييز اصول الوثائق وصورها

الاصل :

الجدير بالذكر أن الشكل النهائي للوثيقة يعرف لدى علماء الوثائق بالاصل . والتعرف على ذلك الأصل وتمييزه عن النسخ أمر بالغ الأهمية فى نقد الوثائق .

وكما سبق القول أن علم الدبلوماسية يدرس فيما يدرس الخصائص الخارجية للوثائق هذه الخصائص ترتبط بأصل الوثيقة ولا توجد فى غيره . وهذا الارتباط جعل من المحتم على الوثائقي عند نقده للوثائق أن يفرق بين ما يسمى بالاصل وما يسمى بالصورة . والاصل وتحديده أمر يهم الوثائقي أولا والمؤرخ ثانيا . أما الوثائقي فقد علمنا أن من أهدافه التمييز بين الصحيح والمزيف من الوثائق ، وهو لا يمكنه ذلك الا اذا صاع مذاهب نقديه تتألف من قواعد معينه ومحددة . وهو لا يمكنه أن يصوغ مثل هذه المذاهب الا اذا قام بجمع الملاحظات المختلفة عن أصول الوثائق لا عن صورها . ذلك لأن الأصل وحده هو الذى يمكن أن تدرس صفاته الخارجية والداخلية دراسة كاملة على عكس الصورة أو النسخة فإنها لا تعطينا أى صفة من الصفات الخارجية للأصل ولا يمكن أن تكون نموذج لدراسة دقيقة عميقة تتناول خصائص المادة التى كتبت عليها ولون ونوع الحبر وشكل الخاتم

هذا فضلا عن أنه من الممكن أن يعترى نصها التغيير والتعديل . من هنا يهتم الوثائقي بالتعرف على الأصل لكى يضع مذهبه النقدية ، لاسيما وأنه متى ما ثبتت أصالة الوثيقة ثبتت بالتالى صحتها .

أما المؤرخ فإنه يعتمد على الوثائق كمصدر من مصادر التاريخ المكتوبة . غير أن موقفه من الوثيقة التى بين يديه يختلف باختلاف كيفية انتقال الوثيقة اليه ، فإذا كانت قد انتقلت فى شكل أصل أو صورة مطابقة للأصل فهو بشكل عام يثق فيها . واذا انتقلت اليه على شكل صورة مطابقة للأصل ليس لها ما يضمن صحتها فإنه يحذر منها او يشك فيها لذلك جاء اهتمامه بالترقية بين الأصل وبين الصورة ، أى كيف انتقلت الوثيقة اليه .

ومعرفة الكيفيات والأحوال المختلفة التى انتقلت بها الوثائق من مهمة الوثائقي لا من مهمة المؤرخ ، حيث يصف الوثائقي هذه الأحوال ويعرف بالفروق الدقيقة بينهما ويحدد معنى

الأصل ويعرف بأنواع الصور ويعين لكل نوع درجته من السلطة والنفوذ والحجية .
والمقصود بمعرفة كيفية انتقال الوثائق ، وهو تحديد العلاقة بين النص الحالي الذي يقع بين أيدينا الآن ، وبين ما كانت عليه عند أول تحرير لها ، ولا شك أن المؤرخ مثلاً يفضل صورة صادقة عن أصل مشكوك في صحته وبالتالي لابد من تصنيف الوثائق قبل الحكم عليها ونحن قد تصلنا الوثائق كاملة، وقد لا يصل إلينا منها إلا جزء أو أجزاء وهذا أيضاً يستدعي البحث في كيفية انتقال الوثائق إلينا .

وهناك ثلاث حالات لانتقال كاملة إلينا

- أ - أن تصل إلينا عن طريق الأصل .
 - ب - أن تصل إلينا عن طريق أحد الأصول مثل المسودة .
 - ج - أن تصل إلينا عن طريق صورة أو نسخة .
- هذا بالنسبة للوثيقة الكاملة أما الوثيقة التي وصلت إلينا جزئياً فإنها تنقل إلينا عن طريقتين :

١ - عن طريق ذكرها في وثائق أخرى (تضمنين)

٢ - عن طريق ذكرها في نص تاريخي .

وكما تبين الدراسة أن المسودة سابقة على الأصل وقد تشتمل على حذف أو شطب أو إضافات ، وأسلوبها ضعيف إلى حد ما حيث تعتبر هي مشروع تمهيدى للأصل ومن ثم فهي سابقة عليه وغالباً ما تكون ناقصة وغير كاملة . بينما النسخة فهي لاحقة على الأصل . ويتميز الأصل بسمتين رئيسيتين :

أولاً : أن يكون كاملاً من حيث الشكل ومن حيث النص فإن لم يكن كذلك لا يصبح أصلاً .

ثانياً : الأولوية والأسبقية في الزمن والقدم .

العنصر الأول

عنصر كمال الأصل : الأصل من هذه الناحية هو الوثيقة في حالتها المنتهية الكاملة التي تجعل الوثيقة قادرة على إحداث كل النتائج التي يرغب الفاعل أن يصل إليها . أى

أن الأصل هو الوثيقة التي توفرت فيها كل شروط الشكل . فلكي تكون كاملة يجب أن تكون :
في شكل معين معبراً عن إرادة الفاعل ، متفقة مع القواعد المتبعة في الديوان الذي أصدره .
عليها علامات الصحة والإثبات من توقعات . واختام وخلافه .

العنصر الثاني :

عنصر الأسبقية في الزمن لأن الأصل سابق علي الصورة وعنصر الأسبقية

الزمنية يشبهه علماء الوثائق بالطبعة الأولى من الكتاب المطبوع .

وينبغي أن يجتمع العنصران معاً في الوثيقة حتى تصبح أصلاً .

وأحياناً يعبر عن الأصل بأنه أصل صحيح وقد انتقد علماء الوثائق هذا المصطلح على اعتبار أن الأصل بطبيعته لا بد وأن يكون صحيحاً واعتبروا ذلك حشواً ولفواً ، كما انتقدوا أيضاً التعبير (الأصل المزيف) للدلالة على وثيقة مزيفة مقلده للأصل وفضلوا أن يطلق على هذه الوثيقة أصل مزعوم .

ويعرف الدكتور عبدالرحمن بدوي^(١) الوثيقة الأصل بأنها الوثيقة الوحيدة الفريدة التي تكون بخط المؤلف ذاته أو أملاها بنفسه .

تعدد الأصول :

يمكن أن تتعدد أصول الوثيقة الواحدة ، ومن أمثلة ذلك التعدد ما يتطلبه القانون في حالة الوصية ، حيث يجب أن تحرر من عدة أصول في وقت واحد أو في فترة زمنية يمكن اعتبارها متعاصرة ، ويرجع تعدد الأصول إلى طبيعة الفعل القانوني نفسه كما في العقود التي تبرم بين أكثر من شريك فقد اشترط القانون أن يعطى لكل شريك أصل منها تيسيراً له ليحتفظ بها في أرشيفه والرغبة في طمأنينته ، بحيث إذا ضاع أو تلف الأصل لديه بقي أصل آخر لدى غيره للرجوع إليه . ومن أمثلة تعدد أصول الوثائق العامة ، المعاهدات بين الدول فهي تحرر من أكثر من أصل .

(١) عبد الرحمن بدوي (مترجم) : النقد التاريخي ص ٢٢ .

ومن الطبيعي أن تكون الأصول متطابقة تماماً من حيث المضمون ومن حيث الشكل ، فإذا كان الأمر كذلك اعتبرناها أصولاً متعددة لفعل قانوني واحد موجه لنفس الشخص ، لكن إذا وجد خلاف على سبيل المثال فى التاريخ ، وجب فى هذه الحالة ألا تحتفظ بصفة الأصل للوثيقة المبكرة منهما ، وبصفة النسخة المطابقة للأصل للأخرى . والتعرف على الأصول المتعددة ليس بالأمر السهل فى كل الأحيان ، حيث يجب التحقق من مضمون الوثيقة وشكلها ونواحي التشابه والاختلاف فيها .

نسخ الوثائق:

أستخدمت الوثائق عدة مسميات للدلالة على نسخ الوثائق مثل (صورة) أو (مثال) التى تعني صورة طبق الأصل والمفهوم أن نسخة الوثيقة عبارة عن وثيقة منقولة نقلاً كاملاً من الأصل فى وثيقة جديدة ، لها شكلها الديبلوماسى الخاص . ولها قيمتها القانونية الخاصة .^(١)

هذه صورة كتاب الوقف الأصلى نقلت منه بلا زيادة أو نقصان

وفى الكثير من الأحيان يسهل التعرف على النسخ وتمييزها عن الأصول ، حيث كانت فى أغلب الأحيان تخلوا من الختم أو التوقيعات وغيرها . غير أن هذا التمييز لا يكون بهذا القدر من السهولة ، إذ كثيراً ما قام الناسخ بنقل التوقيعات بشكل متقن . وبذا يكون من الصعب التمييز ، ولا يكون من السهل التعرف على طبيعة الوثيقة التى أمامنا ، إلا عن طريق النقد والدراسة المستفيضة للوثيقة شكلاً وموضوعاً ، والتعرف على جميع العادات المتبعة فى الدواوين .

والصور شأنها شأن باقى الوثائق تختلف باختلاف العصور ، بمعنى أنه ليس من الضرورى على الإطلاق أن تكون النسخ التى عرفت فى عصر ما ، قد عرفت أيضاً فى عصر سابق أو لاحق عليه .

وقد كانت الصور . تنسخ لعدد من الأسباب منها :

١ - تجنب استعمال الأصول استعمالاً مبالغاً فيه مما قد يؤدى الى تلفها وذلك

(١) نفس المصدر السابق والصفحة .

للاحتياط بعدم ضياع ما كنت فى الأصل حتى أنه لو تمزقت إحدى النسخ يوجد بدلاً عنها نسخ أخرى .

٢ - المحافظة على الأصل الذى أصابه التلف خوفاً عليه . حيث أنه فى بعض الأحيان كان العهد قد تقادم على هذا الأصل ، بحيث لم يعد من الممكن قراءة خطه ، بما يستلزم تحرير صورة من هذا الأصل القديم المتهاك .

٣ - فى بعض الأحيان كانت الصور^(١) تستخدم كالأصل تماماً ، وبذلك كانت النسخ تعد لتقديمها أمام القضاء عندما كان الأمر يدعو إلى إبراز المستندات فى أماكن متعددة فى وقت واحد .

هذه الصورة تكررت ...

٤ - هناك من الصور ما كان يعد بديلاً للأصل عند فقده ويطلق عليها "بدل فاقد" . هذه النوعية من النسخ يتيح لنا الوقوف على مضمون وثائقه أخرى سابقة عليها مفقودة . واستخراج بدل الفاقد كان يتطلب إجراءات ، اختلفت فى كل عصر عن غيرها للحصول على هذا النوع من الوثائق . ففى بعض العصور كان على طالب "بدل الفاقد" أن يحصل على تصريح لعمل الوثيقة الجديدة الرسمية لتحل محل المفقودة . ولكى لا يضار الغير فى حقوقه كان يعلن مثال هذه الوثيقة الصورة على العامة . وقد وصلنا من الوثائق الخاصة أصول وصور . فقد نجد أصل وصوره من وثيقة ، وقد نجد صورة فقط أو قد تصلنا صورتين من الوثيقة . كما وصلتنا النسخ أيضاً مجمعة فيما يعرف بالسجلات .

وقد تنتقل الصور من الأصل مباشرة فتذكر الوثائق

فى أصل الكتاب الوقف المنقول منه هذا المثال

(١) استخدم مصطلح النسخ والصوره مثال بالتبادل للدلالة على نفس المعنى .

كما يمكن أن تنقل من نسخة أو صورة أخرى ، وغالبا ما كان يرد التعريف فى الوثائق الخاصة بعد ذكر الشهود فى النص وقبل توقيع كل شاهد فى نهاية الوثيقة

مثال المثال المسطر اذني باطن الموثوب المذكور فيه

وكثير من الصور قد تم نقلها من السجلات ويتم ذكر ذلك فى النسخ المنقولة .

هذه صورة نقلت من سجل الايقانات المحفوظة بمحكمة ..

ولا شك أن تعدد اشكال الصور واختلاف اهداف استخدامها قد أوجد من بينها ما ليس له قيمة قانونية ، وأخرى لها قوة الأصل .

أما النوع الأول وهو النسخ التى ليس لها قوة قانونية : فهى لا يمكن أن تستخدم كمستند أو دليل من أمثلتها : تلك النسخ التى يعدها فرد لغرض شخصى (باحث) لأنها أصلا لم تحرر لتكون مستنداً رسمياً وإنما هى للبحث العلمى المجرد . فقد يحدث أن يقوم الباحث بنسخ الأصول وإعداد صور مطابقة للأصل . ولا شك فى أهمية مثل هذه الصور^(١) ، فكثيراً ما ضاعت الأصول وبقيت الصور التى قام بتحريرها المشتغلون بالتاريخ . وهناك بلاشك فارق بين الصور المصدق عليها وبين تلك التى كتبها المؤرخ الذى قام بتحريرها لغرض غير نفعى ، إذ لم يكن يرجو فيما وراء ذلك أن تكون مستنداً رسمياً ، وإنما كان الهدف هو البحث العلمى المجرد . غير أنه لا ينبغى أن تؤخذ الصور على علاتها . فلاشك أن دقتها يتوقف على الكاتب وقدر أمانته ، الأمر الذى للأسف أحدث تحريفا بهذه الصور عن الأصل ، لذا يجب الاعتماد عليها وتناولها بحذر .

أما النوع الثانى فهو النسخ التى لها من القيمة القانونية ما للأصل تماما . ويمكن أن تحل محله فى الحالات التى تتطلب ابراز هذا الأصل والاعتماد عليه . لذلك فإن الحكم على هذه الصورة لا يتعدى القول بأنها "صورة طبق الأصل" دون ذكر أنها صحيحة أو مزيفة .

(١) انظر مصادر دراسة علم الديپلوماتيك .

الى جانب هذه الأنواع من الصور نوع عرفه العصر الاسلامى ، كما عرفة العصر الرسيط الأوربي هو التوكيدات Confirmallon فقد اعتاد الناس منذ أقدم العصور أن يصلبوا من السلطات الرسمية توكيد ما بين ايديهم من وثائق (توثيقها) . وكان هذا التوكيد يحتوى على مضمون الوثيقة المراد توكيدها فى دقة ليست واحدة دائماً . أى تختلف من وثيقة الى أخرى ومن سلطة توثيقية الى أخرى .

ويجب هنا أن نفرق بين الصورة المصدق عليها والصورة المطابقة للأصل حيث لا علاقة مطلقاً بين التصديق على الصورة ، وبين صدق هذه الصورة ومبلغ صحتها . ولتوضيح ذلك يمكن أن نقول أنه فى حالة ما اذا تقدم أحد بوثيقة مزيفة الى موثق وحصل منه على صورة مصدق عليها لهذه الوثيقة المزيفة التى قدمها ، فإن هذه الصورة تكون صورة رسمية مصدق عليها مطابقة للزصل ، ولكن لا يمكن القول بأنها صادقة لأنها منقولة عن أصل مزعوم .

عرفنا أيضاً من الصور ما أطلق عليه "الوثائق المتضمنة Insertion" ومعناها أن الأصل لكى يعد منه صورة ، كان ينقل نقلاً كاملاً فى وثيقة جديدة مستقلة بذاتها ، لها شكلها الدبلوماسى الخاص ، كما كان لها قيمتها القانونية الخاصة ، وكانت صفة التضمن تقترب من الآتى (نحن فلان المسجل أو القاضى قد حضر الينا فلان وأطلعنا على الوثيقة التى تبدأ بالعبارات التالية ، وهى وثيقة صحيحة غير مزيفة كاملة ليس بها محو أو كشط سليمة الاختتام أو التوقيعات ومضمونها كالاتى) ثم يرد بعد ذلك النص الأسمى الكامل للوثيقة ، وفى ختامها تاتى علامات الإثبات من أختام وشهود وتاريخ ومكان الإصدار وغير ذلك . وبذلك تصبح أمامنا وثيقة أصلية ووثيقة جديدة مستقلة بذاتها منقولة منها لها شكلها الدبلوماسى الخاص بها .

مثل هذه الوثيقة لا تعد أصلاً ولكن هى صورة من أصل ، ولقد تباينت طرق التضمن بعضها عن بعض فى الصور ، فأحياناً لا يسهل التمييز بين النص الأسمى للوثيقة وبين العبارات الواردة فى الصورة فتجرى مختلطة فيها انشاءً وكلاماً .

وفى أحيان أخرى يمكن التمييز بين النص الأسمى وبين نص الوثيقة الجديدة بعبارة مثل (رأينا أو اطلعنا) .

ولهذا النوع من صور الوثائق عدة مميزات :

أ - يتضح فى هذا النوع ، الأصل المتضمن عما أضيف اليه فى الصورة الجديدة .
 ب - قد تذكر كلمه (كما رأينا أو اطلعنا) أو لا تذكر .
 ج - لهذه الصور المتضمنة قيمة الصور المصدق عليها .
 د - انها قد تحوى أشياء نطلق عليها (وثائق الدليل والمبررات) التى من أجلها حررت الصورة الجديدة ، والتى كانت تضاف لتبرر التضمنين .

وفى الواقع إن هذا النوع من نسخ الوثائق المتضمنة ينبغى على الديبلوماسى أن ينتبه اليه جيداً ، فقد يحدث أحيانا أن ترد فى هذا النوع أسماء اعلام أو مؤسسات أو نظم زالت فعلاً من الوجود ولكنها تنتقل فى الأصل المضمن عند تجديده فى هيئة صورة فى عصر آخر ، ومعنى هذا أننا قد نجد وثيقة مؤرخه فى القرن الحادى عشر تحمل نظماً ترجع الى القرن التاسع ، ولذلك يجب أن يكون الديبلوماسى دقيقاً حين يواجه وثيقة من هذا الشكل وأن يميز بين الصورة والأصل ، فكثيراً ما حكم بعض الوثائقيين عليها بالتزيف ، مستندين الى ما ظنوه فيها أخطاء تاريخية ، وهى بالطبع ليست مزيفه ، ولكنها جمعت بين أصل قديم وصورة جديده لم يتم التمييز بينهما مما أدى الى هذه الأخطاء الزمنية .

ولقد أمدتنا الوثائق العربية خاصة الوقف أو البيع بنوع من هذه الوثائق المضمنة المتمثلة فى مستندات الملكية فى الأوراق الرسمية التى فى حد ذاتها تعتبر وثائق شرعية قوية لأنها موثقة بالمحاكم وأدلة لها اعتبار كبير ، ولا بد أن يأخذ بها القاضى وبالتالى كان على المحرر أن يضمنها الوثيقة الجديدة ، حتى تكتمل للاخيره الضمانات القانونية الكافية (١) .

وتشتمل بيانات التضمنين على كل ما ورد فى الوثيقة الأصلية أو عرض لمضمونها فقط مثل: وثائق الاقرار مصور اثبات الحقوق والملكية أو الايلولة

فما يشهد له يملكه للتطع الطين المعينه الملاء مكتوب التبليغ المسطر من محكمة الباب
 العالى الثابت المحكوم فيه بالموجب من قبل عالر السادة الخنايله بمصر هو شرف الدين
 يحيى بن موسى الحاكم الشرعى

(١) انظر وثائق الدراسة المنشورة فى رسالة الدكتوراه غير المنشورة للباحث وثائق التكايا فى العصر العثمانى ، دراسة وتحقيق ونشر .

وكما سبق القول يكون التضمن كاملاً بمعنى أن الأصل القديم ترد عباراته كلها مميزة في الوثيقة المتأخرة أو تكون مجرد عرض للمضون .

ودارس الوثائق يستطيع أن يتبين أن التضمن الكامل للوثائق مر بمرحلتين

١ - المرحلة الأولى التي بدأت بها مراحل التضمن الكامل كانت تتم بنسخ وثائق معينة لها قوتها القانونية ، وكانت تعد كدليل قانوني مثل وثائق الأحكام الصادرة في القضايا .

٢ - هناك مرحلة تالية حين لجأ الأفراد إلى القضاء برفع قضية صورية يطالبون فيها بإثبات وثيقة ما ، ويصدر القاضي حكماً بتحرير وثيقة جديدة متضمنة للوثيقة الجديدة المطلوب إثباتها .

الصور التي لا يسهل الحكم عليها بالنسبة للأصل :

الصور التي لا يسهل التمييز بينها وبين الأصل تبين للدبلوماسي مدى تقدم العصر في تحرير الوثائق .

فهذا النوع قد يكون قد كتب الأصل والصورة معاً وفي وقت واحد ، على ورق من نوع وخصائص واحدة ثم يوزع كل منها على أحد الأطراف الذين لهم حق الاحتفاظ بالأصل أو صورته المطابقة .

هذا النوع يختلف في وضعه بين الوثائقين فهل يعد أصلاً أو صورة من الأصل أو يعد كله أصولاً ، أو يعد أحد أجزائه أصلاً والباقي صورةً بهيئته الأصل ، وهناك البعض الذي يعد هذه الصور أصولاً ويطلق عليها أصولاً من الدرجة الثانية .

ولنفترض أن لدينا صورتين لوثيقة واحدة ، فإما أن تكونا متفقتين ومتشابهتين تماماً وإما أن تكونا مختلفتين شكلاً^(١) ، وفي حالة الاختلاف فقد يقتصر الاختلاف في الصورتين المتشابهتين على اسم المخاطب أو بعض الصيغ ، وقد يقع الاختلاف بين الصورتين في التوقيع والاختتام ، فكثيراً ما كان يحدث أن الموقعين على الأصل ليسوا هم الموقعين على الصورة . وكثيراً ما كان يحدث أن يقل عدد التوقيعات من صورة الأخرى ، وأحياناً كان الاختلاف يرد في التاريخ ، كل هذه الاختلافات أو غيرها لا يمكن أن تخرج بالوثائق إلى الآن عن كونها صوراً من أصل واحد .

(١) انظر : "الصيغ المتعددة إلى وصلتنا من وثيقة الرسول دستور الأمة" التي وردت في الطبري ، البلاذري (فتوح البلدان) و (مقدمة) بن خلدون ، الديار بكرى (تاريخ الخميس) ، نور الدين الحلي (إنسان العيون في سيرة الأميره والمؤمن) .

ولقد جرت العادة على اعتبار أقدم الصور المتشابهة وأصلها تاريخاً أصلاً تطبيقاً لعنصر الأسبقية الزمنية الذى يميز الأصل . غير أن علماء الوثائق رأوا من الأفضل والأدق تحديد العلاقات بين هذه النسخ والتي يمكن أن تخرج منها بعدد من الحقائق مثل :

١ - إن جميع النسخ التى تحتوى فى نفس المواضع على نفس الأخطاء تكون إما نسخت بعضها من بعض نسخت كلها من نسخة واحدة تحوي هذه الأخطاء ، ذلك لأنه فى الحقيقة ليس من المعقول أن يرتكب عدة نساخ نفس الأخطاء ، وبالتالي يكون التشابه فى الأخطاء شاهداً أو دليلاً على الاشتراك فى المصدر (وحدة المنشأ) .

٢ - إن الحقيقة السابقة تمكن الدبلوماسى أن يستبعد دون تردد جميع النسخ المستمدة من نسخته لأصل مفقود . إذ من الواضح أنه ليس لها الاقيمة هذه النسخة التى هى مصدرها المشترك ، وهذه النسخ لا تختلف عن النسخة الأم ، وإذا هى اختلفت ، فإن هذا الاختلاف سوف يكون فى هيئة أخطاء إضافية . وإنه مضيعة للوقت أن تسجل الاختلافات فى القراءات بين هذه النسخ .

إذا ما تم ذلك الاستبعاد فسوف لا يصبح لدينا سوى نسخ منقولة من نسخ أخرى مفقودة . ومن أجل تصنيف هذه النسخ الجديدة الى مراتب نلجأ ايضا الى نفس المنهج .

هذا المنهج الذى يستلزم وقتاً وجهداً يعطينا شجرة أنساب . والواقع أن المسألة ليست بالبساطة التى قد تعتقد ، ويكفى أن نعلم أن منهجنا هو المقارنة بين النسخ من الأصل المفقود . اعتماداً على التشابه بين الأخطاء . بعد هذا تقارن بين النسخ المستقلة لكى تصل الى النص الأول . فإذا اسفرت المقارنة عن أن هذه النسخ تقدم لنا نصاً مقبولاً ، يتم نشره والاعتماد عليه ، بينما اذا ما اختلفت هذه النسخ فيما بينها فعلى الدبلوماسى أن يحدد مراتب هذه النسخ ويبين مواضع الشك فيها

وتزخر الارشيفات العربية بالعديد من نسخ الوثائق -أو المائل كما كان يطلق عليها- التى وإن قلت قيمتها عن الاصل ، فإنها فى الكثير من الأحيان تشكل فائدة كبيرة للدبلوماسى ، عندما تكون الأصول مفقودة ، خاصة وأن اعداد نسخ الوثائق العربية لم يكن يتم دون قيد أو شرط ، بل كان من الضرورى لكى تنسخ الوثائق التى تستخرج بهدف الإعتماد عليها فى الاثبات القانونى^(١) أن يتصل أصلها بالقاضى ، الذى كان يصدر أمره الذى يدون عن الركن

(١) المنهاجى : نفس المصدر ج ٢ ، ص ٤٠٩ .

الأيمن أو الأيسر من الوثيقة فى عبارة مثل: (لينقل) أو (ليسجل) ^(١) بعدها ناسخ كاتب الوثيقة فى النقل من أصول الوثائق أو من السجلات التى كانت عادة تحفظ فى المحكمة فى حالة عدم وجود الأصل المفرد ، كما كان الناسخ يحرص على ذكر اذن القاضى كتابة .

بعد الاذن من سيدنا رضى الله عنه لانا اننا انما انما الظاهر وانما الله الذى عن عطاياها الباهر حضورنا
القضاء محمد ابن بولانا المرحوم شيخنا المرحوم شيخنا محمد بن المرحوم شيخنا المرحوم شيخنا

ان نقل من أصله نقل الإذن من شيخنا من
شهادة مولانا القدر النور الى الله تعالى النور الامام العالم العامل العلامة الحجة النور

وتدلنا الوثائق على أنه اذا حدث ولم توقع النسخة من الحاكم الذى اذن بنقلها فيتم مقابلتها مرة أخرى على الأصل للتأكد من مطابقتها ثم توقع .

بأية اصحابها الذى هو كتاب وقف المرحوم سليمان باشا
الموضوع بخراند كنيسة جامع المنسوب اليه بقلعة مصر الحربية وهو غير النسخة الموضوع بالبرهان
ولما وجدت هذه الصورة خالية عن خط الحاكم الذى اذن فى نقله كانت من اصله ومطابقة
عليه فوبلت على اصلها مرة اخرى فطابقت بحسب العهد النور محمد بن شيخ محمد القاضي
بالقاهرة المحبة عنى عنها

ولقد كان الكاتب الذى يعهد اليه بنسخ الوثيقة من الموظفين الرسميين ، وعادة ما كان هو كاتب القاضى .

(١) ناهد حمدي : التصوير الميكروفيلى ، ص ١٩٦ .

رئيس القضاة في القضاة
محمد بن عبد الله المولى المورث من مصر
عن البنية والابنة غني عنها.

في الغد

الحقبة المعروفة بالقضاة من المولى دار القضاة حياها الله تعالى وعني

وكان الكاتب يعتمد نسخ الوثائق بعد إعدادها من القاضي ، الذي يضع علامته
أو خاتمه عليها ، وذلك بعد مقابلتها على الأصل .

ولقد وصلنا على الوثائق العربية عبارات تبين نقل النسخ عن الأصل مثل:

والله وحده ولا اله الا الله على محمد وآله
عالمه على الله عليه
الله تعالى على محمد وآله
ما من الله

ومن الملاحظ أن كتاب الوثائق كانوا يحرصون على مقابلة النسخ على الأصل المنقول
منه هذه النسخ ، وكانت هذه المقابلة إما في المعنى دون الحروف وإما فيهما معا . فاذا كانت
في المعنى ينيب الكاتب الى ذلك للإحتراز .

ومطابقا للمعنى من الحروف فاليقين لذلك حسب الله ونعم الوكيل

صون كتاب الوقت بقل من اصلها فقولت منه واقفة لفظا وتنقي وطائفة عرفا فخرنا

ولقد بلغ الاهتمام بالمقابلة حداً جعل معه القاضي يسمع شهادة الشهود في مضمون
المقابلة ، ويثبت الناسخ ذلك في النص .

وَتَبَيَّنَ مَقْصُودُ الْمُقَابِلَةِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا سَبِيلٌ إِلَى سَبِيلِنَا

كما كان في بعض الأحيان يشترك في المقابلة أكثر من واحد يرد توقيعهم في نهاية

النسخ .

قابله

مع واضع خطه بمبینه

ومن المشاهد أيضاً أن المقابلة كانت في مجلس واحد أو في عدة مجالس زيادة في

التأكد من أمور قد لا تتضح في المرة الواحدة

بلغ مقابلة على أفضل
عقب الأمانة والأمانة
في عالم منزه

وفي كل هذه الحالات وغيرها ، كان الكاتب يحرص على المحافظة التامة على كمال

وتمامية النص ، ولم يفتهم التحفظ خشية وقوعه في اخطاء غير مقصودة .

المستند في قولك : هَذِهِ التَّحْقِيقَاتُ عَلَى أَصْلِهَا الْوَرَقِ
الْمُحْمَرِّ وَالْأَوَّلُ مِنَ الْمَلَامَةِ قَدْ أُلْتُقُولُ مِنْهَا مَبْنِىَ الشَّخْصَةِ وَطَابَقَتْ أَصْلُهَا
الْمُبْدُولُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقُوصٍ إِلَّا مَا رَأَيْتُ عَنْهُ الْبَصَرُ وَطَبَقَتْ الْقَائِمَةُ عَلَى خَطِّهَا ذَلِكَ

كما كان الناسخ دائماً حريصاً على عدم إتاحة الفرصة لأى تلاعب في الوثيقة سواء

بتغيير الأسماء أو الأثمان أو غير ذلك ، فإذا وقع في خطأ أثناء النسخ وقام بالكشط أو

التصحيح فيشير الى ذلك في عبارات واضحة مثل :

- الكشط الذى فى آخر الوثيقة معتذر عنه .

- فيه ملحق كذا وكذا صحيح ذلك جار فيه معتذر عنه .

وفى بعض الأحيان كان يتم نسخ أكثر من نسخه وعندئذ كان اذن القاضى يتضمن ما يفيد عدد النسخ المطلوب استخراجها (٣ نسخ) وكان على كاتب النسخه أن يذكر وجهه كل فيها فى الوثيقة فيذكر

" نسخه منها فى يد فلان ثم له وحجة ونسخه فى يد فلان ثم له وحجة" (١)

او بالطبع لم يكن هناك عرف يحدد عدد النسخ التى يمكن أن تصدر من الوثيقة الواحدة .

من كل ما سبق واعتماداً على ما تم من دراسات أكاديمية فى هذا الشأن يمكن أن نتبين عدداً من الحقائق المتصلة بصور أو بنسخ الوثائق العربية مما لا شك فيه أنها من الممكن أن تشكل حلقة هامة فيما يهدف إليه علم الدبلوماسية العربى من وضع قواعد ، وتجميلها فيما يلى :

* أن الشخص الذى كان يقوم بنسخ الوثيقة هو موظف رسمى مختص من مساعدى القاضى فى المحكمة .

* كان عدد النسخ المطلوب استخراجها مقيداً بما يذكره القاضى على هامش الأصل المطلوب اعداد صورة منه .

* أن القاضى كان يأمر بكتابة نسخ من الوثائق وقيدها فى السجل للإحتياط عند فقد الأصل .

المراحل التى كان يمر بها استخراج نسخ الوثائق كانت كما يلى :

- * طلب اذن القاضى بالموافقة على استخراج نسخة أو أكثر .
- * صدور إذن القاضى بالموافقة كتابة على الأصل بكتابة النسخ وعددها .
- * قيام الموظف الرسمى الذى صدر له اذن القاضى بكتابة النسخة .
- * مراجعة المصدر الذى نقل عنه وتعيينه وتحديد مكان وجوده .
- * اقرار الناسخ بما يفيد مقابلة ومطابقة النسخ بالمصدر الذى نقل عنه ، وتاريخ المقابلة ، وتوقيعه وذكر أى مشارك فى المقابلة .
- * اطلاع القاضى على النسخة ثم وضع تأشيرته أو علامته بعد الحكم بصحتها .

(١) الوانشريسى (احمد بن يحيى) المنهج الفائق بأداب الموثق واحكام الوثائق ، ورقة ٩ .

نسخ الوثائق المجمعة

"السجلات" (١)

هناك نسخ أو صورة من الوثائق انتقلت إلينا مجمعة في شكل سجل أو دفتر ويعرف السجل أو الدفتر من الناحية الديبلوماسية ، بأنه كراس مخطوط ، دون أو قيد فيه أفرادا أو شخصى معنوى ، وثائق أو نسخ من الوثائق التى صدرت عنهم أو التى تسلموها ، كلما قاموا بإرسال وثائق أو قاموا باستلامها ، وذلك من أجل ضبط حركتها .

وتتميز السجلات بشكلها العام ، وشيوع استخدام مصطلح (دفتر) للتعبير عنها . وهى عبارة عن صحيفة قياسية مستطيلة من الورق ، مقسمة الى عدة أنهر ، تطوى بشكل عمودى فى منتصفها ، بحيث يكون من السهل أن تخاط عند موضع الثانية لتصبح دفترًا .

وكان الكتابة فى الوثائق المفردة وفى صفحات العنوان ، يشيرون الى هذه الأوراق المطوية على أنها سجلات أو دفاتر ، كائن يقال

— هذا الدفتر المبارك

— قلت هذه الصورة من السجل المبارك

وقد ربط الكتاب بين الدفاتر ومسمياتها ، بغرض التنبيه أو بيان مضمون الدفتر ، وقد اختلفت هذه المسميات باختلاف الدواوين ، وطبيعة التصرف الوارد بها مثل :

سجل أو دفتر يومي

سجل أو دفتر حساب

سجل أو دفتر شطب

سجل أو دفتر قيد

(١) توجد فى دار الوثائق القومية مجموعة ضخمة من هذه السجلات تعكس كل الحقائق المذكورة . وترجع كلها الى العصر العثمانى حيث لم يصلنا من العصر المملوكى أى ماها .

واستخدام مصطلح قيد كان من أجل الدلالة على عمليات ثبت المكاتبات الصادرة و الواردة للنصالح فى الدفاتر والسجلات . على اعتبار أنها وثائق يعوزها الإثبات ، ولذلك فإن ربطها أو قيدها فى الدفاتر يكسبها الدليل (١) .

غير أنه من المؤكد أن الإثبات لم يكن هو الدافع الوحيد لوجود السجلات ، بل إن الذى يمعن النظر فى الدفاتر القديمة يستطيع ان يتبين أهدافا أخرى للقيد فى السجلات ، منها ما يتعلق بالاستخدام المستقبلى للوثائق ، والحرص على أن تكون السجلات مرجعاً أميناً يهتدى به للوقوف على مكاتبات سابقة عند الحاجة إليها .

ويعرف علماء الوثائق القيم البالغة لهذه السجلات ، التى أوصلت إلينا صور العديد من الوثائق التى فقد أصلها (٢) .

ولقد كانت السجلات ولا زالت هامة وضرورية لمختلف الجهات الرسمية ، كبريها وصغيرها . تبين نشاطها ، وتشكل الذاكرة الرسمية لها . ولذلك فإنه مما يميز السجلات صدورها عن جهة رسمية ، وبأنها تغطى فترة زمنية معينة .

وتتعدد أنواع السجلات وأشكالها ، فإن جانب سجلات الصور هناك من السجلات ما دون فيه أول تحرير للوثيقة . وفى هذه الحالة لا يعد السجل سجلاً للصورة . ومن أمثلة هذا النوع سجلات المسجلين وسجلات المحاضر ومضابط الجلسات .

وسواء كان السجل سجلاً للصورة أو سجلاً للأصول ، فقد كانت هناك مميزات مشتركة بينهما .

وتختلف طرق التدوين فى السجلات فهناك طريقتان فإما أن تدون السجلات تباعاً يوماً بيوم ، وإما أن تجمع الوثائق المراد تدوينها وتسجل دفعة واحدة فى وقت لاحق .

وفى الحالة الأولى يطلق على السجلات (تباعية) نظراً لتتابع التسجيل منها يوم بيوم ، وكلما كانت هناك نواعى للإصدار أو للتسليم الوثائق ؟

(١) ناهد حمدي : اسس تصنيف الوثائق وإدارة الملفات فى الأجهزة الحكومية ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ١٩٩٩ ، ص ٢٢ وما بها من مصادر .

(٢) نفس المصدر السابق ، ص ٢٢ .

وبناء على ذلك كان لكل سجل من هذا النوع فترة زمنية يقع فيها
أما النوع الآخر من السجلات ، فهو الذى يكتب دفعة واحدة ، أى لا يتون يوماً بيوم .
ويعرف بالسجلات غير التباعية ، وتمييزاً له عن النوع الأول ، هذا النوع الأخير تكون قيمته
القانونية أقل .

ثم أن هناك فارق آخر ، هو أن السجل غير التباعى ، غالباً ما يقوم بتدوينه المرسل فى
حين أن السجل التباعى ، يقوم بتدوينه فى الغالب الشخص المرسل أو المصدر الذى تصدر
منه الوثائق تباعاً .

ونظراً لأن السجلات التباعية لا تدخل تحت حصر وأن عددها كبير جداً ، لذا يمكن
تقسيمها الى أنواع حسب الجهات الصادرة منها ومن أشهر هذه الأنواع ما يلى :

١ - سجلات الدواوين .

٢ - سجلات القضاء ومضابط الإشهادات .

٣ - سجلات الوثائق الخاصة .

وتمثل أهم الجوانب التى ينبغى على الدبلوماسى أن يقوم بدراستها والاستئله التى يقوم
بتوجيهها إليها فيما يلى :

١ - هل السجلات الموجودة الآن هى السجلات الأصلية أم انما تمثل صوراً حررت مرة
واحدة مطابقة لسجلات سابقة ؟ ، وفى هذه الحالة تكون السجلات السابقة سجلات مؤقتة .
٢ - هل نص الوثائق الموجودة فى السجل نص كامل أم هو نص موجز أو مختصر ؟ لأنه
كثيراً ما يحدث فى تدوين السجلات أن يختصر الكاتب الوثيقة المطولة الى عناصرها
الرئيسية .

٣ - ما هى الطريقة التى اتبعت فى ترتيب ما دون به ، هل هى زمنية ؟ وهى طريقة الترتيب
المفروضة فى السجل التباعى . أم هى تتم بطريقة وفى نفس الوقت تبعاً للترتيب الزمنى ،
بمعنى أن يشغل كل نوع من الوثائق جزء من السجل ويرتب فيه زمنياً ؟

٤ - هل يتم التدوين وفقاً للأصل أو كان يحدث وفقاً للمشروع التمهيدي لهذا الأصل ؟

٥ - هل كان التدوين يشمل كل الوثائق الصادرة عن الديوان أو كان يقتصر على وثائق دون
أخرى ؟ وعلى أى أساس كان يتم التفضيل بين وثائق وأخرى ؟

هذا بالنسبة لسجلات الدواوين . أما بالنسبة لسجلات القضاء ، فيختلف نظامها بحسب النظم القضائية المتبعة ، ودرجة بالحاكم القضائية .

أما بالنسبة لسجلات الوثائق الخاصة فيمكن أن نميز فيها بين نوعين :

(أ) سجلات لوثائق يطلب الأفراد تسجيلها لهم ولمصلحتهم لغرض سياسى أو ادارى أو لاثبات الحقوق .

(ب) سجلات وثائق يفرض القانون تسجيلها وإعلانها لمصلحة الغير أو لمجرد فرض رسوم .

تقدير قيمة السجلات من حيث أنها وسيلة لانتقال الوثائق الينا :

أولاً : السجلات التباعية :

تعد السجلات التباعية من أغنى المصادر التى تشتمل على وثائق صادقة ، فهى سجلات رسمية ، سواء كانت ديوانية أو قضائية . وليس من المفترض أن يطرأ عليها التزيف الذى من الممكن أن يطرأ فى حالة الوثائق الخاصة ، الا إذا افترضنا أن موظفاً عاماً اشترك فى هذا التزيف ، فهى اذاً مرجع هام ومصدر رئيسى للتاريخ ، وهذا يلقي الضوء على أهمية العناية بالأوراق الحكومية التى تصبح بعد زمن أوراقاً تاريخية ومصدراً للتاريخ .

وعلى الرغم من وضوح تلك القيم والأهمية التى تنفرد بها السجلات ، الا أننا نجد بها بعض المآخذ التى يجب أن نعلم عنها شيئاً حتى يكون تقديرنا لهذه السجلات تقديراً صحيحاً من أهمها :

١ - كثيراً ما تختصر الوثائق المطولة الى عناصرها الرئيسية أى إلى صيغها المعروفة ، وفى هذا ضرر كبير ، وهناك بعض الدواوين التى لم تلجأ الى هذه الاختصارات فى السجلات ، فدونت فيها الوثائق كاملة بحذافيرها حرفاً بحرف .

٢ - تتوقف قيمة السجل باعتباره صورة صادقة على صدوره من جهة حكومية .

٣ - من المآخذ التى تؤخذ أيضاً على السجلات أنه بالرغم من قيمتها فقد يقع الكتاب او مدونوا السجل فى الاخطاء نتيجة الاهمال ، فقد يهتم الكاتب الديوانى بالوثيقة المصدرة الى الغير ، ولكن لا يبدى نفس العناية بالوثيقة التى يسجلها فى السجل ، فتقع فيها الأخطاء ، وهذا ما يجب ان ينتبه اليه الوثائقي عند تقديره للسجل .

ثانياً : السجلات غير التباعية :

يعرف السجل غير التباعى بأنه مخطوط نسخت به صور المستندات الخاصة لأحد الافراد أو إحدى الهيئات لتسهيل الرجوع اليها وللمحافظة على الاصل من التلف .
هذه السجلات بها مادة وفيرة لمختلف جوانب البحث العلمى .

موازنة بين السجلات التباعية وغير التباعية :

للسجلات التباعية كما ذكرنا قيمتها بالرغم مما أخذناه عليها بسبب الاختصار ، لأنها سجلات رسمية والوثائق المدونة منها تعد صوراً مصدق عليها ، فى حين ان السجلات غير التباعية ليس لها قيمة الا بالنسبة لصاحبها ، ولكى يقرب مدونوا السجلات غير التباعية الفارق الكبير فى هذه المناحية بين السجلات غير التباعية والسجلات التباعية الرسمية ، عمدوا على الحصول من المسجلين على تصديق بأن مسجلاتهم مطابقة للأصل الذى دونت صورته فى السجل ، فكثيرا ما نجد فى هذه السجلات بعد كل صورة إقرار من المسجل بأن هذه الصورة مطابقة للأصل تماما ، وفى بعض الأحيان ترد شهادة المسجل بمطابقة صور السجل للأصل مرة واحدة فى نهاية السجل ، وبهذا الشكل قربت المسافة بينهما وبين السجلات التباعية .

١- من أبرز ما يميز السجلات التباعية ، ان الوثائق تدون فيها حسب اصدارها او حسب تسلمها يوما بعد يوم ، وبعد هذا الاصدار او التسلم مباشرة او بوقت غير طويل ، فى حين ان السجلات غير التباعية يكون وقت كتابتها غير مرتبط بوقت كتابة الوثائق او تسلمها ، فقد تكتب دفعة واحدة أو تكتب بعد كتابة الوثائق بوقت طويل ، وقد يختار من بين الوثائق وثائق معينة لكتابها .

٢- السجلات غير التباعية لا يوجد ضمان لصدق ما تحويه من الوثائق أو الحوادث التى دونت على هامشها ، وبالرغم من ذلك إن هذا الحكم لا يجب ان نفهمه على إطلاقه بل يجب فحص كل سجل على حدة ، فلا شك ان هذه السجلات اختلفت العناية بها من سجل الى آخر ، كما اختلفت الدقة فيها باختلاف اهتمام الكاتب بالسجل .

تنظيم السجلات :

اتبع فى تنظيم السجلات احدى الطرق الاتية :

١ - معظم السجلات اتبعت فى تنظيمها الطريقة الموضوعية بمعنى أن الوثائق بويت على أبواب كل باب وفصل منها يحوى الوثائق التى وردت وصدرت عن جهة معينة ، فنجد الوثائق الواردة من كل ديوان ، أو من كل شخص على حدة .

٢ - اتبعت احيانا طريقة موضوعية اخرى فى تنظيم السجلات ذلك ان الوثائق جمعت وبويت على أساس طبيعتها القانونية ، فدونت وثائق البيع مجتمعة على حدة ، وكذلك الشأن فى وثائق الإيجار ، وغيرها من المعاملات .

٣ - بعض السجلات نظمت سب الاماكن او البلدان التى صدرت عنها .

ويشكل عام كان عدد السجلات التى تستخدم كبيراً ، لذلك نجد فى بعض الاحيان ، يرمز الى السجل برمز من الرموز الابدجية فيقال (السجل أ) ، ونظراً لأن حروف الهجاء لم تكن لتغطى أعداد كل السجلات ، فقد وجدت طرق أخرى ، فأحيانا كانت السجلات تعرف باسم كاتبها ، وأحيانا أخرى كانت تسمى باسم لون غلافها ، فيقال السجل الأحمر ، والسجل الأخضر ، ولا يزال هذا الأمر مستخدماً فيما تصدره وزارة الخارجية من كتب دبلوماسية .

ويهمنا هنا كوثائقين أن نعلم أن بعض السجلات قد دونت فى هوامشها الكثيرة من الحوادث التاريخية الهامة ، ومن ثم أصبحت السجلات مصدراً من مصادر التاريخ لا لإحتوائها على وثائق فقط ، ولكن لأن بعضها دون صاحبه فى هوامشه الحوادث التى شاهدها ، واعتبرها من الحوادث الهامة التى يصح تسجيلها مع صور الوثائق ، هذا النوع من السجلات يعتبر حلقة اتصال بما سميناه فى مصادر التاريخ بالحواليات ، وإن كان يعتبر سابقاً لها .

ونظراً لأن هذه السجلات كما ذكرنا ، تمثل مصدراً هاماً من مصادر التاريخ كما انها تعتبر أيضاً مصدراً من مصادر الاثبات ، خاصة فى حالة فقد الأصل ، كان على دارس الديبلوماسية أن يهتم ينقدها وتحليلها شكلاً وموضوعاً ، وأن يؤرخ السجل غير المؤرخ . خاصة وأننا قد علمنا أن السجل التابعى بطبيعة تدوينه ونموه يوماً بعد يوم ، كالكائن العضوى يقع فى فترة زمنية هى عمر هذا السجل ، بينما السجلات غير التابعة ، تختلط فيها التواريخ ولا يسهل تحديد نهايتها وبدايتها ، كما فى السجلات التابعة ، بل وقد يحدث أن

يكون السجل الذى وصلنا قد فقدت منه الاوراق الاولى .

وفى بعض الاحيان يمكن تأريخ مثل هذه السجلات بفحص الخط المدون به السجل ، حتى اذا اهتدينا الى وثائق متأخرة تشبه فى خطها الوثائق الأولى فى السجل ، أمكن ان نؤرخ بدايته حسب آخر وثيقة مشابهة فى خطها خط الوثائق فى السجل .

المضابط :

يطلق مصطلح المضبطة على السجل الذى دونت فيه تفاصيل المناقشات والقرارات ووقائع الجلسات مباشرة وقت حدوثها .

ونأخذ المضبطة الشكل المادى للسجل أو الدفتر ، كما أن صفحاتها على الاخص مضابط المحاكم مقسمة الى اناهار للاغراض المختلفة مثل رقم الوثيقة تاريخها وغيرها .

ودراسة خصائص هذه النوعية من الدفاتر له أهمية كبيرة بالنسبة لعلم الديپلوماتيك العربى حيث يمكن الخروج منها بالقواعد والاحكام التى هيمنت على كتابتها فى فترات وأماكن معينة ، ولاشك ان المبكر من هذه المضابط كانت تصعب قراءته وذلك بسبب السرعة التى كانت تكتب بها ، اضافة الى انه كان يقوم بالتدوين فى المضبطة الواحدة اكثر من كاتب لكل منهم اسلوبه وخطة وطريقته وسماته الشخصية فى التدوين ، فضلاً عن انه لم يكن هناك بشكل عام ، مراعاة أو دقة فى ترقيم الوثائق أو صفحات المضبطة ، اضافة الى ان طبيعتها اقتضت فى معظم الاحيان عدم وجود صيغ افتتاحيات أو خواتيم . كما انه لم يكن هناك تعريف بالمدى او الفترة الزمنية التى تغطيها كل مضبطة ، الأمر الذى استقر فى اواخر العصر الإسلامى الوسيط .

وتتميز المضابط أيضاً عن السجلات فى أنه كانت ترد فيها توقيعات القضاة ونوابهم كما يرد فى نهاية الوثيقة توقيعات الشهود واسم الكاتب .

وفى بعض الحالات حين يتطلب الأمر تحويل قضية الى المفتى للاطلاع عليها وطلب الافادة ، كان القاضى يشير الى ذلك الطلب بخط يده فى المضبطة مع الوثيقة ، وذلك ضبطها لهذا الوضع وضمان عدم التزوير فيه^(١) .

(١) تملى دار المحفوظات ودار الوثائق بمضابط لمختلف المحاكم .

ولقد كانت هناك ضوابط لإخراج وكتابة المضابط ضمانا لعدم الدس والتزوير فيها من أمثلة هذه الضوابط أن تكون كتابة المواد الشرعية الصادرة بالمحاكم الشرعية بجميع أنواعها بالمضابط المنمرة المختومة بغير تخلل بياضاً ولا حشواً بين الأسطر ولا ضرب ولا كشط^(١) .

سجلات الأحكام:

هذا النوع من سجلات القضاء له طبيعة متميزة حيث لا تدون فيه صور الوثائق الصادرة .

بل هو سجل يتم فيه قيد الاحكام التي يصدرها القاضى فى مجلس الحكم فى الدعاوى التى ينظرها ، فيقوم الكاتب بتسجيل الحكم فى هذا السجل ويشهد عدوله الحاضرون سامعه فى المجلس على هذا الحكم^(٢) ويحتفظ كل قاضى لسجل أحكامه فى الديوان الخاص به .

حكم مأذون به بذلك وأمر بكتابة وقيد بالسجل المحفوظ فى الديوان

ولقيد الاحكام فى السجلات قصة يذكرها محمد بن يوسف الكندى فى كتابه ، تاريخ قضاة مصر ، مفادها أن أحد القضاة وهو سليم بن عتر الذى كان قاضيا لمصر من قبل معاوية بن أبى سفيان ، اختصم اليه فى ميراث ، فقضى بين الورثة ثم تناكروا وعادوا إليه مرة أخرى فاضطر الى اعادة النظر فى الدعوى والقضاء بينهم ، ولكنه فى هذه المرة أمر بتسجيل حكمه فى سجل واشهد عليه فيه شهود ، وكان بذلك أول القضاة فى مصر الذى أفرد سجلاً لأحكامه القضائية التى يصدرها .

ولا شك ان تسجيل الاحكام هو الذى جعل الفقهاء ينادون دائما بضرورة أن يكون بين الحاضرين فى مجلس القاضى بعض شهوده .

ولا شك ان هذه النوعية من السجلات تفيد الدبلوماسيات كثيراً فى التعرف على طرق كتابة الاحكام وقواعدها .

(١) فيليب جلال : قاموس الادارة والقضاء ج٤ ، ص ١٥٠ .

(٢) القلقشندي : نفس المرجع ، ج١ ، ص ٦٠ .

٤- أنواع الوثائق

من الأمور الهامة في العلم أن يقوم الدبلوماسي بتعريف نوع الوثيقة التي يعكف على دراستها ذلك لأنه كما نعلم أن الوثائق القانونية التي يدرسها علم الدبلوماسية . خصم واسع متعدد الأنواع مما يحتم علينا أن نصنف هذا الخضم الواسع إلى أنواع كما يصنف علماء النبات مثلاً النباتات إلى أنواع وعائلات .

وهناك أكثر من تقسيم للوثائق يعتمد على وجهات نظر مختلفة من بينهما :

أولاً : السبب الذي أدى إلى تحرير الوثيقة ، ومن هذه الوجهة تقسم الوثائق إلى

نوعين رئيسيين :

النوع الأول :

وثائق قصد بها أن تكون مستنداً أو دليلاً عند التقاضي إذا لزم الأمر ،

هذه الوثائق قد حررت للاستناد إليها عند التقاضي وتكون دليلاً على الفعل القانوني الذي يتم قانوناً بمجرد تبادل الموافقة بين الطرفين ويمكن أن يتم بمجرد القول أو الإشارة أو الشهادة .

هذا يعني أن هناك نوع آخر من الوثائق لا يمكن أن يتم الفعل القانوني إلا بتحرير الوثيقة ، فمثلاً يتم البيع بمجرد اتفاق الشاري والبائع على الصفقة ، فالفعل القانوني هنا تام لا ينقصه شيء فإذا حرر عقد البيع كان الغرض من تحرير هذه الوثيقة ليس لاتمام العمل القانوني الذي تم كما عرفنا بمجرد اتفاق الطرفين ، وإنما الغرض من التحرير إبراز مستند أو دليل على عقد الصفقة إذ لزم الأمر الإلتجاء إلى القضاء .

النوع الآخر :

هناك نوع من الوثائق لا يتم الفعل القانوني فيه إلا بتحرير الوثيقة ومن أمثلته الوصية ، فالوصية لا تتم بمجرد نية الموصي ولا تتم بمجرد الشهادة الشفوية من شخص آخر ولكنها لا تكون تامة إلا بوثيقة مكتوبة ، وفي هذه الحالة تحرر الوثيقة لاتمام الفعل القانوني ، فكان كتابة الوثيقة في هذه الحالة عنصراً من عناصر الرسمية اللازمة لاتمام الفعل القانوني ، في حين أن الوثيقة من النوع الأول لا شأن لها باتمام الفعل القانوني .

فاذا هناك نوعان من الوثائق على أساس السبب او القصد من تحرير الوثيقة ، وهذا التقسيم مهم من وجهة نظر القانون ، ولكنه أقل أهمية بالنسبة للوثائقي ، ونحن نعلم من دراسة تاريخ القانون ، أنه كلما تقدمت المدنية ازداد الاعتماد على الوثائق المكتوبة باعتبارها مستند ودليلا ، أكثر من الاعتماد على شهادة الشهود أو على المعاينة أو الاقرار أو اليمين أو غير ذلك من وسائل الاثبات المتبعة في القضاء .

ثانياً : هذا التقسيم على صحة الوثيقة ومدى الاعتماد عليها ، وبعبارة أبسط هناك وثائق لا تقبل الطعن في صحتها كما أن هناك وثائق أخرى يجوز الطعن في صحتها .
النوع الاول : يشمل الوثائق التي قام بتحريرها موظف رسمي مختص مثل المسجلين .

النوع الثاني : وهي التي تقبل الطعن في صحتها والتي حررها الأفراد أو وقوعوا عليها .

ثالثاً: التقسيم من حيث كون الوثائق عامة او خاصة .
درج علماء الدبلوماسيات الاوروبيون على تقسيم الوثائق التي يدرسونها الى قسمين رئيسيين هما الوثائق العامة والوثائق الخاصة ، وكانوا يقيمون هذا التقسيم على عدة أسس .

١ - على اساس تدخل الجهات الرسمية :

واشهر مثل للوثائق العامة هو المراسيم التي تصدر عن الحاكم ، بينما اعتبروا الوثائق الخاصة كل ما لم تتدخل فيه الجهات الرسمية مثل عقد بيع غير مسجل .
وبالرغم من ذلك فلم يتفق علماء الوثائق فيما بينهم على كل ما يمكن أن يدخل في الوثائق العامة أو الخاصة .

ففي الحالات المتطرفة مثل عقد بيع صادر عن الحاكم غير مسجل ومرسوم صادر عن نفس الحاكم ، فأيهما وفقاً لأساس التقسيم المذكور ، يعد وثيقة عامة وأيها يعد وثيقة خاصة .
لقد اختلفت الآراء فاعتبر البعض عقد البيع وثيقة عامة باعتبار الحاكم جهة رسمية ، بينما اعتبرها البعض وثيقة خاصة على أساس أنها لم تسجل وأن التصرف أساساً صادر عن الحاكم كشخص وليس بصفتة سلطة رسمية .

٢ - على أساس الطبيعة القانونية :

تقسم الوثائق الى خاصة وعامة على أساس الطبيعة القانونية للوثيقة ، فإذا كانت الوثيقة متعلقة بعلاقة الافراد بعضهم ببعض أى بالقانون الخاص عدت وثيقة خاصة ، وأن كان موضوعها متعلقا بعلاقة الافراد بالحكومة والجهاز الادارى للحكم ، أى متعلقة بالقانون العام عدت وثيقة عامة ، وعلى هذا الأساس تكون وثائق البيع والايجار والرفن وغير ذلك تعد وثائق خاصة ، لأن هذه التصرفات مما يبحثه القانون الخاص أو المدني ، أما وثائق التشريع والقوانين الصادرة واللوائح والقوانين فتعد وثائق عامة لأن التشريع مرتبط بالقانون العام .

وبالرغم من هذا التقسيم كانت هناك كما فى المثال السابق ، حالات قام الاختلاف فى أمرها .

٣ - تقسيم على أساس الفاعل القانونى للوثيقة :

فإذا كان الفاعل القانونى للوثيقة له صفة عامة كان يكون حاكما أو موظفا عاماً كانت الوثيقة عامة حتى لو كانت متعلقة بأمر من أمور القانون الخاص ، فإذا لم تكن الوثيقة حائزة على شروط الفاعل القانونى المذكورة عدت وثيقة خاصة .

فمن الواضح ان هذا التقسيم يهم القانونى اكثر من المشتغل بالوثائق إذ يصعب من الناحية العملية أن يضع الوثائق فى كفة واحدة مرسوم صدر عن حاكم وعقد بيع مسجل لنفس الحاكم باعتبارهما وثائق عامة صدرت عن فاعل قانونى له صفة عامة .

٤ - اتفق معظم علماء الوثائق الاوروبيون على أن يجمعوا بين وجهات النظر القانونية المختلفة :

فيقسمون الوثائق على أساس طبيعة الفاعل القانونى ، وعلى أساس الطبيعة القانونية للوثيقة معاً . فالوثائق التى حوت أفعالا قانونية صادرة عن أفراد أو متعلقة بالقانون الخاص تعتبر وثائق خاصة سواء كانت هذه الوثائق مما اشترك فى تحريره جهة رسمية أو لم تصدق عليها جهة رسمية وماعدا ذلك فهم يعدونه من الوثائق العامة ، هذا التقسيم المزدوج تقسيم عملى يميل اليه غير الواحد من علماء الوثائقين حيث لا يقيم حدوداً ضيقة بين أنواع الوثائق الكثيرة المختلفة .

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك حالات اخطط فيها الأمر واثبت الخلاف فيها أنه ليس هناك معيار دقيق لتقسيم الوثائق الى عامة وخاصة .

ويختلف منظور علماء الوثائق العربية في الأسس التي يبنون عليها تقسيمهم للوثائق الإسلامية الى عامة وخاصة ، ولكي نقف على هذا المنظور ، ينبغي أن نعلم أن الشريعة الإسلامية لم يكن لديها تقسيم إلى قانون عام وقانون خاص ، وإنما كانت وحدة متكاملة ، تعالج أبوابها في كتب الفقه ، بما في ذلك العبادات والمعاملات ، دون تمييز ما بين ما يدخل منها تحت أبواب القانون العام مثل القانون الدستوري أو الدولي وخلافه ، وبين ما يندرج منها تحت أبواب القانون الخاص مثل البيع والايجار والوقف والوصية ومختلف الأحوال الشخصية (زواج طلاق والميراث) وغيرها^(١) .

ولم تظهر محاولات تقسيم الشريعة الإسلامية الى قانون عام وخاص الا في الازمنة الحديثة ، عندما بدأ بعض المشرعين المحدثين في استخلاص كل ما يدخل تحت ايا من القانونين من خلال أبواب الفقه في المذاهب المختلفة .

من هنا اعتمد علماء الوثائق عند تقسيمهم للوثائق الإسلامية على طبيعة الوثيقة ، فتلك التي صدرت عن الدواوين اعتبرناها في هذه الحالة وثائق عامة ، أما تلك التي جرت بين الافراد مثل العتق والهبة والوصية والبيع وما إليها اعتبرناها في هذه الحالة وثائق خاصة .

وبعبارة أخرى جاء تقسيم الوثائق على أساس ديوانية أو غير ديوانية . ولا شك أن هذا المنظور منظور عملي في دراسة الوثائق الإسلامية ذلك لأن الدواوين تلك الهيئات الرسمية المنظمة المختصة بتحرير الوثائق - مثل ديوان الانشاء - في مختلف مراحل تحريرها ، كانت ولا تزال قاصرة على الحكام وعلى الهيئة التنفيذية التي تتلقى الوثائق الواردة كما تحرر الوثائق الصادرة .

ومما يميز معظم كتابات الوثائق الديوانية اتخاذها طابعاً خاصاً يصبح تقليدياً على مر العصور ، وهذا الطابع والأسلوب والقالب يسهل الى حد كبير مهمة ناقد الوثائق .

عرنوس . تاريخ القضاء ص ٢٧ - ٢٨ ، عطيه مشرفه : القضاء في الاسلام ، ص ٤٨ ، ١١ .

٥ - الشكل المادى للوثائق :

ما هو الشكل الذى وصلت الينا فيه الوثائق الديبلوماتية :
الواقع ان ما وصلنا من وثائق اتخذت شكلين المفرد أو ما كان يعرف بالدرج والمجموع
و يقصد به ما اتخذ شكل الكتاب أو الدفتر وهو ما عرف بالسجل .
وهناك خلافات فى شكل كل منهما فالسجل بشكل عام مستطيل الشكل كتبت أوراقه
على كل من وجهيها .

أما الوثائق المفردة فلم تكتب الا على وجه واحد وهو الوجه الداخلى أى باطنها أما ظهر
الورقة فلم يكن يكتب عليها سوى إشارات موجزة ربما تتعلق بفحواها وأحيانا كان يرد عليها
بعض التوثيقات الشرعية .

أولاً : الشكل المفرد :

ولقد اتخذت الوثيقة المفردة عدة أشكال وفقاً لأبعادها

الشكل الاسطوانى : (١)

لقد وصلتنا الوثائق ذات الأطوال الكبيرة ، سواء دروج الجلد المخيط أو الورق المكون
من عدة دروج ملتصق بعضها ببعض بواسطة مادة غرائية ، وهى ما يعرف فى المصطلح
الوثائقى بالدروج الموصولة .

ولقد نجم عن عدم إمكانية حفظ أو تداول هذه الوثائق الطويلة مسطوحه ، أن لفت هذه
الوثائق حول نفسها فى شكل اسطوانة Roll أو باستخدام وسيط مادى تلف حوله الوثيقة .
ولقد جرت العادة فى مثل هذه الحالة على لفها من نهايتها ، أى من اسفل الى أعلى
بحيث تكون بداية الوثيقة هى أول جزء يقابل المستفيد عند فتحها ، ولقد حافظت هذه الطريقة
الى حد كبير على سلامة الوثائق الملفوفة ماعدا الجزء الأعلى منها المعرض للاستعمال
المباشر ، وكذلك الهوامش ، ولعل هذا الامر يفسر لنا اتساع مساحة الهامش العلوى للوثائق
حماية له من تأثير الاستخدام المتكرر وملامسة الأيدى .

ومن المعروف ان البردى اتخذ شكل الدرج الملفوف منذ ظهوره ، بدليل وجود هذا

(١) القلقشندى : صبح الاعشى ج٢ ، ص ٤٦٧ ، ج٢ ، ابن خلدون المقدمة "المقصد الرفيع المنشأ" .

الشكل كحرف من حروف اللغة المصرية القديمة ، وقد عرف في مصر شكلا آخر للوثيقة وهو الدروج المطوية ثم السجل المجمع الذي يعرف حاليا بالكراس (Codex) ويمكننا القول بأن الاشكال السائدة في العصور القديمة ارتبط بأحد مادتي الكتابة الرئيسيتين وهما (البردى والرق) فارتبط الدرج بالبردى وارتبط الكراس بالرق .

وهنا يجب أن نلاحظ أن هذا الارتباط بين المادة نفسها والشكل قد يكون الى حد كبير مما تفرضه المادة ومكانياتها وطريقة صنعها وكيفية الكتابة عليها .

فالبردى مثلا لم يكن يجمع بين شيئين أساسيين مما ينبغي توفرهما في مادة الكتابة ، وهما المرونة والمتانة بحيث تبقى أو تدوم على مر الزمن الى حد كبير ، ولذلك لم يكن من السهل أن يستخدم البردى وهو سريع التقصف في هيئة أوراق أو ملازم يمكن تقليب صفحاتها كالكراس ، وإنما كانت مرونته لا يمكن الاحتفاظ بها على قلتها ، الا اذا لف البردى حول محور (اسطوانته) فيفرد عند القراءة بيد ويلف ما يقرأ باليد الاخرى .

وعلى ذلك نستطيع ان نقول ان الدرج الملفوف مرتبط بالبردى في العصر القديم لهذه الأسباب .

نستطيع ان نضيف سببا آخر ، وهو ان البردى لا يكتب الا على وجه واحد ، فكانت الصفحة تلف الى الداخل أى تكون الكتابة من الداخل .

وكانت هذه البرديات تحفظ عند العامة في سلال او أوان من الزجاج بينما كانت تحفظ في الارشيفات القديمة بطريقة أفقية في نقر "عيون" في الحائط .

٢ - الشكل المطوى أو المضعف Folded :

استخدم عادة في الوثائق كبيرة الحجم طولا وعرضا بحيث تكون امكانية لفها صعبة فتطوى ، ويأخذ طى الوثائق عدة اشكال وفقا لأبعاد الوثيقة منها :

(أ) الطى العرضى : وفي هذه الطريقة يلاحظ انه يبدأ طى الوثيقة من نهايتها أى

من أسفل الى أعلى على طريقة اللف Roll فتكون الطية الاخيرة هى افتتاحية الوثيقة.

(ب) الطى الطولى العرضى : فى هذه الطريقة يتم طى الوثيقة اما طوليا ثم

عرضيا أو العكس بحيث تكون الوثيقة مطوية عدة طيات فى آن واحد .

ومن الملاحظ أن هذا الشكل الأخير من الطى قد أفسد الكثير من الوثائق واثّر تأثيراً

بالغ الضرر عليها ، حيث تأثر الورق عند مواضع الثنيات سواء بضعف الورق او بزوال الكتابة فى تلك المواضع مما يفقد النصوص شيئا من تكاملها .

ولا شك أنه لابد من الانتباه الى ما يصيب هذه الوثائق من جراء بقاء الطيات مدة طويلة ، ومحاولة فردها واعادة طيها فى مواضع أخرى ، ورغم بدائية هذه الطريقة الا انها تقلل نسبيا من خطر الثنيات القديمة .

ثانياً : شكل الكتاب (١) :

من بين مجموعات الوثائق التى وصلتنا وشائق على شكل كتاب بمعنى أنها تتكون من أوراق مرتبة مجتمعه الى بعضها ، بين دفتين ، مجلده بغلاف جلد أو من ورق مقوى ، ومن المتفق عليه ان التجليد كان يعتبر أرقى الفنون المتصلة بالكتابة عند المسلمين ، وفى مصر زاد الاهتمام به خاصة فى العصور الوسطى ، وانتشرت فيه الزخارف المستمدة أصلاً من زخرفة الجلود التى شاعت فى العصور القبطية ، وكذلك المستمدة من اسلوب الزخرفة فى ايران بعد ان تم تطويرها وتحويرها واخراجها عن الشكل الفارسى .

من الملاحظ فى وثائق عصر المماليك وما بعدها التى على شكل مجلد انها تميزت بنوع معين من الجلود المزخرفة - وحيانا الورق المقوى - يتوسطها جامة او ضرة تحيط بها جامات فى الاركان .

غير ان هذا لم يمنع من وجود وثائق مجلدة لم تستخدم فيها الزخارف . ومن الجدير بالذكر أن هذا الشكل يعد من أحدث الأشكال المادية للوثائق ، حيث لم يظهر إلا بعد قرون طويلة من لفات البردى والجلد وهو بطبيعة الحال أيسر فى استخدامه من باقى الأشكال .

ومن الملاحظ على هذا الشكل انه كان متواجداً فى حالة الوثائق ذات النصوص باللغة الطول التى لا تكفى صفحة مفردة لاستيعاب نصها^(٢) ، ويستخدم الكاتب عدداً من الصفحات

(١) ناهد حمدي : وثائق التكايا ، ص ٦٨ .

(٢) انظر مجلدات اوقاف الامراء والاسلاطين بدار الوثائق وارشيف وزارة الاوقاف .

(٣) ناهد حمدي : المصدر السابق وما فيه من مصادر .

يجمعها معاً ، اما فى محافظ أو فى اصابير او دوسيهات ، ويستطيع الديپلوماتى عند دراسته لوثائق وقف الامراء أنه قد جرت العادة على أن تجمع كل الوثائق فى مجلد واحد ، ولما كانت مختلف هذه الاشكال ، مما يعرض بعض صفحات الوثيقة إما الى الضياع او تشويش الترتيب فقد وجد أن طريقة التجميع والتجليد هى أنسب الاشكال ، غير ان هذه الكتب فى بعض الاحيان كانت تجمع بين أكثر من وثيقة كما فى حالة بعض السلاطين والامراء الذين ارادوا ان يجمعوا كل وثائق اوقافهم معاً فى مجلد واحد .

وقد اختلف لون الغلاف المستخدم للوثائق ففى حين نجد غلاف بعض الوثائق من اللون البنى الداكن من الخارج واللون الافتح المائل الى الإحمرار من الداخل، نجد وثائق اخرى تحمل اللون الاسود من كل الجانبين او من الخارج فقط مع استخدام اللون البنى الفاتح من الداخل .

ولا شك أن هذه الاشكال المادية المتنوعة من الوثائق يجب ان تحفظ فى أوعية تلائم طبيعتها ، اذ ان عملية الحفظ داخل أوعية مغلقة تحافظ عن الوثائق ماديا وتحميها من عوامل التلف السريعة، وتقيها مخاطر النيران ، فضلا عن أنها تقلل من عوامل الاستهلاك المادى والتمزق كما أنها تحمى المفردات من السرقة.

ولا شك أن من الأمور الهامة ان تقوم الوثائقي بدراسة طرق الحفظ المادى للوثائق ومدى تأثيرها على دوامها ، ومناسبتها لنوعيات وأشكال الوثائق المحفوظة بها^(١) .

(١) توجد الآن أدعية معيارية لحفظ الوثائق الارشيفية.

٦- اجزاء الوثيقة (١)

اجزاء الكلام الدبلوماسي

تبدأ العمليات التشريرية للوثائق بتحليل أجزائها المختلفة. ومن أجل أن يتمكن الباحث من التعرف على تلك الأجزاء فأننا سنقدم له وثيقة خيالية مثالية ، ونقصد بالوثيقة الخيالية هنا وثيقة تحتوى على كافة الأجزاء التى سنتحدث عنها، حيث ان الوثائق الموجودة فى الواقع لا تحوى كل هذه الاجزاء معاً فى وقت واحد ولذلك نقول ان هذه الوثيقة مثالية.

ومجموع أجزاء الوثيقة يسمى اصطلاحاً "أجزاء الكلام الوثيقي - Le Discours Diplomatique وهو مصطلح مأخوذة من علماء النحو استخدمهم لمصطلح اجزاء الكلام parts of Speech

ويمكن تقسيم الكلام الدبلوماسي الى جزئين رئيسيين :

الجزء الأول : يعرف بالنص Texte

الجزء الثانى : يطلق عليه البروتوكول Protocole

ونص الوثيقة كما سنرى تحدده الطبيعة القانونية لها، وهو يختلف تبعاً لشكل الوثيقة العام وتبعاً للموضوع القانوني أما البروتوكول فهو لا يختلف إلا تبعاً لما يجرى عليه الأفراد أو الدواوين ، الأمر الذى يعنى أنه لا علاقة له بالموضوع القانوني للوثيقة ، وعلى سبيل المثال اذا أرسلت وثيقتين فى واحد من ديوان واحد إلى متسلم واحد فإنهما قد يحويان نصين مختلفين ولكن البرتوكول فيهما يكون واحد ، لذلك كان نقد البرتوكول من الناحية الوثائقية يعد نقداً ألياً فى حين أن النص هو الذى يتيح فرصة كبيرة للنقد سواء كان هذا النص قانوني أو تاريخي .

(١) . Giry : Manue De Diplomatie. Paris, 1920

ومن الجدير بالذكر أن هذا التقسيم معروف كتابين دواوين الإنشاء منذ العصر الوسيط ولكنهم أطلقوا عليها ما أسماه أخرى فمثلا أطلقوا على النص البنود أو الفصول وأطلقوا أسماء أخرى فمثلا أطلقوا على النص البنود أو الفصول وأطلقوا على البروتوكول الاشهار أو الاعلان ، واطلق آخرون على النص المضمون الخاص بالقناع كما أطلقوا على البروتوكول المضمون العام شبه البعض الذى يمكن أن يرتديه أكثر من شخصى واحد ، وبالتعبير الحديث الكلشيه وينقسم البروتوكول بحسب وروده فى الوثيقة الى قسمين :

الصيغة التى ترد فى بدء الوثيقة ونسُميها بالبروتوكول الافتتاحى .

ثم الصيغة التى تختتم بها الوثيقة وتعرف بالبروتوكول الختامى أو النهائى .

وعلى هذا نستطيع ان نقسم الوثيقة الى ثلاثة أجزاء كبرى أو رئيسية أولها البروتوكول الافتتاحى ، وثانيها النص وثالثها البروتوكول الختامى ، وكل قسم منها ينقسم الى اجزاء أصغر منها (١) .

١ - البروتوكول الافتتاحى	ب - النص	ج - البروتوكول الختامى
أ - البسملة ب - اسم الشخص او التعريف بالفاعل القانونى ج - المخاطب د - التحية	أ - المدخل أو الاعتبارات العامة ب - التنويه ج - العرض د - الموضوع او التصرف القانونى هـ - فقرات ختامية	أ - امارات الاثبات ب - التاريخ ج - الدعاء والمشينة

يراعى إن هذا الترتيب ليس ثابتاً وقد لا يتبع فى ترتيب الوثيقة التى كما ذكرنا انها وثيقة خيالية ، وقد يأتى بند فيل الآخر فى ترتيبها مثلاً ، كما وأن الوثيقة ليست مقسمة الى أجزاء بينها فواصل ، فقد تتداخل البنود معاً ، وعلى سبيل المثال قد نجد وثائق تبدأ بالتاريخ ، نستطيع أن نتبين أيضاً أن هذه الاجزاء الاثنى عشر لا توجد مجتمعة فى وثيقة واحدة .

الا أن بعضها جوهري لا تخلو منه أى وثيقة قانونية ، مثل التصرف القانونى ، وبعض علامات الصحة ، كما أن هناك ، بعض الوثائق روى فيها البساطة ولا تحتوى الاعلى بعض الاجزاء التى تناسب درجة البساطة وجميع هذه الاجزاء تختلف فى صيغها وأسلوبها تبعاً لطبيعتها .القانونية .

غير أن تحليل الوثيقة يسمح لنا دائماً بالتعرف على هذه الاجزاء وتمييزها بعضها عن بعض .

ولا شك فى أهمية دراسة الكلام الديبلوماتى فى استخراج قواعد ونظريات علم الديبلوماتيك وعلى سبيل المثال :

إذا رصدنا استعمال ديوان لمجموعة من الاجزاء ، لم يتغير تكوينها عبر الزمن أو إصراره على تشكيل بناء نص وثيقة من الوثائق من أجزاء ثابتة عبر فترة من الزمن أصبح هذا البناء جديراً بالرصد والمقابلة بينه وبين سائر الوثائق المعاصرة .

وعلى نفس القياس عند وجود مكونات لم تعد مألوفة ومزجها باجزاء أخرى مألوفة يمكن اتباع المقابلة للخروج بالقواعد والنظريات أو بالأحكام والتقاليد الشائعة فى كتابة الوثائق فى ذلك العصر .

والتعرف على الاجزاء وطرق تناسقها وتنظيمها يفضى بدوره الى التعرف على تنظيم البنية الداخلية لأنواع الوثائق ، تلك البنية التى تجعل الوثيقة التى بين ايدينا محصلة لوشائج من العلاقات الداخلية والخارجية تتأزر جميعها فى استخلاص القواعد العامة التى يكون فى المقدر الانتقال الى القواعد الخاصة ، وفى الواقع إن الوثيقة القانونية التى يدرسها العلم

لا يمكن تصورها الا على نحو تركيبى كامل البيئة سليم التكوين وإن كان من الواضح أنه ليس من الضروري أن تخضع لمنطق التعاقب المذكور أو لجمع كافة هذه الاجزاء كما سبق ان ذكرنا .

وفيما يلي استعراض لكل جزء من هذه الأجزاء مع الملاحظات العملية المستقاة من تحليل الوثائق .

أولاً: أجزاء البروتوكول الافتتاحي

Protocole Initial



اجزاء البروتوكول الافتتاحي :

كان لبعض افتتاحيات المراسلات وخواتيمها في بعض الفترات التاريخية عادات والفاظ خاصة معروفة في الكتابات الدبلوماسية الرسمية وكذلك ايضا في الوثائق الخاصة وهو أمر له أهميته لدارس الدبلوماسية ، اذا ما تتبع تلك العادات والتقاليد المتبعة في كل ديوان أو في نوعية معينة من الوثائق الخاصة .

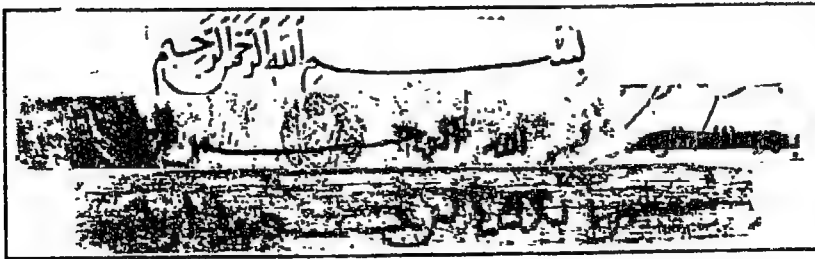
من السهل في الوثائق العربية التعرف على أقسام البروتوكول الافتتاحي فهو عادة يبدأ بالبسملة أو الحمدله أو اسم اشارة .

١ - البسملة (١) :

رغم أن البسملة لا علاقة لها بالناحية القانونية ، الا أن وجودها يضيف على الوثيقة القانونية الصبغة الدينية ، الى جانب ابراز الدقة الشكلية والتمسك بالتقاليد الدبلوماسية في إخراج الوثائق العربية ، ومن المعروف أن البسملة هي القاعدة الاساسية في افتتاح الوثائق لأنها عبارة عن فال حسن ، يجلب البركة وفي بعض الاحيان يضيف الصحة على الوثيقة وعن الرسول عليه الصلاة والسلام انه قال "كل امرئ ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم" فهو أقطع .

وكانت البسملة ترد في سطر منفرد في معظم الوثائق العربية اتباعاً للسنن النبوية التي نهت عن ان يكتب في سطر البسملة غيرها تبجيلاً وتعظيماً لاسم الله سبحانه وتعالى ، كما وأنه كان يتحتم على كاتبها أن يبذل قصارى جهده في تحسين كتابتها تأسيماً بقوله صلى الله عليه وسلم "من كتب باسم الله الرحمن الرحيم فحسنه أحسن الله اليه" ، وإيماناً منه أيضاً بمكانتها عند الله فهي أشهر آية من آيات القرآن الكريم وأكثرها تكراراً فيه .

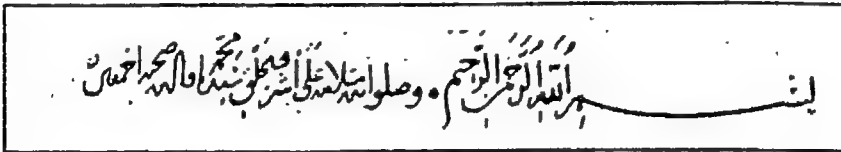
لذا فقد جرى معظم كتاب الوثائق القانونية على كتابة البسملة منفردة .



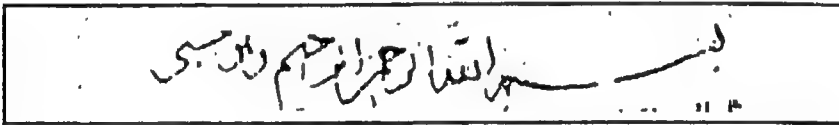
بينما كتب بعضهم آخر بعدها وفي نفس السطر أو التالي له ، الحمد له



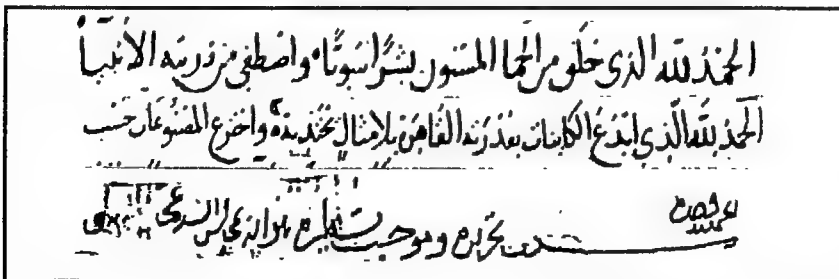
وفي أحيان أخرى يكتب التصلية على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه على اعتبار أنها من توابع البسملة ، كما كان التشهيد يرد أحيانا .



وفي أحيان أخرى ترد الحسيلة بعد البسملة .



ويرد في كتاب ابن الاثير (المثل السائر) ان الحمد له يقتصر ورودها على الكتب السلطانية دون غيرها ، الا ان الدراسات الأكاديمية على وثائق العصر المملوكي المتعلقة بسلطين المماليك وامرائهم وكبار دولتهم من أرباب السيف والقلم ، قد اثبتت أن التحميدات كانت ترد في بداية وثائق التصرفات الخاصة ، ولم تقتصر على الكتب السلطانية .



(١) القلقشندي : دائرة المعارف الإسلامية مادة بسملة ، صبح الاعشى ج٦ ، ص ٢١٩ - ٢٢٨

أما بالنسبة للعصر العثماني فالمشاهد أن وثائقه كانت تخلوا من البسملة وربما يعود ذلك الى اعتبار كتاب ذلك العصر أن البسملة ليست عنصرا فاعلا في التأثير على التصرف القانوني^(١).

ومن الجدير بالذكر أن هذا الجزء كان يرد في الوثائق لدى المسيحيين "بسم الاب والابن"، وربما يرمز إليه أحيانا برسم الصليب (+) .
وتبدأ كثيراً من الوثائق المتأخرة باسم إشارة الى نوع التصرف فتزد :
هذا فصل نبيع شرعى مزيل بوقف ...

هَذَا اِنْ اَلْمَكْتُوبَ وَفِي الْمَعَامِرِ اَلْعَالِيِ الْوَرِي اَلْاَعْظَمُ وَالْمَشْرِ اَلْاَعْظَمُ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ

هذا اَشهاد صحيح شرعى

وفي بعض الاحيان تبدأ الوثيقة بالبعد له

اِنَّ ابْنَهُ مُحَمَّدًا لَّعَدَّ مَسْنِيْدَهُ وَحُجَّةً وَاضِحَةً مُبَيَّنَّةً مُنْبِئَةً عَنْ ذِكْرِكَ اَنَّهُ

كما وأنها قد تبدأ باسم المحكمة أو المجلس الذي حررت فيه مسبقا بحرف جر .

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) انظر الدراسة الموجودة في رسالة الدكتوراة المقدمة من المؤلف بعنوان وثائق التكايا في مصر في العصر العثماني ، وكذلك في رساله الماجستير بعنوان وثائق ايجار من العصر العثماني .

(۲) القلقسندی: صبح الاعشی ج ۱۴، ص ۲۴۲ - ۲۴۹.

الشيال : مجموعه الوثائق الفاطمية ج ١ ، ص ٥٢ حاشية ٢ ، دائرة المعارف الاسلاميه مادة الحمله .

الخطاب:

هذا الجزء من البروتوكول الافتتاحي يرد بصفة خاصة في الوثائق المحرره على شكل خطاب او رسالة ، ونظرا لأن الوثائقيين يدققون في اجزاء الوثيقة واجزاء الاجزاء والصيغ المختلفة ، فقد قسموا الخطاب الى أنواع منها الخطاب العام الموجه الى كافة الناس ، والخطاب المحدد لشخص منه واطلقوا عليه الخطاب الخاص .

وفى كل حالة يلتزم كاتب الوثيقة بصيغ مألوفة تكاد تكون محددة ، فإذا كان الخطاب خاصاً ذكر :

"من فلان الى فلان ..."

اما اذا كان الخطاب ام فيذكر اسم الشخص الصادر منه الخطاب ، ثم يذكر الموجه اليهم مثلما حدث في وثيقة الرسول عليه الصلاة والسلام التي ذكرها ابن هشام في السيرة نقلا عن ابن اسحق ، والتي جاء فيها الخطاب موجها الى اهل المدينة^(١) .

**"من محمد النبي بين المؤمنين والمسلمين من قريش
ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم"**

واذا كان الخطاب الى طائفة معينة بشأن أداء تصرف بعينه ، تحدد تلك الطائفة كما جاء في نفس الكتاب .

"المهاجرين من قريش على ريعهم يتعاقلون بينهم ..."

ومن الملاحظ ان الكثير من الوثائق العربية تكاد تخلو من هذا الجزء مثل العقود ، ولكن اذا وجد في غيرها وكان خاضعاً لقواعد النواوين فهو حينئذ يعتبر عنصراً هاماً من عناصر النقد الدبلوماسي للوثيقة ، كما يعد ايضاً مجالاً للتعرف على قواعد الادب والعرف التي كانت مألوفة حينئذ .

ولا شك ان المثال السابق يؤكد عدم ثبات ورود عناصر البروتوكول في ترتيب واحد حيث بدأت الوثيقة بالتصرف القانوني .

(١) سيرة ابن هشام : ص ٣١٤ وما بعدها .

التحية:

تعتبر التحية جزء غير أساسى فى كل الوثائق ، فقد كان من الملاحظ عندما ترد فى وثيقة أنها لم تكن الا من أجل استكمال الجملة او الفقرة التى تشتمل على الجزئين السابقين بحيث يؤلف الثلاثة معاً جزءاً متكاملاً .

وعلى أى حال فهى فقرة مأخوذة من تعاليم الاسلام ، الذى يدعو الى القاء السلام والتحية على المخاطب فى مستهل الحديث مثل ...

- السلام
- السلام عليكم
- السلام والتحية

وهكذا نجد أن التحية والسلام قد ترد فى بداية البروتوكول الافتتاحى ، وان كنا قد ذكرناها هنا فى الختام ، مما يؤكد أن عناصر هذا الجزء من البروتوكول ليست بالضرورة أن ترد فى الترتيب الذى ذكرناه .

والهم أن دراسة وتحليل الافتتاحيات وعناصرها تشكل جانباً هاماً من علم الدبلوماسية العربى ، خاصة وأنه كما تذكر كتب المصطلح الوثائقى كان لبعض افتتاحيات المراسلات وخواتيمها فى بعض فترات العصر الإسلامى عادات وألفاظ معروفة فى الكتابات الديوانية .

النص

Préambule	مدخل النص
Notification	التنويه
Expose	العرض
Dispositif	الموضوع
Clauses Final	الفقرات الختامية

النص Text :

قبل الحديث عن اجزاء النص ، فإننا نستطيع أن نرى من خلال استعراضنا للعديد من الوثائق أنه فى بعض الاحيان تحتوى الورقة على وثيقة واحدة فقط مكتوبة على أحد وجهيها ، وفى أحيان أخرى يوجد بقية النص أو بعض ملاحظات أخرى مفيدة مدونة على الهوامش أو على ظهر الورقة .

وفى كثير من الأحيان نجد ورقة واحدة تشتمل على أكثر من وثيقة واحدة تصل فى الاغلب الاعم الى وثيقتين أو ثلاث .

هذا مكتوب ببيع شرعى يعقبه وقف صحيح معتبر مرعى

وبشكل عام يتألف نص أى وثيقة من عدد من العناصر ذات الأبعاد المختلفة التى ينبغى تحليلها والتعرف عليها ، ويعرف تحليل النص الى جانب تعريفه وتحديد أقسامه ، بأنه عملية أدراك لكافة الوجوه الدالية المتعددة لموضوع الوثيقة على اتساع مضمونه كنشاط محدد ذى أهمية مباشرة ، الى جانب تحليل الجوانب الأخرى (١) .

ومنهج تحليل النص هو منهج استدلالى يستعين فيه المحلل بعوامل كيفية مثل الاتزان فى الاحكام وعدم التسرع والقدرة على اصدار الاحكام ، وملكة الابداع ، والخبرة والحس السليم المنتظم فى توجيه الأسئلة الاستشارية الى ذلك النص تلك الاسئلة التى يتوقف على سلامة طرحها وتكوينها دقة نتائج التحليل .

هذه الاسئلة والاستفسارات ينبغى أن تكون هادفة للوقوف على أشياء معينة ، وهى تشبه التحقيق الذى يقوم به القاضى فى حالة اتهام فرد ليصل منها الى الحقيقة . والاهتمام بالنص وتسلط الضوء على بنيته يساعد فى الحكم على صحة الوثيقة ، كما يساعد ايضا فى الوصول الى معلومات متنوعة ضمن مجتمع معين . ويتم تحليل النص من منظورين (٢) :

الأول : تحليله عن طريق تفكيكه الى الاجزاء المكونه له من مدخل بنيته و تنويه وعرض والموضوع والفقرات الختامية) - ثم تفضيل ودراسه كل عنصر على حدة والكشف عن

(١) ناهد حمدي : التحليل الموضوعى لنصوص الوثائق ، القاهرة ١٩٩٥ .

منهجية التحليل الموضوعى ، القاهرة ٢٠٠٠ .

(٢) انظر ايضا تحليل المضمون .

كيفية قيامها بوظائفها تأثيرها في الكل ، والخروج بأنظمتها التسجيلية المختلفة .
الثاني : المؤثرات الخارجية على تكوين النص مثل قيود السلطة أو الأعراف المختلفة أو القواعد الفقهية والقانونية وغير ذلك .
وذلك من أجل التعرف على خصائص وطريقة اخراج هذا الجزء من الوثيقة والتغيرات التي لحقت بهذه الاجزاء عبر العصور ، لذلك فإن معرفة مكونات هذا الجزء ضروره لا غنى عنها للديبلوماتي .

اجزاء النص :

يتكون نص الوثيقة كما ذكرنا من المدخل والتنويه والعرض والموضوع وال فقرات الختامية، وهي أجزاء قد يتوافر وجودها في وثيقة وحدة وقد لا يتوافر وجودها كاملة ، وعلى اى حال ليست هناك وثيقة تشتمل على كل هذه الاقسام ، ولكن الفصيل هو وجود الاركان الرئيسية التي تحقق للنص التكامل اللازم .

أ - المدخل

يبدأ النص بجزء أطلقنا عليه مدخل النص ، ويعتبر بمثابة مقدمه ممهده للتعريف بمضمون الوثيقة ، ويتألف من اعتبارات أو مبررات عادية عامة مرتبطة بالافكار التي أوجت لفاعل الوثيقة بعمل لها وإنشائها .

ورغم أن هذا المدخل يعد جزء غير أساسى في كل الوثائق ، الا انه اذا ورد يكون ذو علاقة وثيقة جدا بالطبيعة القانونية للوثيقة ، كما وانه باعتباره مبررات مرتبطة بالعمل القانونى فاننا نجده يختلف باختلاف ذلك العمل فمدخل نص وثيقة الكفالة او الوقف يختلف بطبيعة الحال عن مدخل نص وثيقة عقد شركة او بيع ، لأن مبررات العمل في كل حالة تختلف عن الاخرى مما يقتضى تبرير كل منهم بمدخل خاص به .

ويمكن أن نتيين من مداخل نصوص الوثائق التي وصلتنا ما يلى :

١ - مدخل مرتبطة بالبواعث الدينية ، كالرغبة فى الحصول على ثواب الآخرة ورضاء الله ومغفرته ، وفى هذه الحالة يضاف الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبويه التي تستمر

مضافه طويله مؤكده أهميه عمل الخير .

٢ - مداخل ارتبطت بالتصرفات الدينويه كأن يبرر رئيس الجامعة مثلاً مكافأة الطلاب المتفوقين في الجامعة ويفسر ذلك بأنه واجبه الجامعة مكافأة الطلاب المتفوقين وتشجيعهم .

٣ - المداخل المرتبطة بالإعتبارات القانونيه ، على سبيل المثال في المنازعات والمعاملات ترد المبررات في شكل مادة من مواد القانون المتعلق بالمنازعة أو المعاملة موضع الوثيقة . ومن دراسة هذه الأنواع من المداخل نجد أنها في كل حالة يرمى أو تهدف الفاعل القانوني من ورائها الى تبرير ما يقوم به من عمل .

ويعد مدخل النص مجالاً لظهور البراعة اللغويه للكاتب ، وكما تعلم أن كتابه الوثائق في مجموعها نتاج للممارسة الادبية من ناحية وللقواعد الفقهية والقانونية من جهة أخرى ، ولما كان النص مقيداً بمصلحات وصيغ متعارف عليها في كتب الشروط فإن المجال الوحيد لظهور هذه البلاغة هو مدخل النص ، الأمر الذي جعلنا نلاحظ في بعض الوثائق "مثل الوقف" مدخلاً قد يزيد في طول عباراته عن النص ذاته .

ورغم وجود مثل هذه الوثائق ذات المداخل الطويلة فإننا نحد الى جانبها وثائق أخرى إنعدم فيها مدخل النص مثل الوثائق الخاصة التي تتعلق بعلاقات الأفراد بعضهم ببعض . ولا يمنع هذا من وجود وثائق رسمية وجد فيها النص البليغ الطويل .

ونلاحظ أن مداخل النصوص أخذت تقصر شيئاً فشيئاً من عصر الى آخر حتى أصبحت في حيز العدم في الوثائق الحديثة ، بعد أن حل محلها ما نسميه "بالمذكرات التفسيرية" .

ولغة المدخل واسلوبه كانت تختلف من ديوان الى آخر ، ولكنها كانت ثابتة تقريباً داخل الديوان الواحد .

ومما يلاحظ أن استمرار وجود المداخل في الوثائق لفترة زمنية طويلة أدى في النهاية الى وجود صيغ مألوفة متعارف عليها في كل ديوان ، بحيث أصبح من الممكن التعرف على الديوان من خلال دراسة مدخل النص الذي يتبع هذا الديوان وتتسبب الوثائق إليه ، فإذا ما عثر الباحث على مدخل غير مألوف لنص منسوب الى هذا الديوان فإنه يتوقف ويمعن التقصى والبحث عن هذا الخروج غير المألوف عن المعتاد والتعرف على أسبابه .

الى جانب القيمة السابقة لمدخل النص ، فهناك مداخل نصوص تحتوى على اشياء هامة ، فقد تحوى اشارات الى الاحداث الجارية فى العصر ، او اشارات الى ما يدور فى اذهان الناس حينئذ . ولا شك فى أن هذه الاشارات العابرة تعد دليلاً قوياً وهاماً فى البحث التاريخي، غير أنه ينبغي مراعاة أنه اذا اردنا أن نستقى من مدخل النص المعلومات ، فيتحتم ان نستخدمها بحذر بعد التحليل والتدقيق فى أصالتها .

ب- التنويه (الاعلان عن التصرف) :

وفقاً الجزء الثانى من النص ، فعل او عبارة او جملة فعلية يتقدم بها الفاعل القانونى للوثيقة مثل :

انتهى ، أو أرفع ، أو أبلغ

وأحياناً ترد قبلها كلمة تربط بين المدخل والتنويه مثل :

لذلك أتقدم ، وعليه أبلغ ، أو ولهذا أرفع

وفى كل هذه الحالات نجد التركيز على تنبيه ذهن قارئ الوثيقة ، الى ما يتبع التنويه من الأجزاء الأخرى للنص .

ولقد عرفنا أن الوثائقين مصابون بحمى التقسيم ، حتى الاشياء التى لا تقبل التقسيم ، فكما قسموا الخطاب إلى الأجزاء الثلاثة ، كذلك رأوا تقسيم التنويه الذى ورد ذكره فى الوثائق الى أنواع .

ونظراً لأنه لا نهاية لأنواع الافعال ، فلم يجدوا ما يستندون اليه فى هذا التقسيم سوى صيغة الفعل المستخدم . فهو تارة يكون بصيغة المفرد ، وتارة اخرى يكون بصيغة الجمع ، وقد يكون فى صيغة المنكلم ، وقد يجئ الفعل فى صورة الأمر مثل :

اعلم أو اعلموا أو ليكن معلوما

وغالبا ما يحدث ذلك فى الوثائق التى اتخذت شكل الرسالة ، وقد يرد فعل التنويه فى صيغ أخرى ، والمهم أن نعرف أن التنويه يجئ مباشرة بعد التعريف بالفاعل ، أو أنه كما يحدث أن تبدأ الوثيقة بالخطاب ، كذلك قد تبدأ الوثيقة بالتنويه ، أو قد تخلو نهائيا منه . وعند تحليل التنويه أو الإعلان عن التصرف الوارد فى الوثائق يمكننا أن نصادف أن بعض الوثائق عند الإعلان عن التصرف قد استخدمت البعديه [وبعد]

أَمَّا بَعْدُ هَذِهِ مَجْدُ لَأَعْمَ مَسِينِدِهِ وَحُجَّةُ وَاصِحَةِ مُبِينِهِ مَتَبَيَّنٌ عَنْ ذِكْرِ مَا لَهُ

والبعديه أو البعد له كما ذكر سيبويه تعنى [مهما يكن من شئ] ، وهى كما نرى مركبة من لفظين [أما] حرف شرط ، و (بعد) ظرف زمان .

جـ- العرض :

هو سرد تاريخى مناسب ، وعليه فتختلف صيغه من وثيقة لأخرى ، ويشتمل على اسم الطالب ، وموضوع الطلب .

وعلى سبيل المثال يأخذ العرض شكل مذكرة فى الوثائق الادارية ، بينما مثلاً فى وثيقة عفو صادرة لمحكوم عليه ، نجد العرض هنا عبارة عن سرد التاريخ الجريمة أو المخالفة التى أدت الى الحكم ، ثم أسباب العفو .

بهذا الشكل نجد أن العرض يختلف باختلاف طبيعة التصرف القانونى الوارد فى الوثيقة .

ومما لا شك فيه وجود خلاف بين العرض والمدخل . ففى الواقع كما اتضح لنا ، ان المدخل عام يتضمن مبررات واعتبارات دينيه أو قانونيه عامة ، فى حين ان العرض ينصب على الموضوع الخاص الذى حوته الوثيقة .

فى بعض الأحيان نجد ان المدخل قد حذف من نص الوثائق واكتفى كاتبها بالعرض ، بما يعنى انه حذف المبررات العامة واقتصر على المبررات الخاصة بموضوع الوثيقة .

وعندما يكون من الممكن أن يحل العرض محل المدخل ، حينئذ يمكن ان نعهه جزءاً من أجزاء البروتوكول الافتتاحى ، وهذا يدل مرة أخرى على أن أجزاء الوثيقة لا يشترط فيها التتابع الذى ذكرناه .

د - التصرف أو الموضوع :

من المعروف أن الاسلام أقر الكثير من التصرفات التي كانت سائدة قبل ظهوره ، وجرم البعض وعلى ذلك كان الشرط الأساسى فى التصرفات الواردة فى الوثائق العربية ، أن تكون فى إطار ما تبيحه الشريعة وموافقا لأحكامها . الأمر الذى يبرر ما وجدناه سائدا فى معظم الوثائق من عبارات مثل

تبليغ صحيح شرعى تامر معتبر مرعى
المزبور فى هذا السطور جار على ما يوافق الشرع الشريف
وقف صحيح شرعى المعانى

كما وأننا نلاحظ أيضا أن الكاتب يستخدم أحيانا العديد من المترادفات لتأكيد الوضوح ودفع شبهة عدم الوضوح مثل.

انه وقف
الحسن بن سبل وابدوا كد وخدمه وتصدق في الله سبحانه وتعالى

ويعتبر التصرف أو الموضوع اهم اجزاء الوثيقة من الناحية القانونية ، وهولى العرض، وتعود أهميته الى أنه الجزء الذى يبين فيه الفاعل القانونى التصرف أو الفعل الذى يريد القيام به ، ومن ثم يعد حجر الأساس الذى بدونه لا تنبشر وثيقة أو لا يكون للفعل وجود شرعى ، ولا أدل على أهمية هذا الجزء من أن الوثيقة تسمى باسمه ، من هذا المنطلق وضع الشروطيون صيغا او نماذج للتصرفات المختلفة راعوا فيها قالب القانونى الشرعى المناسب لكل تصرف بالإضافة الى الصياغة المناسبة والدقيقة والألفاظ المحددة الدالة مباشرة عليه والتي تصلح للاحتكام والإثبات ، ويعامل صاحب الوثيقة بحسبها كما هو مقرر عند الفقهاء ، وكما أن الفقيه عند تفسيره يدقق فيها فإنه يلتزم بها المتعاقدين ، والألفاظ التصرف أو الموضوع تتحكم فى صيغة بقية أجزاء الوثيقة ، وهى من أهم الألفاظ التى يبنى عليها قيام الفعل لذا

فمن الضروري أن تكون معبرة ودالة على المعنى .

وجريا على عادة الوثائقين في التحليل والتقسيم نجد أنهم تناولوا التصرف ويحثوه من ناحيتين:

أولاً: الناحية اللغوية :

وهنا يتساءل الوثائقيون كيف ارتبط التصرف بالجزء السابق (التنويه) وبأى عبارة ارتبط أحدهما بالآخر ؟ ، أو هل اختلطا دون ارتباط بكلمة أو عبارة ؟ وبأى فعل يعبر الفاعل القانوني عن تصرفه ؟ .

وما هو الزمن الذى استخدم فى صياغة لفظ التصرف ؟ وماهى العبارات التى اضافها الى الفعل ليعظم من أمر تصرفه ؟

وفى الواقع ومن أهم ما ينبغى الإشارة اليه هنا هو أنه كما هو معروف تنضبط المعانى أساساً بالألفاظ ، واللفظ قد يكون بالمضارع أو بالمستقبل أو الأمر أو الماضى .

وحكم صيغة المضارع على جميع المذاهب انها لا تنشئ عقداً ، لأنها تتأرجح بين الحال والاستقبال فإذا قال المتصرف "أشاركك" على سبيل المثال فانه تعنى انشاء عقد الشركة حالاً أو استقبالياً ، من أجل ذلك كان من الضروري تعيين النبية بالمشاركة حالاً أو استقبالياً ، وأن لم يتم ذلك فلا تتعقد المشاركة (١) .

ويرى الاحنفاء ، والمالكية أن صيغة المستقبل وهى الصيغة المقرونة بالسين ، صيغة لا يتم الانعقاد بها ، وكما جاء فى الفتاوى الهندية ، أن "ما تحصى للاستقبال المقرور بالسين أو "سوف فلا ينعقد به" (٢) .

وصيغة الأمر صيغة رأى المالكية والشافعية وفى قول للحنابلة أن العقد يلزم بها اذا ما كانت محددة ، واقترن بها ما يدل على عدم احتمال وجود أى ارادة اخرى غير "الشركة" .
أما صيغة الاستفهام فلا ينعقد بها العقد نظراً لأنها سؤال وليست ايجاباً او قبولاً "شاركك" .

(١) ناهد حمدي : الشكل الدبلوماسى لوثائق الشركات ، دراسة تحليلية من كتب الشروط .

(٢) جماعه من العلماء : الفتاوى الهندية ، ط ٣١ ، بيروت ، دار احياء احياء التراث العربى ١٩٨٠ .

(٣) ناهد حمدي : المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

نبأى بعد ذلك الى صيغة الماضى ، فنجد أنه ورد فى كتب الفقهاء على مختلف المذاهب انبا جعلت ايجابا الحال ، واعتبرت كذلك فى عرف أهل اللغة وبناء على ذلك ينعقد بها عقد الشركة عرفا عند جميع الاثمة بلا خلاف ولم يوجد من الفقهاء من بحث عن النية فى هذه الصيغة على (الماضى) اعتبار أن النية قائمة فعلا فى نفس المتصرف وأن الصيغة تفيد سبق الرضا ، وعليه جرت الوثائق (٢) .

أصدق العبد
انشأ الواقف المذكور اعلاا وقفه
ضمن

ثانيا: الناحية القانونية للتصرف:

هذه الناحية هى التى يمكن عن طريقها الحكم على الوثيقة بانها وثيقة بيع مثلا ، تنازل أو رهن ، فكل من هذه التصرفات لفظ قانونى يدل ويعبر عن الغرض الذى رمى اليه الفاعل القانونى .

ولا شك ان تقسيم الوثائق الديوانية لموضوعاتها يعد أمراً عسيراً ، بمعنى أن وجود تصنيف موضوعى بأنواع الوثائق أمر لم يوجد حتى الآن ، وكل ما حدث من تصنيف كان قائما على أنشطة ووظائف النواوين التى صدرت عنها الوثائق ، وربما بالاقاليم التى صدرت عنها .

غير أن الحال مختلف عند تصنيف وثائق التصرفات الخاصة التى يمكن ان تجمع تحت الأنواع المختلفة من المعاملات الشرعية ، وقف ، بيع ، شركه ، ايجار ، هبة ، وصيه ... الخ .

المتصرف فيه :

من الأمور الهامة فى الوثائق العربيه التى ترتبط بالموضوع فى الوثائق الخاصة والعامة، ان يتصرف المتصرف فى حدود سلطته فى الوثائق العامة ، بينما يتم تصرف المتصرف فى الوثائق الخاصة فيما يملك وأن يكون ذلك واضحا بالنص مثل:

الثابت ملكيته بذلك بموجب

كما وأنه أيضا لابد من ان يتم تعيين موضوع التصرف بدقة بالغة ، فاذا كانت عقاراً أو ارضاً ينبغي أن يكون معلوما ومميزا تميزا كاملا يحدد موقعه وما يحيط بجهاته الأربع ، يلتزم الكاتب في ذلك بكل ما من شأنه أن يقرب موضع "التصرف فيه" للأذهان حتى لا يختلط بغيره خاصة اذا كان ذلك الموقع لا يتمتع بشهرة ، وكما نعلم ان المباني لم تكن مرقمه ومحدده كما هو عليه الحال الآن .

ويكاد يتفق الاسلوب المستخدم في كل الوثائق العربية في تحديد المتصرف فيه جغرافيا أى بالنسبية للتقسيم الجغرافى للمنطقة التى يقع فيها ، فنجد هذا التعيين يبدأ بالأعم ثم الاخص ، أى المدينة يليها الخط ، خاصة وأننا تعلم أن مدينة كبرى كالقاهرة جاءت مقسمة الى اخطاط تذكرها الوثائق .

الكائن ذلك بالناهرة المحروسة بخط غيط العده

واحيانا بانى بالعكس أى يبدن بالخط ثم المدينة مثل:

بخط الامشاطين بالقاهرة المحروسة

المكان الكائن بالقاهرة المحروسة بخط حارة امبرجوان بالصف القبلى من الشارع

المسلوك المتوصل منه شرقاً الى باب سر المدرسة الارحكية ...

وغرباً الى باب الدرب ..

وهذا الجزء يمدنا بالكثير من المعلومات عن الاماكن والمواقع وما طرأ عليها من تغيرات ، اذ تذكر بعض الوثائق الاسم القديم للموقع ، وينتهى الى ما صار يعرف به وقت كتابة الوثائق^(١) .

(١) ناهد حمدي : وثائق التكايا ، وما بها من مصادر .

المعروف قديماً بالحرمة ليلى الذى كان مناخا لحمال السلطنة الشريفه
المعروف قديماً بالمبدان

هـ - الفقرات الختامية :

الفقرات الختامية تعبير لا يتسم بالوضوح ، كما أنه واسع تندرج تحته العديد من أنواع الصنع المتباينة ، هذه الصيغ لرابطة بينها سوى ورودها فى ختام الوثيقة أى فيما نعرفه بالبروتوكول الختامى .

ولكن بالرغم من ضعف الصلة بين هذه الصيغ بعضها وبعض ، وبالرغم من اختلافها من وثيقة لأخرى اختلافاً بينا ، الا اننا نستطيع ان نصل الى تعريف عام لهذه الفقرات الختامية يبنى على أساس الغرض منها ، فلا شك أن تلك التى ترد فى مرسوم سلطانى تختلف عن تلك التى ترد فى عقد شركة مثلاً .

كما أن فقرات تنفيذ الاجراءات تختلف فى الوثيقة الصادرة عن ديوان رسمى ، عن تلك الصادرة عن أحد المسجلين على سبيل المثال .

ومن ثم فالفقرات التى ندرسها لا توجد جميعها فى وثيقة واحدة ، فضلاً عن اختلاف صيغها باختلاف الجهة الصادرة عنها وباختلاف طبيعتها القانونية .

اضف الى ذلك ، أن الفقرات الختامية لا يتوقف أمرها على الفاعل القانونى أو حالته فقط ، ولكنها تتوقف أيضاً على تقدم النظم السائدة ، وعلى مدى الثقافة القانونية السائدة فى العصر .

والى جانب أن هذه الفقرات تعكس كما ذكرنا صورة العصر وثقافته القانونيه ، فانها تتيح مجالاً واساً للنقد الدبلوماسى ودارس الوثائق العربية يستطيع أن يلاحظ أنها ترد فى عدد من الوثائق قليلة ومختصرة ، كما قد يجدها فى البعض الآخر كثيرة متعددة بشكل غير عادى، ولا يمنع ذلك من وجود وثائق تخلو منها تماماً ، بالاضافة الى ان ورودها ليس ثابتاً فى جميع العصور وفى جميع البلدان ، بل ولاحتى فى النوع الواحد من الوثائق .

فإذا وجدت فإنها فى بعض الحالات تكون مشتقة من الصيغ الواردة فى كتب الشروط وفى البعض الآخر تكون مأخوذة من علم الانشاء .

وأياً كان الأمر فقد كانت هذه الفقرات بشكل عام من التقاليد والعادات والأمور المستحسن ورودها .

ومن أبرز أهداف هذه الفقرات :

أولاً : الاحتفاظ بحقوق الفاعل .

ثانياً : ضمان تنفيذ ماورد في التصرف .

ثالثاً : إضفاء الصفة الرسمية على الوثائق وما اتخذ في سبيل ذلك من إجراءات لاثبات العمل بالمستند^(١) .

هذه الفقرات الختامية اختلفت طولاً وقصراً ، ومنها ما ارتبط بالوثائق العامة ومنها ما ارتبط بالوثائق الخاصة . وتعود أهمية هذه الفقرات الى ارتباطها وتأثرها بالقوانين القديمة والشريعة ، وحاول الوثائقيون مرة أخرى أن يوجدوا انواعاً لها ، فميزوا من بينها الأنواع التالية :

١ - الفقرات الختامية الخاصة بالتحفظ :

هذه الفقرات قد ترد في الوثائق العامة والخاصة على السواء ، ومن أبسط صورها التي وردت في الوثائق .

"دون الأضرار بحقوق الغير"
ماعداء السهو والخطأ
الاما خراج البصر أو طغى به التلمز

وفي الصيغة الاولى نلاحظ أنها تعنى أن ما ورد في النص لا ينبغي أن يمس حقوق الغير .

(١) ملا كاتب جليبي : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، ١٣١٠ ، ج١ ، ص ٥٨ .

(٢) توفيق اسكندر : المصدر السابق .

Giry, A : Op. Cit p552 .

كما أن الصيغة الثانية والتي نشاهدنا كثيراً في الفواتير المعاصرة وهي تعنى أن ماورد في الوثيقة قائم ونافذ مع التحفظ بعدم ترتيب أى أضرار بالحقوق على ما قد يرد بها عن غير قصد أو سهو .

٢ - الفقرات الختامية الخاصة بضمان تنفيذ التصرف الوارد في الوثيقة

هذه الفقرات تعرف بين الوثائقين بالفقرات الجزئية ولتسهيل دراسة هذه الفقرات نقسمها الى نوعين :

أ - الفقرات الجزائية التي ترد في الوثائق العامة .

ب - الفقرات الجزائية التي ترد في الوثائق الخاصة .

أما الفقرات التي ترد في الوثائق العامة ، فقد تعددت صيغها ، ورغم ذلك حاول الوثائقين أن يقسموها الى فئات^(١) .

أ - الفئة الاولى : يرد فيها الأمر من السلطات العامة التي أصدرت الوثيقة طالبة من الجهات التنفيذية تنفيذ ما ورد في الوثيقة من تصرف واحترام والعمل به .

على المختصين تنفيذ ما ورد في هذا المرسوم

ب - فى أحيان أخرى قد يرد هذا الأمر فى صورة أمر منفي ، أى منهى عنه كأن يذكر فيها عدم الاعتداد بالأوامر السابقة التي قد تتعارض مع الأمر أو الموضوع الحالي للوثيقة .

ج - قد ترد أيضاً فى شكل تهديد ، بمعنى أن يتم التهديد بالعقوبة لمن يتعرض للتصرف الوارد فى الوثيقة بالخروج عنه أو مخالفته .

هذه العقوبات نوعان :

الاول : عقوبات مدنية كالغرامة .

Giry: Op cit p. 555 . (١)

الثانى : عقوبة روحية

والنوع الثانى من العقوبات معروف منذ ظهور الاسلام ، إذ فيها تذكر العقوبات الإلهية واللعنات التى تنصب على من يخرج على التصرف ، أو يحاول إفساده

د - هناك أيضا فقرات أخرى تنص فيها السلطة التى اصدرت الوثيقة على أن التصرفات الواردة فيها ستكون نافذة المفعول على الرغم من وجود من يعارضها .

هذا بالنسبة للوثائق العامة التى تصدر عن ذوى السلطان ، وذلك على عكس الوثائق الخاصة ، التى لا مجال فيها لإظهار السلطان ، وحيث لا يستطيع الفاعل القانونى فى الوثيقة الخاصة ، أن يصدر أمراً أو نهياً ، وإذا فائنا نجدها قد حوت صيغا أخرى اكتفى اصحابها بالقسم أو اليمين بالامتناع عن اللجوء الى أى وسيلة قانونية تعطل تنفيذ التصرف ، اذ ان القسم واليمين هنا يعنى تأكيد التصرف ، ويلزم من أقسم حتى ولو أصبحت الوثيقة غير سارية المفعول .

كما نشاهد كثيراً فى وثائق التصرفات الخاصة ، تلك الفقرات التى حذر من تعطيل التصرف ، وفى فقرات مأخوذة فى معظم الأحيان من آيات القرآن الكريم أو مستمدة من البواعث الدينية .

فلا يبال أحد من عبدي من اليوم الآخر ويعلم انه الى الله يرجع
من مومنا زامر او كبير او حليل او غيرهم ان يسعي في ابطال او تعطيل او تغيير او تبديل او منعه من ان يعطى

ومن الملاحظ أن هذه الفقرات ذاتها قد ترد فى الوثائق العامة ايضا ، خاصة التى ترجع الى العصور التى يزداد فيها سيطره الدين والبواعث الدينية ، وضعفت فيها الحكام أو الولاة .

ومن الملاحظ أن هذه الفقرات ظلت تكتب أحياناً في الوثائق دون حاجة الى تقليد أو اتباع الى حل محلها صيغ أخرى تتفق مع نمو القانون وتقدم فكرة التقاضى الحر .

الفقرات الختامية المسماة بالعودة أو التعهد والضمان :

وهي تشتمل على القسم أو اليمين لتنفيذ ما جاء بالوثيقة ، هذه الفقرات لم يستمر استخدامها فترة زمنية طويلة ، حيث حل محلها فقرات تعرف بالالتزام ، وفيها يلزم الفاعل القانونى ، أو صاحب الوثيقة نفسه أحياناً وفي احيان أخرى ما يلزم نفسه وورثته بتنفيذ التصرف الوارد فى الوثيقة .

ضمن البائع والتزمرفى ذمته وماله درك صحة البيع

فقرات الامتناع أوالتنازل أو عدم المعارضة :

هذه النوعية من الفقرات ، هى فقرات يقر ويتعهد فيها صاحب الوثيقة بالامتناع عن استخدام أو الاستناد الى حق أصلى أو فرعى ، من شأنه أن يعطل تنفيذ ما جاء فى الوثيقة من تصرف .

ومن خلال تحليل هذه الفقرات يمكن أن نتبين فيها الأحكام القانونية التى كانت سائدة عند تدوين الوثيقة ، وبالتالي فهى تهم القانونيين بصفة خاصة ، وتطالعنا الوثائق العربية بعدد من هذه الفقرات منها :

أ - فقرات الامتناع عن الطعن فى صحة الوثيقة

ب - فقرات الامتناع عن محاولة اسقاط الحق فى المطالبة بعد العلم

لا امتناع لفلان على دفع فلان من دفع هذا المال اليه متى طالبه

ج - الامتناع عن اللجوء الى اى حجج او بيانات او غير ذلك لابطال التصرف

ولا حجة قبله من بينه ولا يمين ولا حجة فى إبطال ما باعه لفلان بوجه من الوجوه

د - الامتناع عن الرجوع عن التصرف

وليس له الرجوع بما يقوم عند التنازع

هـ - هناك ايضا فقرات تتضمن الاقرار بعدم الغبن وعدم اللجوء الى أى قانون

أو الاستناد الى حق سابق أو أى اجراءات اخرى لابطال التصرف

أقر البائع انه لا يستحق قبل المشتري حق ولا استحقاق ولا دعوى ولا طلبا
ولا ذهباً ولا فضة ولا فلوس ولا مقبوضاً ولا رجوعاً به ولا شئاً ... ولا حقاً من
الحقوق على الاخلاق ولا مالا من الأموال على العصور، ولا يميناً بالله تعالى
ولا شياً قل ولا جل لما حتى من الزمان وإلى تاريخه ...

ولما كانت هذه الفقرات التى ترد فى ختام الوثائق تعطى كما نرى صورة لأحكام
القانون فى العصر ، فإن الوثائقيين والقانونيين الذين توفروا على دراستها ، وجدوا أن هناك
صلة وثيقة وقوية بين الآراء القانونية وبين الاجراءات القانونية المتبعة فى كتابة الوثائق ، حتى
انه اذا ظهر رأى قانونى جديد أو رأى معتمد على رأى قديم وظن فيه المتعاقدون أو
المتقاضون تهديداً لحقوقهم فأنهم سرعان ما يضمنوا الوثيقة فقرات تفيد الامتناع عن الالتجاء
الى هذا الاجراء أو القانون الجديد ، الأمر الذى أدى الى مناقشات فقهية كبيرة بين القانونيين،
فكانوا يتسائلون ، هل يجوز للمتعاقدين أن يتعهدوا بالإمتناع عن الالتجاء الى القانون .

فقرات خاصة بالاجراءات التنفيذية:

هذه الفقرات تلى فقرات الجزاء والامتناع ، وهى تحوى فى العادة اعلان بطرق التوثيق،
أى الاجراءات المطلوبه حتى تكون الوثيقة كاملة نافذة المفعول من الناحية القانونية ، أى ما
يجعلها وثيقة صحيحة لها قوة اثباتيه لا يمكن الطعن فيها ، وهذه الفقرات اختلفت بالطبع من

وثيقه لأخرى باختلاف الطبيعة القانونية كما اختلفت باختلاف العصر والعرف المتبع الذي جرت عليه الدواوين في ذلك العصر^(١)

هذه الفقرات مهما اختلفت فانها

١ - تعلن عن العمل القانوني في الوثيقة .

٢ - تعلن عن وسائل الاثبات من شهود وأختام وتوقيعات وغيرها .

وقد جرت العادة على ان تدرس هذه الفقرات مع آخر أجزاء الكلام الوثيقي وهو

البروتوكول الختامي .

(1) Giry : Op cit p.556 .

البروتوكول الختامي

Protocole Final

إمارات الإثبات Signes de Validation

التاريخ Date

الدعاء Apprecation

البروتوكول الختامى:

البروتوكول الختامى وهو الجزء الرئيسى الثالث من أقسام الوثيقة ويشمل ما يوضع من علامات الصحة والإثبات على الوثيقة بعد الانتهاء من تحريرها . وقد كانت فى بعض الأحيان تمضى فتره طويله بين الانتهاء من تحرير الوثيقة وتوثيقها بالختم وغيره من التوقيعات، الأمر الذى جعل بعض الوثائقين يعتبر التوثيق مرحلة مستقلة من مراحل تحرير الوثيقة . ويشتمل البروتوكول الختامى على : الأختام والتوقيعات والعلامات المختلفة .

(أ) الأختام:

مما لا شك فيه أن التوثيق يكسب الوثيقة مفعولها ^(١) ويشمل كافة العلامات المختلفة والأختام والتوقيعات والإمضاءات ، وهى فى عقيدة الشعوب كلها مثبتة للمسئولية . أما فى نظر الوثائقين فقد رأى بعضهم أنها لاتشتمل على الأختام ، ولعل العذر فى ذلك أن الأختام فى الواقع ليم تكن جزءاً من الوثيقة بل كانت خارجة عنها ، حيث وردت مدلاه أو مربوطة بخيط حول الوثيقة الملفوفة ، مما جعلهم يرون أنها تدخل فى دراسة علم الأختام Sigillography ^(٢) ولاشك أن الأختام المدلاه وإن كانت خارجة عن الوثيقة فالحاجة الى دراستها تتمثل فيما تضيفه من أهمية على تقدير صحة الوثيقة . وبالتالى لأغنى للوثائقى من أن يتناولها من هذه الجهة .

لقد قيل أن الأمانه خير من الخاتم ، والخاتم خير من ظن السوء . وفى التاريخ الإسلامى يقصد بالخاتم شارة من شارات الخلافة ^(٣) . وفى اللغة من الختم وهو الطبع . وكان الخلفاء إذا ختموا كتاباً يبلونه بالطين أو المداد ويطبعونه على سطح القراطيس ، أو على جسيم لبن كالشمع حتى ترسم صورة الختم عليه .

ووضع الأختام كان يركز على مبادئ عامة تبرره فى حالات معينه ، مثل وضعها على الوثائق الصادرة من الجهات الرسمية ، تأميناً لتنفيذ أعمالها . وبهذا المعنى أصبح الخاتم أحد

(١) احمد إبراهيم : طرق الإثبات . ص ٩٣ ، ص ٢٧٥ .

(٢) Encyclopedia Britanica , Art Sigillography

(٣) انظر : ناهد حمدي - وثائق التكايا وما جاء بها من مصادر فى هذا الموضوع .

العلامات التي تكسب الوثيقة قوة قانونية .

ولقد استخدمت الأختام بكثرة في نهاية العصور الوسطى الإسلامية وكانت بمثابة علامات شخصية مميزة تقابل وتقوم مقام علامة القاضي أو السلطان في وثائق العصر المملوكي .

وينبغي هنا أن نذكر ملاحظة هامة هو أنه هناك آراء مختلفة حول استخدام الأختام في العصر المملوكي والعصر العثماني في مصر بالتحديد فبينما يرى البعض أن الأختام مما يميز وثائق العصر العثماني عن العصر المملوكي ، يؤكد أنه قد وصلت الى ايدي الدارسين بعض وثائق العصر المملوكي وردت بها الأختام كأحد علامات الصحة والإثبات (١) .

ولعلنا يمكن أن نقول أن استخدام الأختام كان نادراً في العصر المملوكي إلا أنه انتشرت بصورة واسعة وكثيرة في العصر العثماني .

ويعود ذلك الى حرص سلاطين العثمانيين على أن تضرب أختام باسمائهم تختم بها الطرود والأكياس ، وكذلك ترجع الى انتشار وظيفة المهردار الذي يحمل خاتم السلطان (٢) . وهكذا ونظراً لانتشار الأختام على الوثائق العربية بصورة واسعة ، فهي تشكل مصدراً أصيلاً من المصادر المادية لدراسة الفترة المستخدمة فيها ويلاحظ عليها أنها شديدة التنوع منها بأنها تضم أسماء الدواوين والقضاة ، فضلاً عن العديد من العبارات الدعائية التي ترد عليها ، والتي كانت أحياناً بالعربية وأحياناً باللغة التركية التي دخلت مصر مع دخول الاتراك لها ، ومن الملاحظ أن الأختام أحياناً كانت ترد في وجود العلامات والتشويرات .

ولقد انتهى حديثاً أمر الأختام بانتهاء العناية بالتعليم ويظهر الطباغة ، وحل محلها التوقيع الشخصي ، واقتصر الخاتم على من لا يعرفون الكتابة .

وتختلف الأختام المستخدمة على الوثائق والسجلات اختلافاً بيناً فيما بينها من حيث الشكل فمنها المستدير أو المثلث والبيضي الشكل وقد نصادف أحياناً أختاماً مزخرفة الحواف،

(١) عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية وأثرية في وثائق عصر الغوري : جامعة القاهرة ، كلية الآداب ،

١٩٥٦ رسالة دكتوراه غير منشورة ، ص ٢٤ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية : مادة خاتم مجلد ٨ ص ١٧٨ .

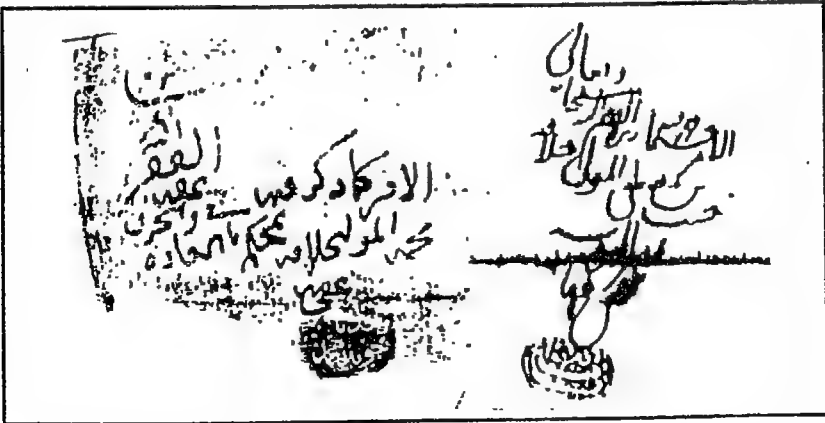
مثل خاتم حسن أغا ناظر مصلحة المواشى الاميريه .

والأختام المقصوده هنا شئ عبارة عن انطباع الكتابة المحفوره على أرضية بارزة أوالعكس ولذا تبدو الكتابة الناتجة إما بيضاء على أرضية سوداء أو زرقاء أو حسب لون الختم المستخدم أو العكس فتكون الأرضية بيضاء والكتابة سوداء طبقاً للحفر القائم على الخاتم .



وفى أواخر العصور الوسطى الإسلامية أصبحنا نشاهد أختام ما لايتستخدم فيها أحبار ، ويتم الختم فيها بطريق الضغط على الورق فتصبح الكتابة بارزة بنفس لون الورق . ويهتم علم الديپلوماتيك بطرق استخدام الأختام ، وتنوع هذه الطرق بتنوع العصور والمناطق والدواوين والهيئات ، كما يهتم بتحديد القيمة القانونية للأختام ، ومن ثم فتمثل دراسة الأختام ونماذجها وما تحمله من كتابات وعبارات عناصر هام ن عناصر النقد الديپلوماتى . أما بالنسبة لمواضع الأختام على الوثائق فأنهم الديپلوماتى أيضاً خاصة وأن الوثائق العربية تطالعنا بعدم اقتصار موضع الأختام فيها على البروتوكول الختامى ، بل انها تظهر فى عدة مواضع على الوثيقة مثال .

١- اسفل العلامات والتأشيرات ، حيث تختم الوثائق المفردة اسفل توقيع أو علامة القاضى ، فى يسار الهامش العلوى وإذا وجد قاضى منفذ ، نجده بدوره يضع خاتمه تحت تأشيرته .



٢- فى أماكن وصل الدروج : خوفاً مما قد يقع لأى جزء من أجزاء الوثيقة الموصولة الدروج يوضع الخاتم على مكان وصل كل درج بالدرج الذى يليه .

٣- بين سطور الوثائق : ظهر فى بداية بعض الوثائق المتأخرة خاتم ، فيما بين السطر الأول والثانى فيها ويبدو أن هذا الأمر جاء جرياً على ما كان عليه العرف فى العصر المملوكى حيث كانت علامات الممالك ترد بين البسملة وبداية نص الوثيقة

٤- فى الوثائق على شكل كراس Codex جرت العادة على ختم الصفحة الأولى ، ثم يتكرر الخاتم بعد ذلك فى الهامش الأيسر للصفحات ذات الأرقام الزوجية .

٥- فى البروتوكول الختامى : عادة ما يرد خاتم المتصرف القانونى أو الشاهد أو الكاتب فى نهاية الوثيقة .

٦- فى نهاية المكاتبات الختامية لكل دفتر .

ومما لاشك فيه أن إعداد الديلوماتى فهارس للأختام يقدم فيها صورة لكل منها مع وصفه بدقة ، وذكر العبارات الواردة عليه ، يحقق خدمة بالغة للعلم ، حيث يمكن عن طريق هذه الفهارس التحقق من أن الأختام التى وردت على الوثائق ، معروفة أو غير معروفة ، كما أنها تفيد أيضاً فى التأريخ للوثيقة .

ب- التوقيعات :

تشكل التوقيعات عنصراً هاماً من عناصر تكوين الوثيقة القانونية وسلامتها وصحتها . ولذلك عنى بدراستها وتطورها المشتغلون بالوثائق ، واهتموا بدراسة التوقيعات السلطانية أو توقيعات الحكام أو القضاة ، كما درسوا كل مجموعة منها على حدة ، فميزوا بين توقيعات الفاعل القانونى ، والشهود وعمال الدواوين وغيرهم ، وذلك فى كل نوع من أنواع الوثائق على حدة ، على أساس أنها معيار للنقد الوثائقى .

وتتميز الوثائق العربية باحتواء الوثيقة الواحدة على عدد كبير من التوقيعات لا على توقيع واحد . ذلك لأنه منذ أقدم العصور ، كانت صفة الصحة تخلع على الوثيقة بطريق التوقيعات أو الإمضاءات^(١) حيث أنها كانت الدلالة الظاهرة على اشتراك أصحابها فى الفعل القانونى .

(١) احمد ابراهيم : نفس المصدر السابق والصفحة .

أو هي الدلالة الظاهرة على اشتراك عمال الدواوين والمسجلين والكتاب وأمثالهم في تحرير الوثيقة وعلى ذلك فهناك إمضاءات للمشتركين في العمل القانوني ، وإمضاءات للمشاركين في تحرير الوثيقة وكذلك للشهود وغيرهم .

وفي البداية كانت الإمضاءات منفصلة عن التوقيعات ، وترجع التوقيعات إلى عامل قديم جداً ، هو أن الوثائق المبكرة عامة أو خاصة ، اتخذت شكل الخطاب أو الرسالة وكان للتوقيع يشمل اسم الموقع وصفته والدور الذي قام به . وكان التوقيع أمراً ذاتياً ، أي أن الموقع كان يقوم بنفسه بالتوقيع . إلا أنه في بعض الأحيان وجدت بعض الوثائق التي وصلت إلينا سواء من العصر المملوكي أو العثماني ، قام بالتوقيع على الوثيقة شخص آخر غير صاحب التوقيع . ولعل ذلك يعود إلى أن الأميين والعميان أو الذين لا يحسنون الكتابة ، كانوا يتركون غيرهم يوقعون عنهم ، ويكتفون بوضع علامات بسيطة أو عبارات قبل التوقيع ، ذلك على ما يلي :

كتب عنه

وكانت هذه الصيغة تعرف بالصيغة الموضوعية في التوقيع .

أما إذا كان التوقيع ذاتي فإن هذا يظهر في الصيغة حيث تكون صيغة شخصية بالطبع .

مثل :

— أنا فلان قد وقعت

ولقد تطورت التوقيعات وأصبحت في شكل فورمات متداخلة ، متصلة الحروف بعضها

ببعض بشكل غير منتظم ، وهو ما يشاهد بكثرة في وثائقنا العربية .

كما أن الصبغ الذاتي من التوقيعات قد أدت إلى أشكال عدة استمر بعضها لوقت

طويل نتيجة للتأثيرات المختلفة . لأن مثل هذه الأمور تتأثر بالذوق الخاص ، والذوق السائد في

كل عصر من العصور . مما يصعب معه تحديد هذه المجالات والتأثيرات المتعددة .

حتى أن الدارس للوثائق العربية يستطيع أن يتبين نوعاً من التوقيع اختصت به كل

طائفة أو طبقة أو هيئة نوانية ، والدواوين التي أصبحت فيها كتابة الوثائق وتحريرها عملاً

مستقراً ألباً اهتمت إلى طريقة الطغراء^(١) وإن كانت ترد عادة في أول الوثائق العربية لا في

(١) انظر العلامة .

آخرها كما يحدث مع التوقيعات المعروفة .

وجرياً على مبدأ التقسيم فيمكن أن نقسم التوقيعات على أساسين

الأول : بالنظر الى وجود توقيعات قام أصحابها بكتابتها بأنفسهم ، وأخرى كتبها

آخرون عن اصحابها أمكن تقسيم التوقيعات الى قسمين

أ- توقيعات كتبها الشخص بنفسه .

ب- توقيعات لم يكتبها الشخص بنفسه .

إلى جانب هذا التقسيم يمكن تقسيم التوقيعات على أساس آخر مثل :

١- توقيعات الفاعل الوثيقي اى القاضى ، أو السلطان .

٢- توقيعات المتصرفين أو الوكلاء عنهم .

٣- توقيعات الشهود .

٤- توقيعات من اشتركوا فى تحرير الوثيقة وكتابتها

٥- توقيعات الشخص الذى قام بمراجعة الوثيقة .

وبالنظر إلى أهمية التوقيعات يصبح من الجدير دراستها وتحليلها فى مختلف العصور .

وبطبيعة الحال تشكل توقيعات الحكام جانباً هاماً من هذه الدراسة على أساس أهميتها فى

تحقيق الوثائق . كما انها أيضاً تختلف وتتنوع من عصر إلى عصر .

ومن الجدير بالذكر هنا أنه فى الوثائق العربية الخاصة لا نجد توقيعات كل من

اشتركوا فى العمل القانونى أو فى تحرير الوثيقة ^(١) كما أنه فى حالة العقود المبرمة بين اكثر

من فرد مثلاً ، وحيث يوجد اكثر من أصل واحد للعقد فغالباً ما تقتصر التوقيعات على

الشركاء فقط دون توقيع المستلم ، أى الشخص الذى تسلم العقد . بمعنى أنه إذا اشترك

أربعة أفراد فى العقد فالثلاثة يوقعون والرابع يستلم .

وفى الوثائق الصادرة عن الحكام غالباً ما لا نجد توقيعات للأفراد بخلاف عمال

الديوان ، الذين نجد أحياناً توقيعات لبعضهم . وهذا بالطبع بخلاف الوثائق الخاصة التى

يستلزم توقيع الشهود كدليل للإثبات .

(١) ناهد حمدي : وثائق التكايا - الوثائق المنشورة بها

من وثائق الواحات وثيقة بيع حصة مياه فى عين .

ويرى الوثائقون أن توقيعات عمال الدواوين والمسجلين ومن في حكمهم من الموظفين العموميين من حيث هي معيار للنقد الوثائقي ، أهم بكثير من توقيعات الشهود ، ويعلمون ذلك بأن توقيعات عمال الدواوين اتخذت شكلاً وطابعاً متميزاً في كل ديوان منظم . وكذلك توقيعات الموظفين الرسميين (العموميين) نجد أنها تعكس الأفكار الديوانية والنظم السائدة في العصر وبذلك كانت أهميتها أكبر من توقيعات الشهود .

وبالرغم من أن الوثائقين يقرّوا بأهمية توقيعات عمال الدواوين والموظفين العموميين ، إلا أنهم يرون أن توقيع عامل الديوان يختلف في أهميته عن توقيع الموظف العمومي ، ويعلمون ذلك بأن الوثيقة الصادرة عن ديوان هي وثيقة صحيحة حتى ولو لم يوقعها عامل الديوان . وبعبارة أخرى أنهم يرون أن توقيع عامل الديوان لا يستفاد منه صحة الوثيقة ، إنما يستفاد منه أن الوثيقة قد مرت في مراحل التحرير المعروفة .

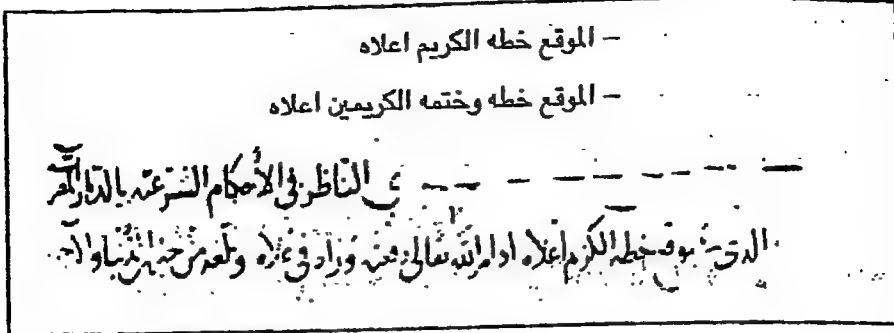
وعلى العكس من هذا فإن توقيع المسجل أو الموظف العمومي عنصر أساسي لصحة الوثيقة الخاصة ، ويظهر هذا جلياً في اتخاذ بعض المسجلين والموظفين العموميين في العصور السابقة أشكالاً معقدة من التوقيعات ، فكان لكل منهم توقيع خاص أو كان له خاتمه اليدوي .

وكما انتهى أمر الخاتم بانتشار التعليم انتهى أمر هذه التوقيعات المعقدة بانتشار العناية بالخط .

وكما تشكل توقيعات الحكام أهميتها في الوثائق العامة نجد أيضاً توقيعات القضاة على الوثائق الخاصة ، ونظراً لأهمية هذه التوقيعات نجد أنها لا توضع على الوثيقة إلا بعد تأدية شهادة الشهود وتوقيعاتهم وبعد أن يطمئن القاضي على أن المتصرف القانوني والشهود وجميع الأطراف يعلمون علماً تاماً بما تضمنه الوثيقة من التزامات وحقوق . ومن ثم فهي دليلاً دامناً على صحة التوقيعات الأخرى والأختام وبالتالي صحة الوثيقة .

وبخلاف توقيعات القضاة في العصر العثماني التي ترد غالباً في الهامش العلوي للوثيقة نجد أن القضاة في العصر للوسيط الإسلامي يكتبون اسمهم بأيديهم ويصدقون على

شهادة الشهود فى باطن الوثيقة ثم يضعون علاماتهم فى الإشهادات التى ترد على الوثيقة (فى ظهرها) والتى تدل على ثبوت الحكم أو ثبوت التنفيذ أو الثبوت المجرد .



ومن التوقيعات الهامة هنا والتى تعاون فى دراسة علم الدبلوماسية العربى توقيعات الشهود ولا أدل على أهميتها من أننا نجد أن فقهاء الشروط قد اشتروا أن تكتب صيغة شهادتهم (هؤلاء الشهود) بنفس الصيغة التى ترد بها شهادة الشاهد الأول ، مما يجعل من المتعذر التغيير أو التبديل فى صيغ الشهادة .

كما كان من الضرورى أن يضع الشاهد اسمه وضعاً بيناً . فإذا أراد أن يضع توقيعه ، فعليه أن يضع الاسم واضحاً أسفل ذلك التوقيع .

وكان من المهم أيضاً أن يتخذ كل شاهد رسماً خاصاً يوقع به للشهادة ويعرف به من بين غيره . حتى إذا ما زورت شهادته فى مكتوب تكون العلامة التى فى الرسم عاملاً مساعداً لاكتشاف التزوير .

ولما كان بالأقاليم مجموعة من القضاة ، لكل منهم شهوده العدول ، فيمكن اعداد قوائم بالشهود العدول فى كل إقليم ، ولكل قاض . فإذا علمنا الأعمال المختلفة والمتعددة التى كانت تسند إليهم فى سبيل عون القضاة ، الى جانب الشهادة ، مثل كتابتهم العقود وتسجيلها فى سجلات القضاة ، وحضورهم مجالس القضاة للشهادة على التصرفات القانونية وغيرها . لاستطعنا أن نتبين أهمية مثل هذه القوائم ، وما تقدمه من معلومات لدارس الدبلوماسية العربى .

(١) محمد فرج السنهورى : مجموعة القوانين المختارة من الفقه الإسلامى ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٤٩ ، ج ٣ ص ٤٨ .

ولا ينبغي أن ينتهى الحديث هنا دون ذكر لفقرة هامة من فقرات الإعلان عن علامات الإثبات الشرعية واقصد بها الاشهاد بمعنى طلب الشهادة على أمر ممن شهد حدوثه (١) .
والإشهاد عمل من اعمال التوثيق فيه معنى الشهر والعلانيه فى مجلس الحكم ، كما يجعل من العقد محرراً رسمياً موثقاً له قوة التنفيذ . وقد اعتبر الاشهاد المسجل وسيله اثباتية توثيقية متفق عليها بين فقهاء الشريعة الإسلامية (١) .

وللإشهاد بكتاب القاضى أهمية كبيرة فى تلافى التزوير والمشابهة فى الخط والاختام وايضاً زيادة التوثقه (٢) .

وكثيراً ما أطلق الإشهاد على الوثيقة التى حرر فيها (٣) .
ولعله من المفيد بعد ذلك أن نتعرف على نوعين آخرين من علامات الصحة والإثبات ظهرت فى الوثائق العربية وكانت بمثابة التوقيع وهما .

١- العلامة

٢- الطغراء

(١) ابن بخيم : البحر الرائق ج٧ ص ١٣ .

(٢) ابن كثير : تفسير القرآن الكريم ج١ ص ١٢٨ .

(٣) هناك دراسة مستفيضه فى الإشهادات للدكتور عبداللطيف ابراهيم صدرت فى مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، مج ١٩ ج١ (مايو ١٩٥٧) .

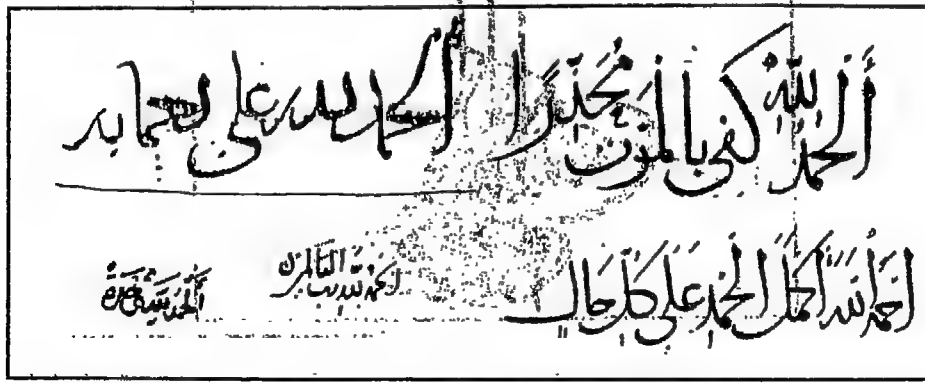
العلامة

تعتبر العلامة بمثابة التوقيع أو الختم للشخص ولقد أطلق عليها ابن خلدون (المختصر بالخط) وكما يذكر القلقشندي (١) اختلفت العلامة باختلاف العصور الإسلامية ، فكانت علامة الخليفة الفاطمية التي توضع على الوثائق العامة هي الحمد لله رب العالمين أما الوزراء الفاطميون فكان لكل منهم علامته الخاصة التي تغدو بدلاً لتوقيعه وايضاً كانت تبدأ بالحمد لله .

أما في العصر الأيوبي فكانت علامة السلطنة الأيوبية هي (الحمد لله وبه توفيتي) واستمر العمل بها إلى قرب نهاية العصر الأيوبي فتغير شكل العلامة وأصبحت ترد بالاسم الشخصي للسلطان ، وأول من استخدمها السلطان نجم الدين أيوب . ولقد شاع استخدام العلامة باسم الشخص في الوثائق العامة في العصر المملوكي إلى جانب استخدام الطغراء .

وقد كان موضع العلامة على الوثيقة المملوكية بين السطر الأول والثاني أي بين البسملة وبداية السطر الأول في مسافة مقدرتها أطلق عليها (بنت العلامة) ويتم كتابتها بالقلم الجليل ويخط الثلث (٢).

ولقد اثبتت الدراسات أن قضاة القضاة ونوابهم كانوا يستخدمون هيفاً معينة من الحرف ليعتبارها علامة لكل منهم تعني عن التوقيع وتدل على شخصيتهم وكانوا يضعونها بخط كبير واضح وقلم جليل ظلت إلى أن استخدمت الطغراء للعامة ثم الاسم .



(١) زكي صالح : الخط العربي ، ص ١٣١

- القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٤٩ ، ٢٤٩

(٢) القلقشندي : نفس المصدر السابق .

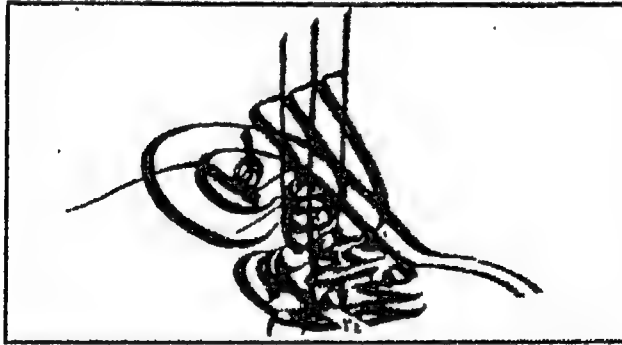
في شكل آخر من العلامات التي تضافى الصحة على الوثائق العربية . وهى بمثابة التوقيع أو العلامة الرسمية التي توضع على الوثائق الصادرة عن سلاطين الدولة العثمانية (١) ويرى ابن خلكان أن الطغراء مرادفه للطرة (٢) أما الجبرتي فتعنى لديه عنوان الكتاب (٣) .

وأصل الطغراء أمر اختلف فيه ، فقد قيل أنها صورة طائر يشبه العنقاء عند العرب كان يقدسه الأتراك وعرفوه بأنه طير السعد الذي إذا وقع بجناحه على رجل انتخب ملكاً (٤) .

ويرجع البعض أصلها الى بصمة السلطان مراد التي خرجت على أحد المعاهدات فى صورة قريبة من الطغراء المعروفة ، والتي سلمت الى كاتبه فكتب داخل هذه البصمة اسم السلطان مراد وأبيه ولقب فإن اضافته الى العبارة الدعائية "غر نصوه" (٥) وفى روايه أخرى أنها نسبت إلى بصمة بايزيد الأول بن مراد الأول .

وكان للطغراء موظف مسئول يعرف بالنشائجى ، وكان يعمل تحت إمرته خطاط خاص يكتب الطغراء يطلق عليه الطغرائى ، الذى كان يعد الطغراء على نوع معين من الورق ثم يلصقها على الوثيقة ويوقع عليها السلطان بيده (٦) .

وكانت الطغراء تتكون من اسم السلطان وألقابه وعبارة دينية تقرأ من اسفل الى اعلى فنجد اسم السلطان اسفل المتن يعلوه اسم ابيه ثم العبارة الدينية .



- (١) الزبيدي : تاج العروس ، فصل الطاء ، باب الراء ج ٢ ، ص ٥٢٩ .
- (٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، بيروت ، ١٩٧١ ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .
- (٣) الجبرتي : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ج ٤ ، ص ٩٩ .
- (٤) ناجى زين الدين : بدائع الخط العربى . بغداد ، ١٩٧٢ - ص ٤٦٩ .
- (٥) محمد عبدالعزيز مرزوق : الفنون الزخرفية العثمانية . القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧ . ص ١٨٢ حاشية ١ .
- (٦) القلقشندي : نفس المصدر ج ٦ ص ٢٤٢-٢٤٣ ، ٢٤٩ .

التاريخ

يعد إعلان زمان ومكان تحرير الوثيقة جزءاً هاماً من اجزاء الوثيقة الدبلوماسية ، كما يعتد ضرورياً لصلاحيتها ومفعولها لما له من علاقة قوية بقيمتها القانونية . فمنذ أن تطورت التنظيمات الإدارية وتقدمت الإجراءات القانونية ودونت الوثائق وأصبحت وسيلة هامة فى قيام المعاملات والإلتجاء الى القضاء ، أصبح تأريخها أمراً أساسياً ونذر أن وجدت وثيقة قانونية خالية من التاريخ ، فإن حدث فحتماً سنجد أن هذه الوثيقة غير المؤرخة ترجع الى عصر لم تكن تستغل فيه الوثائق كأدوات اثبات كما وأنها غالباً ما ستكون من الوثائق الخاصة ، حيث ندر أن يحدث ويهمل التاريخ فى وثيقة صادرة عن الدواوين الرئيسية فى الدولة .

ويختلف مكان وضع التاريخ فى الوثيقة حسب العرف المتبع فى الديوان أو العصر أو الطبيعة القانونية للوثيقة .

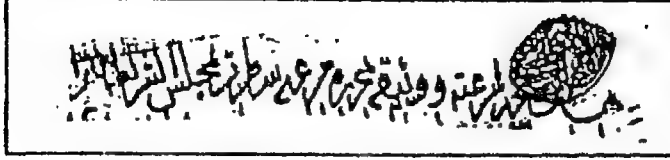
وإذا كان التاريخ فى الوثيقة هو فى العادة فى نهاية الوثيقة فإننا نجد وثائق أخرى تبدأ بالتاريخ بدلاً من أن تنتهى به سواء فى الوثائق التصرفات الخاصة أو فى محاضر الجلسات والاجتماعات وما على شاكلتها . وقد لا يأتى التاريخ فى أول أو آخر الوثيقة ولكن يأتى فى صلب الوثيقة وذلك فى حالة الوثائق التى ورد فيها ذكر الفاعل القانونى كاملاً مثلما حدث فى العصر المملوكى وعلى الأخص فى وثائق الإشهادات والإسجلات الحكيمة والتنفيذية .

ودراسة اسماء الأماكن المقترنة بالتاريخ من مدن وقرى وبلدان ومصالح ودواوين ذات فائدة تاريخيه فى مجال تحقيق الوثائق خاصة اذا كانت قد تغيرت أو حتى إذا لم تتغير ، ولا يدرس الوثائقيون فقط موضع التاريخ فى الوثيقة إنما يدرسون أيضاً صيغته والعناصر التى يتكون منها ، كما أنهم يدققون فى دراسة تاريخ كتابة الوثيقة ومعرفة ما اذا كان هذا التاريخ يتلائم مع اللغة التى كتبت بها ، والمفردات التى استخدمت بين سطورها .

وهناك إجماع على وجوب كتابة التاريخ فى جميع المكتبات ولا غنيه عنه ، لأن التاريخ يستدل به على بعد مسافة الكتابة وقربها ، وتحقق الأخبار على ما هى عليه ، وقد قال بعض

أئمة الحديث لما استعملوا الكذب استعملنا لهم التاريخ^(١) .

ويرتبط بأهمية التاريخ أيضاً ذكر تاريخ مجلس العقد . فمن المؤكد أن أى عقد يتم فى مكان معين ، ويقصد بمجلس العقد هنا المكان والزمن الذى توجد فيه الأطراف المتعاقده ويبدأ من وقت صدور الإيجاب وينتهى بتفريق الطرفين عن تراض .



وللتاريخ الزمنى هنا أهميته من حيث الدلالة على اتحاد المجلس واتصال الإيجاب

بالقبول .

فلو صدر الإيجاب على سبيل المثال فى عقد شركة من طرف واحد ولم يصدر من الآخر فى المجلس نفسه وصدر بعد الانتهاء يكون للطرف الأول الرجوع عن الإيجاب ، ويرى بعض الفقهاء فى هذه الحالة أن القبول يعتبر إيجاباً جديداً يحتاج الى قبول جديد ولا يعتد بالإيجاب الأول إذ يعد غير قائم إلا إذا كان قد حدد للإيجاب فترة زمنية معينة .

ايضاً يبطل الإيجاب إذا ما عدل الموجب وأعرض عن إيجابه فى زمن سابق عن صدور القبول . لأنه فى هذه الحالة يكون غير ملتزم بشئ طالما لم يصدر القبول .

وبالمثل إذا ما صدر القبول فى تاريخ لاحق لعدول الموجب فإنه ايضاً يعد كأن لا وجود

له .^(٢)

والتاريخ ايضاً يشكل أهمية بالغة فى مستندات الثبوت السابقة الواردة فى الوثيقة الجديدة وعلى سبيل المثال التاريخ فى عقد الوكالة له أهميته إذ تعتبر الوكالة باطلة إذا صدرت فى تاريخ لاحق للتصرف الوارد فى الوثيقة الحالية وكذلك فى حالة وثائق البيع التى ترد فيها

(١) القلقشندي : نفس المصدر . ج٦ ، ص ٢٣٥ .

- السخاوى : الإعلان بالتبليغ لمن زم التاريخ ص ١٠ .

(٢) ناهد حمدي : " الشكل الديلواماتى لوثائق الشركة " .

مستندات الملكية ينبغي أن تكون كافة هذه المستندات سابقة على تاريخ عقد البيع ولا يصح لاحق للمتصرف في التصرف إذ لا يملك المبيع وتبقى معظم الوثائق على ذلك

- التوكيد المقبول بالطريق الشرعي الثابت قبل كل شيء منسقة في تاريخها

تعدد التاريخ في الوثيقة الواحدة

كما وجد شهود على الفعل القانوني ، وعبرهم على تجديد الوثيقة أو لإزالة الشبهة قد يختلفون في الحلقين ، كذلك وجد تاريخين في الوثيقة الواحدة ، أولهما يوم صدور التصرف

- انعقد بينهما وذلك في يوم

الثاني يوم تحرير الوثيقة وحدث التصرف

حيث توجد في الوثيقة

بموجب هذا القرار الصادر من المحكمة في تاريخ

عشر ربيع الأول المبارك لثلاث مئة وثمانين

ولا تم تحرير وثيقة أخرى في الثاني من شهر ربيع الثاني

من شهر ربيع الثاني لثلاث مئة وثمانين

ومن المهم أن يتحقق الدبلوماسية من صيغ التاريخ الواردة على الوثيقة ، ولا يقصد بصيغة التاريخ هنا طرق صياغة التاريخ بل المقصود بها العبارة التي تصاحب ذكر التاريخ ، كيف تطورت ؟ ما هي التقاليد المتعاقبة المتبعة في كتابتها ؟ كما يدرس أيضاً الفارق الزمني بين التواريخ المذكورة وأن يحدد ماهية التاريخ الموجود على الوثيقة ، هل هو تاريخ التصرف أو تاريخ التوقيع أو تاريخ التحرير ، وبما تكشف الدراسات الدبلوماسية عن أمور أخرى تتعلق بالتاريخ وتعدد

هناك أيضاً تاريخ الإشهاد . والشائع في هذه الحالة أن كتاب الحكم في مجلس القضاء يتكون موضع التاريخ بياضاً ليثبت فيه القاضي التاريخ بخطه . لما لذلك من أهمية في إضفاء الصحة والمصادقية على الوثيقة .

بسم الله الرحمن الرحيم
 جمادى الأولى سنة تسع وأربعين وتسما

عنصر المكان في التاريخ (١)

من أهم ما يميز التاريخ في الوثائق العربية ارتباطه بذكر المكان الذي صدرت عنه الوثيقة أو حررت فيه .

– " الحجة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المنزوخة في حادى عشرين القعدة
 سنة سبع وستين ومائتين وألف "
 – " حرر بالباب العالى اعلاء الله سبحانه وتعالى وشرفه بمصر المحروسة "

وهكذا نجد أن عنصر المكان أصبح يرافق التاريخ . وعلى الوثائق أن يهتم بتمييزه في التاريخ .

كما وأنه من الشائع أيضاً ارتباط عنصر الزمان بعنصر المكان في التاريخ في عبارة واحدة مثل :

" صدر بالباب العالى بمصر المحروسة في يوم

ويعتبر التحقق والتثبت من التاريخ وتحليله أساسياً في علم الدبلوماسية (ويعتمد على الإلمام بطرق حساب التواريخ المختلفة) .

(١) انظر : سجلات ووثائق المحاكم مثل الباب العالى – الصالحية النجمية وغيرها .
 الفتاوى الهندية : ج ٢ ص ٤٢٤-٤٣٥ وما بعدها ج ٢ ص ٤٨٥ .

وبالنسبة للتحقق من العنصر المكاني الذي يرد مع التاريخ فإنه يعد أمراً هاماً خاصة إذا كان مكان لمقر ديوان رسمي أو إقامة سلطان أو حاكم ، وبالتالي تكون هذه الأماكن أساسية في تاريخ الوثائق غير المؤرخة خاصة العامة .

العنصر الزمني في صيغة التاريخ: (١)

مما لا شك فيه أن أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن تاريخ أي وثيقة هو العنصر الزمني في التاريخ ، متى وليس أين . وعنصر المكان في صيغة التاريخ لا يوازي في مكانته العنصر الزمني فيها ، خاصة وأن الأخير أكثر منه تعقيداً ، كما وأن أهميته بالغة في ارتباطه بالقيمة القانونية للوثيقة ، لذلك أصبحت الآن دراسة مختلف طرق تأريخ الوثائق فرعاً مستقلاً بذاته عن علم الوثائق ، اطلق عليه علم التأريخ Chronology . هذا العلم وعلم الكتابة العربية Paliography كانا يعدان فيما مضى جزءاً من علم الوثائق ، ولكنه مع زيادة التخصص في العلوم أصبحا فرعان مستقلان يدرسان على حده ، وإن كانا بالطبع يعدان من مجموعة علوم الوثائق .

يضطر الوثائقي المحلل إلى تحقيق تاريخ الوثيقة والتأكد من كونه يتلائم مع اللغة التي كتبت بها المفردات التي استخدمت بين سطورها وهو في سبيل ذلك لابد له من أن يلم بهذا العلم فهناك مؤلفات خاصة متعددة فيه ، ومن أهم ما ورد فيها جداول المقابلة التي تبين ما يقابل تاريخ أو يوم في تقويم معين ، من التقويمات الأخرى وقد وضعت هذه الجداول بواسطة فلكيين ، ومعها أصبح من السهل على الوثائقي أن يعرف يوم الاسبوع أو أي يوم من أيام التاريخ الميلادي حتى في العصور التي سبقت التقويم الميلادي ، كما أصبح من السهل أيضاً على الوثائقي أن يعرف التاريخ الهجري الذي يقابل أي تاريخ ميلادي أو العكس ، فيعرف التاريخ الميلادي الذي يقابل التاريخ الهجري .

ومهما اختلفت طرق التأريخ الزمني فهناك دائماً سنة معينة وشهوراً محددة ويوماً معرف .

ويرجع ذلك إلى استخدام السنة سواء كان شمسياً أو قمرياً أو كان سابقاً على

(١) احمد إبراهيم : طرق القضاء ص ٣١٩ .

استخدام التقاويم الحالية (الهجرية والميلادية) وطبيعى أن يختلف السنة والشهر واليوم باختلاف التقويم. بل باختلاف العصور ، السنة الميلادية مثلاً لم تكن تبدأ فى أول يناير كما هو الحال الآن ، إذ كانت تبدأ عند البعض فى شهر مارس أو فبراير إلى أن تم الاتفاق بين الجميع على أن تكون بداية السنة فى أول يناير كما هو الحال الآن ، وتأريخ الوثيقة العربية باليوم والشهر والسنة الهجرية^(١) هو مدار التاريخ الإسلامى . وهو التاريخ الذى قرره عمر بن الخطاب رضى الله عنه باعتبار أن الهجرة قد فرقت بين الحق والباطل . وكما أوردت كتب الإنشاء أساليب متعددة لكتابة التاريخ فى الوثائق العربية جاءت المبكرة منها مبينة كتابة التاريخ بعدة صور منها :

١- بشكل عام كان يتم كتابة التاريخ باليوم والشهر والسنة (وإن اختلف الترتيب فى المغرب عنه فى بلاد المشرق) فجاء الشهر قبل اليوم .
ومكان وضعه بعد المشيئة " إن شاء الله تعالى " .

إما فى سطر واحد وإما أن يكتب اليوم والشهر وفقاً للشهور العربية فى سطر ثم يكتبون فى السطر التالى بعده "سنة كذا" أو "عام كذا" بالحروف وليست بالأرقام أو معاً فى سطر واحد .

يَوْمُ الثَّلَاثِ النَّامِزِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ الْمَكْرَمِ
مِنْ شَوَّالِ سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَتَمَاهٍ

٢- إذا كانت الكتابة فى اليوم الأول من الشهر يرد التاريخ بأحد الصور التالية :

"غرة المحرم" ، "أول ليلة من المحرم" ، "مستهل أو مهمل محرم" أو

أَوَّلَ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ

٣- إذا كانت الكتابة من اليوم الثانى وحتى العاشر من الشهر تكتب

(١) القلقشندي . نفس المصدر السابق والصفحة .

‘للبلتين خلنا من شهر.....’
‘للبلتين مضتا من شهر.....’

٤- من بعد اليوم العاشر من الشهر يرد التاريخ في الشكل التالي:

‘لاحدى عشر ليلة خلّت مضت’
‘لاحدى عشر خلّت / مضت من شهر’

٥- إذا كانت كتابة الوثيقة في اليوم الخامس عشر من الشهر ، كتب

‘لنصف شهر رمضان’

٦- إذا كانت الوثيقة كتبت في النصف الأخير من الشهر فكانت الكتابه ترد إما

بإحصاء عدد الأيام التي انقضت فيقال :

‘لست عشرة ليلة خلّت / مضت / انقضت من شهر.....’

أو ترد بإحصاء الأيام المتبقية من الشهر فيقال

‘لأربع عشرة ليلة بقيت من شهر.....’

٧- إذا كانت الوثيقة قد كتبت في الليلة الأخيرة من الشهر جاء :

‘لآخر ليلة من شهر.....’

أو

‘في سلخ شهر كذا’

أو

‘في انسلاخ.....’

٨- إذا كانت الكتابة في اليوم الأخير من الشهر يقال :

‘لآخر يوم من شهر.....’

ولاشك أن ذلك لم يكن ثابتاً بنفس الصورة في كل الوثائق بل وجد من خرج على هذه القواعد فينالك من أرخ بجملة من أيام الشهر كان يقول:

"كتب في العشر الأول / الأولى".

أو "كتب في العشر الوسطى / الوسط".

أو "كتب في العشر الأخرى / الآخر".

وهناك من كان يؤرخ بأجزاء اليوم أو بالساعات المميزة مثل :

"الأولى من النهار"، "وقت الظهر"، "وقت العصر".

ظهر أيضاً في الوثائق العربية أن الشهر في الوثائق كان يرد بذكر وصفه مثل :

محرم الحرام

صغير الخمر

جمادى الأول المبارك

رجب المبارك

شعبان المكرم أو المبارك

رمضان المعظم، رمضان الكريم وهكذا

أما بالنسبة للعام فكانت ترد بالشكل التقليدي .

كما أنه وجد أيضاً من كان يستغل الدلالات الزمنية للأعوام بصور أخرى خاصة في السنوات التي تتميز بأحداث بارزة :

- عام الفيل

- عام الطوفان

هذا لايعنى عدم وجود الصور التقليدية للتاريخ مثل :

اليوم المبارك

الثالث والعشرون من شهر الله المحرم الحرام اقتراح سدا زرع وازنه وشماعه آخر الله

والملاحظ في الوثائق العربية أن كتاب الوثائق كانوا يكتبونها في صيغة الجمع .

وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

وحسبنا الله وحده

غير أن هذا لا يمنع من ورودها أحياناً بصيغة المفرد .

- وحسبى الله

ومن الملاحظ في الصيغ المذكورة أن الحسبلة ترد مسبوقه بحرف (واو) ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أنها واو العطف أو الربط ، إذ في الحقيقة ليست بينها وبين ما يسبقها أى علاقة. ويبدو أنها من العادات والتقاليد المتبعة في كتابتها . وفى بعض الأحيان ترد الحمد له والحسبلة معاً مثل:

- الحمد لله الجليل وحسبنا الله ونعم الوكيل

ثالثاً: الصلاة والسلام على النبي وآله والصحب

إن الصلاة والسلام على النبي وآله وصحبه تعد تبركاً محبوباً وشائعاً في الوثائق الإسلامية ، سواء وردت في أولها بعد البسملة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على النبي ...

أو وردت في خاتمتها بعد الحسبلة أو الحمد له .

- وحسبنا الله ونعم الوكيل والصلاة والسلام على النبي محمد وآله وصحبه

ولاشك في أن دراسة الصور المتعددة للحسبلة وفقاً لورودها على الوثائق ، تشكل مجالاً هاماً للدراسة الديبلوماسية في هذا الجزء .

رابعاً: المشيئة

من التعاليم الإسلامية المحيية تقديم المشيئة ، تبجيلاً وإعزازاً لقدرة الله سبحانه وتعالى .
ولذلك نجد معظم كتاب الوثائق يحرصون على كتابتها عند انتهاء الكتاب ، للحصول على
البركة ، ونجاح المقصد ، وإقراراً منهم بأن هذا لا يتم إلا بإرادة الله سبحانه وتعالى . ومن هنا
عرفت « بالاستثناء بالمشيئة » وصورتها :

— إن شاء الله تعالى

هذا لا يعنى عدم وجود وثائق لم تذكر فيها المشيئة ، وفى حالة وردها نجد أنه ليس لها
مكان ثابت .

٧- الاشخاص فى الوثيقة :

من وحدات المعلومات الهامة فى الوثيقة هناك مجموعة أساسية من الشخصيات المؤثرة التى يرد ذكرها بشكل عام فى الوثائق . ومن مهام الدبلوماسى أن يعرف ويحدد كل شخصية منها بدقة ، ويتأكد فيما إذا كان كل منها قد عاش بالفعل فى الفترة التى كتبت فيها الوثيقة ، وأنه قد مارس ما نسب إليه من أعمال وردت وذكرتها الوثيقة ، فضلاً عن ضرورة اهتمامه بالتعرف على مغزى ومدلول كل لقب ورد ، ومدى ملائمة للشخصية التى لُقب به ، وغير ذلك من الأمور الأخرى التى لها مغزى وتهم علم الدبلوماسياتك .

ومن أهم الشخصيات فى الوثائق ما يلى :

١- الفاعل القانونى :

ويقصد به المتصرف القانونى ، أى الشخص الذى قام بالعمل الإرادى القانونى الذى حوته الوثيقة . كالبائع فى عقد البيع ، والكفيل فى عقد الكفالة وغيرهم . ويرى جمهور الفقهاء أنه طالما كان الفاعل القانونى هو الذى يلتزم أو يتحمل بمفرده ما ينشأ عن التصرف من التزامات ، فلا بد من مراعاة الدقة فى التعريف به وتعيينه تعييناً قاطعاً حتى لا يختلط بغيره من الأسماء (١) .

وفى هذا الصدد نجد أنه بينما يكتفى بعض الفقهاء مثل أبو يوسف فى التعريف بالفاعل القانونى بذكر اسمه واستم أبيه الى جواره ، نجد أنه عند أبى حنيفة ومحمد لا يتم التعريف إلا بذكر المتصرف واسم أبيه ، واسم جده ، وذكر قبيلته . ولقد استند أبو يوسف فى رأيه الى ما جاء فى صلح الحديبية ، حينما اُكتفى فى كتابتها عند ذكر الرسول عليه السلام ، باسمه واسم أبيه (محمد بن عبد الله) (٢)

(١) الطحاوى : (ابو جعفر احمد) : الجامع الكبير فى الشروط ق١٢ .

- السرخسى (ابى سهل) المرجع السابق ج٣ ص ١١٠ .

- عبد الرحمن الجزيرى : الفقه على المذاهب الأربعة ج٢ ص ١٦٠-١٦٣ .

(٢) ناهد حمدي : الضوابط والشروط الشرعية لوثيقة الكفالة وما بها من مصادر .

العدد القدر إلى استئثار المجلس العالي الخواجا الكبير المحيى به المرفق القدم العدد القدر إلى العدة إلى الخواجا الأجل المحتج المتجر الحكيم الخواجا الخواجا
العدد القدر إلى استئثار المجلس العالي الخواجا الكبير المحيى به المرفق القدم العدد القدر إلى العدة إلى الخواجا الأجل المحتج المتجر الحكيم الخواجا الخواجا

وعلى أى حال فالمقصود فى كل حاله هو تحديد الفاعل القانونى بذكر اسمه واسم أبيه
فإذا كان اسم الأب لا يكفى لتحديد التعريف ، أو يقوم احتمال الاشتباه ، فمن
المستحسن ذكر اسم الجد .

العدد القدر إلى استئثار المجلس العالي الخواجا الكبير المحيى به المرفق القدم العدد القدر إلى العدة إلى الخواجا الأجل المحتج المتجر الحكيم الخواجا الخواجا

وفى كل الأحوال كما نرى يرد إلى جوار اسم المتصرف ، وظائفه وألقابه ، سواء كانت
فخرية أو وظيفية ، مصحوبة بالدعاء له خاصة إذا كان من الشخصيات العامة وبهذا يكون
هذا الجزء مجالاً خصباً لدراسة الألقاب والوظائف وصيغ التعبير عن المستويات المختلفة .
وتصادفنا فى الوثائق العربية وسائل متنوعة لتحديد الأشخاص الذين يرد ذكرهم فى
الوثيقة خاصة فى حالة التشابه . فكانت هناك وثائق تستخدم بعض عناصر التعريف
بالشخص مثل وصف بعض الملامح الجسدية له مثل اللون ، الوجه والأنف وغيرها من
خصائص مميزة للإنسان لاتزول (١) . ويشاهد انتشار مثل هذه الأوصاف واستخدامها على
نطاق واسع فى وثائق العتق التى زخرت بها سجلات المحاكم الشرعية . وكذلك وردت عند
وصف الجنود ، فيذكر آثار الجروح وغيرها من علامات مميزة (٢) .

العدد القدر إلى استئثار المجلس العالي الخواجا الكبير المحيى به المرفق القدم العدد القدر إلى العدة إلى الخواجا الأجل المحتج المتجر الحكيم الخواجا الخواجا

العدد القدر إلى استئثار المجلس العالي الخواجا الكبير المحيى به المرفق القدم العدد القدر إلى العدة إلى الخواجا الأجل المحتج المتجر الحكيم الخواجا الخواجا

(١) الفتاوى الهندية : ص ٢٦٢ .

(٢) قدامه بن جعفر : الخراج وصناعة الكتابة . شرح محمد حسين الزبيدى . بغداد وزارة الثقافة والإعلام .

١٩٨١ . ص ٢٤ .

هناك أيضاً أمور أخرى تتعلق بالفاعل القانوني مثل الأهلية والفعل وعدم السفه أو الجنون ، وأيضاً الرضا وعدم الإكراه والعلم بما يتصرف علماً نافعاً للجهالة .

العلماء رد على النافي للجهالة

فالحق لا يلزم المتصرف إلا بتوفر كل هذه الأمور ، فالرضا أساسى فى قيام التصرف خاصة فى العقود التى تستمد قوتها وفعاليتها من إرادة المتصرف ، لاعتبارهما جوهر التصرف والعنصر المنشئ للعمل القانوني ، فضلاً عن كونها مصدر الإلتزام الذى يقف أمامه القاضى ليتعرف على حقيقة ما أريد .

ومن أجل ذلك جاءت الوثائق العربية معبره بصريح العبارة عن مواصفات الفاعل القانوني وإرادته الحرة ، وأهليته الكاملة من غير إكراه أو إجبار ، وربما اختلفت الصيغ والعبارات الدالة على ذلك ، ولكن ذكرها يشير إلى خلو المتصرف من الموانع الشرعية التى تفسد التصرف ، ومن ثم تعتبر من الصيغ الأساسية التى يحرص الكاتب على ذكرها فى جميع التصرفات (١) مثل .

— فى صحة عتله وجواز أمره
بعض المذاهب فى صحة رعايته
وهو حال الصحة والسلامة

كما وأن هناك بعض الوثائق اتفقت مع رأى الفقهاء الذى يقول بعدم الإكتفاء وبإرادة المفتوحة ، بل لابد من تنبيه المتصرف الى ما هو مقدم عليه من التزامات . فنقرأ عليه الوثيقة المتعلقة بالتصرف ويقر بما قرأ عليه .

(١) حسن النورى : عوارض الأهلية فى الشريعة الإسلامية : جامعة القاهرة ، كلية الحقوق ١٩٥٢ - رسالة

دكتوراه غير منشوره ص ١٧ .

على قراعه : التوثيقات الشرعية ص ٢٦-٢٧ .

١ - حضر فلان الفلاني قراءة هذا الكتاب
وأقر أن جميع ما فيه حق على ما سعى فيه
- أقر بالملاءة على ذلك وبمعرفة معنى هذا
الضمان وما يترتب عليه شرعاً

هذا ويرد ذكر المتصرف القانوني في الوثائق كقائم بالتصرف بشخصة أو قد يكون
وكيلاً^(١) عن المتصرف . وفي هذه الحالة يرد التعبير عن اسم الوكيل كاملاً بنفس الشكل
الذي يرد في حالة المتصرف الأصيل مع ذكر اسم الموكل كاملاً .
وهناك ملاحظة في أن الوكالة شاعت بكثرة في العصر العثماني خاصة إذا كان
المتصرف الأصلي شخصية رسمية في الدولة كالسلطان أو الخديوي أو أمير من الأمراء
ويرجع البعض ذلك الى ترفع مثل هذه الشخصيات عن مباشرة التصرفات القانونية بأنفسهم ،
وفي نفس الوقت كان الموكل يعد هذا التوكيل في التصرف وظيفه شرفيه له .
ولما كانت الوكالة هي قيام الوكيل بالتصرف نيابة عن المتصرف الأصلي فكان لابد من
أن تبين ما إذا كانت وكالة خاصة أي محددة بعمل قانوني معين (العمل القانوني الذي تكتب به
الوثيقة ، أو أنها من توابعها المحددة فيها والضرورية لها . أم أن هذه الوكالة مطلقه يدخل
التصرف الوارد في نطاقها) .

“فلان بن فلان الثابت تركيله عن سعاده مولانا الوزير المعظم...
في شأن ما سيذكر فيه”
- الوكيل الشرعي فيما يذكر فيه عن ابنتيه لصلبه

(١) الكاسائي (ابو بكر بن مسعود) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - القاهرة ، مطبعة الجماليه ١٣٢٨هـ
ج٦ ص ٣٣-٣٤ .

الزيلعي : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج٤ ص ٢٥٦-٢٥٧ .
الفتاوى الهندية : ج٢ ص ٥٦٢ .

٢- الفاعل الوثيقي : (١)

من المعروف أن الفاعل القانوني قد يكون حاكماً أو قاضياً أو فرداً من الرعية ، أو هيئة من الهيئات . وبالتالي فمن الممكن أن يكون الفاعل الوثيقي غير الفاعل القانوني ، أو قد يكون هو نفسه .

وعلى سبيل المثال : الوثيقة الصادرة عن حاكم باسمه ، إذ قد يحدث أن يتصرف القاضي باسمه وبصفته الشخصية ، ثم يقوم بتوثيق الوثيقة بصفته الوظيفية . وهنا يكون الحاكم هو الفاعل القانوني وهو نفسه الفاعل الوثيقي . بينما في عقد البيع المسجل ، يكون المسجل هو الفاعل الوثيقي بينما البائع هو الفاعل القانوني .

كما وأن القاضي الذي يوافق على التصرف القانوني الوارد من جانب المتصرف ، ويأذن في إتمامه يعد هو الفاعل الوثيقي ، حيث قام بعملية التوثيق ، سواء كان شيخ الإسلام أو مائتونه أو نائبه أو الحاكم الشرعي .

وعادة ما يشير كاتب الوثيقة أثناء صياغته لها الى اسم القاضي وتوقيعه الذي وضعهما على الوثيقة .

- صدر بحضرة سيدنا ومولانا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة الحبر الفهامة المحقق المدقق العمدة الأوحد المجتهد الحجة قاضي القضاء شيخ الإسلام أعلم العلماء العظام أفضل الفضلاء الفخام مفتي الأنام . محرر القضايا والأحكام ماضي النقد والإيرام خادم شريعة سيد الأنام المخصوص بعون عناية إله الناس شيخ محمد بن إلياس الرومي الحنفى الناظر فى الأحكام الشرعية بالديار المصرية ادام الله تعالى أيامه وأنقذا قضيته وأعز أحكامه واحسن إليه واسبغ نعمه وفضله عليه .

العلامة العلامة المحقق القدير شهاب الدين شرف العلماء أواخر الفضلاء مفتي المسلمين في المباس
أحمد بن سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة كمال الدين شرف
العلماء أواخر الفضلاء مفتي المسلمين في الشام محمود بن شهاب الحنفى خليفة العلم العزيز بالإتقان
المصريه وفاضل العصر العاليه الكافيه وخبير الصنوع بالحافاه الشريفه القوريه وما اضيف
الى ذلك من الوطاب بالدينه ابد الله تعالى افعاله واحسن اليه

(١) ابن عرنوس : تاريخ القضاء ص ١٢١ ، قراءة : نفس المصدر .

- القلقشندي : نفس المصدر ج ٢ ص ٤٨٢ .

وبشكل عام ترد أسماء القضاء أو قضاة القضاء أو نوابهم بعد عبارات التفخيم والتعظيم والتعريف بالوظيفه ومكانه والدعاء له .

[illegible]

مفتد از انصاف و التقی و الائق بالملك المیتوب التاسع حوله ناصر الدين محمد بن محمد بن المباسم الورد الحنفی القسائم
الحاكم محمد بن المراسم المعمر

الحرف في الامام على الامام الثاني الذي هو علي بن ابي طالب عليه السلام

ذَكَرَ الْمُهَيَّا عَمَلُ الْخَطِّ الْكَرِيمِ بِسُطُونِ اَعْلَاءِ شَرَفِ اللَّهِ تَعَالَى اَعْلَاءَ وَزَادَ رَحْمَةً وَعِلًّا

المحقق الدكتور الامام ابو محمد الحسن فاضل النجاشي شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء

بناظر في الأحكام الشرعية بالدائر
التي يوقطه الكرم علاه ادام الله تعالى منه وزاد في عله ولعمري من جهة ثانياً

ومن أجل مهام القاضى قبل التوثيق أن يراجع صياغة الوثيقة ، ويتأكد من سلامتها وخلوها مما يفسدها شرعاً . ولا يضع علامته إلا بعد تأدية شهادة الشهود لديه وتوقيعهم أمامه على الوثيقة ، وبعدها يضع علامته أو تأشيرته ، والتي نلاحظ أنها فى معظم الوثائق ترد فى أكثر من سطر فى يسار الوثيقة فى هامشها العلوى .



ويلتحظ أنه تحت التأشير يرد خاتم القاضى تحت توقيعه . ومن المشاهد أيضاً على وثائق العصر العثمانى كثرة الألقاب والمبالغة فيها خاصة الحكام وقضاة العسكر وشيخ الإسلام . نظراً لأن هؤلاء هم الذين حرصوا على إضفاء الهيبة على أنفسهم ، ليشيعوا نوعاً من احترام الشعب المصرى لهم ، ذلك الشعب الذى دأب على اعتبار الأتراك طوال تواجدهم فى مصر دخلاء عليه .

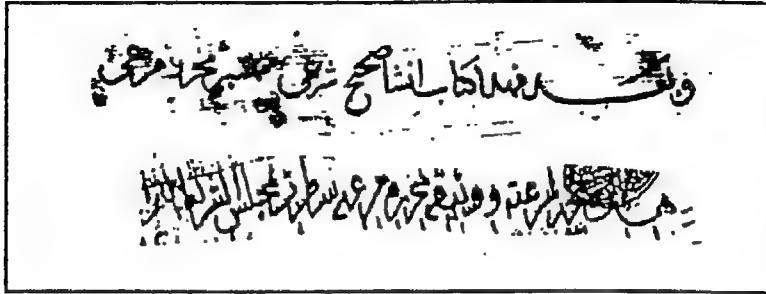
وفى كثير من الوثائق إذا لم يكن الفاعل الوثيقى هو القاضى نفسه وكان نائباً له . فإننا نجد فى الوثيقة تورد اسم النائب كاملاً مؤكدة ذلك بالعبارات الدالة على تلك النيابة .

— بين يدى نائب مولانا شيخ الإسلام

— لدى مأذون حضرة سيدنا ومولانا

ويلتحظ انتشار اللقب المركب (قاضى القضاة) فى عهد المماليك مع قيام المذاهب الأربعة فى مصر . إذ كان قاضى القضاة هو الذى يتحدث فى الأحكام الشرعية ، ويفصل بين

الخصوم ، وكان يتصرف فى نواب الحكم العزيز تقليداً (١) .
وغالباً ما كان الموثقون فى العصر السابق أيضاً هم القضاء أنفسهم ، أو الكتب
العدول من العلماء الثقات ، الذين تتوفر لديهم الخبرة والدراية بأمور التوثيق والدراية الشرعية
بالمسائل القضائية . وكان عليهم عندما تقدم إليهم المحررات أن يقوموا بمراجعة نصوصها
وتواريخها والتأكد من سلامتها ومطابقتها للشروط الشرعية الواجب توفرها فى التصرف
القائم وكذلك اخراج الوثيقة على الوضع الشرعى باستيفاء شكلها الديبلوماسى .



محرر الوثيقة:

هو الشخص الذى قام بصياغة الوثيقة فى قالب القانونى الشرعى المناسب للتصرف.
فضلاً عن اختيار الألفاظ المناسبة والدقيقة ، المحددة والدالة عند صياغة كل عنصر من
العناصر الرئيسية لها . بالألفاظ محددة من حيث فحواها ودلالاتها دلالة قاطعة ومباشرة على
كل عنصر . كما أنه هو الذى يضع الترتيب المنطقى لإخراج هذه العناصر وتفصيلها وفقاً
للشريعة ، بشكل يمكن الوثائقى من التعرف على الشكل الديبلوماسى للوثيقة التى بين يديه
وباسلوب يجعل من هذا الشكل صيغة توجه المتصرف الى التصرف وفقاً لقواعد اللسان
العربى ، مما يستوجب أن يسير عليها الكاتب عند كتابته للوثيقة ، ويدقق فيها الفقيه عند
تفسيره للنص ، ويراعىها القاضى عند تطبيقه للأحكام ، ويلتزم بها اطراف التعاقد .
وقد يكون محرر الوثيقة شخص غير الكاتب وقد يكون هو نفسه الكاتب .

(١) القلقشندى : نفس المصدر : ج٤ ص ٢٤-٢٥ .
السيوطى : حسن المحاضرة : ج٢ ص ١٢٠ .

الكاتب : (١)

وهو الشخص الذى أمسك بالقلم ودون الوثيقة اعتماداً على الصيغة التى وضعها المحرر .

وكتابة الوثائق كما يتبادر الى الذهن ليست بالأمر البسيط السهل الذى يمكن أن يزاوله أى شخص عارف بالكتابة ، فالوثيقة أو الحجة ما هى إلا تعبير مادى واقعى عن إرادة المتصرف ، أو هى دليل الإثبات لإرادته وحقه ، مفرغة فى شكل أو قالب فقهى قانونى محدد ، الأمر الذى يجعلنا نشاهد حرص الفقهاء على التنويه بأهمية كتابة الوثائق على يد مختص بالطرق الرسمية . وبالتالي اشترطوا شروطاً ينبغى توفرها فيمن يقوم بهذا العمل . (٢)

ولقد كان كاتب الوثائق الخاصة الرسمية العدول ، الذين يتخذون مجلسهم مع القضاء وبين العلماء . وكما ذكر الطرابلسى أنه (٣) لا ينبغى أن ينتصب لكتابة الوثائق إلا العلماء العدول ، ولا يكتب الكتب (الوثائق) بين الناس إلا عارف بها ، عدل فى نفسه ، مأمون على ما يكتبه .

وعلى ذلك كان لابد من توفر عدة شروط لمن يتصدى لهذا العمل كأن يشترط أن يكون عفيفاً صالحاً من أهل الشهادة ، له معرفة بالفقه ومواطن الخلاف بين الفقهاء ، فالصلاح لأنه من باب الأمانة ، والأمانة لا يؤديها إلا العفيف الصالح ، أما أهلية الشهادة فلأن القاضى قد يحتاج الى شهادته .

أما معرفته بالفقه فلأنه يحتاج احياناً الى الاختصار أو الحذف من الكلام ، ولا يقدر على ذلك إلا من توفرت له معرفة كافية بالفقه . وإن لم يكن فعليه ألا يتصرف بالزيادة أو

(١) انظر ناهد حمدى : وثائق التكايا .

(٢) الطرابلسى : معين الحكام ص ٢٢ .

(٣) المقرئى : السلوك ج ١ ، ص ٢٢ .

النقصان ، فلا يوجب حقاً لم يجب ، ولا يسقط حقاً واجباً ، لأن تصرف غير الفقيه فى تفسير الكلام لا يخلو من ذلك (١) .

عليه أيضاً أن يكون عالماً بفقه الوثائق "المصطلح الفقهي للوثائق" وكتابتها وما اصطلح عليه من الأحكام ونحن نعلم الصلة الوثيقة بين علم الوثائق العربية وبين فقه الشريعة الإسلامية . التى ينبغى أن تكتب الوثيقة موافقة لها - هذه المعرفة تضمن للناس عدم فساد التصرفات التى تكتب بها وثائقهم ، أو عدم تعرضها لما قد يشوبها من فساد .

يشترط أيضاً أن يكون كاتب الوثائق ملماً بنحو اللغة ، لتأتى كتابته مصانة عن التحريف واللعن الفاحش والتصحيف ، فكما يقول النويرى فى نهاية الأرب «يكتب عن حاكم المسلمين فى الأمور الشرعية ، فلا يجوز له أن يصدر عنه لحن بلفظ ، فكيف إذا سطره قلمه . فإن وقع كان من أقبح العيوب وأشنعها ، وربما أخل بالمقصود ، وخرق المعنى المراد ، وأخرجه عن وصفه ، ونقله غير ما أريد به (٢)» .

عليه أيضاً أن يخرج كتابته واضحاً بينه غير "محتمله" ولا مجهولة ، فيخصص العام ويقيد المطلق ، ويستحب للكاتب أيضاً جودة الخط ، فقد قال على رضى الله عنه «الخط الحسن يزيد الحق وضوحاً ، والمقصود بجودة الخط هنا أن يكون خط الكاتب جيداً مع ضبط الحروف وترتيبها والتمييز بينها حتى لا تختلط الكلمات . وعلى سبيل المثال إذا ورد فى الوثيقة رقم (١٠٠) أن يكتبها بالحروف أولاً ثم يذكر بعدها أنها مائة واحدة فقط ، وأن يميز بين م ، ف فى كلمتى من وفى .

وقد بلغت العناية بفن كتابة الوثائق جداً اشترط فيه على كاتب الوثائق أن يعرف اصطلاح البلدان ونقودهم ومكاييلهم وأسماء الطرق والشوارع قبل أن يتصدى لكتابة وثائق بلد ما ، ومن الراجح أن تلك الشروط جاءت لاختلاف المصطلحات من بلد لآخر وايضاً لأنها تتطور وتتغير باختلاف الأمكنة والعصور (٣) .

(١) ابن فرحون : تبصرة الحكام فى أصول الاقضية ومناهج الأحكام . القاهرة ، البابى الحلبي ، ١٩٥٨ ص ١٨٩ ، الطرابلسى معين الحكام ص ٧٧ ، الكاسانى ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٢ ، المنهاجى جواهر العقود ج ٢ ص ٤٩٩ ، قراءة الترتيبات الشرعية ص ٢٦ .

(٢) النويرى : نهاية الأرب ج ٩ ص ٤ .

(٣) الوانشرسى (التلمسانى) المنهج الفائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق (ورقة (١١) .

ومن شروط كاتب الوثائق أيضاً أن يكون خبيراً بما يصدر عنه من المكاتبات الشرعية والإسجلات الحكيمة على اختلاف أوضاعها (١) .

وقد بلغ اهتمام القضاة بما يكتبه الكاتب ، أنه كان من الضروري أن يجلس الكاتب في مجلس العقد بحيث يرى القاضى ما يكتبه وما يصنعه ، احتياطياً وخوفاً مما يمكن أن يتعرض له الكاتب من رشوة ، فيزيد أو ينقص فى الألفاظ .
وخوفاً من التزوير كان على الكاتب إذا وقع منه أى تصويبات أو إضافة أو حذف فى الوثيقة أن بينه الى ذلك بالعبارة المناسبة .

- وفيه مصلح على كسط باطنه صحيح ذلك معتد به فى موضعه
- فيه ملحق بين أسطر ما مثاله النصف وصرح ذلك يعتد به

يشترط أيضاً أن يكون على علم بأشخاص الوثيقة ومراتبهم حتى يمكنه نعتهم بما يناسب أوضاعهم الاجتماعية وبلاتم وظائفهم من ألقاب رسمية أو فخرية خاصة أو عامة ، ذلك وأنه كان لهذه الأمور أهمية كبيرة عند بعض الأشخاص أو عند بعض الدخلاء على البلاد مثل الأتراك .

ايضاً ينبغى أن ينتبه الكاتب الى إمكانيات التزوير فى الوثيقة ، فيمعن فى الحيلة لتجنب وإعطاء الفرص لذلك فعلى سبيل المثال عند كتابتهم للوثيقة عليه أن يكمل كل سطر فيها بحيث لا يوجد فراغ فى أول أو آخر السطر قد يفسد بعض أحكام الوثيقة ، أو قد يفسد الوثيقة كلها ونحن نشاهد ذلك الحرص فى بعض الوثائق إذ أنه عند وجود مسافه خالية فى آخر السطر كان الكاتب يلجأ الى سدها وإن اقتضاه ذلك الى تكرار نفس الكلمة التى وقف عندها ، أو قد يقوم برسم دائرة مفتوحة أو علامة مثل < أو > فى هذه المسافة الخالية بما لا يمكن معه اصلاحها بما يخالف المكتوب .

وكان إذا صادف هذه المسافه الخالية فى نهاية الوثيقة فى سطرها الأخير فقد كان

(١) النويرى (شهاب الدين) نهاية الأرب فى فنون الأدب - القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٣٣ ج ٩ ص ١ .

(٢) عرنوس نفس المصدر ص ١٢٧ ، الكندى : الولاة والقضاة ص ٣٩١ - ٣٩٢ .

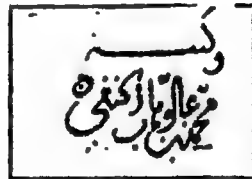
يذكر فيها الحسيلة أو الحمد له يمدّها حتى تملأ السطر أو يجعل آخر السطر شاهداً يضبّ توقيعه فيها .

وإذا كانت الوثيقة مكونة من عدة أوصال فبعليه أن يكتب اسمه عند كل وصل ، وفي آخر الوثيقة يورد ذكراً لعدد مكوناتها من الأوصال .

وقد تصادف في بعض الوثائق كتاب يدونون عدد أسطر الوثيقة كما أن منهم من كان يذكر عدد النسخ التي أعدت من الوثيقة حتى لا تضاف نسخ جديدة (١) .

ومما لاشك فيه أن لكل كاتب شخصية مميزة في كتابته ، تتضح هذه الشخصية في طريقة رسمه للحروف ، خاصة النهائية وكذلك في طريقة وصل كل حرف بالسابق واللاحق له .

وبراسة كاتب الوثيقة والتأكد من معاشته بالفعل في زمن كتابة الوثيقة ، وتحليل خطه ، من الأمور الهامة في علم الديپلوماتيك والتي تساهم في التعرف على صدق الوثيقة أو زيفها ، كما وأنه عن طريق التعرف على خط الكاتب يستطيع أن يميز ما إذا كانت الوثيقة قد قام بكتابتها شخص واحد أو عدة أشخاص وما يترتب على فحص هذه المعلومة من معلومات تتعلق بالتزوير .



ورغم كل هذه الأهمية للكاتب إلا أننا نادراً ما كنا نشاهد توقيع الكاتب على الوثيقة بما يفيد كتابته لها ، اللهم إلا في حالة نسخه لصورة من وثيقة فيذكر في بدايتها اسمه ،

قلت من أصلها ... بخط السيد أحمد عاشر

(١) الطحاوي : (أحمد بن سلامة الأزدي : الشروط الصغير ، تحقيق روي أوزجان بغداد ، رئاسة ديوان الأوقاف ، أحياء التراث الإسلامي ، ١٩٧٤ ج ١ ص ٣١٥ .

ولم يمنع ذلك من وجود وثائق ذكر اسم كاتبها وأحياناً توقيعها .

زيرة العبد المتبرع بالتصير أحمد بن حمزة المولى بدار النصر بالقاهرة

ومن مهام الكاتب الكبرى أنه كان بعد أن يصدر القاضي حكمه يقوم كاتبه بكتابة الحكم في سجل عرف بسجل الإسجلات الحكيمة ، يوقعه القاضي ، وتشهد عليه الشهود .

الشهود العدول: (١)

يتعلق الحكم بالشهادة ، وتحملها وآداؤها فرض ، والقصد فيها التوثيق ، ويتم بعد ثبوت البينة ، وقيام الدليل الشرعى على التصرف ، وتحقيق بشاهدين (٢) ولا تقبل إلا من عدل ، لقوله تعالى (واشهدوا بآؤهم منكم) (٣) وفى هذا تأكيد على أن شهادة من ليس بعدل لا تقبل .

والشهود العدول هم أكبر اعوان القاضى ، الذين يعاونونه على الوصول الى الحق ، والمحافظة عليه لأربابه ، إذ بشهادتهم تنضح أمامه كثير من الحقائق التى تعينه على أن يكون حكمه الذى يصدره مبنياً على فهم صحيح لا يحكم فيه . فالشاهد دليل يعشى القضاء على منهاجه ويستقيم باستقامته (٤) فلا عجب أن القضاء جميعاً حرصوا على اتخاذ مجموعة من الشهود ، يعاونوهم فى عملهم القضائى . وكان القاضى يختار شهوده بنفسه من بين من اختصوا بالأمانة واشتهروا بالعدالة ، وعرفوا بالتفقه فى الدين ، ولقد أطلق عليها هؤلاء الشهود اسم العدول من هذا نرى أنه كان يوصف بالعدالة ، ويختار لهذه الوظيفة من توفرت فيه صفات يعينها (٥) .

ولما كان بالأقاليم مجموعة من القضاء ، وكان لكل قاض عدوله ، فقد أصبح حق التعديل لاينفرد به قاضى القضاء ، بل يتمتع به قضاة الأقاليم ، وقضاة المدن أيضاً . إلا أنه كان من المتبع أن قاضى المدينة أو البلدة ، إذا عدل أفراد ، استأذن قاضى القضاء . ولقد أوضح ابن خلدون فى مقدمته وظيفة العدول عندما ذكر أن «حقيقتها القيام عن إذن من القاضى بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم . تحملاً عند الإشهاد واداء عند التنازع

(١) ناهد حمدي : وثائق التكايا فى مصر فى العصر العثمانى ص ١٢٠ وما بعدها .

(٢) المنهاجى : جواهر العقود ج ٢ ص ٢٣٥ .

(٣) الآية «٢» من سورة الطلاق .

(٤) السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٥٧ .

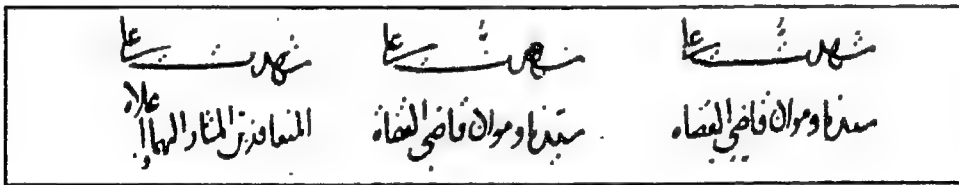
(٥) القلقشندى : صبح الأعشى ج ١٠ ص ٢٧٠ ، الكاسانى : بدائع الصنائع ج ٧ ص ١١ .

الشريينى : مغنى المحتاج ج ٤ ص ٤٣١ وغيرها الكثير من المصادر التى عدت صفات العدول .

وكتباً في السجلات تحفظ به حقوق الناس وأملاكهم وسائر معاملاتهم « (١) .
 من هذا نرى انه كان على الشهود العدول القيام بأعمال متعددة في سبيل عون
 القضاء . فالى جانب الشهادة أمام القاضى بما يشاهدونه ويعلمونه ، كان يناط بهم القيام
 بكتابة العقود بين الناس فى معاملاتهم مستوفاة للشروط الشرعية ، والشهادة عليها .
 ولقد كان من أعمالهم أيضاً أنه بعد أن يصدر القاضى حكمه كان كاتبه يكتب به سجلاً
 يوقعه القاضى ، ويشهد على حكمه العدول (٢) .

ولقد كان من شروط الشهادة أن تؤدى فى مجلس القاضى ولم يكن يسمح للشاهد
 العدل بأداء الشهادة فى مجلس الحكم إلا بعد أن يثبت لدى القاضى عدالته ، ويكتب له بذلك
 إسجلاً (٣) .

ولفظ الشهادة بموجب الفقه هو اللفظ الخاص الذى يصدر من الشاهد مخبراً به عما
 شهده . وهو لفظ (اشهد) ذلك اللفظ الذى ورد فى الوثائق العربية بصيغة الماضى (شهد على
 - اشهد عليهم - شهد عليهم - شهد بذلك) .



والواضح أن الشهادة لم تكن تقبل بغير ذلك من الألفاظ كلفظ علمت وتيقنت وغيرها
 على اعتبار أن الشهادة أقوى فى تأكيد الشاهد بما يشهد به . وقد اعتبره البعض من قبل
 التعبد لا ادراك ولايجزى غيره عنه .
 ولقد طالعنا الوثائق العربية بأنواع مختلفة من الشهود الحقيقيين . فهناك شهود على

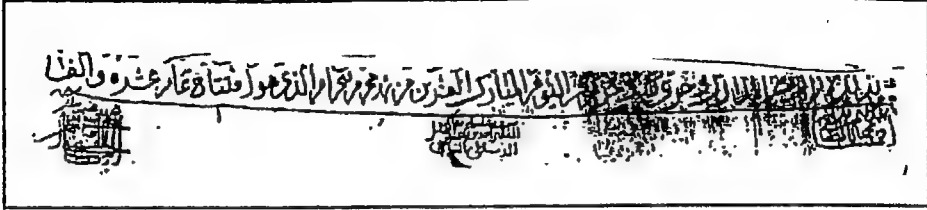
(١) ابن خلدون : المقدمة : ج٢ ص ٧٤٥ .

(٢) طبقات الشافعية : ج٢ ص ١٨٠ ، النويرى . نهاية الأرب ج٩ ص ٧٨ ، ١٤٧ .

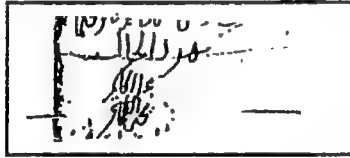
(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ج٤ ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .

التحرير وشهود على الشهود ، وشهود على التصرف القانوني وهناك أيضاً شهود مجلس الحكم على الإسجلات الحكيمة (١) .

وكان من المعتاد أن تكون الشهادة في نهاية العقد وبعد ختامة مباشرة ، إذ أنه من شرط الشهادة أن تكون اسطر رسمها ، ملاصقة لأسطر المكتوب من غير خلو أو بياض بينها يسع كتابة أى شئ كما يلي:



وطالعتنا الوثائق العربية بنوع بارز من الشهود يشهدون على العمل القانوني ، حيث كانوا حاضرين وقت القيام بهذا العمل ، ووقت اتمامه ، وكانت شهادتهم سابقة على تحرير الوثيقة . وتأتى مؤيدة للمطالبة بالحق ، أو بحدوث الفعل . وغالباً ما كانت شهادتهم ترد في سياق النص احياناً ، يقوم بإثباتها محرر الوثيقة عند كتابتها مؤكداً وقوع التصرف بمشاهدتهم في عبارة مثل :



- وقع بمعلنة شهوداً

وقد ترد عبارات يستفاد منها أن الشهود شهدوا على وضع الخاتم على الوثيقة أو غير ذلك . أو ترد عبارات تدل على شهادة شهود على شهود غيرهم . ولاشك أن هذا الأمر يبرر التناقض في وجود أسماء شهود في الوثيقة لم يكونوا أحياء وقت تحرير الوثيقة .

وأحياناً كان يوجد شهود لا يعرفون الكتابة ، ومن ثم يتم التوقيع نيابة عنهم ، وذلك في حضورهما ، على شريطة أن يكون الموقع عنهما ثقة أمين عارف بصناعة التوثيق (٢) .

انظر سجلات الأحكام .

(١) المتهاجى الأسبوطى : جواهر العقود ج٢ ص ٤٤٧ .

(٢) جعيط : الطريقة المرضية ص ١٧٣ .

هناك أيضاً شهود يرد ذكرهم في باطن الوثيقة وغالباً ما كانوا شهوداً على وثائق مثبته لحقوق الملكية ورد ذكرها في الوثيقة عرف هؤلاء بشهود الملك والحيارة .

وهناك نوع آخر من الشهود هم شهود على تحرير الوثيقة لا على الفعل القانوني .

وهنا نسال في أى لحظه أو متى يتدخل الشهود في تحرير الوثيقة ؟

في الواقع من خلال الدراسات التحليلية وجدت وثائق كثيرة ، ذكرت شهوداً لم يكونوا حاضرين وقت تحرير الوثيقة . كما وجدت وثائق ذكرت شهوداً كانوا غائبين وقت تحرير الوثيقة . فكيف يمكن تحليل ذكر هؤلاء الشهود في الوثائق القديمة ؟

في الواقع هناك عدة مبررات منها :

١- إن هذه الوثائق بالرغم من ذلك فهي وثائق صحيحة ، أما التناقض في الشهود فإنه يرجع الى أن الدواوين لم تكن وقت كتابة الوثائق تدقق في وجود شهود التحرير وحضورهم ، وتقع بما يروى لها من الشهود الحاضرين وقت اتمام الفعل القانوني الوارد في الوثيقة .

٢- المبرر الثاني وهو في الواقع أهم ، ذلك أن بعض الشهود كانوا شهوداً على العمل القانوني فكانوا حاضرين وقت القيام بهذا العمل ووقت اتمامه في حين أن هناك شهود آخرين غيرهم كانوا حاضرين وقت تحرير الوثيقة .

٣- مما يبرر هذا الاختلاف أيضاً وجود وثائق مجددة أو مضمنه دخل فيها اسماء شهود سابقين يتم ذكرهم في الوثيقة الجديدة الى جانب الشهود الحاضرين .

ولما كان لكل قاض شهوده فإنه كما سبق القول يمكن اعداد قوائم بالشهود في فترات زمنية محدده ، تتخذ أساساً لتحقيق الوثائق ، خاصة إذا علمنا أن هناك الكثير من الشهود كان بعضهم من الشخصيات الكبرى المعروفة ، والبعض الآخر من عامة الناس ، ولاشك أن مثل هذه القوائم يمكن أن توصل الى نتائج كالتالية :

أ- إذا وجدت قائمة شهود متشابهة في كل من المشروع التمهيدي والأصل ، فهذا يرجع الى أن الأصل المذكور مأخوذ عن هذا المشروع التمهيدي . وفي هذه الحالة يكون الشهود شهوداً على العمل القانوني .

ب- إذا وجدت قائمة شهود متشابهة ولكن في وثائق مختلفة من حيث طبيعتها القانونية، وصادرة في يوم واحد أو عن أحد القضاة فإن هؤلاء الشهود يكونون بالطبع شهود على تحرير الوثيقة .

(١) احمد ابراهيم : طرق الإثبات ص ٦٤ .

الفصل الثانى

الدراسة الوظيفية

تاريخ حياة الوثيقة

سلسلة المراحل والأعراف التي سبقت تحرير الوثيقة

- المراحل المتعلقة بالفعل القانوني

- المراحل التي تركزت حول تحرير الوثيقة

أولاً: النظرة الوظيفية المراحل التي سبقت تحرير الوثيقة

يقصد بها التعرف على المراحل التي مرت بها الوثيقة قبل أن تكتمل وتصدر فى شكلها الحالى المتواجد بين ايدينا وبمعنى آخر عمليات دراسة الوثائق فى حركتها وتتبع المراحل المختلفة التى سبقت تحريرها من التماس وتسويد ومراجعته وغير ذلك حتى انتهت الى ما هى عليه .

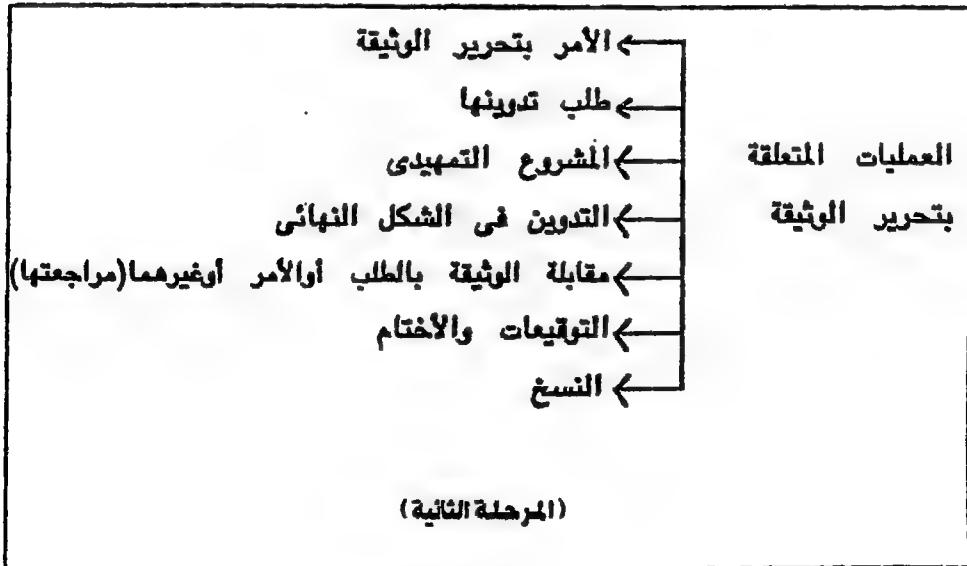
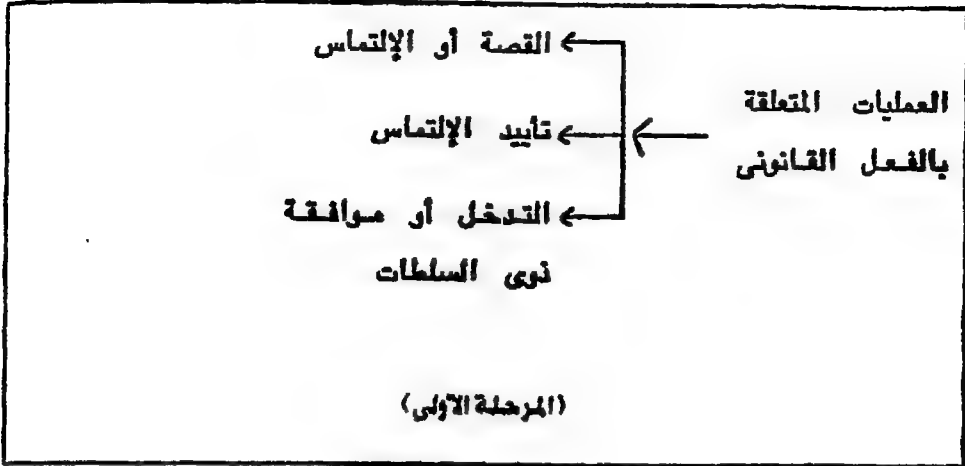
والديبلوماسى هنا يسترجع المراحل والأسباب التى اسفرت عنها وجود هذه الوثائق وهو فى ذلك يتمثل سلسلة الأعمال التى قام بها كاتب الوثيقة والأعراف المتبعة والظروف التى احاطت بتدوين تلك الوثائق منذ ظهور الحاجة الى كتابتها وحتى بدأ فى كتابة النص الحالى ولاشك أن ذلك يقتضى بذل جهد بالغ من الديبلوماسى .

فلكى يستدل الديبلوماسى من الوثيقة على تلك الأعمال السابقة والتى كانت السبب البعيد لهذه الوثيقة لابد أن يرتب من جديد كل السلسلة السابقة من الأعمال التى انتجت الوثيقة وبفهم العلاقات بينها . من أجل ذلك عليه أن يتمثل كل سلسلة الأعمال التى قام بها فاعل الوثيقة منذ البداية وحتى الوثيقة التى توجد أمام عينيه . هذه السلسلة عليه أن يتناولها فى الإتجاه العكسى ، بمعنى البدء بفحص الوثيقة المكتوبة والانتهاه الى تفهم المراحل المتفرقة ثم يقوم بالجمع بينها ينظمها بحيث يتفهم الأسباب من خلال تتابع وتسلسل المراحل .

هذه المرحلة صعبة ودقيقة فى عمل الديبلوماسى إذ عليه أن يتعرف على الهيئة المختصة بتحرير هذه الوثائق ، والنماذج التى احدثتها وتطورها . وبعبارة أخرى عليه أن يقف على ماهية النظم الديوانية والنظم التسجيلية فى الديوان والوسائل التى وضعت تحت تصرف الكاتب . الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى تقرير تلك القواعد والنظم التسجيلية التى كانت متبعة فى وقت ما والتى بدورها تشكل جانب رئيسى من علم الديبلوماسيك العربى كما تسهم فى قضية الصحة فعندما ينتهى الناقد الى القول بأن الوثيقة صحيحة فإنما يعنى ذلك أنها قد مرت بمراحل التحرير المتعارف عليها فى الديوان فى وقت معين . وفيما يلى شرحاً لذلك .

بسم الله الرحمن الرحيم

العمليات الوظيفية



المراحل التى تسبق وجود الوثيقة

إن كل وثيقة فى الواقع ليست إلا نتيجة ونهاية لسلسلة من الأعمال والمراحل التى سبقت تحريرها . وعلينا أن نهتم بهذه المراحل وهذه السلسلة وكيفية تعاقبها إذ أن محررى الوثائق لم يكونوا من الشعراء الذين يستوحون خيالهم الحر ، بل كانوا مقيدين بالعرف الجارى المتبع ، وكما رأينا بصيغ معينة . وبذلك علينا أن نعرف النظم التسجيلية والديوانية التى احتذاها محررو الوثائق فى تحريرهم لها .

وهذه النظرة إلى الوثيقة أى دراسة المراحل التى سبقت تحريرها هى النظرة التى يمكن أن نطلق عليها النظرة الوظيفية التى تعنى بالحركة ، وتعتمد على الزمن وتكمل النظرة التى تعنى بالشئ فى سكونه ، وهى بلا شك تختلف عن النظرة التشريحية التى يتم بها التعرف على خصائص الوثيقة الخارجية والداخلية والتى تعرف بدراسة الشكل Form .

وقد سبق أن ميزنا بين الفعل القانونى من جهة وبين الوثيقة المكتوبة من جهة أخرى وبيننا أن الفعل القانونى سابق على الوثيقة المكتوبة بل وقد يكون مستقلاً عنها ، وهذا معناه أن هناك فترة زمنية قد تطول أو تقصر ، تمضى بين الفعل أو العمل القانونى وبين كتابة الوثيقة . على ذلك فالتعرف على المراحل التى تمر بها الوثيقة ، يقتضى أن نبدأ من الفعل القانونى إلى أن نصل الى الوثيقة الكاملة التى حوت هذا الفعل . هذه المراحل قد تمر الوثيقة فيها كلها وقد تمر فى بعضها دون البعض . ولا بد أن نذكر من البداية أن هذه المراحل الواردة فيما بعد وتعدادها أمر نسبى لا يقصد به إلا سهولة الدراسة .

تقسيم المراحل التى تمر بها الوثيقة :

من أجل دراسة المراحل التى تمر بها الوثيقة يتم تقسيمها على أساسين :

أولاً / على أساس الفعل القانونى وما يتركز حوله ويتعلق به .

ثانياً / على أساس تحرير الوثيقة ذاتها .

أولاً: المراحل المتعلقة بالفعل القانوني:

يمكن أن تتمثل المراحل المتعلقة بالفعل القانوني كما يلي :

أ- القصة أو الإلتماس أو الطلب أو المظلمة أو العريضة (١) .

ب- تأييد الإلتماس وتزكيته .

ج- موافقة المعنيين ومن يهمهم الأمر (تدخل السلطات) .

هذه المراحل المتعلقة بالفعل القانوني إما أن تكون قد سبقت الفعل القانوني أو تكون قد صاحبتة . فعلى سبيل المثال هناك وثائق استدعى وجودها وثائق سابقة تقدم بطلب تحريرها فرد من الأفراد . فتكون الوثيقة عندئذ قد بنيت على طلب أو التماس سابق وفي هذه الحالة يكون هذا الطلب أو الإلتماس قد سبق الفعل القانوني ، وحيث أن الفعل القانوني يسبق تحرير الوثيقة فإن هذا الطلب أو التماس الذي سبق الفعل القانوني نفسه يعد أول مرحلة من المراحل التي تمر فيها الوثيقة .

ويطلق على هذا الطلب عدة مرادفات مثل القصة والإلتماس والعريضة والرقعة أو المظلمة .

ويحدث أحياناً أخرى أن هذا الطلب قد يؤيده فرد آخر من ذوي الجاه أو غيره ، وفي هذه الحالة تمر الوثيقة في مرحلة أخرى وهي مرحلة تدخل أحد الأفراد لتأييد هذا الطلب أو للتوصية بها .

تلي ذلك مرحلة تصحب الفعل القانوني ، إذ يلزم للفعل القانوني أن يوافق عليه أشخاص آخرون ممن لم يرد ذكرهم في الوثيقة (نوى السلطان) .

أما المراحل التي ركزت حول تحرير الوثيقة فهي كما يلي :

١- أمر يصدر بتحريرها من الحاكم أو غيره .

٢- طلب تدوين أو تحرير الوثيقة .

وسواء كان تحرير الوثيقة بناء على أمر صادر من جهة عليا أو بناء على طلب فرد فإن

تحرير الوثيقة يمر بالمراحل التالية :

أ- المشروع التمهيدي أو المسودة .

ب- تدوين الوثيقة فى شكلها النهائى .

ج- مرحلة التأشيرات القانونية والمطابقة . ويقصد بها تأكيد الديوان أو الجهة الصادرة عنها الوثيقة من مطابقتها للشكل الأول ، ولطلب ، والأمر . ثم مطابقتها للقوانين والأحكام السائدة .

د- المرحلة النهائية : وهى مرحلة وضع التوقيعات والأختام أو العلاقات

وفيما يلى عرض لهذه المراحل :

أولاً: القصة أو الإلتماس:

القصة أو الدعوى القضائية هى وثيقة شاعت فى الوثائق العربية بواسطتها يستطيع المسلم وغير المسلم أن يلتمس الإنصاف من موظف فاسد ، أو غير كفء فى الدولة الإسلامية. وذلك بأن يقدم إلتماساً يبين فيه مظلّمته ، ويطلب تدخل موظف أعلى ، أو أعلى مسئول فى الدولة (١) .

ونلاحظ أن هذه المرحلة أساسية فى معظم الوثائق القضائية ، إذ عادة ما يسبقها طلب التماس يتقدم به فرد للحصول على حكم أو إنصاف أو استرداد حق . ويمكن أن نميز بين نوعين من القصص .

النوع الأول : قصص تتعلق بالقضايا ، أى بالنزاع بين طرفين .

النوع الثانى : قصص لا تترتب بالضرورة على وجود قضية أو نزاع بين طرفين مثلاً يحدث فى حالة طلب شهادة ، أو صورة من حكم سابق ، أو غير ذلك مما ليس فيه قضايا منظورة أمام القضاء .

ومن الملاحظ أن القصص تكثر فى النوع الثانى ، كما نلاحظ انها أيضاً تسبق كثيراً من الأوامر التنفيذية .

(١) القلقشندي : صبح الاعشى . القاهرة ، المطبعة الأميرية ١٩١٥ . ج٦ ص ٢٠٢-٢١٢ .

- شتيرن : ثلاث عرائض من العصر المملوكى . مجلة الدراسات الشرقية والأفريقيه ٢٩ (١٩٦٦) ص ٢٤٠-٢٤١ .

- شتيرن : ثلاث عرائض من العصر الفاطمى ، الشرقيات ١٥ (١٩١٢) ص ١٧٢-٢٠٩ .

- دس ريتشارد : عريضة فاطمية ومرسوم صغير من سيناء . مجلة الدراسات الشرقية فى اسرائيل . العدد ٢ (١٩٧٣) ص ١٤٠-١٥٨ .

القصة إما أن تكون مكتوبة أو شفوية . ولقد اتخذت كتابتها اشكالاً متعددة . فمنها ما كتب على شكل خطاب ، ومنها ما اتخذ إخراجاً معيناً .

وفى العصر الحديث نشهد استخداماً واسعاً لها إلى حد أنها أصبحت تعد فى بعض الأحيان مستنداً قانونياً . خاصة إذا ما وضعت عليها صيغة من صيغ موافقة ذوى السلطات . وعادة ما كان الرد عليها يرد على نفس الوثيقة ، أو فى وثيقة منفصلة صغيرة الحجم تلصق فى نهايتها .

ويطلق القلقشندى فى الجزء السادس من كتابه صبح الأعشى القصة على الالتماس ويعرف القصة بأنها « المظلمة التى ترفع لولاة الأمور بحكاية صورة الحال المتعلق بتلك الحاجة ويرى أنها سميت قصصاً على سبيل المجاز من حيث أن القصة اسم للمحكى فى الورقة لا لنفس الورقة ، ثم انسحب ذلك الاسم على الورقة » . وهو يذكر أيضاً اختلاف أحجامها إذ يقول أن (هناك نوع من القصص يطلق عليه رقاع لصغر حجمها أخذاً من الرقعة فى الثوب) . وغالباً ما كانت القصص تتسم بالإيجاز والاختصار مع تبليغ الغرض المطلوب بحيث يسهل فهمها ذلك لأنه إذا حدث العكس أدت الى السأمه والضجر وربما الى حرمان الطالب من طلبه إما استئقلاً لطولها وإما لعدم فهم المقصود منها لاختلاط مقاصدها .

والقصص المكتوبة المنفصلة كما يبين لنا القلقشندى كانت تأخذ قالباً معيناً فى اخراجها وصياغتها فقد ذكر انها كانت (تكتب على درج أو رقعه من الورق قائم الزوايا مع استطالة بسيطه لكراهية التريبع أما عدد سطورها فلم يكن يزيد عن خمسة عشر سطرأ متضمنه البروتوكول الافتتاحى والنص والبروتوكول الختامى أو الإنهاء) .

وفيما يلى نموذجاً لتحليل مكونات القصة بهدف الوصول الى بعض قواعد كتابتها باعتبارها وثيقة مكتوبة :

(أ) البروتوكول الافتتاحى فى القصة يشمل على :

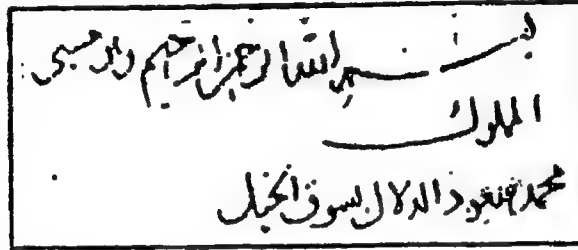
(ج) الصلاة

(ب) البسملة

(أ) الترجمة

(١) الترجمة : فيقصد بها اسم المكتوب عنه مسبقاً بلفظ التواضع الذي يحدد به رافع القصة الصلة بينه وبين المكتوب إليه ، وحيث أن رافع القصة غالباً ما كان أقل مرتبة من المرفوع إليه فكان لقب التواضع إشارة الرق والعبودية (من العبد المملوك) وفي الصيغة التي لم تتغير في القصص الأيوبية عنها في الفاطمية إلا من حيث اختفاء لفظ (العبد) والإكتفاء بلفظ المملوك في القصة الأيوبية .

ب- البسمة : افتتحت القصص في العصر الفاطمي والأيوبي والمملوكي بالبسمة بينما اختفت في العصر العثماني وكانت ترد بعد ترك مسافة قليلة من الهامش الأيمن ، على أن تدخل قليلاً عن بداية نص القصة إلا أنه يلاحظ أحياناً من العصر الفاطمي والأيوبي وجود الترجمة مرتفعة قليلاً عن سطر البسمة إلا أن هذا لا يعد تقدماً على البسمة ذلك لأن الترجمة مكتوبة جهة اليسار والبسمة جهة اليمين وبالتالي فلول ما يقرأ هو البسمة .



(ج) الصلاة : انفردت القصص الفاطمية بذكر الصلاة على النبي وعلى الوصي والائمة وأهل البيت لمحاولة اثبات نسبهم الى الرسول وشوهدت الحمد له في القصص الأيوبية .

(٢) النص : يتكون نص القصة من العناصر التالية :

(أ) الابتداء (ب) الإنهاء (ج) الطلب أو السؤال

(أ) الابتداء : قبل رفع المتظلم لمظلمته يبدأ بتقبييل الأرض بين يدي الخليفة والدعاء

له .



وتأتى صيغة ذلك بعد الصلاة مباشرة في القصة الفاطمية أما في القصة الأيوبية فيبدأ

نص القصة بالابتداء بعد البسملة مباشرة بأن رافع القصة يقبل الأرض ثم يذكر لقب السلطان والدعاء له بالفاظ مصطلح عليها . أما في العصر المملوكي فكانت تختفى صيغة الابتداء (تقبيل الأرض) وورد الإنهاء مباشرة دون دعاء للسلطان . وكانت ترد مع السطر الأخير في صيغة الترجمة بعد ترك فراغ صغير بينهما .

أما في العصر العثماني فعادت صيغة الابتداء بعبارة (يقبل الأرض)

ب- الإنهاء أو عرض الحال : بعد صيغة الابتداء مباشرة يبدأ المتظلم في عرض مشكلته والحال التي عليها ، مع الابتداء بلفظ (وينهى) أو (ينهن) . وكان الإنهاء أو عرض الحال في القصة الأيوبية يرد بعد الدعاء للسلطان مباشرة ويبدأ بلفظ (وينهى) ويتراوح بين ٣ ثلاثه ، ٩ تسع سطور أما في العصر المملوكي فيتراوح عدد السطور بين أربعة وسبعة سطور أما في العصر العثماني كان يرد القاب ووظائف المكتوب إليه في القصة وكذلك الدعاء وذلك في حوالي ٦ أسطر .

وينهى الذي في ما ما في الساقى اعطاه المملوك فرس محمد

ج- الطلب أو السؤال :

بعد الإنهاء يقدم المتظلم طلبه ويبدأ بلفظ (وسؤالنا) وذلك في العصر الفاطمي أما في العصر الأيوبي فكان الطلب يتكون من جزئين طلب عام وطلب خاص يتعلق بموضوع معين أو سبب رفع القصة (كما حدث في التماسات الرهبان) وبناء على الطلبية يصدر المرسوم وكانت صيغ السؤال تختلف في العصر المملوكي باختلاف الموجه إليه السؤال مثل (وسؤالنا مثال شريف بكذا) إذا طلب من السلطان أما من غير السلطان فتأتي (وسؤالنا كذا وكذا) .

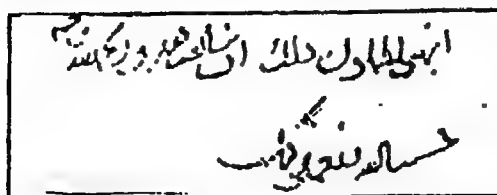
وسؤال المملوك من المصروفات
الشرب لمطر حالها وظلها صابرة
عليها ليطر ثواب الذي في الهما المريد

٣- البروتوكول الختامي : يتكون من (أ) العبارات الدينية (ب) التاريخ .

(أ) وردت في العصر الفاطمي عبارات دينية مثل (إن شاء الله عز وجل) (الحمد

لله وحده) بينما ترد الصلاة على سيدنا محمد وآله في السطر الأخير منفردة .
في العصر الأيوبي كانت العبارات الدينية لا تزيد عن (الحمد لله وحده) بعد عبارة
(الرأى أعلى) في نفس السطر .

أما في العصر المملوكي فغالباً ما كانت إن شاء الله تعالى ثم الحمد لله تعالى ثم
الصلاة على النبي أو الحسب له ولم ترد عبارات دينية في العصر العثماني :



ب- التاريخ لم يرد ذكره في قصص العصر الفاطمي والأيوبي والمملوكي بينما ورد في
قصص العصر العثماني فقط .

ومن أبرز القصص الأرشيفية في مجموعات الوثائق المصرية ما كان يرفعه رهبان دير
سانت كاترين إلى الخليفة أو السلطان بالقاهرة عن طريق الحكام أو عن طريق حضورهم إلى
القاهرة بأنفسهم لرفعها شفاهة إلى المسئولين . (١)

وكانت العبارات والصيغ التي تبرر رفع الرهبان لقصصهم ترد عادة في بداية المنشور
أو المرسوم أو المقال الذي يصدر عن ديوان الإنشاء بما يحقق مطالبهم .

ومن المعروف أن ديوان الإنشاء كان يصدر المناشير الفاطمية والأيوبية والمراسيم
والتواقيع المملوكية من أجل حماية رهبان دير سانت كاترين من مضايقات العربان أو اعفائهم
من الجمارك والرسوم وغيرها والراجع أن هذه الوثائق التي صدرت عن ديوان الإنشاء كانت
تسجل في دفاتر أو سجلات ديوان الإنشاء تحفظ منها صورة في الديوان وفي غيره من
دواوين الدولة ، ومن المحتمل أن يكون الأصل هو الذي يرسل إلى اسقف الدير ورهبانه ،
الذين كانوا يحتفظون به حجة لهم . ومما لاشك فيه أن القصص التي رفعها أساقفة الدير
ورهبانه للخلفاء والسلاطين بالقاهرة ، كانت تخلد في ديوان الإنشاء .

(١) انظر مجموعة وثائق دير سانت كاترين والدراسة التي قامت بها د. زينب محفوظ حول هذه المراسيم في
رسالتها .

وكان الرد على هذه الإلتماسات ، إما أن يسجل فى وثيقة منفصلة ، وإما أن يكتب فى عدد قليل من السطور على الإلتماس ذاته دون حاجة الى تكرار العبارات الواردة فيه . ويتم ذلك إما بتسجيله فى وثيقة منفصلة ، وإما أن يكتب فى عدد قليل من السطور على ذات القصة المرفوعة .

ومما يلاحظ فى شأن القصص أو الإلتماسات أن الوثائق التى كانت تبنى عليها كانت تبرز وتكرر العبارات الواردة فى العرض .

وهكذا اختلف تحرير الإلتماسات باختلاف العصور وباختلاف الدواوين فهى إما أن تكون خاضعة لقواعد دقيقة غاية فى الدقة بل يمكن أن نقول أنها كانت خاضعة لقواعد مدونة لايسهل التحرر منها وإما أن تكون خاضعة لقواعد غير محددة أو خاضعة للعرف الجارى المتبع . ولاشك ان ذلك الأمر يمكن أن يتخذ أساساً للحكم على مدى التنظيم فى الدواوين القديمة ، فإذا كان الديوان لايقبل من الإلتماسات إلا ما كان موضوعاً فى صيغ خاصة محددة وضعها هو لنفسه أو اتفق عليها استطعنا أن نحكم عليه بأنه ديوان منظم والعكس إذا كان الديوان يقبل منها فالأ يتوفر فيه هذه الشروط يكون ديوان غير منظم .

ثانياً: ب- تأييد الإلتماس

يقصد بتأييد الإلتماس تدخل بسيط ما فى الإلتماس أو أحد من ذوى السلطان فيه وفى تقديمه . ولم يخلو عصر من العصور من مثل هذا التدخل أو هذه الوساطة بل أن بعض الدواوين كان يعبر عن هذا التدخل بصيغ معينة وبالطبع هذه الصيغ كانت تختلف عباراتها من ديوان لآخر .

ثالثاً: مرحلة الموافقة أو التدخل:

يقصد بها منح الشئ المطلوب أو إعطاء تعليمات لأحد الموظفين للتحقيق فى التهمة التى تشملها العريضة . وهى بذلك تستلزم تدخل بعض الأفراد فى أثناء قيام الفعل القانونى ، ومن ثم فهى مرحلة أو خطوة تصحب تحرير الوثيقة ولاتسبقها كالإلتماس . فإذا طلب أحدهم مثلاً تثبيتته فى بعض ممتلكاته أو فى حق من حقوقه فإن ذلك يستدعى الحصول على موافقة من جهة ما . أو شهادة بأحقيته فيما يطلب .

ولقد كانت هذه الموافقة أو الشهادة شكلية في الوثائق العامة التي كانت أصلاً لاتستدعى شهوداً . بينما كان العكس في الوثائق الخاصة التي قصد بها أن تكون وثيقة من وثائق الإثبات وكان لابد في هذه الحالة ووفقاً لما قرره الشريعة وجود شهود حقيقيين . اختلف عددهم وفقاً للطبيعة القانونية للوثيقة وبحسب أهميتها أطلق عليهم شهود على تحرير الوثيقة ، لا على الفعل القانوني .

ثانياً: المراحل التي تركزت حول تحرير الوثيقة

تتمثل هذه المراحل فيما يلي :

- ١- الأمر الذي يصدر بتحرير الوثيقة من الحاكم أو غيره .
- ٢- طلب تدوين أو تحرير الوثيقة .
- ٣- المشروع التمهيدي أو المسودة .
- ٤- تدوين الوثيقة في شكلها النهائي .
- ٥- التأشيرات القانونية (تأكد الديوان الصادره عنه الوثيقة من مطابقتها للشكل الأول والطلب والأمر ثم مراعاتها القوانين والأحكام السائدة في إخراجها .
- ٦- التوقيعات والأختام أو العلامات .
- ٧- النسخ .

طلب تدوين الوثيقة والأمر بتحريرها:

قبل البدء في هذه الدراسة ينبغي الانتباه إلى أن الوثائق ليس من الضروري أن تتبع كافة هذه المراحل ، وعلى سبيل المثال نستطيع أن نتصور وثيقة خاصة قام بتدوينها الفاعل القانوني نفسه ، وفي هذه الحالة لا يكون هناك أمر بتدوين الوثيقة .

كما وأن تحرير الوثيقة يمكن أن يكون بناء على أمر ممن تصدر باسمه الوثيقة أو بعبارة أخرى بناء على أمر من ذوى السلطان أو صاحب الديوان أو رئيسه الى عمال الديوان . كما وأنه يمكن أن تحرر الوثيقة وتدوين بناء على طلب يتقدم به الطرف صاحب الشأن الى أحد الموظفين العموميين ، وقد لانجد نكراً لهذا الأمر الصادر لتدوين الوثيقة في الوثائق العامة أو الوثائق التي تصدر عن الحكام وأمثالهم ، وذلك لأن الحاكم كان يوقع بنفسه على الوثيقة ، وكان ذلك التوقيع على الوثيقة يعتبر كافياً لصحتها كما يعد متضمناً لأمره الصادر

بتحريرها . وفى بعض الأحيان كان أمر التدوين يجرى إما فى صلب الوثيقة أى فى النص ، أو على أحد هوامشها وأحياناً على ظهرها .

ولما زاد التخصص فى النواوين أصبح الأمر بتحرير الوثيقة لا يصدر إلا من مختص .

أمر كتابته وسطحنه ونديب لفظه ونحرين . مولانا المظالم العالمى المولوى الكبيرى العالمى

وفى الوقت ذاته تعدد هؤلاء المتخصصون ، واختص كل منهم بإصدار أمر التحرير المتعلق بنوع معين من الوثائق .

ويعود الاهتمام بأمر التحرير إلى طبيعة الوثائق العربية . حيث أنه فى كثير من الأحيان كان تحرير الوثيقة ركن هام من الأركان المؤدية إلى التكوين الرسمى الصحيح لها . من حيث أن التحرير يبرز ويوضح إرادة المتصرف ووضعها فى قالب من الضيافة الفقهية السليمة ، حسب الأصول والقواعد السائدة فى مصطلح كتابة الوثائق وقتها ، مع مراعاة الخط والهوامش والنقط وغيرها من الأمور الفنية .

كل هذا أدى إلى قيام كتاب الوثائق العربية فى معظم الأحوال إلى تضمين الوثائق أوامر التحرير فى صيغ تقليدية لازلتنا نرى الكثير منها مستمر إلى وقتنا هذا مثل :

‘بناء على طلب فلان’
‘بناء على إذن من مولانا’

وقد كان أمر التدوين فى الوثائق الخاصة عادة ما يرد فى بداية النص ، ثم أصبح بعد ذلك يذكر مع توقيعات المحرر أو توقيعات الناسخ .

أمر سطر هذا الرقم مولانا المظالم

المشروع التمهيدى : (المسودة)

يتبع طلب تحرير الوثيقة والأمر بتدوينها ، مرحلة تدوين الوثيقة لأول مرة ، أو تدوين الوثيقة فى شكل غير نهائى ، يليه تدوينها فى شكل نهائى . ثم يلى التدوين فى هذا الشكل

النهائى التوثيق بالأختتام والتوقيعات وغيرها .

وهناك الكثير من الدلائل التى تشير الى أن عمال الدواوين ، كانوا يحرقون الوثائق رأساً ، أى فى شكلها النهائى دون القيام بإعداد المشروع التمهيدى لها ، أى المسودة . من هذه الدلائل أنه لم يصلنا من هذه المشروعات التمهيدية شئ يذكر . وقد يرجع ذلك إما الى عدم كتابتها ، وإما إلى إهمالها بعد كتابتها ، طالما أن الغرض من كتابة هذه المشروعات التمهيدية انتهى بكتابة الوثيقة فى شكلها النهائى .

وفى الواقع يعد هذا من الأسباب التى أدت إلى قلة معلوماتنا عن كيفية تحرير الوثائق ويأقئ مراحلها . غير أن هذا لا ينبغى أن يصرف الوثائقين عن بحث المشروعات التمهيدية للوثائق الخاصة والوثائق العامة أيضاً .

ولاشك أن هناك فارق كبير بين مسودة الوثيقة الخاصة التى لاتعدو أن تكون مذكرة أو مخطوطة بسيطة ، وبين مسودة وثيقة إداريه ، أو حكم قضائى . وفى الحالة الأخيرة يعد شكل المسودة قريباً جداً من الشكل النهائى للوثيقة .

وقد أثار أمر مسودات الوثائق العامة جدلاً كبيراً بين الوثائقين ويرجع السبب فى ذلك كما قلنا إلى ندرة ما وصل منها . فأتى ذلك الى الإعتماد على الموازنات ، والقياس وغيرها . الأمر الذى يجعل الاستنتاجات دائماً قابله للجدل المستمر . إلا أنه قد دلت الأبحاث فى هذا الأمر إلى ترجيح وجود المسودات فى بعض الحالات دون البعض الآخر ويذكر لنا ابن الصيرفى أنه (كان فى ديوان الإنشاء كتاب متخصصون فى إنشاء الوثائق ... يتولى الإنشاء من نفسه ، وتلقى إليه الكلمة الواحدة ، والمعنى المفرد فينشئ على ذلك كلاماً طويلاً ويأتى منه بالعباره الواسعة) الأمر الذى يعتبر معه هذا الإنشاء هو المشروع التمهيدى للوثيقة العامة .

ولعلنا هنا لا ينبغى أن نغفل أن ندرة المشروعات التمهيدية سواء فى الوثائق العامة أو الخاصة ، ترجع الى اعتماد كتاب الوثائق على مجموعات الصيغ الواردة فى كتب الشروط ، التى احتذاها الكتاب فى تحرير الوثائق تسهيلاً لهم ، وبذلك لم يصل إلينا شيئاً من المشروعات التمهيدية ولعله أيضاً مما يرجح القول فى انعدام أو إهمال مرحلة المسودة فى كتابة الوثائق العامة أو الخاصة . أن الدراسات التى قام بها طلبة الدراسات العليا فى نقد مجموعات من الوثائق الأرشيفية الموجودة بدار الوثائق القومية وأرشيف وزارة الأوقاف

وغيرهما ، وجدوا في نصوصها أخطاء مصححة .

ومن الموضوعات التي ينسأل عنها الوثائقيون في هذا الشأن ، هل كانت مسودات الوثائق موضوعاً للفحص والمراجعة للتأكد من صحتها كما كان يحدث مع الأصل ؟
للإجابة على هذا السؤال ، لابد أن نعلم أن هناك حالات كثيرة للتأكد من مطابقة المسودة للموضوع . فأحياناً كان يتدخل الفاعل القانوني بنفسه ليتأكد من هذه المطابقة . وأحياناً كان الموظف العمومي ، يقرأ الوثيقة على الطرفين المتعاقدين بعد تحرير الأصل المعد للتوثيق والتوقيع . وهذا الإجراء كان يحدث في الغرب كما كان يحدث في الشرق .
أما بالنسبة للوثائق العامة فلم يكن في الإمكان التأكد من صحتها إلا بعد تحرير الأصل الذي سيتم التوقيع عليه وتوثيقه فكانت تعرض على الفاعل القانوني مثل هذه المرحلة الأخيرة من الأمور الأخرى الهامة هنا ما يلي :

- ١- أنه لا يمكن الجزم بأن الوثائق العامة والصادرة عن الدواوين كان لها مسودات .
- ٢- إن عادة وضع المشروعات التمهيدية والمسودات عادة شائعة الى حد أنه في بعض الحالات وصل الأمر الى اتخاذ المسودات شكل سجل ، الأمر الذي نراه شائعاً في العصر الحالي في المضابط التي تسجل فيها بدقة تفاصيل ووقائع الجلسات والقوانين والقرارات وغيرها . وفي هذه الحالة تصبح المسودة أصلاً يصح أن يؤخذ منها الصور .
- ٣- إنه وإن كان في الإمكان اعتبار الوثائق العامة من الوثائق التي لها مسودات (١) على اساس اشتراك الموظفين العموميين والكتبة والنساخ في إعداد المسودة ، والوثيقة النهائية . إلا أن ذلك لم يكن ثابتاً على وجه الدوام .
- ٤- في حالة وجود صورة من الأصل ، فإنه لا يمكن الحكم من هذه الصورة على إمكان تحرير الأصل الغائب من مسودة . وعلى ذلك ، إذا لم يصلنا من عصر أو ديوان ما إلا صوراً دون أن تصلنا الأصول ، فإنه يستحيل علينا الحكم في شأن المسودات أو المشروعات التمهيدية .

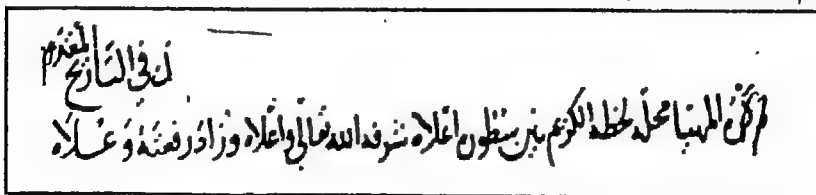
(١) ابن منجب الصيرفي : قانون ديوان الرسائل ص ١١٨ .

تدوين الوثيقة فى شكلها النهائى (المبيضة Mundum):

يذكر لنا القلقشندى ^(١) انه كان فى الديوان كاتب يقوم بتبيض ما انشاء المشتى أو المحرر فى المسودة ويقال فى ذلك (لما كانت البلاغة التامة التى يصلح صاحبها للإنشاء وحسن الخط لا يجتمعان فى واحد ، وجب أن يختار للديوان (مبيض) يرسم الإنشاءات والسجلات والتقاليدات .. وأن يكون حسن الخط الى الغاية المرجوة . ولعل هذا النص يلقى الضوء على وجود مسودات ، غير أنها بالطبع اختصت بوثائق على جانب كبير من الأهمية حيث لا يمكن عملياً تطبيق ذلك على كل ما يصدره الديوان . وعملية تدوين الوثيقة فى شكلها النهائى ، هى المرحلة النهائية التى يليها توثيق الوثيقة بالأختام والتوقيعات وغيرها .

وهذه كلها اجراءات قديمة جداً ترجع الى القانون الرومانى ، "قانون جاستينيان" إذ عد هذا القانون وأحصى فى الكتاب الرابع فى البند التاسع والعشرين كافة هذه المراحل . ومن الأمور المسلم بها أنه لى تكون للوثيقة الحجية اللازمة لابد أن تكون فى قالب شكلى محدد . ولاشك أن هذا الشكل وما اتبع فى إخراج الوثائق يختلف باختلاف العصور فضلاً عن اختلافه أيضاً باختلاف النظم والأماكن .

ومن ثم يعد تدوين الوثائق ركن هام فى التكوين الرسمى الصحيح لها ، إذ المقصود وضع التصرف فى قالب من الصياغة الفنية الصحيحة ، حسب الأصول والقواعد السائدة فى مصطلح كتاب الوثائق وقتها ، مثل مراعاة الخط والهوامش والنقط وعلامات الوقف وغيرها من الأمور الفنية ، الى جانب القواعد الفقهية ويتم ذلك بواسطة كاتب خبير . عادة لم يكن يوقع على الوثيقة إلا إذا كانت له صفة شاهد . رغم قيامه بدور المحرر والكاتب فى وقت واحد . ولقد كان عليه أن يدخل فى حسابه عند كتابة الوثيقة ترك أماكن محددة ومعروفة ، للتوقيعات والأختام وسائر وسائل الإثبات .



(١) القلقشندى : المقصد الرفيع المنشأ الهادى لصناعة الإنشاء ورقة ١١١ .

مراجعة الوثيقة :

وفى معظم الأحيان كانت الوثيقة بعد أن تكتب تعرض على القاضى الذى ينظر فيها ليتأكد من أنها حوت كل شروط الصحة الشرعية ، ويؤشر على هامشها بما يقيد ذلك .
ويذكر القلقشندى وجود مختص بهذه العملية إذ يقول ، لما كان المبيض ومن قبله المنشئ غير معصومين من السهو والزلل والخطأ واللحن والخطأ وعثرات القلم ، وكل واحد يتقطى عنه عيب نفسه ، ويظهر له عيب غيره وكان القصد أن يكون كل ما يكتب عن الملك كامل الفضيلة خطأ وإفطاً ومعناً وإعراياً ، حتى لا يجد فيه طاعن مطعناً ، وجب أن يستخدم متولى الديوان معيناً ، يتصفح جميع الإنشاءات وسائر ما يسطر فى الديوان وأن يلزم الكتاب بعرض كل ما يكتبونه عليه قبل عرضه على متولى الديوان فإن تصفحه وحرره كتب خطه فيه . (١)

مرحلة التوثيق والتسجيل

بعد التحقق من نص الوثيقة تكون الوثيقة قد وصلت الى آخر مراحلها . ومن الملاحظ أنه فى بعض الأحيان كانت تمضى فترة طويلة بين الانتهاء من تحرير الوثيقة وبين توثيقها بالإختام أو التوقيعات أو غيرهما مما يرد فى آخر الوثيقة .
ومن الوثائق من اعتبر التوثيق مرحلة مستقلة عن مراحل تحرير الوثيقة .
وذهب بعض الفلاة والمتطرفين الى القول بأن الحاكم يجب أن يعلم بكل وثيقه تختتم بخاتمه ، ففى نظرهم لا يمكن أن تتم الوثيقة صحيحة بمجرد ختمها بخاتم الحاكم ، بل يجب أن يتم ذلك بمعرفة وعلم الحاكم نفسه ، وإلا كانت الوثيقة فى نظرهم غير صحيحة .
والتوثيق يكسب الوثيقة مفعولاً ، ويشتمل على العلامات المختلفة والأختام والتوقيعات والإمضاءات ، وكانت كلها فى عقيدة مختلف الشعوب مثبتة للمسئولية . (٢)
وكثيراً ما كان يصحب عملية التوثيق الأمر بتسجيل الوثيقة وقيدها بالسجلات ضبطاً للواقع على حد قول الوثائق التى جاء فيها .

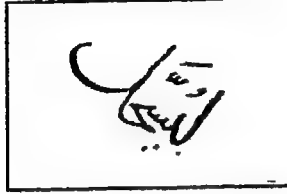
- "ولما نزل ذلك على الوجه المسطور أمر سماحتلو مولانا أفندى المشار إليه بكتابتها
وفيه بالسجل المحفوظ"
- "ضبطاً للواقع والتأشير على هامش الحجة المذكورة آخراً بمعنى ذلك"

(١) القلقشندى : المصدر السابق ج ١ ص ١٢٢-١٢٣ .

(٢) انظر : البروتوكول الختامى .

وتقطع الوثائق العربية التي وصلتنا في العصر الوسيط الإسلامى بالدلالة على معرفة المسلمين بنظام التسجيل والتوثيق . حيث كانت الوثائق الخاصة بعد تدوينها لابد وأن تعرض على القضاة الموثقين لتأخذ علامات الصحة والإثبات . فقد كان القاضى حينذاك يوثق ويحكم ويعاونه فى هذا العمل التوثيقي الشهود العدول .

وقد زخرت الوثائق بعبارات تشير الى معرفة المسلمين بهذه الوظيفة مثل . .



- بخط موثق
- يسجل بثبوته وتنفيذه

والمدقق فى هذا الأمر يمكنه أن يتبين أن القضاء فى الإسلام ، كان يجمع الى جانب الحكم ، التوثيق والتسجيل الذى يكسب التصرف القانونى الحجية والإثبات وقد استطعنا أن نقف على أنه كان فى الديوان كاتب مختص بتسجيل الوثائق وحفظ النسخ ويخلدها لتكون موجودة عند الحاجة ^(١) أما المقصود بعملية التسجيل ، فهو الكتابة فى السجلات ^(٢) أى تدوين إما ملخص الوثيقة ، أو بنسخ نسخة كاملة لكل ما يصدر عن الديوان ويحفظ بعد ذلك فى اصابير .

ويختلف التسجيل فى السجلات عنه فى المضابط ، حيث نرى فى الأخيرة أن الوثائق تكتب كاملة كما هى .

أما التوثيق فيقصد به عملية الشهادة ، وحكم القاضى على الفعل القانونى وصحته . وبالطبع كانت عملية التوثيق تتم قبل التسجيل بدليل العبارات مثل :

” يسجل بثبوته وتنفيذه “

ويعود الفضل الى عملية التسجيل فى وصول العديد من نسخ الوثائق إلينا ، ولاشك فى أهمية نسخة الوثيقة التى لا وجود لأصلها .

(١) ابن الصيرفى : نفس المصدر ص ١٣٣ .

(٢) المقرئى : تقى الدين احمد عبدالقادر : المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار - القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٢٧٠هـ - ج ١ ص ٣٩٧ .

طرق تحرير الوثائق

تنقسم الطرق المتبعة فى تحرير الوثائق الى نوعين رئيسيين :

النوع الأول:

التحرير الذاتى : هذا النوع من التحرير الذاتى يتحدث فيه الفاعل القانونى بضمير

المتكلم " نحن فلان قد امرنا"

بصيغة المفرد أو الجمع " أنا فلان قد بعث لفلان"

النوع الثانى

التحرير الموضوعى : فى هذا التحرير يتحدث الفاعل القانونى بضمير الغائب وتتخذ

الوثيقة فى هذه الحالة شكل التقرير فيقول :

" اصدق فلان"

" باع فلان لفلان"

" أمر مولانا"

وينقسم التحرير الموضوعى الى قسمين :

١- تحرير شخصى : أى تصدر الوثيقة على لسان شخص غير صاحبها ومثل هذا

الشخص يكون كاتباً أو المحرر فيقول :

" أنا فلان قد سجلت"

٢- التحرير غير الشخصى لا يرد ذكر الفاعل القانونى . فتدور الوثيقة فى شكل

المذكرة عما حوته من تصرف قانونى .

هذا المكنوس تباعب شرع صحيح لازم من غير محذور شرع

الفصل الثالث

الدراسة التشريعية

١- دراسة الخصائص الخارجية

الدراسة التشريحية

بعد أن ينتهى الدبلوماسى من الدراسة والتعرف على المراحل التى سبقت إعداد وتحضير الوثيقة وهو ما اطلقنا عليه النظرة الوظيفية نبدأ فى دراسة الشكل وما اعتراه من تغيرات ، وهو ما اطلقنا عليه الدراسة التشريحية ، هذه النظرة فى المنهج الدبلوماسى يقصد بها تحليل البناء الشكلى للوثيقة بطريقة منتظمة للتعرف على الخصائص الداخلية والخارجية للنوعيات المختلفة من الوثائق ، وتتبع التطورات التى طرأت على شكلها فى زمان ومكان بعينه ، وهو ما يعرف بدراسة الشكل Form.

ولكى نتفهم ذلك بوضوح ينبغى ان نقف بصفة عامة على المقصود بالشكل فى مختلف العلوم .

كانت كلمة الشكل فى اللغة الاتينية (Forma) فى أول أمرها تدل على معنى مادي ، اذ قصد بها ذلك الشئ الذى يحتوى على شئ آخر ، وبعبارة أخرى قصد بها القالب الذى يحتوى على شئ سائل ، أو شئ يراد المحافظة عليه واعطائه صورة معينة مثل قالب صب النقود وما على شاكلتها ، ونحن لا نزال نرى أن كلمة قالب يشيع استخدامها فى الصناعات حتى يومنا هذا .

وفى العهد الكلاسيكى تطور استخدام الكلمة واستعملت لمعنى دارج هو نفس المعنى فى الدراسات الذى نستخدمه اليوم فى كلمتى الشكل والمضمون فى الدراسات الأدبية ، وفى الشعر مثلاً يعتبر الشكل هو تلك البحور والأوزان التى تحدد شكل القصيدة ، والتى يعبر عنها علماء اللغة بكلمة "مستفعل" ، والتى تحدد شكل القصيدة وتلزم الشاعر باتباع قواعد معينة فى صياغته لها .

وأما المضمون فهو مجموعة الافكار التى دارت فى تلك القصيدة ، وعلى ذلك فكلمة الشكل تعنى بصورة عامة النموذج أو المثال الذى له قواعد معينة وخصائص تخصه هو بالذات ، ومع ذلك يمكن تقليده أو محاكاته أو إعادة كتابته ، وإن كان الموضوع يختلف فى كل مرة عن الأخرى .

وقد استخدمت كلمة الشكل أو القالب فى علوم شتى من بينها (النحو - البلاغة -

والقانون) ، ولقد كانت الرغبة الاولى لدى المفكرين فى العصور الوسطى ، وكذلك للكتاب فى وضع نماذج للخطب والرسائل تصلح للناشئين ، للحنو على منوالها ، حدث هذا فى العالم العربى الاسلامى ، وفى أوروبا فى العصور الوسطى .

من هنا يمكننا أن نقول ان الوثائق أو التصرفات القانونية (الأدوات) هى نتاج الممارسة الأدبية من ناحية والقواعد الفقهية والقانونية من ناحية أخرى ، ويتضح لنا ذلك بصورة جلية عندما نراجع كتب الانشاء التى ألفها أصحاب البلاغة فى مختلف العصور فى العالم العربى ، وعلى الرغم من أن هذه الوثائق التى ضمتها هذه الكتب كانت تتبع قواعد محدده فى تحريرها الا ان بلاغة كتابها وبراعتهم كانت تظهر فى طرقتهم فى معالجة الموضوع والتعبير عنه من خلال تلك القوالب ويمكن لنا الاطلاع على عدد كبير من هذه الوثائق فى كتاب جمهرة رسائل العرب ٣ أجزاء نشره احمد زكى صفوت ، أو كتاب صبح الاعشى فى كتابة الانشا للقلقشندي (١٤ جزء).

وهكذا فبالرغم من أن الوثيقة أصلاً نسقت ونظمت لكى تخدم غاية قانونية ، إلا أنها فى نفس الوقت كانت وسيلة يستطيع الكاتب من خلالها أن يبين قدرته اللغوية والأدبية ، ويبدو لنا هذا أكثر وضوحاً فى الوثائق العامة الصادرة عن ديوان الانشاء .

مما سبق يتبين لنا ان "الشكل أو "القالب" هو مجموع العبارات والصيغ التى يمكن فصلها عن الأحوال المعينة والتى يمكن استخدامها فى كل الحالات المشابهة ، وهذا القالب تحدده القواعد القانونية التى تركز على ممارسه ، ولاشك أن هذه القوالب أو النماذج توفر على الكاتب عناء كتابة الوثيقة بجميع صيغها من عنده فى كل مرة ، إذ أن هذه الصيغ تكون موجوده لديه ، وكل ما عليه أن يطبقها على الحالات الخاصة ، وقد اتبع ذلك فى العصر الحديث إذ أن النماذج المطبوعة للعقود تكتب فيها كل الصيغ القانونيه مع ترك بياض فى الأصل لتوضع فيه الأسماء والمبالغ وغير ذلك من الأمور التى تتغير فى كل حالة على حدة . من كل ذلك يتضح لنا بوضوح ما الذى نعبه بالقالب أو الشكل الذى هو موضوع دراسة على الديپلوماتيك .

وبعد ذلك نستطيع القول أنه يمكننا ان نطبق على علم الديپلوماتيك قاعدة الشكل والمادة.

والمادة فى الوثائق تتكون كما علمنا من شقين :

- أ - الموضوع الذى تشهد به الوثيقة .
ب - الوسيلة والاداة التى اتبعت للوصول الى هذا الإشهاد .
والاداه غايتها أن تحتفظ بالتصرف القانونى سواء كان اعلانا عن ارادة او مجرا
تسجيل حقيقة .

ويجب علينا ان ننظر الى الاداة من حيث

- ١ - المادة التى كتبت عليها الوثيقة سواء كانت (رق - يردى - ورق) .
٢ - نوع الحبر الذى كتبت به الوثيقة والذى يمكن أن تختلف مكوناته واللوانه .
٣ - الخط ونوعه وتطوره .
٤ - مجموعه الكلمات التى تعبر عن الافكار .
٥ - علامات الاثبات .

وعلى ذلك يمكننا ان نميز بين نوعين من الخصائص فى الادوات او الوثائق المكتوبه :

الخصائص الداخلية والخصائص الخارجية :

والخصائص الداخلية هى التى ترتبط أساساً بموضوع الوثيقة والتى لا يمكن فصلها عنها وعلى ذلك فهى توجد فى الأصل كما توجد فى الصورة، وعلى العكس من ذلك فان الخصائص الخارجية لا توجد إلا فى الأصل دون الصورة ، وهى تشتمل على التوقيعات والأختام وكل ما نتصور أنه علامات الإثبات الى جانب المادة التى كتب عليها الوثيقة والأحبار التى كتب بها والخط واخراج الصفحه وغير ذلك .

ولا يعنى ذلك الفصل بين تلك الخصائص الداخلية والخارجية لان غاية النقد والتحليل هى إدراك الوحدة التى تضيف على الوثيقة الصحة وتمكن من استنتاج القواعد .
وان تفصيل كل عامل على حده ليس فقط الا لتسهيل الإحاطة بكل عناصر تحليل الوثيقة وفهمها فهما دقيقا ، والوقوف على كافة المتناقضات .

ولا يغيب عن دارس الديبلوماتيك أن كافة هذه الخصائص ومكوناتها ، تتشابك وتتربط مع بعضها ، ويدعم بعضها البعض من أجل الوصول الى الحقائق ، وعلى سبيل المثال يمكن معرفة وتحديد تاريخ الوثيقة عن طريق معرفة وتحليل نوع الورق ومكان وزمان صناعته وأيضا مكوناته . وهكذا .

ان عمل الدبلوماسياتى فى هذه المرحلة النقديه هى استمطار الوثيقة ووصف وتفسير وتأويل وتحليل خصائصها الداخلية والخارجية ، ثم يقدم نتيجة تدقيقاته وتحقيقاته ليستند اليها فى الحكم على الوثيقة ، وهو فى هذه المراحل لا يقف عند عمل المستنطق . بل يتجاوزه الى الهجوم تارة والدفاع تارة أخرى ليتثبت من واقع الوثيقة ، وهو قبل أن يقدم على الحكم عليها ، وعليه أن يفهم الحقائق المفردة التى قام بتفكيكها ، ثم يعود فينظمها ويجمع بنيتها ويرتبها .

قضية الصحة :

لماذا يدرس الوثائقي شكل الوثيقة ؟

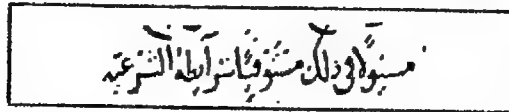
لا يدرس الوثائقي شكل الوثيقة لذاته ، وإنما يدرسه للتحقق من صحتها من أجل المستفيد من جهة ولوضع قواعد لعلم الدبلوماسياتك من جهة أخرى ، والدبلوماسياتى لا يستطيع ذلك الا اذا اصاغ مذاهب نقديه تتألف من قواعد معينة يطبقها عند الحاجة .

والكى يتحقق من صحة الوثيقة عليه أن يقوم بتحليلها الى عناصرها الشكلية والموضوعية ، فقد تكون الوثيقة كلها أو بعضها صحيحة شكلاً وموضوعاً أو قد تكون صحيحة شكلاً وغير صحيحة موضوعاً أو العكس .

١ - والصحة الشكلية تعنى أنها صدرت عن الجهة التى تقول أنها صادرة عنها وطبقا لقواعد الانشاء المرعية هناك بما يضمن لها قيمتها القانونية الشرعية .

٢ - اما الصحة الموضوعية فتتحقق عندما تكون المعلومات الواردة فى الوثيقة مطابقة للواقع . وكلاهما هام فى تقديم الوثيقة باعتبارها شاهد .

وتحرص الوثائق العربية على أن تتضمن ما يفيد أن الوثيقة حررت فى مجلس العقد موافقة للشروط والمتطلبات الشرعية ، مما يعكس صحتها .



الخصائص الخارجية للوثائق

Caracters Externes

المادة التي كتبت عليها الوثيقة

(مواد الكتابة) وتطور صناعتها

المادة التي كتبت به

الخط والكتابات القديمة

إخراج الوثيقة

* كيفية كتابة السطور

* الهوامش

* التسطير

* الاختتام

التصحیحات والشطب

(المحو والكشط واللاحاق)

الخصائص الخارجية
(الأصل)

دراسة الخصائص الخارجية العامة للوثائق

External Criticism

تتعلق الخصائص الخارجية للوثيقة بالمادة المكتوبة عليها ، كما تتعلق بالخط والمداد والمادة المكتوب بها وبكيفية إخراجها .

ويعلم علماء الوثائق أن اشكال الوثائق متعددة للغاية فهل يمكننا ان نحدد الخصائص الخارجية لكل الوثائق مع اختلافها فيما بينها ، باختلاف الدواوين ولغة الكاتب والمكان وايضا باختلاف الثقافة القانونية .

وفى الواقع أنه لا يمكن أن نصل الى تحديد المميزات^(١) الخارجية الا عن طريق التدريب والتخيل .

فنتمثل أو نتخيل وثيقة جمعت بين كافة المميزات المثالية فى الوثيقة ، فنتناولها بشكل عام ثم نطبقها على حالات خاصة ، وبعبارة أخرى إن السبيل الى تحديد هذه المميزات هو الفصل بين علم الدبلوماسية العام وبين علم الدبلوماسية الخاص ، فنحن فى الاول ندرس ما هو مشترك بين الوثائق جميعا ونترك المميزات الخاصة بكل نوع الى علم الدبلوماسية الخاص .

ومن هذه المميزات الخارجية للوثائق ما يدخل أو تتناوله علوم أخرى غير علم الوثائق ، ومنها ما يختلف علماء الوثائق فى شأن وضعه ومكان دراسته فى العلم .

ومن المشاكل التى يثيرها البحث فى المميزات الخارجية وعلاقتها بعلم الوثائق والعلوم الأخرى المسائل الآتية :

هل تدخل إمارات الاثبات (كالخاتم) فى دراسة المميزات الخارجية ، أم تعد جزءاً من أجزاء الوثيقة ، فندرس فى هذه الحالة مع الاجزاء الداخلية ؟ من هذه المسائل أيضا : هل تدخل المادة المكتوب عليها ودراسة المداد فى دراسة المميزات الخارجية للوثيقة ، أم تدرس فى علم الكتابة التى انفصل عن علم الوثائق وأصبحت دراسه مستقلة بذاتها . وعلى أى حال فاول المميزات الخارجية هى المادة المكتوب عليها .

أولاً: المادة المكتوب عليها

ان فحص المادة التي كتبت عليها الوثائقين بردي أورق أو جلود أورق ، وأيضا فحص نوع الحبر المستخدم ولونه والخط الذي كتبت به الوثيقة ، مما أكبر اهتمامات الديپلوماتى فى التحليل فالأنواع المواد والحبر والخطوط دلائل حيه هامه على الفترة التي كتبت فيها الوثيقة والتي لكل منها مميزاته الخاصة .

ومن المعلوم ان الانسان كتب على كل ما وقع تحت يده من مواد ممكنه وطوع وسخر كل سطح أملس لكتاباتة ، ولم يدع مملكة الجماد دون مملكة الحيوان والنبات ، فكتب على الحجارة كما كتب على الجلود والعظام وعلى أوراق الاشجار والبردى ثم الورق ، ودارس الوثائق لا يعنى إلا بما كتبه على المواد اللينه سهلة الحمل ، كالرق والبردى والورق ، ولا يعنى بالنقوش الحجرية الا من حيث علاقتها بتطور الخط .

والذى يهمنا هنا بالنسبة لهذه المواد اللينه هو الالمام بصناعاتها فى الأزمنة التي استخدمت فيها ، كما ندرس متى بدأ استخدام البردى ومتى انتهى ؟ ، كيف كان أمره مع الرق ؟ وماذا حدث ليتغلب الورق الذى ساد حتى وقتنا هذا ؟ على سبيل المثال ...

كان البردى يستعمل قبل الميلاد واستمر استعماله حتى القرن التاسع الميلادى ، أما الرق فقد بدأ استعماله فى القرن الثالث قبل الميلاد واستمر استعماله مع البردى كذلك حتى القرن الخامس عشر الميلادى ، اما الورق فكان أول استخدامه وصنعه فى القرن الاول قبل الميلاد واستمر استخدامه حتى وقتنا هذا .

من هذه التواريخ نستطيع أن نستخلص بعض النتائج منها .

- ١ - ان البردى ظل مسيطراً طوال العصر القديم وزمنا من العصر الاسلامى وعلى ذلك انتقلت الينا "فى الشرق أو الغرب" عن طريق البردى كل الآثار الادبية وغيرها .
- ٢ - ان استعمال الرق بدأ قبل الميلاد بوقت قليل ولكنه سيطر فى العصر الوسيط فى نهايته أى منذ القرن العاشر الى القرن الخامس عشر ، وتغلب على البردى خاصة

(١) تستخدم مصطلح خصائص ومميزات الدلالة على نفس المعنى .

فى الغرب ، ومعنى هذا ان البردى تأخر استعماله فى الشرق الى القرن التاسع
الميلادى .

٣ - أما الورق فقد صنع لأول مره فى الصين ثم صنعه العرب فى القرن التاسع
الميلادى ولم تصنعه أوروبا الا فى القرن الثالث عشر ، ومن المعروف ان هذه المادة
كانت لها الغلبة الأخيرة منذ اختراع الكتابة الى وقتنا هذا .

٤ - انه كان يحدث صراع بين مادتين منذ الميلاد الى القرن العاشر الميلادى حيث قام
الصراع بين البردى والرق ، الذى انتهى بتغلب الرق وخاصة فى الغرب لأن البردى
كان يستورد ويتطلب معاملات كثيرة .

٥ - ان الصراع قام بين مادتين مستخدمتين فى وقت واحد ، بل وقد حدث انه فى
بعض العصور استخدمت المواد الثلاث معاً كما حدث فى مصر فى القرن التاسع
الميلادى .

والوثائقى يجب أن يعرف كيفية صناعة مواد الكتابة ، كما يجب التمييز بين المصنوع
منها محلياً وبين المستورد "المصنوع" فى بلاد أخرى ، فهذا يساعده فى تحديد المميزات
الخارجية كما يساعده أيضاً فى تأريخها ، فعلى سبيل المثال ، من الثابت أن الورق الذى صنع
فى مصر كان سميكاً وكان سطحه خشن غير مصقول او مستوى ، فى حين ان الورق الذى
صنع فى سوريا ثم الذى صنع فى أوروبا كان أقل سمكاً وأكثر صقلًا من ذلك .

وبالنسبة للورق فمن المعروف أن العلامات المائية استخدمت متأخرة فى صناعة الورق
الأوروبى ، وهى أيضاً تساعدنا على تأريخ صناعة المادة المكتوب عليها ، لانه كان لكل مصنع
علامته المائية التى يختارها لنفسه ، وهناك قاموس بالعلامات المائية وأزمنتها عرف باسم
صاحبه (Bequel) .

وفى حالة الرق نجد أن الرق القديم كان اشد بياضاً وانصع من الرق المتأخر على
عكس ما يتبادر الى الذهن ، وقد ثبت أن اصفرار لون الرق لا يدل مطلقاً على قدمه لانه كان
يمر بمرحلة التبييض ، وفيهما كان يدلك بحجر الجران ، وكان الاعتناء أو الإهمال فى هذه
المرحلة هو السبب الرئيسى فى اختلاف اللون ، ويؤكد ذلك أنه فى العصر الوسيط حينما
اشتدت الحاجة اليه وزدت قل الاعتناء بصنعه ، وفيما يلى دراسة لهذه المواد نبدأها بالبردى .

البردى^(١)

هو أول المواد اللينة التى كتب عليها ، وهو أصلاً نبات ينمو فى البخيرات العذبة ، وكما نعلم أن دلتا النيل كانت عبارة عن مجموعة من قنوات متعددة نما فيها نبات البردى ، وكما تروى لنا كافة الرويات .

أخذ المصريون وشقوه طولاً ورصوا تلك الشرائح الى جوار بعضها طولاً ثم وضعوا فوقها شرائح أخرى رصوها بالعرض ، وأتوا بنبات صمغى استخدموه فى لصق الشرائح فبعد وضعه يتم الضغط عليه فتلتصق الشرائح وتتكون ورقة البردى .

ظلت صناعة البردى على هذا الأساس المصرى الى أن اهتمت المسلمون الى بعض التحسينات فى صناعته ، خاصة فيما يتعلق بصنائه المادة اللاصقة التى كانت تلتصق بها الألياف .

وهناك العديد من الحقائق التى يهتم الديبلماتى بمعرفة الاجابة عنها :

١ - هل من الممكن معرفة ما اذا كان هناك خلاف وجد فى شكل البردىة قبل الكتابة عليها ، وبين شكلها بعد الكتابة والحفظ ؟

الشرط الاول من السؤال أمر يصعب الاجابة عليه ، لسبب بسيط ، وهو انه لم يصلنا بردى غير مكتوب كما اننا لم نقف على بردى حال تجهيزه ، ومجال المقارنه هنا هو فقط على سبيل الافتراض .

أما عن شكل البردى بعد الكتابة عليه ، فهذا امر يمكن معرفته :

أولاً : عن طريق الوصف الذى اسهبت فيه الكتابات العربيه وغير العربيه عن البردى .

ثانياً : البردى الذى عثرنا عليه بالفعل اثناء الحفريات .

٢ - هناك ايضا سؤال آخر يعد محورى بالنسبه للديبلماتى وهو :

هل البردى الذى عثر عليه فى الحفريات ، حفظ دائماً بنفس الشكل الذى كان محتفظاً به اثناء حياته ؟

٣ - هل وجدت أطوال تقليديه للبرديات ؟ فمن المهم ان يعلم الديبلماتى شيئاً عن أطول البردى (ابعاده) ، فمن المؤكد انه كان لأدراج البردى ابعاد حدد بعضها وترك الباقي بدون تحديد . فهل من الممكن ان نصل الى تحديد أطوال ادراج البردى كما نفعل الآن فى الكتب المطبوعه مثلاً ؟

فى الواقع ان من اكبر أطوال الدروج التى عثر عليها فى مصر القديمة ، ما يصل الى

(١) هناك العديد من المصادر التى تناولت البردى وصناعته وطرق الكتابة عليه .

٤٣ متراً ، بينما فى العصر الرومانى لوحظ ان اطوال البردى أقل ، اذ بدأت تأخذ ما يشبه طول تقليدى محدد ، وهذه ظاهرة هامة تهتم الوثائقين ، فبعد أن أصبحت البرديات تأخذ اطوالا كبيره أخذت بعد ذلك طولا معينه لا يتغير ، ولكن بالرغم من الاتفاق على البعد الواحد فى الطول ، ظل العرض مختلفا .

وتفسير ذلك من الناحية النظرية والعملية ، انه كان هناك ما يمنع من اضافة اوراق الى الدرج حتى يطول ، ومن الناحية العملية انه لم يكن من السهل لف ونشر هذا الطول عند القراءة مما ساعد على الحد من طول البردى بينما ظل العرض مختلفا ومرتبطة بإخراج صحيفة البردى .

ويشكل عام كانت اطوال البردى المصرى تجاوز دائما ٣٠ سم ولا تقل عن عشرين سنتيمتر ، بينما كان العرض يتراوح ما بين ٣٠ الى ٥٠ سم ، أو كما يذكر الفيلسوف الكندى لا يزيد عن (شبر) ، ورغم ذلك فانه يمكن القول ان الحجم التقليدى للبردى المصرى كان حوالى ١٨×٢٥ سم .

ام طريقة الكتابة على البردى ، فقد كانت تتم غالبا على وجه واحد من الصحيفة ، وهو الوجه التى تكون فيه الألياف أفقيه لنعمتها (السيابيه الالياف) ، وان لم يمنع هذا من وجود برديات كتبت على الوجهين .

وكانت صفحة البردى تقسم الى أعمده كما تقسم صفحات الجرائد اليوم ، ويتراوح عدد السطور فى العمود ما بين ٢٥ . ٣٠ سطراً تفصل بينها مسافات خالية صغيره . ولا شك ان طبيعة النص هى التى كانت تتحكم فى عدد كلمات السطر . وكانت الكتابة تمتد حتى نهاية العمود فاذا انتهى انتقل الكاتب الى العمود الذى يليه . ثم الى غره بعد اتمامه وهكذا .

وحرصا من الكاتب على عدم النزوير بالاضافة الى الاعمده التى انتهت الكتابه فيها دون ان ينتهى العمود ذاته كان يلجأ الى ملأ هذه الفراغات بعلامات مثل .

وكان الكاتب يترك هامشا علويا أكبر عن السفلى حماية للصحيفة من التلف ، بسبب كثرة التدوال حيث انه من المعروف أن الوثيقة كانت تلف ولا تطوى ، ويتم اللف على قطعة اسطوانيه من الخشب من اسفل الى اعلى ، وبذلك يكون الهامش العلوى هو أكثر اجزاء الوثيقة تعرضا للتلف .

لقد كان هذا الاجراء هو نفسه الذى اتبع فيما بعد فى حالة الوثائق الورقيه المملوكيه والعثمانيه الموصوله والمقفوفه على شكل لفائف .

وكانت البرديات الهامة التى يراد لها طول البقاء ، تلف بنوع من الرق فيما يشبه

الجراب للمحافظة عليها ويبين عليها بياناتها ، بينما فى غيرها فكان يكتفى بربطها بعد لفها على الخشب بقطعة من الدويار او الجلد ، وكثيرا ما كانت بيانات التعريف هذه تكتب على جذاذه من البردى او الرق تلتصق على الحافظة التى تشتمل عليها .

كما أن الأخشاب التى تلف عليها البردية والتى كان غالبا ما يزيد عرضها عن عرض البردية ، وتزخرف تلك المساحة البارزة وتكتب عليها بيانات التعريف بالبردية ، وتوضع فى عيون أو كوات فى الحائط ، بحيث تكون هذه البيانات فى مواجهة المستفيد .

الرق Parchment :

الرق من مواد الكتابة التى شاع استخدامها منذ القدم ، وقبل الورق بمدة طويلة . واستمر استحداثها فى العصر الوسيط ووصلتنا وثائق ترجع الى ذلك العصر مكتوبة على الرق ، مثل بعض وثائق السلطان قلاوون وقايتباى والمؤيد شيخ وسبعان بن حسن وغيرهم ، ومن وثائق الامراء وصلتنا وثيقة لخير بك وطومانباى وقراقچا الحسنى ، ومن الشيوخ ابو السعود الجارحى .

ونجد فى الأرشيفات المختلفة وثائق مكتوبة على رق غزال ، منها وثائق كثير من السلاطين والامراء بينها ما هو أبيض رقيق املس ، كما نجد وثائق سميكة نوعاً لونها أصفر أو ضارب إلى الصفرة من المعتقد أنها جلد العجل الصغير .

وينبغى أن يفرق الوثائق بين الرق كمادة للكتابة وبين الجلود أى بين Parchment وبين Leather .

ويذكر ابن النديم دروج الوثائق من جلد الماعز أو جلد العجل كانت تترواح بين ١٥ درج و ٢ أو اربع دروج .

وتذكر لنا مصادر التاريخ أن مهندس جامع احمد بن طولون قام برسم تصميمات الجامع الشهير على الجلد .

وللرق تاريخ طويل قديم يرجع الى القرن الثالث ق . م ، وقد احيطت نشأته باسطورة اوروبية تتلخص فى أن البطالة احتكروا صناعة البردى وتجارته فى مصر عند تأسيسهم مكتبة الاسكندرية لسد حاجتها من هذه المادة الحيوية ، بل أن بعض البطالة حرم تصدير البردى من مصر خوفا من المنافسة التى كانت قائمة بين مكتبة الاسكندرية ومكتبة برجاموس من آسيا الصغرى فاضطر أهل برجاموس أن يكتبوا على أنواع خاصة من الرقوق بعد إعدادها وتجهيزها وهى المعروفة بالرق أو Parchment نسبة إلى برجاموس .

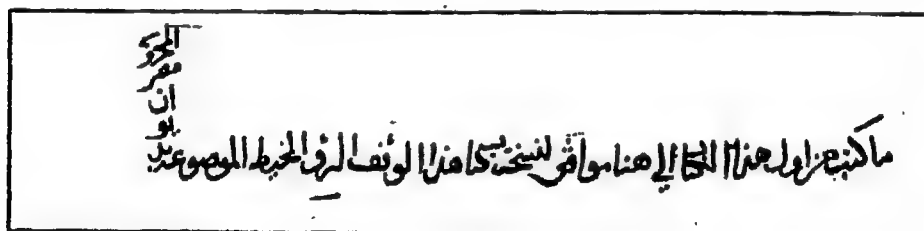
واستمر استخدام الرق ، وتقدمت صناعته وأصبحت متقنة الى حد أنه نافس البردى فى الغرب .

وكان الرق يجهز بالحصول على بعض أنواع الحيوان دون بعضها الآخر ، وكان يشترط أن تكون جلوداً رقيقة كجلود الضأن وخاصة الحملان التى تلود ميتة وجلود الغزلان فى الشرق .

بعد الحصول على هذه الجلود الرقيقة توضع فى مواد كاوية ليزول عنها اثر السلخ وغيره ، ثم تشد بعد ذلك على لوح خاص وينزع عنها الوير ، وبعد ذلك تجفف ثم تبيض بمسحوق خاص من الجير وغيره ، وبذلك تكتسب اللون الابيض والمرونة اللازمة التى تجعلها صالحة للكتابة .

وكانت مساحات درج الرق تختلف فى ابعادها ، فأحيانا كان عرض الدرج يبلغ فى المتوسط ٣٥ ، ٣٦ سم ، وأحيانا يصل ٥٢ سم ، أما طول الدرج فكان يتراوح بين ٤٢ ، ٤٥ سم ، وقد يصل الى ٨٨ سم .

وكانت درج الوثيقة نوصل بعضها ببعض وتسمى الرقوق الموصولة او المخيطة ، واقد كان كل درج يوصل بالذى يليه بخيط من الحرير أو الكتان .



ولقد تفنن صناع الرق فى صناعته ، واكسبوه ألوانا أخرى غير لونه الأصلى ، فكانوا يصبغونه باللون الاصفر بواسطة الزعفران ، وباللون الاحمر كما صبغوه ايضا باللون الازرق ، وكانت هذه الأنواع قاصره على المخطوطات الباهظة الثمن التى ضمت المتون المقدسة سواء فى الشرق أو الغرب ، ولكن بينما مال الغرب الى اللون الاحمر ساد فى الشرق اللون الازرق ، واتخذ أساساً للمادة المذهبة فى المصاحف ، أى كانت الصخيفة زرقاء والكتابة عليها باللون المذهب .

ويهمنا الموازنة بين البردى والرق من نواحي كثيرة منها :

أولاً : من حيث صلاحية كل منهما كمادة للكتابة .

ثانياً : تكاليف الإعداد .

ثالثاً : مدى انتشار كل منهما .

رابعاً : من حيث طريقة الكتابة والشكل العام .

أولاً : صلاحية كل منهما للكتابة :

يلاحظ أن البردى أسرع تقصفاً وأقل مرونة من الرق ، وعلى ذلك نرى أن الرق أسهل في التداول والكتابة ، وهذه قيمة كبيرة في تميز الرق على البردى ، ودليل ذلك أن البردى لم يصل منه شيء من الغرب مع أنه كان مستخدماً فيها قروناً ، نظراً لتأثير الرطوبة السيئ على البردى ، وما وصل إلينا من برديات حفظ في مصر حفظته لنا رمال الصحراء وجفاف المناخ ، الرق أبقي من البردى ، وصلتنا منه وثائق كثيرة في الشرق والغرب .

ثانياً : تكاليف الإعداد :

وهذه تؤثر على مدى انتشارهما بين طبقات الشعب ، فلا شك أن مادة الكتابة تنتشر مهما ارتفع سعرها بين طبقة خاصة من المشتغلين بالتحضير والكتابة أو في دواوين الحكومات ، ولكن الحكم عادة على المادة يجب أن ينظر إلى استخدام الشعب عامة لها ، فهل كان البردى مستخدماً بين طبقات الشعب ؟

في البرديات التي وصلتنا من العصر الوسيط ما يدل على انتشاره في مصر كمادة للكتابة في هذا العصر ، ولكن مثل هذا الحكم لا يمكن أن يطبق على العصر القديم فمعظم ما وصلنا من العصر القديم نصوص دينية حفظت في المقابر ، مما يجعلنا نقول أن البردى انتشر في العصر الوسيط بين طبقات الشعب مما يشير على أن تكاليف إنتاجه قلت وأصبحت شعبية ، ولم يحدثنا التاريخ عن ازِمات كبيرة في هذا الوقت أو لم يذكر القدر الكافي حول ذلك ، بينما حدثنا عن ازِمات وقعت في العصر القديم اضطربت لها روما .

أهم ما قيل في شأن استخدام البردى وتبادلته بين الشرق والغرب نظرية المؤرخ البلجيكي H. Pirenne الذي ذكر أن العرب بعد أن استولوا على مصر ، امتنع ورود البردى .

من مصر الى جميع دول اورويا ، فكان من نتيجة ذلك انعدام الصلات الثقافية والتجارية بين العرب الفاتحين والمسيحيين فى الغرب الى ان عادت العلاقات بينهما فى عصر هارون الرشيد . إلا انه مهما قيل فان البردى كان عنصراً فعالاً فى حضارة الشرق والغرب فى العصر القديم . وهكذا فبينما قيل ان البردى كان محتكراً فى صناعته وتجارته فان الرق كان من السهل صناعته وتداوله محلياً فى اي بلد .

ثالثاً : طريقة الكتابة :

استخدمت طريقة الكتابة على الوجهين فى الرق وهى الطريقة التى عرفت بمصطلح Opistograph ، فى حين أن البردى لا يكتب الا على الوجه الناعم الذى يلف الى الداخل فى أعمدة ، واتخذت الكتابة على الرق اشكالاً مختلفة .

وينبغى هنا أن نشير الى وثائق هامة من الرق محيت الكتابة الأصلية من فوقها واعيد كتابتها من جديد ، الامر الذى ساعدت عليه طبيعة تحمله وبذلنا هذا على ندرة وثائق الرق فى بعض الاوقات ، وقد استطاع بعض العلماء أن يعرفوا الكتابات المحاه باستخدام الاشعة تحت الحمراء ، وبهذه الطريقة أمكن الوقوف على نصوص لم تكن معروفة من قبل .

وهناك ايضا وثائق زورت عن طريق تغتيق الرق والتى تعنى جعل الكتاب الطرى كأنه

عتيق^(١) .

(١) ابن باديس : عمدة الكتاب وعدة نوى الالباب ، تحقيق عبدالستار الطلوجى وعلى عبدالحسن ، مجله معهد المخطوطات العربية ، مجلد ١٧ ج ١ ، مايو ١٩٧١ .

الورق:

يعتبر الورق وسيلة من وسائل الكشف والتأكد من صحة نسبة الوثيقة الى الفترة التاريخية التي تقول أنها ترجع لها .

ولا شك أن تتبع مراحل ظهور الورق ، ومعرفة المواد التي تدخل في تركيبه ، وخصائصه ، مما يساعد كثيراً في التأكد من صحة نسبة الوثيقة الى الفترة الزمنية التي تنسب اليها .

وتوجد مجموعه كبيره من وثائق العصور الوسطى مكتوبه على الورق ، بعضها أصول وبعضها نسخ من الأصول كتبت في عصور متأخره .

وكانت الوثائق في العصور الوسطى الاسلاميه بشكل عام تتكون من عدد من الدروج الموصوله بعضها ببعض بالبر والنشا ، وبالتالي كانت تختلف في حجمها من حيث عدد الدروج قلة أو كثيرة ، فبينما يتكون البعض من درجين أو ثلاثة نجد البعض قد يصل إلى اربعين درج أو أكثر .

وفي بعض الأحيان كان الدرج يبلغ ما بين ٤٢سم و ٨٥سم طوياً ، بينما يبلغ عرضه ما بين ٣٢ - ٣٩ سم .

وكانت الوثيقة المكتوبة تبلغ طولها في بعض الأحيان ما يقرب من مترين . وعادة كان الدرج الاول والاخير يترك خاليا في معظم الأحيان لحماية الوثيقة مما قد تتعرض له هذه الاجزاء من تاكل وتعرض للرطوبة أو غيرها من مؤثرات كثرة الاستخدام ، خاصة اذا ما تم لفها .

وقد كان من المعتاد لف الوثيقة الموصولة الطويلة من اسفل الى اعلى بحيث تكون بداية الوثيقة أول ما يصادف القارئ عندما يفتحها .

وكما سبق القول فإنه يمكن تحديد تاريخ الوثيقة بمعرفة مكان وزمان صناعة الورق ومكوناتها من خلال التحليل الكيميائي .

(١) امين سامى : تقويم النيل ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصريه ، ١٩٢٨ ، ج٢ ، ص ٤٢٢ .

(٢) نفس المصدر السابق .

ولقد تعددت أنواع الورق الذى استخدم فى كتابه الوثائق فى مصر، حيث نجد بعض الوثائق كتبت على ورق بغدادى وهى نادرة ، وكثيراً من الوثائق كتبت على ورق شامى صناعة دمشق والحموى والمصرى المصلوح الأملس وغير المصلوح .

وقد وجدت أيضاً وثائق ولكنها متأخرة قليلاً ، وهى على شكل كراسى Codex ، عبارة عن صور من الوثائق المملوكية مكتوبة على ورق رومى (تركى) كان يردا من تركيا الى مصر بصفة عامة بعد الفتح العثمانى .

ويتصف بأنه سميك خشن الملمس يخرب الى الصفرة ، كما انه قد وجدت بعض الوثائق التى كتبت على ورق مصرى من انتاج المطبعة الاميرية ببولاق ، والتى كانت تنتج ثلاث انواع من الورق (غليظ ، متوسط ، دقيق) .

ويرجع تعدد أنواع الورق المستخدم فى كتابة الوثائق الى عدم توفره فى مصر والى عدم وجود مصانع مبكرة للورق فيها .

فقد تأسس أول مصنع حديث لانتاج الورق فى مصر فى عهد الحملة الفرنسية ، حين امر نابليون بانشائه لتزويد مطابع الحملة بما كانت فى حاجة اليه من ورق ، ومن ذلك الحين انتشر استخدام الورق المصرى المصنوع من مواد أوليه محليه^(١) .

ولما خرجت الحملة الفرنسيه من مصر أخذت معها كل شئ ، فظل وادى النيل بدون مصنع للورق حوالى ثلاثين عاماً ، ورغم أن مصر ظلت خلال هذه الفترة تستورد الورق الا ان المحاولات لم تتوقف لانشاء مصنع لهذا الغرض والاهتمام به .

وتتملى دار الوثائق المصريه بالعديد من الوثائق التى تؤكد هذه الحقائق ، فنجد كراسات ملخصات الاوامر^(٢) ، امر صادر من محمد على باشا فى العاشر من ذى الحجة سنة ١٢٤٦هـ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٨٣١م ، جاء فيه :

(صرحنا الى حامله ومن معه من الشركاء بحرق الطوب والجير اللازمة لغابريه الورق

J. H. Cattai Pacha : Note sur La Fabrication du papier en Egypt; L'Egypt (١)
Contemporairc année, 1917, P. 261 .

(٢) دار الوثائق القومية : كراسات ملخصات الاوامر (كراس ١٤ ص ٢٧٢) .

النزاع انشاؤها وإيجادها بمعرفتهم وبعدم التعرض لهم في ذلك) .

وفي ٦ صفر سنة ١٢٥٠هـ (يونيه سنة ١٨٣٤م) ، أصدر محمد علي أمراً آخر إلى وكيل الجهادية ذكره أمين سامي ياشا^(١) ، جاء فيه (بانه علم مما تقرر من حكايلان مهندس فابريقه الورق التي صار انشاؤها حديثا أنه يلزم لعمل المهمات والآلات التي تلزم للفابريقه هنا مدة مستطيلة نحو السنه ، وعليه يشير بأنه إن أمكن عمل ذلك في عهد قريب فيها بمعرفة المهندس المذكور بتقديمه لطرفه لمداركتها من ايطاليا كما سبق استحضارها فيها) .

ومهما تكن دلائل هذا الأمر فقد بدأ هذا المصنع انتاجه في حوالى ١٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥٠هـ . الموافق سبتمبر سنة ١٨٤٣ .

اما عن صناعة الورق في هذا المصنع فيمكن أن نتبينها من أمر صدر من محمد علي إلى ناظر الجهادية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥٠هـ يفيد بأن مصنع الورق (الكاغدخانه) بدأ انتاجه وان هذا الورق (يشتغلونه من الملابس الكهنه أو مايشابهها فيشير بالتحريير من الجهادية الى سائر الاالات والأورط بإرسال الملابس المرتجعة الى ديوان الجهادية أولاً بلول ويورودها ترسل الى فابريقه الورق أولى من بيعها أو اتلافها بالبقاء فضلا عما في ذلك من الفائدة في كثره تشغيل الورق)^(٢) .

وهناك الكثير من الوثائق التي تشير الى التطورات التي دخلت على صناعة الورق ومستلزماتها في مصر على الاخص تلك الوثائق التي كانت في مجموعة محفوظات عابدين ، وما تشتمل على من أوامر وخطابات ومراسلات .

ولقد كان لاختلاف أنواع المواد التي تدخل في صناعة الورق المستخدم في كتابه الوثائق أثر في اختلاف لون أوراقها ، فنجد بعضها أبيض وبعضها ضارب الى الاصفرار ، والبعض خشن داكن اللون ، ومما لا شك أن ذلك يرجع الى عاملين :

أ - المادة المستخدمة في الصناعة .

ب - الصقل والخشونة تعودان الى جودة أو عدم جودة الصناعة .

هناك ايضا بعض الوثائق التي ظهرت على أوراقها آثار أو علامات في نسيج الصفحة ، هذه العلامات هي آثار الخطوط السلوكية Laid Marks ، أى آثار سلوك القالب الذى صنع

فيه الورق ، ومن المعروف ان لب صناعته الورق هو مزج الاليف النباتية المتحللة بالماء وفردد على شبكه أو قالب من السلك الدقيق الذى يشد أطرافه فى إطار مقوى فيتصرف الماء من عيون الشبكه ، وبعد ان تجف الورقة تظل آثار السلك الدقيق فى الورق غير ظاهره للعين الا عند تعريضها للضوء .

نصادف أيضا بعض الوثائق التى ظهرت على أوراقها العلامات المائية بأشكال مختلفة ، وهذه بدورها هى علامات يحدثها صانع الورق فى كل ورقة ينتجها ، وكانت عبارة عن رسم أو تصميم خاص يصنع من سلك دقيق ويوضع فى شبكه إقالب ، ومنه يمكن الاستدلال على نوع ومكان صناعه الورق (١).

(١) المقرئى : السلوك ، ج١ ، ص ٤٩٧ ، حاشية ٥ .

القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٢ ، ص ٤٨٥ - ٤٨٨ .

حفى ناصف : تاريخ الاداب ، ص ١٢٥ .

The world book Encyclopedia : Art paper .
Every Man Encyclopedia : Art Water Mark

ثانياً / المادة المكتوب بها

"المداد أو الحبر"

يتصل بنقد الكتابة الوثائقية أمور أخرى لها أهميتها كالمداد المستخدم ، فقد يدل المداد وحالته الراهنة من حيث الوضوح أو عدمه على زمن الوثيقة ، فاللون الأسمر أو الأسود كان هو اللون الأغلب والأكثر شيوعاً واستخداماً في الوثائق القديمة ، ثم بهت هذا اللون بمضى الزمن .

فعلى ذلك يكون من الممكن على أى وثائقى مبتدئ أن يلحظ فى الحال أية إضافة حديثة الى نص الوثائق القديم بمجرد ادراك الفارق فى لون المداد .

ولقد استخدمت فى الوثائق العربية الى جانب الحبر الأسود ألوان متعددة من الاحبار فنجد ان الحبر الأحمر قد استخدم فى بعض الوثائق والسجلات للعمليات الحسابية ، او كتابة الايام والتواريخ فى دفاتر اليومية ، واستخدام أيضا الحبر الازرق الى جانب الحبر البنى الداكن اضافة الى حبر الذهب ، خاصة فى بدايات الوثائق الخاصة بالسلطين والامراء وذلك فى بداية بعض الفقرات وعلامات الوقف .

والمداد كما يذكر القلقشندي "سمى بذلك لأنه يمد القلم أى يعينه على الكتابة"^(١) ، وتختلف أنواع المداد وطرق تصنيعه والمواد التى تدخل فى تركيبه باختلاف العصر والمكان وتوافر المواد ، فضلا عن اختلاف المادة التى سيتم التلوين عليها .

وبالنسبة للمداد المستخدم للكتابة على الورق كان أنسب الأحبار ما عرف بحبر الدخان^(٢) ، الذى يتميز بلونه القاتم وثباته على الورق حيث كان القدر الذى يضاف اليه من الدخان عند تصنيعه يحقق له من الحلاكه الدرجة المطلوبه .

(١) القلقشندي : صبح الاعشى فى صناعة الانشاء ط٢ ، القاهرة . الهيئة المصرية العامه للكتاب ١٩٨٥ ، ج٢ ، ص ٤٧١ - ٤٧٦ ، ٤٨٦ .

(٢) عبدالعزيز الدالى : الخطاطه ، القايره ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٠ .

ولقد كان من بين ما يدخل فى تركيبه الى جانب غيره من المواد ، الصبر والعسل .
 وكان الهدف من الصبر ابعاد الذباب بينما كان العسل من اجل الحفاظ عليه طول الزمن^(١)
 ومن الملاحظ على لون المداد فى الوثائق العربية تغير لون الحبر وتحوله الى اللون المائل
 الى الحمرة ، ومن المرجح أن الأمر يعود الى تأكسد المواد المعدنية الداخلة فى تركيبه .
 بعض الوثائق نجدها مزينة بحبر الذهب واللازورد المعدنى والابيض والاحمر والاخضر
 والازرق تكتب بها كلمات كامله او حروف بعض الكلمات .
 كما أن أسماء السلاطين كانت تكتب بحبر الذهب بقلم خاص^(٢) .
 وفى بعض الوثائق نشاهد بقايا او ذرات دقيقة الرمل متناثرة على اجزاء الكتابه ، وذلك
 مما يؤكد اتباع طريقة الترميل لتجفيف الحبر والتي كانت تتم بالقاء الرمل على سطح
 الصحيفة بعد الانتهاء من كتابتها^(٣) .

(١) انظر فى صناعة الحبر : القلقشندي نفس المرجع السابق ونفس الجزء والصفحات ،

المقصد الرفيع ، ص ١٢٠ .

(٢) . Grohman op. cit p. 97 .

(٣) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ص ٤٧٨ - ٤٨٠ .

الكتابة والخط^(١) والرسم الإملائي

وتعرف بالدراسة الباليوجرافية ، والتي يقصد بها دراسة وفحص اشكال الحروف والكلمات والعبارات ورسمها ، عبر العصور المختلفة ، او تطورها في مكان معين ودراسة الاختلافات مستقبلاً^(٢) على نفس الحروف في مكان آخر . ورغم أن الخط أو الباليوجرافيا أصبح علماً مستقلاً^(٣) إلا أنه على الوثائقى ان يلم به الماما جيداً نظراً لأنه يشكل جانباً هاماً من علم الدبلوماسية .

ومن المعروف ان الفسطاط اشتهرت بتجويد الخط ، وبقيت مدارسها عامرة بها حتى عصر المماليك ، وأصبح لمصر المكانة الأولى في تجويد الخطوط العربية^(٤) التي عرفت حتى هذا العصر ويرجع الفضل الى زعامة سلاطين المماليك في جعل القاهرة قبلة لهذا التجويد . حقاً أنه رغم احتفاظ الكتابة العربية برسمها الجوهرية على مدى عمرها الطويل ، إلا أنها تنوعت تنوعاً كبيراً ، وتعددت أشكالها على أقلام الكتب ، وطوعاً لحاجات الاستخدام ، واشتهر منها ما استحق أن يكون له اسم خاص يتميز به ، فهناك الخط المسمى بالكوفى ، وهناك الخط المغربى ، والفارسى والنسخى المسمى بالكوفى والديوانى والرقعة والتعليق والقرمة إلى آخر ما عرفه المتخصصون من مسميات . وبالطبع أنه كان لكل من هذه الخطوط مميزاتها ، وكذلك مجال استخدامها . فهناك ما استخدم فى التراسل ، ومنها ما استخدم في الزخرفة وخرج بهذا المعنى من الأداء التعبيري اللغوى إلى الأداء التعبيري الجمالى بما أدخل على حروفه من تصرف وتنوع وإتقان .

ولقد دأبت الكتابة العربية على إدخال الخط العربى منذ القرن السادس عشر الميلادى وحتى الآن فى نطاق ما يعرف بالخط العربى الحديث ، أما ما قبل هذا فسمى بالكتابة العربية سواء كانت نقوشاً أو خطوطاً . وهذا فى الواقع يعطينا الحد الزمنى لعلم الكتابة العربية.

(١) زكى صالح : الخط العربى . ص ١٥ .

(٢) سهيلة الجبورى : الخط العربى وتطوره . ص ١٠ .

- فوزى سالم عفيفى : تاريخ الكتابة الخطية . الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ ص ١٥٦ .

(٣) ابراهيم جمعه : قصة الكتابة العربية ، القاهرة ، دار المعارف (سلسلة إقرأ رقم ٥٣) ، ص ٦٠ - ٦٢ .

ومن المعروف أنه كان لكل عصر من العصور منهاجاً خاصاً في الخط العربي ونظام كتابته. وعن طريق تعلم قراءة الخطوط ، يمكن قراءة ونشر وفهم ما يضمه الأرشيف من كنوز ضخمة ، ومن ثم يمكن تقديمها للباحثين بكل أمانة ودقة وصدق ، وبأسلوب علمي . فضلاً عن إمكانية تأريخ غير المؤرخ منها بنسبته إلى كاتب معين ، عن طريق ما يشملته النقد الوثائقي من مقارنة وثيقة بأخرى من حيث الكتابة .

وهي مقارنة أشبه بما يقوم به الخبراء لدى القضاء .

ويختلف شكل الخط حسب نوعية استخدامه ، فالخط الذي تكتب به مراسلة الملوك والسلطين والعظماء ، يختلف عن غيره الذي يستخدم في الكتابات العامة في الحياة اليومية ، ومن هذا نرى أن الحظ من السمات الهامة التي تحدد شخصيه الوثيقة ، والعصر الذي كتبت فيه ^(١) ، وهذا الأمر يفسر اهتمام الوثائقيين أكثر من غيرهم بذلك النوع من الكتابة التي تعرف بالكتابة الديوانية أو الوثائقية ، تلك الكتابة التي تختلف عن الكتابة المخطوطات ، التي شاعت في كتابة الوثائق ، ومن هنا فدراسة هذه الكتابة هامة لتأريخ الوثائق ، وصادف الوثائقي العديد من المشاكل في دراسة الخط العربي المكتوب به الوثائق ، ويحتاج الى التعرف على ، كاتب الوثيقة وموزانة وثيقة بأخرى من حيث الكتابة ، كما يستوجب منه ملاحظة خط الوثيقة من بدايتها الى نهايتها ، حتى يمكنه التعرف عما اذا كان قد اشترك في كتابتها اكثر من كاتب او قامت بكتابتها يد واحدة ، وهذا يعد معياراً يمكن الاستناد اليه لمعرفة صحة الوثيقة أو زيفها ، ومن أجل ان يحقق الناقد هذه المعرفة ، عليه ان يضع في ذهنه من البداية العنصر الشخصي في الكتابة حيث أنه وكما يذكر ابن خلدون أن هناك اختلافاً كبيراً بين كتابة شخص وآخر ، ويعود ذلك الى طريقه تحريك الكاتب ليده عند رسم الحروف ، بمعنى آخر ، فإن الطريقة التي يوجه بها الكاتب يده في الكتابة ، تختلف من كاتب لآخر فمهما حاول أن يسير على نموذج معين يحتذيه فلن يلبث أن يعود الى خطه الشخصي .

ويهتم نقد الخط ودراسته ، بتناول كل حرف على حدة ، ودراسة طريقة رسم ذلك الحرف في مده أو ديوان أو مكان معين ، كما ايضا تتناول طريقة وصل كل حرف بالآخر ، السابق عليه والأحق به ، كما ويتعلق بالدراسة معرفة حجم الخط الذي ولاشك في أنه يتناسب

(٣) مایسة محمود داود : الكتابات العربیة علی الآثار الاسلامیة من القرن الاول حتى اواخر القرن ١٢ هـ ،

رسالة دكتوراة ، ص ص ٥١ - ٥٢ .

طرياً مع حجم الورق ويتوقف على الشكل العام لسير الكتابة الذي يكون مرتبطاً بالسرعة أو التأني ، الجودة أو الرداءه .

ولا يتوقف الوثائقي عند الإحاطة بالشكل العام للخط بل لابد وأن تشتمل دراسته أيضاً ، علامات الترقيم ، الفواصل بين الجمل بعضها وبعض ، طريقة كتابته نهايات الكلمات ، ويقصد بها الطريقة التي ينتهي بها الكاتب الحرف الأخير من الكلمة ، وطريقة بداية الكلمة ، وطريقة كتابة الشرط مثل شرطه الكاف .

كما وأن عليه أيضاً أن يلاحظ أى تفاوت في وضوح الخط وحجمه بين أجزاء المتن فكثيراً ما نلاحظ في الوثائق العربية أن الكاتب يبدأ كتابة الوثيقة بخط محسن بطيء ، وفي وسطها يسرع في الكتابة بما يؤدي إلى صغر حجم الكلمات والتصاقها ببعضها وزيادة معدلاتها في السطر الواحد ، وفجأة وفي الثلث الأخير من المتن يعود الى طبيعته الأولى ، وربما يعود ذلك الى الخوف من عدم كفاية الصفحة لما يريد أن يذكره فيها وعندما يطمئن للمساحة الباقية يعود لطبيعته ، وربما تكشف الدراسة عن ارتباط هذا الأمر بكاتب معين أو ديوان معهم .

وقد يحدث العكس فتبدأ الوثيقة بخط سريع وبحروف متداخلة صعبة القراءة وتستمر على هذا النحو الى ما قبل نهاية النص فتصبح الكتابة بطيئة مع مسافات مناسبة بين السطور . ومن المشاهد أيضاً على الوثائق العربية أن تلك الصادرة عن جهات هامة مثل "محكمة الباب العالي" او "المحكمة الشرعية" تتميز بجوده خط الوثائق انطلاقاً من أن مثل هذه الجهات تضم أفضل الكتاب .

وينبغي أن نقرر هنا حقيقة هامة تتعلق بتطور خصائص الوثائق ، هي أن الانتقال في كتابة الوثائق من عصر لآخر يكون تدريجياً ، ولا يتم دفعه واحدة ، وعلى ذلك تستمر خصائص العصر السابق لفترة زمنية ، مؤثره في خصائص وثائق العصر التالي ، مثلما حدث عند الانتقال من العصر المملوكي الى العصر العثماني في مصر ، كما أن الدارس للوثائق العربية يمكن أن يلاحظ بسهولة عدم التزام الكتاب بقواعد واحدة في الكتابة أو بقواعد الأقلام المختلفة كما أنه يستطيع ان يلحظ بشكل واضح وجود تباين كبير في كتابة الوثائق ، فبينما نجد وثائق مكتوبة بخط جيد منمق مقروء ومتزن الكلمات منتظم السطور مثل ذلك المستخدم في كتابه وثائق الشخصيات الهامة ، وجد أيضاً خطأً صعباً بل ومتعذر القراءة في بعض الأحيان .

وبين هذا وذاك وجد خط ثالث سريع وهو وان كان غير معنى به ، يقل في جودته وانتظام
سطوره عن الخط الاولى إلا أنه من الممكن قراءته بسهولة .

وبشكل عام نجد أن وثائق العصور الوسطى في مصر قد وصلتنا مكتوبة بالخط
الوثائقي السابق ذكره أو خط التوقيع المطلق ، أما صور الوثائق التي كتب في العصر
العثماني فقد كتبت بالخط النسخي .

الرسم الإملائي :

يتعلق بهذا الموضوع أمور كثيرة منها :

أن دارس الوثائق العربية يستطيع أن يرى بسهولة أن: الإملاء العربي في
الوثائق الخطية يخالف القواعد الموجودة في الكتب في كثير من الأشياء مثل ما يلاحظ على
كتابة الألف المقصورة في كثير من الوثائق بالألف ، بينما توجب القواعد كتابتها بالياء .
كما نلاحظ أيضاً كثرة الاختلاف في إملاء الهمزة ، فلا يكاد يوجد في الوثائق العربية
ما يوافق قواعد العلماء موافقة تامة في الإملاء إلا نادراً .

والمعروف أن هؤلاء العلماء الذين القوا في الإملاء مثل ابن قتيبة في كتابة ادب الكاتب
اقتبس اشياء كثيرة من رسم القرآن الكريم ، ثم تناقلها من واحد لآخر دون اعتبار للعادة
والإصلاح اللتان تتغيران بمرور الزمن .

لهذه الاسباب لابد من الحذر الشديد عن تطبيق القواعد السائدة في تلك الكتب على
الوثائق القديمة .

ولا شك ان هذه الأمر .

يحتّم علينا بداية ان نعرف معرفة تامة طريقة الإملاء التي استخدمها كاتب الوثيقة
وتحافظ عليه محافظة تامة خاصة اذا كان الإملاء ثابتاً في كل الوثيقة ، وكتب فيها كل نوع من
الاصوات بشكل معين في كل موضع وقع فيه من الوثيقة ، اما اذا كان الكاتب قد تغيرت
كتابته لنوع واحد من الاصوات وجب ذكر ذلك والاشارة الى الإملاء الذي يناسب النص ، على
انه ينبغي هنا أن لا نسرف في السير وراء اتباع الإملاء العصري ، ونترك الإملاء غير المؤلف
القائم في الوثيقة فلنا منا ان غير المستعمل خطأ .

ولأى ينبغي أن تقلل من صعوبة دراسة طريقة رسم الكلمات ، حيث تتطلب مثل هذه الدراسة من الباحث خبرة ودقة كبيرة لا يمكن أن يكتسبها إلا من خلال المرات ، ومما لا شك فيه أن أهمية هذه لدراسة من الأمور التى تساهم إلى أبعد مدى فى التعرف على مراحل هامه من مراحل تطور الخط العربى .

وفى ما يلى بعض خصائص الرسم الاملانى التى شاعت فى الوثائق العربية :

١ - مما لا شك فيه أن اللغة العربية تختلف نطقا وكتابة بين الفصحى والعامية من شخص لآخر . ولقد شوهد فى الوثائق العربية المصرية خاصة التى ترجع إلى العصر العثمانى نتيجة لدخول التركى اختلافات كبيرة فى طريقة نطق وكتابة بعض الكلمات وفقا للمعارف عليه آنذاك ، فعلى سبيل المثال : شاعت التاء المفتوحة بدلاً من التاء المربوطة فى كثير من الكلمات مثل حضرت ، هجرت ، نظارت ، وغيرها .

٢ - ويمكن أن نقول أيضاً أنه مما يسهم فى دراسة صوتيات اللغة وطريقة كتابتها تلك الملاحظة التى تتعلق بالكثير من الكلمات التى وجدت منتشرة بين نصوص الوثائق بنفس طريقة العامية مثل دعا بدلاً من دعاء أئمة بدلاً من أئمة ، انشا بدلاً من انشاء ، وغير ذلك .

٣ - كما أنه لوحظ أيضاً بالنسبة لرسم حرفى السين والشين فقد تخطب الكاتب فى كتابتهما ، فنجد فى وقت من الأوقات يثبت الأسنان وفى الوقت نفسه يكتبها فى شكل خط مستقيم بدون اثبات الأسنان الثلاثة فى الوثيقة الواحدة .

٤ - وبصفة عامة اتسمت الوثائق العربىة فى العصر المملوكى أو العثمانى فى مصر بأن كاتب الوثيقة كان يستخدم خطأ أكبر عند كتابة حروف بعض كلمات الوثيقة ، مثل تلك التى تدل على بداية الفقرات أو غير ذلك ، مما يمكن أن تعتبره محاولة بسيطه عنه لإيجار تبويب للوثيقة المكتوبه .

هناك أيضاً بعض الكلمات ذات المقطعين ترسمها يد الكاتب أحياناً منفصله وأحياناً متصله وهى ظاهرة انتشرت أكثر فى وثائق العصر العثمانى الذى كثرت فيه هذه الالفاظ المركبة مثل قايم مقام ، (قايمقام) .

٥ - وفى بعض الوثائق نشاهد أن الكاتب يرسم الف زائدة فى الكلمات التى يكتب بدونها مثل كلمة (ذلك / ذالك) ، والتى عند نقدها ينبغى الكشف عما إذا كانت دليلاً على

- اللغة العربية ، أم هي عادة واصطلاح سار عليه الكتاب ٤-٣-ضعف ح
- ٦ - كما تميز الخط العربي فى الوثائق أيضاً بإثبات شرطة الكاف المنتهية الى جانب همزتها احيانا فتكتب (كء) و احيانا ترد الشرطة بدون الهمزة فتكتب (ك) .
- ٧ - اما الياء المختتمة فغالبا ما كانت ترسم بنقطتين أسفلها كما فى (الشرعي) ، كما اتسم رسم حرف الياء والنون والراء باستدارة شديدة فى نهايتها .
- ٨ - ودارس الوثائق العربيه كان يصادف بشكل خاص التشابه فى كتابة بعض الحروف المتقاربة فى رسمها مثل حرفى الميم والفاء خاصة فى كلمتى "فى" و "من" .
- ٩ - شاع بين كتاب الوثائق أساليب من الممكن أن نقول نظرا لانتشارها انها اصبحت شبه عاده لديهم مثل: وصل الاحرف المفردة بالاحرف السابقة او اللاحقة عليها فى بعض الكلمات مثل وصل الراء مع الجيم فى (رجعة) الواو مع الالف فى (الديوان) والواو بالالف واللام فى (شوال) .
- ١٠ - هناك أيضاً ما هو اكثر صعوبة من الكلمات المفردة مثل كتابة عبارة (الحمد لله) او (الحوقله) أو (التهليل) أو (الحسيلة) التى كانت بشكل عام تكتب بطريقة فيها ضغط واهمال لكثير من الحروف ، وكذلك الحال فى توقيعات الشهود .
- ١١ - كذلك اصطلح كتاب الوثائق على كتابة حروف تغنى عن الكلمات كنوع من الاختزالات مثل "الهاء والنون" بمعنى "انتهى" .
- ولا شك فى أن لكل هذا وغيره أهمية كبيرة فى نقد الوثائق وأيضاً قراءة النصوص ونشرها .
- كما ان طريقة رسم الاملاى للكلمات حسب أعمارها هام فى دراسة تطور الخط العربى حتى وصل إلينا الآن .
- أهمية القراءة ومنهم النص

النقط : النقط هو الأعجام (١)

والظاهرة الواضحة التي تتميز بها الأبجدية العربية ، هي العدد الكبير الذي تشتمل عليه من نقط الأعجام التي يؤدي استخدامها الى التمييز بين الحروف المتفقة رسماً والمختلفة نطقاً مثل الباء - التاء - والتاء - القاف والفاء ، ص ، ض ، تجنباً للخلط وصعوبة القراءة ، ولقد ترتب على انحطاط الخط السريع انحطاطاً نشأ عنه قيام اللبس في كثير من الحروف مما جعل من الضروري استخدام الأعجام لتجنب اللبس (٢) .

وإدراى الوثائق العربية يمكنه أن يلاحظ التفاوت بين كاتب وآخر في استخدام النقط والاهتمام به ، فبينما نجد الوثائق العربية الأولى غير منقوطة ، نجد هناك وثائق كاملة النقط فيما بعد الا فيما يتعلق بنقط علامات وتأشيرات القضاة .

وعلى الكس تنتشر ظاهرة واضحة في كتابه الياء المختمة حيث يتم وضع نقطتين اسفلها .

ولا شك ان قليل من الخبرة والتدريب تقودان الباحث الى القراءة السبحة الصحيحة ، وايضاً الى تحديد طريقة كاتب معين .

الشكل : تقييد الحروف بالحركات (٣)

من عيوب الكتابة العربية أن أبجديتها تمثل الصوامت فقط ولا تمثل الصوائت ، ويشترك معها في ذلك جميع اللغات السامية ، وقد نشأ عن ذلك قيام اللبس بين الكلمات المتحددة في الشكل والرسم المختلفة في النطق والمدلول ايضاً ، فنجد مثلاً ثلاثة أحرف مثل ك وباء وتاء تكون عدداً من الكلمات المتباينة المعنى مثل كَتَبَ ، كُتِبَ ، كَبِت ... الخ ، الامر الذي اوجب التمييز بين بعضها البعض فكان ابتكار الشكل .

(١) ابن منظور : لسان العرب ، القاهرة ، دار الثقافة ١٩٨٦ ، ص ٣٠٨ .

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٤ .

(٣) ابن منظور (ابى الفضل جمال الدين) : لسان العرب . القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٨٦ . ج ١١ ص ٣٠٨ .

ولقد اتخذ الشكل عدة صور اولها ولا شك كما نرى فى المصاحف المبكرة هو النقط .
وكان الاتجاه الغالب هو وضع هذه النقط التى تمثل الشكل بلون يخالف لون الكتابة .
كالاحمر فى معظم الاحيان ، ومع مرور الوقت اتخذ الشكل الصور المتعارف عليها الآن والتى
ذكرها القلقشندى فى كتاب صبح الاعشى (١) .

ولقد تفاوتت الوثائق العربية عبر الازمنة المختلفة فى استخدام الشكل ، فوجد بعضها
خال منه تماما ، بينما التزم البعض الآخر بذلك فى كلمة أو عدة كلمات منها .
ومن علامات الشكل التى استخدمت بكثرة علامة (الفتحة) ، اذ نجد انها العلامة
الوحيدة الشائعة الاستخدام فى الوثائق .

وقد تلت علامه الفتحة فى الانتشار والاستخدام (الضمة) (فالسكون) (فالشده)
(فالكسره) ، والأخيريه غالباً ما كانت ترد على شكل ألف رأسيه فى أسفل الحرف المكسور
بجانب شكلها المعتاد وهو الشرطة الصغيرة أسفل الحرف ، وغالباً ما كان الشكل يرد بلون
مخالف عن لون مداد باقى الوثيقة وغالباً ما يكون اللون الأحمر .

الهزة: (٢)

من الملاحظ على وثائق العصر الاسلامى فى مصر ندرة استخدام الهزة ويرجع ذلك
الى جانب ما ذكر سابقا الى استخدام اللغة العامية إضافة إلى أن الكاتب كان دائماً يقلب
الهزة ياء اذا ما جاءت فى وسط الكلمة مثل بئر بير ، ويهملها نهائياً أو يحركها إذا وردت فى
آخرها مثل ماء = ما ، فقها = فقهاء ، علماء أنبياء ، او يحركها .
أما فى العصر العثمانى فقد تبدل الحال حيث حرص الكاتب على اثبات الهزة بقدر
الامكان ، وجاءت كتابتها على عدة اشكال منها :

- ١ - استجمزار التائير المملوكى وهو قلب الهزة الوسطى ياء كما فى (قائل) بدلا من
(قائل) و (بير) بدلا من (بئر) ، (شعاير) بدلا من (شعائر) ... الخ .
- ٢ - استبدال الهزة أحيانا بمدّه توضع فوق الحرف السابق لها مثل (مأ) ، (شراً) ،
(يستضاً) ، (بنأ) وغير ذلك .

(١) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٢ ، ص ١٥٢ .

(٢) ناهد حمدى : وثائق التكايا وما بها من مصادر .

٣ - وضع الهمزة على الياء مع استخدام نقطتين تحت الباء ، بمعنى الجمع بين الهمزة ونقط الحرف الواحد فى (يثر) .

٤ - فى بعض الاحيان كان يستبدل الهمزة بنقطتين فوق بعضهما مثل (سائر) بدلاً من (سائر) .

٥ - لم يمنع كل ماسبق من وجود كلمات سقطت منها الهمزة تماماً فى بعض الوثائق، وفى كثير من الوثائق استخدمت الهمزة استخداماً سليماً فى مواضعها المناسبة .

علامات الوقف:

المقصود بعلامات الوقف ، تلك العلامات التى تفصل بين الجمل والعبارات أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب ، وما يحمل عليهما وكلها بلاشك هام وضرورى فى تفسير فهم نصوص الوثائق وتحديد معانيها .

والواقع أن علامات الوقف أو الترقيم التى تشاهد الآن فى الطباعة الحديثة لها أصول قديمة فى الكتابة العربية ، فالنقطة مثلاً قديمة عند العرب ، وكانت ترسم دائره مجوفة ، وقد استخدمها الناسخ قديماً لتفصل بين الأحاديث النبويه O .

كما كان قارئ النسخة على الشيخ ، أو الناسخ الذى يقابل نسخه على أخرى يضع نقطة مسمطة أخرى داخل الدائرة المجوفة ، السابق ذكرها ، مشيراً بذلك الى انتهائه فى مراجعته عند هذا الوضع (٠) .

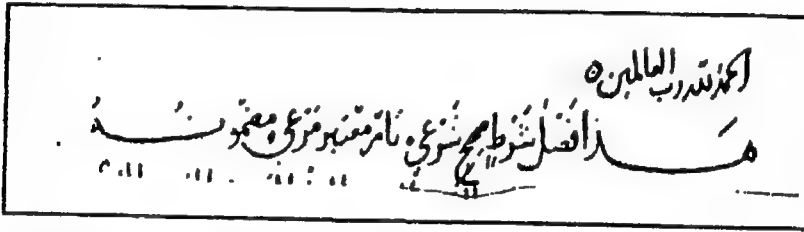
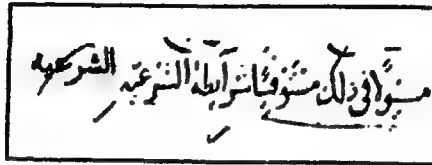
ولم نلاحظ استخدام هذه العلامات إلا فى الوثائق التى كتبت على جانب من الفخامة مثل وثائق السلاطين والأمراء وكانت تأخذ اشكالاً مستديرة مذهبه ومزخرفة بطريقة معينة^(١) .

وغالباً ما كانت العلامات ترد فى أماكن معينة من الوثائق مثل الافتتاحيات ثم تنعدم بعدها .

(١) ناهد حمدى : وثائق التكايا من ٨٠ - ٨١ .

إخراج الصحيفة

يقصد بإخراج الصفحة في الوثائق العربية ، الشكل التي كانت تبدو عليه الصفحة في الوثيقة ، فما هي النقاط الواجب فحصها في هذا الشأن ؟
من الدراسة السابقة اتضح لنا انه كان من الضروري لكي تكون الوثيقة الدبلوماسية صحيحة يعتد بها ، ان تخرج في قالب القانوني المناسب ، الأمر الذي يفسر لنا حرص كتاب الوثائق على تضمينها عبارات تفيد هذا المعنى ، وتؤكد إخراجها شكلاً وموضوعاً في قالب السليم ، مثل .

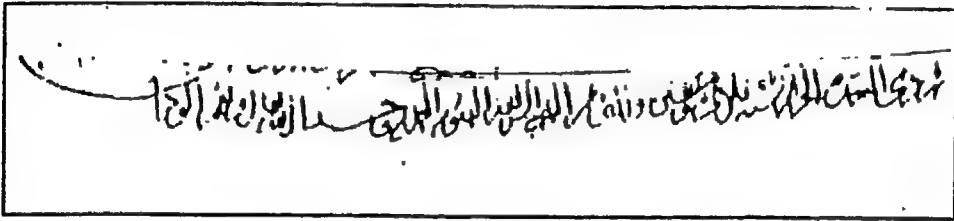


وهو بلا شك عبارات تدل على استيفاء الشكل الدبلوماسي للوثيقة داخلياً وخارجياً .
ومن أهم النقاط التي يتجه إليها نظر الدبلوماسي في إخراج الصفحة هو الشكل العام لتنظيم النص ، عناصره ، ترتيب فقراته ، وبيان وضوح مكونات مضمونه ، وهل يشغل النص وجه وظهر الورقة أم واحد منهما .
بشكل عام اتجه كتاب وثائق العصور الوسطى الى كتابة أغلب الوثائق على وجه واحد والقليل على الوجهين ، وغالبا ما كانت التوثيقات الشرعية هي الكتابات السائدة على ظهر الوثيقة المفردة في حين يستخدم وجه الورقة لكتابة النص الأصلي لها .
ومن دراسة هذه الامور يمكن أن تتبين العديد من الملامح العامة لإخراج الوثائق مثل :
كانت الوثائق القديمة تكتب دون تقسيم لفقراتها دون أن تكون هناك بداية للسطور.

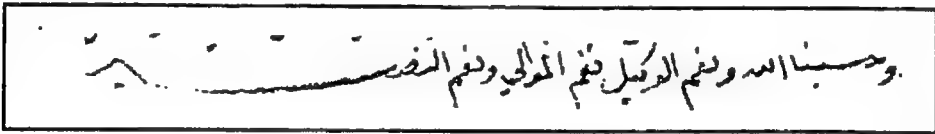
وعليه فاننا نجد أن الشيء الوحيد البارز في الوثيقة كان هو البداية والنهاية التي تحوى عادة تاريخ الوثيقة .

كانت المسافة بين سطر البدايه وأول سطر في نص الوثيقة أطول من المسافة بين باقى السطور . وكذلك كانت المسافة بين آخر سطر في الوثيقة وبين التاريخ والحسبة أطول من المسافة بين باقى السطور ، كما كانت التوقيعات أحياناً تفصلها مسافة بعيدة عن الوثيقة وأحياناً أخرى ملتصقة باخر سطورها .

وفى بعض الوثائق جرت العادة على ملئ السطر الأخير كله ، بحيث تكون آخر كلمة فى نهاية السطر ، كما يحدث فى البرديات فكانت تمد الكلمة الأخيرة .



أو ان الكلمات القليلة فى اخر الصحيفة توزع على السطر من بدايته الى نهايته .



ولا شك فى ان ناقد الوثائق يستطيع ان يتسخدم ايا من تلك الخصائص لنقد الوثائق والتعرف على الصادر منها عن شخص او ديوان واحد .

يشاهد بصفة عامة استمرار متن الوثيقة دون فواصل أو علامات وقف ، اللهم إلا ما ندر وجوده فى مقدمة الوثيقة أو عند ذكر اسم المتصرف بهدف الفصل بين الأسم وبين العبارات الدعائية ، ومن الملاحظ أن هذا الأمر ينتشر كثيراً فى الوثائق التى كتبت على جانب من الفخامة مثل وثائق السلاطين والأمراء خاصة فى العصر العثمانى ، وكانت هذه العلامات تأخذ اشكالاً مستديرة ، مذهبية ومزخرفة بطريقة معينة .

ورغم أن العرف قد جرى على تقسيم المتن الى فقرات ، كل فقرة تبدأ فى سطر جديد بعد ترك فراغ فى أوله اشارة الى انتقال الكلام إلا أن هذا الأمر لا يلاحظ فى الوثائق العربية،

حيث نرى الوثائق مكتوبة تباعاً دون تميز لفقراتها المختلفة ، او تحديد لموضوعاتها المدرجة اللهم الا فى قيام الكتاب بابرار بعض الكلمات ، وذلك بزيادة حجمها ، ومط حروفها عن سائر كلمات الوثيقة ، فيما يمكن ان نعه تجاوزاً تبويبا للوثيقة ، ومن امثلتها كتابة ايام الاسبوع والتواريخ فى دفاتر اليومية ثم فى الكلمات الختامية للدفاتر او فى كلمة (تحريرا) التى ترد قبل كتابة التاريخ ، ويلاحظ هذا فى الوثائق الخاصة عند التعبير عن نوع التصرف (وقف - بيع) وقدر المتصرف فيه (جميع) وما الى ذلك .

وفى بعض الوثائق نجد تبويبا بسيطاً للموضوعات فى الهوامش الجانبية للوثيقة مما يدل على عدم جهل بعض الكتاب بجوانب الموضوع .

ولقد استمرت هذه الطرق فى وثائق العصر الوسيط كما رأينا فى وثائق العصر العثمانى مما يؤكد ما سبق ذكره من أن الانتقال والتطور من وثائق عصر لآخر يتم تدريجياً وليس دفعة واحدة .

جميع ايتصال
بموتى ابرار الممنون صدر العام ١١

وقف اصحابنا عيسى وبنينا صرياً مرعياً
ومسبلاً على سبيله الاى ذكرها فنبداً بالابدان ودرراً

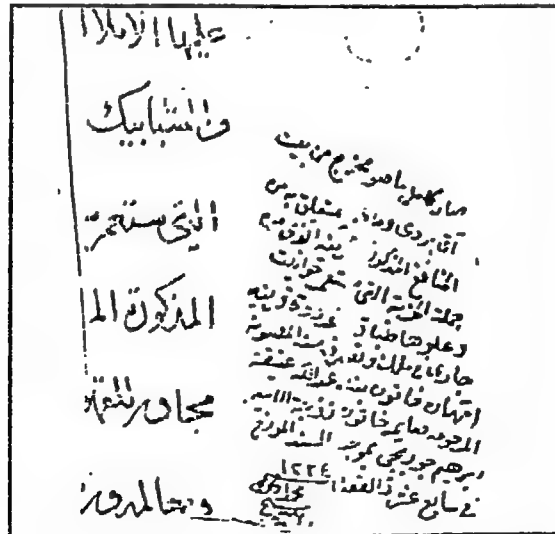
بصرف فى ذلك جميع غلته

الهوامش

يهتم الوثائقيون في دراستهم حول اخراج صفحات الوثائق بالهوامش الجانبية والعلوية والسفلية .

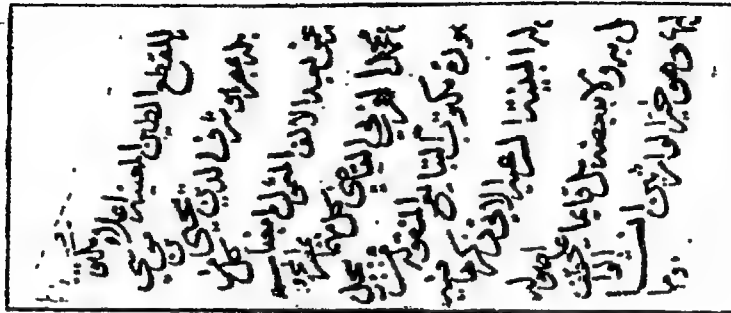
وهو وان لم يكن هناك قواعد عامة لها ، إلا أنه أمكننا ملاحظة أن كل ديوان من الدواوين الرئيسية ابتدع ناحية خاصة ، أو قاعدة بعينها أختص بها في هذه الناحية .
كما وإن البعض ابتدع طريقة مغايرة تجعل لكل نوع من الوثائق التي يصدرها نظام خاص لهوامشه .

وقد جرى العرف بين كتاب الوثائق على جعل الهامش ربع عرض لدورج تقريرا (١) .
والهوامش المقصودة هنا ، هي تلك المساحات الخالية حول متن الوثيقة ، والتي تستخدم اصلاً بهدف إبعاد نص الوثيقة عن اطراف الورق حتى لا يفسد من كثرة الاستخدام ، ورغم هذا الهدف الواضح ، إلا ان البعض استخدم تلك الهوامش في أغراض مختلفة ، فتارة نرى عليها توقيعات القضاة ، واختامهم وتارة أخرى نرى على الهوامش الجانبية تصحيحات أو تصرفات أخرى لاحقة للتصرف الأصلي القائم مثل الاستبدال او غيره وفي الوثائق المتأخرة حين شاع استخدام الاختتام ، كانت الوثائق تختتم في الهامش الجانبي عند مختلف مناطق الوصل ، وتأكيدا لأن دورج الوثيقة سليمة ولم يتم إضافتها .



(١) القلقشندي : المرجع السابق ، ج ٦ ، ص ١٩٥ ، ٢١٤ .

وغالباً ما تميزت الهوامش في وثائق العصور الوسطى بانتظام في عرضها في الوثيقة الواحدة ، حيث يلاحظ أن الكاتب كان يحرص على بدء كتابة السطور في الهامش الايمن عند نقطة محددة ، يثبت عندها في كل الوثيقة دون اختلال او بروز أى من الكلمات في هذا الهامش ، وكذلك كان الحال مع الهامش الايسر ، إذ حرص ايضا على تدوين أى زيارة في الكلمات التي قرر كتابتها في السطر فوق الكلمة الاخيرة ، مهما بلغ عدد هذه الكلمات الزائدة بحيث لا تخرج عن النقطة المحددة لانتهاء السطر .

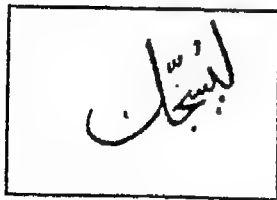


لاحظنا أحياناً أن بعض الكتاب كان يحيط الكتابة بتسطير في جميع الاتجاهات إمعاناً في حرصهم على مساحات الهوامش (١) .

وتتميز هوامش وثائق العصور الوسطى بشكل عام بما يلي :

أولاً : الهامش الايمن :

كان هذا الهامش في معظم الوثائق العربية أعرض مما عليه الهامش الأيسر ، إذ عادة كما سبق ذكره لم يكن يترك خالياً تماماً بل كان يستخدم في بعض الاحيان لتدوين فصول الانتقال ، او في كتابة ما يشبه رؤوس الموضوعات ، أو تأشيرة القضية بالاحالة ، او الشهادات الخاصة بتقدير قيم العقارات ، والشهادات الخاصة بمعرفة المتصرفين . وغير ذلك من الموضوعات ذات العلاقة بالتصرف الأم ، وكثيراً ما نشاهد عليه العبارات الخاصة بعدد النسخ وبالتسجيل



(١) القلقشندي : نفس المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

الهامش الأيسر :

يلاحظ بوضوح فى الوثائق ضيق مساحة الهامش الأيسر ، الى الحد الذى لا يكاد الناظر الى الوثيقة يشعر بوجوده ، وربما كان إهمال هذا الهامش فى معظم الوثائق ، أمر يعود الى الخوف من اضافة ما يمكن ان يخل بنص الوثيقة أو التصرف الوارد بها ذلك لأنه اذا وجد بياض فى آخر السطر أمكن ان يزداد او يبدى فيه شئ ، ومن الملاحظ فى الوثائق المجلده ان الهامش الايسر فى الصفحة اليمنى اصغر منه فى الصفحة اليسرى ، واحيانا اخرى تتميز بالكبر نسبيا فى الصفحة الاولى عنه فى غيرها .

الهامش العلوى :

عادة يترك الكاتب مساحة بيضاء كبيرة بأعلى الوثيقة قبل البسملة تبلغ ما يقرب من وصل واحد فقط^(١) ، وهذا الهامش له أهميته البالغة فى الوثائق ، فاضافة الى انه يحمى بدايات الوثيقة المكتوبة ، نجد أنه خصص فى وثائق العصور الوسطى المتأخرة نسبيا لوضع توقيعات القضاة وعلاماتهم واختامهم ، والتي يلاحظ أنها بشكل عام غالبا ما ترد فى أقصى يساره .

وهنا تجدر الإشارة الى انه من الملاحظ ان مساحة هذا الهامش العلوى تكون اكبر عند بداية أول سطر فى نص الوثيقة من الجانب الأيمن ، عنها فى نهاية نفس السطر من الجانب الأيسر ، ذلك لأن السطور غالبا ما لم تكن منتظمة ، اذ من المشاهد أنها تتجه الى الارتفاع الى أعلى عند نهاية السطر ، عن المستوى الذى بدأت عنده فى بداية السطر ، الأمر الذى يستتبع تباين فى مساحة الهامش السفلى أيضا .

الهامش السفلى :

غالبا ما كان الكاتب يترك فراغا مناسباً لتوقيعات الشهود فى نهاية الوثيقة ، ومن الملاحظ تباين مساحة هذا الهامش تباينا واضحا بين الوثائق وبعضها ، اذ لم يكن يخضع

(١) القلقشندي : نفس المصدر السابق والصفحة .

لاجتهاد الكاتب ، بقدر ما كان يخضع لما تبقى من مساحة الصفحة بعد اكتمال النص ، بعبارة أخرى كان يخضع لقطع الورق فكلما كان قطع الورق أكبر كان مقدار البياض الوثيقة أكبر^(١).

حجم الصفحة (٢) :

لا يقتصر الوثائقيون في دراستهم في اخراج الصفحة على ترتيب السطور ، ويدايتها أو الهوامش وإنما يدرسون حجم الصفحة الذى يعبر عنه Format كما يعنون بكيفية التسطير المتبع فى إخراج الوثيقة ، ويعنون أيضا بدراسة ما يبدو فى الوثيقة من المحو أو الكشط . وبالنسبة لحجم الصفحة فكما اتضح من دراسة البردى والرق والورق أنها أخذت أحجاماً مختلفة توقفت وارتبطت بنوع المادة .

فكانت طريقة صناعة البردى والورق تتيح فرصة للتحكم في إخراج حجم معين ، أما الرق فإن مثل هذا التحكم فى حجم الصفحة المكتوب عليها لم يكن سهلاً ، لذلك كان الرق غير مستقر على حجم معين .

ومن المشاهد فى وثائق العصر المملوكى أن تكون دروجها مستطيلة الشكل لأن كتاب ذلك العصر كانوا يكرهون الترييع^(٣) . وقد استمر هذا الشكل المستطيل فى العصر العثمانى ، إلا أن ذلك لم يكن أمراً مطلقاً .

ويرتبط حجم الوثيقة بشيئين :

أ - مضمون الوثيقة اذ كان مضمون بعض الوثائق يستدعى أو يتطلب من الطول اكثر مما يتطلب غيره من الوثائق .

ب - مبلغ أو قدر الرسمية فى الوثيقة ، فكلما زادت الصفة الرسمية فى الوثيقة زاد طولها حتى أن بعض الوثائق الصادرة عن حكام وبعض المرسلات بين الحكام يبلغ عده امتار حتى ولو كانت على الورق .

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) انظر مواد الكتابه .

(٣) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٦ ، ص ٢٠٤ .

وبشكل عام نستطيع أن نقول أن الوثائق العامة كانت أكبر حجماً من الوثائق الخاصة ، كما أن بعض الوثائق تتكون من درج يتم وصفها ، كان من الضروري التأمين على عدم الدس فيها عن طريق إضافة درج ، أو تغييرها لذا كانت تضاف أختام أو عبارات أو توقيعات أو علامات للقضاة على مكان اتصال الدرج سواء ورق أو رق ، مثلما حدث فى وثائق محمد بن قلاوون ، اذا وردت عبارة [حسبى الله] عند اماكن الالتصاق .

وفى وثائق أخرى للسلطان حسن بن قلاوون وغيره نجد توقيعات كاتب الوثيقة عند أماكن الالتصاق مثل توقيع الكاتب محمد بن احمد الحريرى ، ومحمد بن أحمد بن الفرات ، وعبد اللطيف محمد الحسن الكواكبي .

ولقد فضل بعض الكتاب وضع علاماتهم بدلاً من توقيعهم بالاسم ، مثلما حدث مع كاتب السلطان الغورى ، أبو الفضل محمد بن الأعرج السنباطى الذى كانت علامته التى يضعها فى مكان التصاق الدرج هى [اعتصمت بالله سبحانه] ، والتى كان يضعها فى معظم الأحيان عند مناطق الوصل بخط يده ، مثلما حدث فى وثيقة ازدمر ووثيقة طراباى ، ووثيقة فاطمة بنت الحسن البلقينى .

وفى وثيقة وقف الشيخ الابشادى التى كتبها بخط يده ، نلاحظ أنه عند مناطق الالتصاق دأب على كتابة عبارة [حسبى الله وحده] فى بعض الوثائق ، وفى أخرى نجده يكتب [يقينى بالله يقينى] وفى وثيقة قاضى القضاة بن الفرقور الشافعى نجد عبارة [توكلت على الله] .

الى جانب العلامات والتوقيعات نجد بعض الوثائق التى وردت عليها عبارات صريحة تفيد عدم التغيير فى درج الوثائق وذلك عند التصاق كل درج بالذى يليه ، من هذه العبارات

[كاتب الأصل عاقد الأصل]

[الوصل صحيح والفصل قبيح]

[بخط الوصل كتب الأصل]

التسطير :

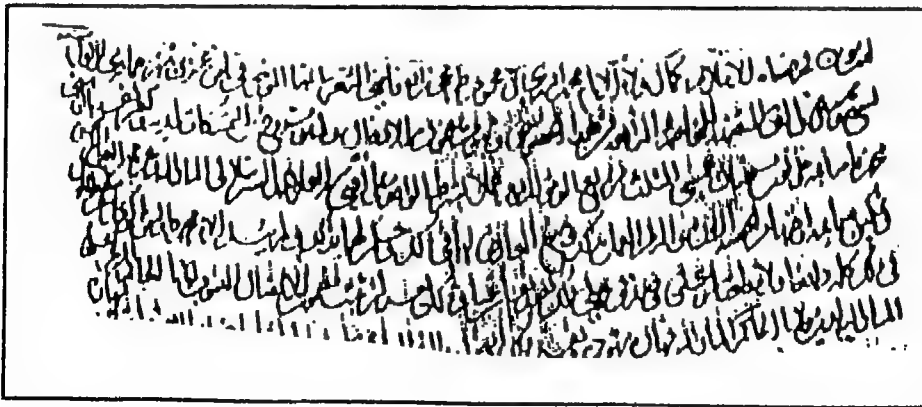
التسطير بصفة عامة يضاف على الصفحة شكلاً منتظماً يتسم بالجمال ، ونحن لا نعرف بالتحديد متى بدأ التسطير في الوثائق القديمة ، إلا أن البعض يرجعه الى القرن التاسع الميلادي ، وتدرج التسطير بعد ذلك خلال العصور اللاحقة حتى أصبح من الممكن تأريخ الوثيقة من الطريقة المتبعة في تسطيرها .

كان أول تسطير للوثائق يتم بإمرار شيء مدبب حاد على الصفحة موازياً لما يشبه المسطرة ، وكان هذا السن يترك علامة لا تكاد ترى ولا لون لها ، تلي ذلك مرحلة متأخرة استخدمت فيها أقلام من معدن الرصاص بدلاً من السن المدبب ، وكانت هذه الأقلام تترك لونا على الصفحة ، الأمر الذي عرف بعد القرن الحادي عشر الميلادي .

أما مرحلة استخدام الصفحات المسطرة بالطباعة فتعتبر مرحلة حديثه .

ومفهوم التسطير هذا ليس هو المقصود بالدراسة إذ ان التسطير المقصود هنا في وثائق العصور الوسطى ، هو إضافة أو وصل الكلمة إلى الكلمة حتى تصير الكتاب في شكل سطر منتظم الوضع كالمسطرة ، وهي طريقة لجأ اليها كتاب الوثائق العربية في تلك العصور احتياطاً من زيادة حرف أو كلمة في أحد سطور الوثيقة مما يبطلها ويفسدها ، ونحن نرى ما يفيد هذا المعنى . وفيما كتبه عمر بن عبدالعزيز إلى عماله يطلب منهم عند كتابتهم للأمر الهامة أن يقاربوا بين الحروف ، يريد بذلك تنبيههم الى التحرر والاحتياط من زيادة حرف أو نقصان في حروف كلمات الوثيقة تفسدها .

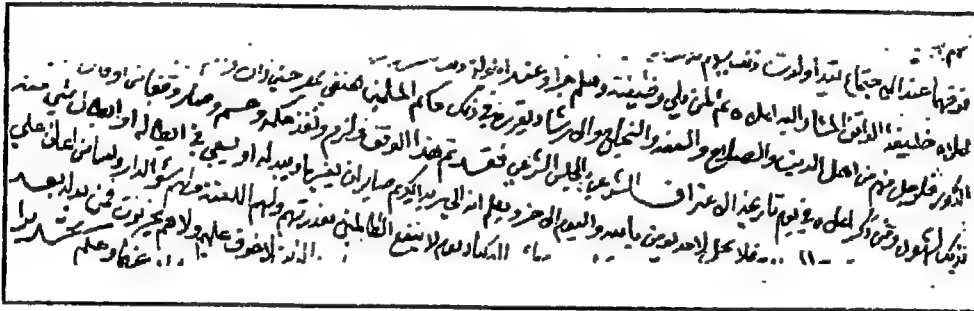
والراجع أن هذا الاحتياط كان أحد الاسباب لما نراه من انتشار ظاهرة التسطير بالمعنى السابق في وثائق العصور الوسطى الاسلامية ، بمعنى وصل الحروف المفردة بالسابقة عليها والتاليه لها ، وتشابك وجمع الكلمات .



السطور واتجاهاتها والمسافة بينها:

من الأمور الهامة في دراسة الوثائق لخراج الصفحة ، ملاحظة ترتيب السطور ، وبداياتها ، واتجاهاتها ، وما بينها من مسافات .
ولا شك أن تنظيم السطور يرجع الى ذوق الكاتب ، وإهتمامه بما يكتب وما اذا كان هناك تسطير أم لا .

أما اتجاه السطور فكما هي عادة العرب في كتابتهم تتجه من اليمين الى الجهة اليسرى (١) .
ومن المشاهد في الوثائق العربية أن بعض السطور تأخذ شكلا متوازيا مستقيما ، أو هي تحاول الانتظام والتساوى في الطول والأبعاد فيما بينها ، بينما نجد أن البعض الآخر يبدأ فيه السطر من نقطة معينة من جهة اليمين حتى اذا وصلنا الى نهاية السطر جهة اليسار نجد اتجاهها الى أعلى قليلا أو كثيرا .

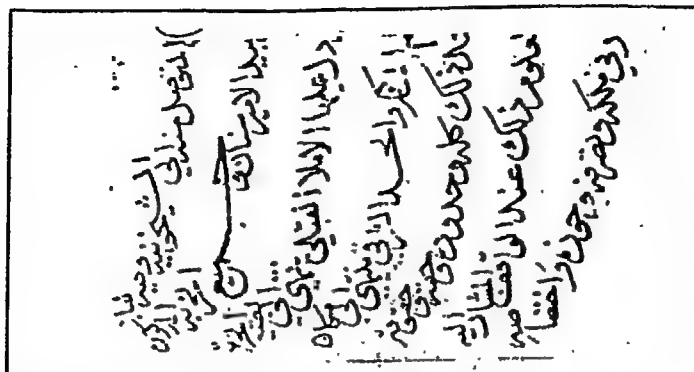


ومن الأمور الملاحظة أيضا في كثير من الوثائق أن الكاتب عادة ما كان يتمسك بعدم تجاوز السطور للهوامش المحددة للمتن ، وذلك ليحافظ على انتظام الكتابة ، ونجد هذا الالتزام واضحا في بداية كل السطور من نقطة محددة وانتهائها عند نقطة محددة أيضا ، والحرص على استكمال سطور الوثيقة كلها .

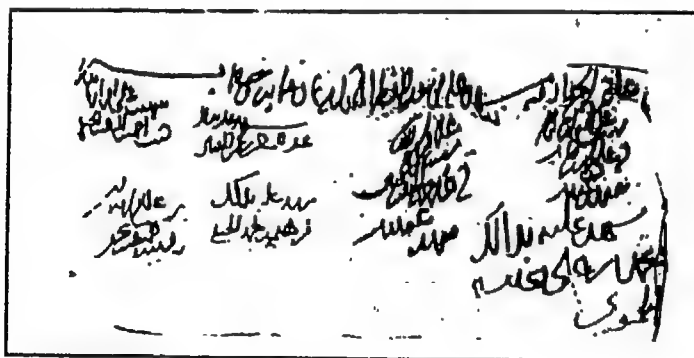
وفي حالة ما إذا كان السطر ينتهي دون أن يتم الكاتب ما أراد كتابته فيه ، فانه يورد تلك الكلمات فوق الكلمة الأخيرة من السطر على سبيل الاحتياط أيضا لعدم اعطاء فرصة لأي

(١) عبدالفتاح عباده : انتشار الخط العربي ، مصر ١٩١٥ ، ص ص ٢٨ - ٣٠ .

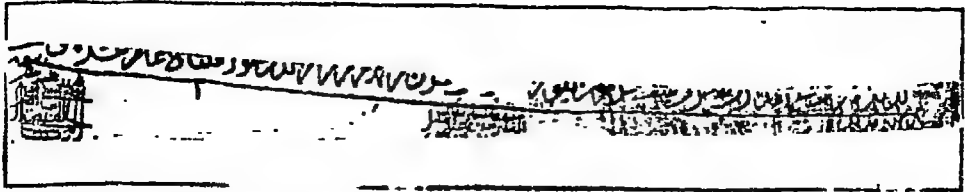
زيادة ، وقد بلغ عدد الكلمات فى بعض الاحيان ثلاثة كلمات مكتوبه فوق بعضها ، الامر الذى يمكن أن نقول أنه قد أضرب كثيراً بالوثائق حين تعرضت حافتها اليسرى للتآكل وضاعت كلمات كثيرة من النص عند نهايات السطور .



وفى بعض الاحيان كنا نلاحظ وجود حرف مثل حرف (هـ) نهاية السطر كعلامة وقف ، خاصة فى حالة عدة استدارة السطر إلى أعلى .
ومن الملاحظ ايضا عدم ترك بياض بين صيغ الشهادة وآخر سطر فى نص الوثيقة ، فنجد الشاهد يضع شهادته ملاصقة لآخر سطر من المتن ، بدون ترك أى فراغ يمكن استغلاله بالدس فيه .



كما يلاحظ أيضا على بدايات أسطر الشهادة ، أنها تبدأ بمحاذاة بداية أسطر الوثيقة من الجهة اليمنى .
كما وأن الشهادة الواردة فى الجانب الأيسر ، ترد ملتصقة بالهامش الأيسر للوثيقة ، مع عدم ترك أى بياض بعدها يمكن الاضافة فيه .



كما كان يلاحظ أحيانا فى بعض الوثائق أن الشاهد بعد توثيقه يضع شرطتان مائلتان عند نهاية كل سطر من أسطر صيغة شهادته .

أما المسافات بين السطور فكانت ترجع الى ذوق الكاتب ، فبينما نجد البعض لا يترك مسافات تذكر بين السطور ، ومن تم تتلاصق السطور ، وتتداخل بعض الكلمات ، او نقط الاعجام بشكل يصعب معه تفسير وقراءة الكلمات الا بعد مجهود غير قليل .

ونجد البعض الأخرى يترك مسافة متساوية ومتماثلة بين سطور المتن كلها ، فيما عدا ما بين أول سطر فى الوثيقة وبين السطر التالى له ، وأيضا فى المسافة بين السطر الأخير وبين السطر السابق له ، اذ غالبا ما تكون أكبر .

المحو والكشط والإحاق :

عند البدء فى نقد الوثيقة تقوم فى أذهاننا عدة احتمالات ، فقد تكون هذه الوثيقة أصل، وعندها لا تكون هناك مشكلة ، ونعتمد هذه الوثيقة خاصة اذا كانت سليمة ، ولم تتعرض لأى دس او فساد أو تحوير متعمد ، أما اذا حدث فى الوثيقة أى تغيير ، وهذا أمر لم يكن مستبعداً ، حيث كان الناس لا يتورعون فى الماضى عن التلاعب فى النصوص ومحاولة تبديلها ، أو الإضافة اليها أو الحذف منها ، وذلك لغايات متباينة ، بعضها برئ وأغلبها غير برئ، وتبين هذا الأمر مهم جداً عند تفقد الوثائق ، ولذا كان من الضرورى تتبع أو فحص أى محو أو كشط أو الحاق أو أى تغيير يدخل على الوثيقة بأى شكل كان .

وفى كثير من الأحيان كان الكاتب يتعرض بطبيعة البشرية الى الوقوع فى بعض الأخطاء سواء عند كتابة الأصل أو عند نقل صورة رغم محاولته بقدر الإمكان على متن الوثيقة سليما دون كشط ، فإن حدث ضرب عليه أى شطبه ، وذلك بمد خط على الكلمة أو الحرف المراد شطبه بحيث تظل الكلمة المشطوبة (أى المضروب عليها) ظاهرة ، وكتب الصواب بعده . ويعد ذلك الاسلوب الشائع فى الوثائق العربية اذ اعتبره الكتاب الطريقه المثلى

للتصحيح ، ولقد تفاوت الكتاب فى استخدام طريقة الضرب ، وأفضلها ما كان يعرف بأسلوب الشريط ، ويقصد به مد خط رقيق بينا يكفى لتحقيق المطلوب دون طمس الحروف وإعاقة قراءة ما تحته أو أحداث تشويه للورقة .

وهو لا يكتفى بذلك بل يشير إليه فى نهاية المتن تأمينا للوثيقة من الأيدى أو الأقلام التى قد تعبت بها فتغير أو تبدل ، كما حدث فى وثيقة السلطان قايتباى ، إذ طمس على اسم سنطباى عمداً فى عدة مواقع ربما بهدف حرمانه من نصيبه من الوقف الأهلى الذى نصت عليه الوثيقة .

ولم يكن الناسخ أو الكاتب يلجأ الى الكشط نظراً لكرامته ، إذا أنه كما يقول بن جماعة^(١) (لأن فيها تهمة وجهاله فيما كان أو كتب ، ولأن زمانه أكثر فيضيع ، وفعله أخطر فربما ثقب الورقة وأفسد ما ينفذ اليه فاضعفا) ، ورغم ذلك لجأ البعض الى ذلك مثلما ورد فى وثيقة محمد بن قلاوون [الكشط الذى فى آخر السطر بعد قوله كل سنة لم يعتذر عنه فى آخره ... ولم يعتذر عنه ايضا فى النسخ الورق] .
واحيانا قد يذكر كاتب الوثيقة عبارات أخرى عند الاضافة مثل "فيه ملحق كذا وكذا ... صحيح" .

أو عند التصحيح : [ما جاء فيه معتد به معتذر عنه] .

أما ما نجده فى النسخ المنقولة من أخطاء أو سقطات كتابته ، يرجع الى عدم دقة الناسخ ، أو لسبب غيره ، فكان يتم الاعتذار عنه ايضا ، ويوضح أنه غير مقصود ، حيث أن الناسخ يبذل كل ما فى طاقته لنقل وأخراج النسخة طبق الأصل^(٢) .

نجم والطاعة وكسب ذلك وتبذل من أصله
المزبور فى هذا السفر المذكور وتبذل عليه مع مؤنوق كل كلمة وحرفاً حرفاً
فى مجال السعداء أجريها يوم نار عجمه بحسب الطاقة والإمكان وبذل المحلى والفتى
والأثنان فصح محمد الله الملك المنان الأماط بحسب العلم ورأى عنه العيان

(١) ابن جماعة (بدر الدين ابراهيم) : تنكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم ، حيدار آباد ، جمعية دائرة المعارف العثمانية ١٩٥٣ ، ص ١٩٢ .

(٢) انظر (المقابلة) .

كل هذا بلا شك يشير الى الاهتمام بالمحافظة على صحة الوثيقة ، ومما يدل أيضا على هذا الاهتمام أنه فى كثير من الأحيان كان يتم إعادة كتابة الوثيقة اذا حدث فيها محو ، وقد وصلتنا بعض الوثائق التى كتب عليها (أعيد كتابتها بسبب المحو أو الشطب) أو غيره .

بل وأكثر من ذلك بلغ الاهتمام بالوثائق المُلغاة هذه انها لم تكن تمزق أو تحرق أو يتم التخلص منه بشكل أو بآخر ، بل احتفظ بها مع وجود الشطب عليها .

والمهم أن نعلم أن طريقة الشطب فى الوثائق قد انتقلت الى استعمالات أخرى ، فقد كان الايصال الذى يوقعه المدين يشطب شطبا كاملاً ، اذا ما وفى المدين دينه ، ولازال هذا متبعاً فى بعض المعاملات المالية .

واتبعت طرقاً أخرى للشطب يدرسها أيضا علماء الوثائق ، فنجدهم يهتمون بالأوامر والتعليمات التى كانت تشطب بعد تنفيذها .

ومن المهم أيضا أن يعرف الوثائقي طرق الشطب التى كانت متبعة فى السجلات . ولا شك فى وجود عديد من الوسائل التى تساعد فى التعرف على أى شطب أو تغيير بهدف الافساد أو التحوير مالم يكن قد نوه عنه بالشكل السابق ، أولها وأهمها ملاحظة لون الحبر الذى كتبت به الوثيقة ، اذ يعاون هذا الامر إلى أبعد مدى فى التعرف على أى إضافة أو تغيير حدث فى النص القديم ، وذلك لأن المداد وحالته الراهنه من حيث الوضوح أو عدمه يدلان على زمن الوثيقة ، فاللون الأسود الداكن كان يستخدم فى الوثائق القديمة، ثم بهت هذا اللون بتغيير الزمن ، أما المداد الذى استخدم فى العصر الوسيط فإنه احتفظ ببريقه حتى الآن.

وعليه فيمكن لأى ناقد مبتدئ أن يلحظ فى الحال اية اضافة حديثة إلى نص الوثيقة بمجرد إدراك الفارق فى لون المداد .

ايضا يستطيع ان يقف على مواضع المحو والكشط ، عن طريق الأثر الذى تركته عليه عملية المحو والكشط نفسها على الورق .

ولاشك أن مثل هذه الأمور هامة فى أثبات صحة الوثيقة أو زيفها .

الفصل الرابع

دراسة الخصائص الداخلية وتحليل المضمون

الفصل الرابع

الخصائص الداخلية



دراسة الخصائص الداخلية للوثيقة

"تحليل المضمون"

الوظيفة الأساسية لنقد السمات والخصائص الداخلية لأي وثيقة ، هي تقرير ما اذا كانت تلك الوثيقة تحتوى على مغالطات أو أخطاء تخالف الواقع .

وبطبيعة الحال فإن مجال ذلك هو مضمون الوثيقة وماورد بها من معلومات . فإن تحليل هذا المضمون ونقده وتفسير مختلف أنواع المعلومات التى يمثلها النص تفسيراً تأويلياً ، يقود لاكتشاف حقيقية وأصالة تلك المعلومات وصدقها .

وأول ما يقتضيه ذلك فهم النص وتقديم قراءة واضحة له ، وما يترتبط بذلك من فهم لغة الوثيقة ، والصياغة والأسلوب الذى كتبت به الوثيقة الى جانب العديد من الأمور الأخرى التى سبق ذكرها كمتطلبات أساسية لنقد الوثيقة مثل التمييز بين الأصل والنسخة ، فلاشك أن لكل منهما مميزات وخصائصه ، إضافة الى التعرف على أجزاء الكلام الديلوماتى .

ولاشك أن فهم أى وثيقة وتحليل مضمونها لا يمكن أن يتم على النص كوحدة واحدة ، فرغم أن النص كما ذكرنا ابعدا أصلا لهدف ادائى معين الا أنه الى جانب ذلك يضم العديد المعلومات المساندة التى لابد من تفسيرها للوقوف على مصداقيتها ، ومن ثم اقتضى تفسير الوثيقة تقسيم مضمون النص الى وحدات متجانسة من المعلومات ليسهل تفسير كل وحدة على حدة وذلك باتباع منهج لا يسرف فى ذلك ولا يقضى على وحدة الموضوع . وكما ذكرنا أن هذا النوع من النقد يمكن أن يتم على نسخة من الأصل ، علاوة على أنه يتم بصورة مستقلة على كل وثيقة منفردة لتحديد اصالتها وصحتها على حدة .

إبعاد تحليل المضمون واعتباره :

ينبغى أن يكون واضحاً لدينا أن تحليل المضمون ليس بالأمر السهل كما يتصور البعض ، فهناك الكثير مما يرتبط بذلك الأمر ومما يجدر الالتفات إليه مثل :
* عندما يتناول الوثائقي مضمون الوثيقة بالتحليل فإنه يكون قد تعرض لقضية الصحة

الموضوعية والتي تعتبر من أهم قضايا العلم ، وهو هنا يكشف عن كنه المعلومات الواردة في النص وهل تطابق الواقع أم هي عكس ذلك .

* عندما يتم تحليل نص الوثيقة تحليلاً دقيقاً ، فإن ذلك بلاشك يقدم لنا معلومات كافية عن مصدرها ، إضافة الى تحديد الظروف التي انتجت فيها معظم الوثائق الصحيحة ، كما يكشف لنا عن عدد كبير من المزيفات ومواقع التزييف والتحريف فيها

* إن الاهتمام بالمحتوى الموضوعي للنص يهدف الى مساعدة المتلقى على معرفته وإحاطته بمختلف المعلومات المعطاه ، والمتوفرة في النص وفهمها . فهما يناسب السياقات المختلفة ؛ وذلك من خلال ما يقدمه من نتائج التحليل والتفسير .

* أنه من السهل التعرف بوضوح على القيم الإستخدامية للوثائق الجارية ، بينما في كل الحالات يصعب التعرف على احتمالات الحاجة اليها في المستقبل بدون التحليل الدقيق للمضمن ، فلانبتاج الوثائق مبرراته ودوافعه العلمية التي تبرر حفظها حفظاً مؤقتاً ، ولكن التحليل الموضوعي لها بعد توقف الحاجة الاصلية الجارية اليها هو الذي يوضح الأسباب والمبررات التي دفعت الى الاحتفاظ بها لفترات طويلة وربما الى الابد ، والاحتمالات المتوقعة للاستفادة المستقبلية لها .

* إن تسليط الضوء على بنية النص من وجهات نظر مختلفة تعنى تعدد مداخل دراسته ، فالى جانب كون النص وجد أصلاً لأداء عمل أو تنفيذ نشاط ما ، فمن الممكن أن يدرس من خلال الوجوه الدلالية المختلفة الأخرى التي تساهم في تحقيق أهداف أخرى غير أدائية يعبر عنها في سياقه ، الأمر الذي يجعل تحليل الموضوع حقلاً مهماً يساعد الباحث لأن يصل ويكتشف معلومات متنوعة ومختلفة ضمن مجتمع معين ، اذ يمكن أن يتخذ مصدراً لمعلومات تاريخية ، اقتصادية ، فقهية ، معمارية ، أو معلومات عن البيئة أو القيم والاجراءات في هذا العصر أو ذاك .

* ان تحقيق النص وتحليله السبيل الوحيد الذى يكشف عن القيمة الموضوعية الأساسية التى جعلت ذلك النص ، مؤهلاً لتحقيق الوظيفة أو العمل المعين الذى انجزه .

* أنه بمجرد دراسه وتحليل ونشر المجموعه المختلفه من الوثائق التى ترجع الى الفترات الإسلاميه المختلفه يصبح من الممكن مقارنتها بوثائق موجوده من عهود أسبق وأخرى من عصور لاحقه ، وهذا يعنى ببساطه أنه يصبح ممكناً أن نكتب تاريخاً أدق وأوفر عن علم الوثائق العربيه مما أمكن كتابته حتى اليوم .

* قد يكتشف تحقيق النص عن معلومات وبيانات وحقائق لم يسبق أن توصل اليها البحث العلمى كما يخدم البحث النظرى حيث يمكن من استنتاج المبادئ ، والقوانين التى هيمنت على تحرير وكتابة الوثائق فى عصر من العصور .

* عادة ما لا يقف الديبلوماتى فى تحليل المضمون على نص وثيقه منفصله وسرد ما بها من وقائع دون وضعها وضعاً صحيحاً فى بيئتها ومقارنتها بما وجد حولها ، وبدون الاهتمام كما سبق أن ذكرنا ببيان كيف نشأت ، والعوامل التى أثرت فيها ، ومدى ارتباطها بالافكار والتقاليد المعاصره لها ، فمضمون الوثيقه عبارة عن تركيب عضوى له صلته الكبيره بالمجتمع حوله ، وما يدور فيه ، ولا يمكن القول ، بأن الوثيقه كيان مستقل ، منعزل تمام العزله عن ثقافه المجتمع المعاصره له ، كما أن أى وثيقه ليست وحده مقفلة على نفسها .

* أن ناقد الوثيقه ليس مجرد قارئ متذوق لأسلوبها ، بل يتعين عليه أن يكون متمتعاً بازدياجية تمكنه من أن يكون قارئاً متذوقاً ، وفى نفس الوقت دارساً محلاً وبعبارة أخرى عليه أن يجمع بين ذاتية المتلقى وموضوعية الباحث التى تنكب على النص تستجليه وتسبر أغواره ويتحقق من أحداثه .

* إن النفاذ إلى اسرار الوثيقه وقض مغاليقها لا يتم الا من خلال تحليل لغتها ، لذا فإن منهج تحليل اللغة يعد ذا أهمية بالغه فى النقد .

* إن أول ما يقابل الناقد هو طوفان المصطلحات التي يزخر بها النص ، ومن المعروف أن المصطلح هو شفرة مشتركة بين المرسل والمتلقي يتمكّنان بها من إقامة اتصال بينهما لا يكتنفه غموض أو لبس ، ونحن نعلم أن فوضى المصطلح هي الداء الذي يسلب أى دراسته قيمتها الأكاديمية ، وبعبارة أخرى إن مشكلة الدراسات الأكاديمية عدم التحديد الواضح للتصور الذي يرمز إليه المصطلح ، بل وايضا عدم اطراد استخدامه بمفهوم واحد بين الدارسين ، بل واحيانا لدى الدارس الواحد .

* ويأخذ هذا الأمر الى قضية أخرى هامة فى تحليل النصوص ، إذ من الضروري أن يكون الناقد دقيقا عند استخدامه لمصطلحات يتخيرها هو لتعبيراته عند تحليله للنص ، فإذا كان النص يحشد بالعديد من المصطلحات التي تحتاج الى تحليل وتدقيق ، فيجب ان يكون واضحا لنا ، أنه كثيرا ما يحتاج اللغة التي يستخدمها الناقد ، نفسه فى تحليل النص ، إلى مزيد من التحليل والكشف عن غوامضها فإذا كان هذا هو حظ لغة التحليل من الوضوح ، فما بالك بلغة النص الذي تنتصب لدارسته وتحليله .

* من الأمور الهامة أيضا ضروره أن يكون الناقد على يقين من أن التفسير والتقويم فى نقد النصوص ، تاليان للوصف والتحليل .

* بدراسة الباحثين على اختلاف تخصصاتهم أن التعاون بين مختلف العلوم فى إضاءة المشكلات المشتركة وحلها ، أمر أصبح ضرورة لا محيد عنها ، فى العلم ولو أبى كل منا ذلك التعاون لأصبح لحضارة الانسان سمّا أخرى غير سماتها التي نعرفها ونعيشها .

* أن النص فى سياق وثائق كل نوع من أنواع الوثائق يختلف باختلاف الموضوع والمصدر الذى يمتاز عادة باستخدام سمات لغوية معينة ، ومصطلحات خاصة هذه السمات تخطى فيه بال تكرار وترتبط بالموضوعات المعينه على نحو له دلالاته ، بحيث يمكن القول بأنها صيغ لغويه ، وخواص اسلوبية تظهر فى وثائقه بنسب وكثافة وتوزيعات مختلفة حتى انه يمكن

للقائد ان يستخدم اسلوب القياس الكمي كمييار موضوعي منضبط قادراً على تشخيص النزعات السائدة فى اخراج نوع معين من الوثائق لى ديوان معين ، وبعبارة أخرى تحديد المميزات اللغوية فى وثيقة أو فى نتاج ديوان بعينه .

* إن المقارنه بين السمات والخصائص اللغوية المرتبطة بسياق معين وبين ما يقابلها من خصائص وسمات فى سياق نص مقارن هى الوسيلة المنهجية ، وقوام التمييز الاساسى ، بين وثائق مصدر بعينه وبين غيرها التى تدعى الانتساب الى المصدر ، على اعتبار أن وثائق كل مصدر تسلك نمطاً معيارياً واحداً فى الاسلوب واللغة وغيرها .

* إن النص يستمد سماته اللغوية من البيئة ، وبالمطبع هذه السمات قابله للتغيير بتغير البيئة التى يوجد فيها ويتغير الموقف ، ومن ثم يتم تحليل المضمون على ضوء ما يقوم من علاقات بين الوحدات اللغوية المقصودة فى الوثيقة وبين تلك القائمة فى البيئة والسياق ، ولشك فى أن النص ، أصلاً رساله موجهه من المنشئ الى المتلقى يستخدم فيها نفس الشفرة اللغوية المشتركة بينهما والسائدة فى البيئة آنذاك والتى على ضوءها تتشكل العلاقات ويتحقق الاتصال وتمارس كافة ألوان النشاط ، وبالمطبع يستلزم ذلك إلماماً من الناقد بلغة الوثيقة ولغة البيئة .

* من المعروف بشكل عام أن هناك تمايز فى اللغة التى يستخدمها كاتب بعينه عن غيره ، الا انه رغم ان اللغة المعينه عبارة عن قائمة هائلة من الامكانات اللغوية المتاحة للتعبير ، وأن الاسلوب هو اختيار أو انتقاء لعبارة لغوية معينة بغرض التعبير عن موقف معين ، الا أن على الناقد أن يدرك أن كاتب الوثائق ليس له مطلق الحرية فى التعبير اذ أن اختياره محكوم بالسياق وبالعبارات المحدده والواجب استخدامها والثى وضعها الشرطيون للتعبير عن كل ما يرد فى الوثيقة من أمور أساسية .

منهجية التحليل:

تقوم منهجية تحليل المضمون على أساس وضع خطة علمية سليمة متكاملة وتنظيم شامل لجميع الجوانب التي تتعلق بالتحليل ، فكما هو واضح ، أن الهدف الأساس من هذه المنهجية ، هو توفير الاساسى السليم للحكم على الصحة الموضوعية للوثيقة ، الى جانب الأهداف الأخرى ، وفى الواقع لا يوجد الى الآن منهج متفق عليه فى هذا الصدد غير أن هناك أوجه نشاط أساسية تشكل محاور هامة من نشاط التحليل لا مناص من التقيد بها ، أهمها ما يلى .

- اختيار النص المراد تحليله .
- فهم النص وتقديم القراءه الواضحه (نشر) .
- فك النص وتحديد وحداته المعلوماتيه .
- ترميز المعلومات وتبويبها وتفسيرها .
- عرض نتائج التحليل .

أ- اختيار النص المراد تحليله :

تعتبر المجموعات الارشيفية المصدر الأول لاختيار النصوص الهامة التى تجنى من وراءها دراسات الوثائق وغيرها من الدراسات ثماراً هامة ، ولاشك فى أنه كلما كان الأرشيفى متعمقاً فى التخصص سهل عليه أن يتبين النصوص التى ينبغى أن يتم تحليلها ودراستها دراسة نقدية واعيه بحيث يمكن عن طويقها أن يدخل متغيرات جديدة لعلم الوثائق لها قيمتها العلميه ، أو تلك التى لها سمات معينه تدفع الباحث الى التثبت من صحتها عن طريق الدراسة العلميه الجادة .

ولا شك أن اختيار النص المناسب مشكلة يتحير أمامها الباحث فأى النصوص يترك وايبها يختار، لذا ينبغى أن يضع أمامه أسس ومعايير يتم بمقتضاها الاختيار أهمها :

- ١ - الهدف من التحليل .
- ٢ - أهمية النص ومدى ما يمكن أن يحققه من فائدة للعلم .
- ٣ - جودة النص وموضوعه وتجنب التكرار مما يستدعى التأكد من أن النص لم يسبق نشره أو دراسته .

٤ - توفر مصادر البحث والدارسة فالمعروف أن أبحاث ودراسات الوثائق بشكل عام تحتاج الى الأخذ من علوم مختلفة لتستوفى أبحاثها ومن ثم لايجوز للباحث أن يتعرض للدراسة قبل أن يتبين له أن المراجع المطلوبة متوفرة ، وأن البيانات اللازمة لتحقيق أغراض البحث موجودة ويسهل الحصول عليها .

ه - الخلفية العلمية للباحث .

ومن الجدير بالذكر ملاحظة أنه فى حالة مجموعات الوثائق من النوع الواحد فنظراً لأنه من العسير فى بحوث الوثائق القيام بتحليل شامل لكافة المفردات التى يضمها الارشيف ، فإن الباحث لا يجد وسيلة أخرى يستطيع الاعتماد عليها سوى الاكتفاء بعدد محدود من النصوص (المفردات) المتجانسة ويحاول تعميم صفاتها على مجموع نصوص النوع الواحد من الوثائق ، ولا شك أن هذه الطريقة توفر الوقت والجهد وتتيح للباحث فرصة جمع معلومات وإفيه دقيقه تهين له اصدار أحكام أكثر تعمقاً فضلاً عن أنها فرصة لاجراء مقارنات على وثائق أخرى من نفس النوع فى بيئته أخرى .

ولا شك فى أن الاختيار هذا لا يؤدي هدفه الا بإعطاء كافة المفردات الأخرى فرصاً متساوية فى الاختيار وبذلك يصبح النص المختار ممثلاً تمثيلاً صحيحاً لجميع خواص النوع الواحد .

ومن المفيد هنا ذكر أن اختيار النص المفرد ينبغى أن تتمثل فيه خصائص المفردات المختلفة للنوع الواحد ، مثلاً عقد بيع يكون ممثلاً لعقود البيع المختلفة الصادره عن نفس المصدر وفى نفس العصر .

فهم النص :

ولاشك أن تحليل النص وفهمه لابد وأن يتم من خلال منهجية واعية وحذرة ، غير أنه وإن لم يكن هناك منهج محدد لتحليل النصوص الا أنه توجد بعض الجوانب التى تشكل أوجه نشاط فى عملية التحليل ، التى على سبيل المثال لانتم إلا بعد^(١) فهم ذلك النص ، ولو لم تفهم النص فكيف يمكن أن تميز بين الصحيح وغير الصحيح ، أو كيف يمكن أن تكمل كلمة انمحت من النص بفعل عوامل الزمن .

(١) انظر ناهد حمدي : التحليل الموضوعى لنصوص الوثائق ، ص ١٤ ، وما بعدها .

وفى الاحساس كيف يمكن للمحلل الموضوع أن يؤدي عمله بدون فهم ؟ والفهم بطبيعته يتجه الى التعبيرات وله شروط :

أ - معرفة الموضوع أو العمل القانوني الذى من أجله صدرت الوثيقة

ب - معرفة اللغة والاسلوب المستخدم فى الصياغة .

ج - قراءة ونشر النص .

أما عن معرفة الموضوع فعلى سبيل المثال لا يعرف التاريخ الا من فهم نظام الدولة ولابد من مساعدة جغرافيتها وتدابيرها العسكريه ، كما أن النص الفقهي لا يمكن أن يفهمه الا من فهم الفقه ، فهناك معان لصيغ أقرها القانون والشرع بين أشكالها وأوضاعها ورسومها لكى تصبح محددة فى الذهن مستقرة فى التعامل^(١) يتم كتابتها بشكل قانوني ويعبر عنها بصيغ فقهيه وقانونيه لا يفهمها الا من فهم الفقه .

ومن الامور المسلم بها ان ثمة صلة قوية تربط علم الوثائق بالفقه والشريعة الاسلامية. حيث مدار الوثائق القانونية العربية كلها على فقه المعاملات، فعليه يعتمد بناؤها، وبه ترسم أركانها، وتعد معرفته طريقا لمعرفة ما يصح منها وما يبطل. وليس للتوثيق أركان وشروط خارجة عن فقه المعاملات فى الشريعة الاسلامية^(٢) .

ولا يوجد اى خلاف بين علم الوثائق والقانون، فى انه لا تكفى الاجراءات القانونية فقط لكى تكسب الوثيقة حجيتها، وتكون لها قوة تنفيذية متكاملة، بل لابد من تفريغ هذه الاجراءات فى قالب شكلى محدد، هذا القالب يطلق عليه علماء الوثائق، الشكل الوثائقي ، ولا شك أن هذا الشكل يختلف باختلاف موضوع الوثيقة ومصدرها .

معنى هذا أن الوثيقة الدبلوماسية لابد وأن تتخذ شكلا وقالبا خاصا ، بدونه لا يمكن أن تعد وثيقة بالمعنى العلمى أو القانوني التى يدرسها العلم .

ومهما اختلفت أشكال الوثائق الدبلوماسية فيما بينهما ، فإن هذا الاختلاف يكون ظاهرياً فقط ، فى حين أن صياغة الأجزاء الرئيسية والجوهرية فى الوثيقة ، لابد أن تكتب بشكل

(١) أحمد إبراهيم : طرق القضاء فى الشريعة الاسلاميه ، ص ٧٦ .

(٢) ناهد حمدى : منهجية التحليل الموضوعي لنصوص الوثائق ، ص ١٤ .

- وثائق النكاح فى مصر فى العصر العثمانى وما بهما من مراجع .

قانونى محدد لا يدع مجالاً للشك أو للنزاع ، ولا يتم هذا الا اذا عبر عنها بصيغ فقيهه وقانونيه متعارف عليها وكما نص عليها الفقهاء^(١) .

ومن المعروف أن هناك معان لصيغ أقرها القانون والشرع ، وبين اشكالها وأوضاعها ورسومها لكى تصبح محددة فى الذهن مستقرة فى التعامل^(٢) .

غير أن هذا لم يمنع من أن نصادف فى الوثائق العربية الفاظاً وعبارات ذكرت لزيادة البيان والاحتياط ، وتجنباً للنزاع والتحرز من فساد التصرف ، الأمر الذى يؤكد أهمية دقة اختيار الألفاظ والعبارات التى تحقق المقصود ومنها بصورة صريحة ومؤكده ، مما يحتم أن يكون ذلك تحت رقابة دقيقة من كاتب له دراية بقواعد إخراج الوثائق الشرعية والشروط التى لابد من توافرها فى كل وثيقة ، والأركان الرئيسية التى ينبغى التعبير عنها بصياغة قانونيه واضحة وموافقة للأوضاع المستقرة .

وتتطلب دراسة الصيغ القانونيه كما سنرى القيام بدراسة تحليلية لكل جزء من أجزاء الوثيقة الواحدة فى محاولة للكشف عن الأشكال المختلفة للصيغ القانونيه ، وهو أمر يستلزم بالضرورة دراسة متأنيه فاحصة للوثائق .

وفى الواقع لا يقتصر مضمون الوثيقة على الصيغ القانونية المتعلقة بالتصرف ، فالمعروف أن نصوص الوثائق بالمفهوم العام متنوعة الوظائف فى واقع الحياة العملية ، اذا أن النص الواحد ينجز أكثر من وظيفه ، بل وهرة من الوظائف ، فإلى جانب كون النص أصلاً اداء لعمل أو تنفيذ النشاط ، أو اثبات التصرف ، فمن الممكن أن يستفاد ، منه فى تحقيق اهداف أخرى غير تلك التى نشأ بسببها يعبر عنها فى سياقه ، بمعنى أننا نجد فى النص الواحد معلومات تتعلق بالخط والاسلوب واللغة والمذاهب ، وحقائق تاريخيه واقتصاديه وإدرايه ، فنية ومعماريه أو معلومات عن البيئة وعن القيم والأخلاقيات ، والعادات والتقاليد والأعراف فى هذه الحقيه أو تلك .

كما أنه أيضا يعين الإجراءات أو الاوضح التى كانت متبعة فى إخراج النوعيات المختلفة من الوثائق اضافة الى أن تحليل المضمون أيضا يعد هاماً فى إلقاء الضوء على الظروف ، وتعيين الأوضاع والإجراءات التى يتم فيها اداء التزامات معينة ، وفى نفس الوقت يقيم الدليل على أداء الالتزامات .

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) أحمد إبراهيم : طرق القضاء فى الشريعة الاسلاميه ، ص ٧٦ .

بخلاف أننا يمكن أن نتنظر الى النص فى ذاته على أنه فقهي أو معاملات وفى هذه الحالة سيكون محور الاهتمام هو القيمة الموضوعية الأساسية التى جعلت ذلك النص مؤملاً لتحقيق وظيفة أو عمل معين ، ولاشك أن صحة أو زيف هذه المعلومات لا يتحقق الا بالنقد والتحليل الدقيق لها والمقابلة بينها وبين الحقائق والوقائع التاريخية المؤكدة .

أما معرفة اللغة المكتوب بها الوثيقة فأمر اساسى فى فهم النص ، لذا فالديلوماتى يدرس اللغة والاسلوب الخاص المرتبط بالوثيقة ، وذلك بشكل منهجى ، هذه المنهجية تستدعى تحديد المعنى الخاص للكلمات الوثيقة ، ويسهل ذلك من خلال الاحاطة بكل المواضع التى استعمل فيها اللفظ فحتماً سيجد الديلوماتى الناقد موضعاً من المواضع يلقي الضوء الكافى على المعنى المقصود فعلاً ، ويعلم الناقد أن لكل إقليم عربى معان خاصة يعبر قبل عنها بألفاظ لغوية تختلف من إقليم لآخر .

وبالنسبة لسياق الكلام فالتعبير يختلف معناه وفقاً للسياق الذى ورد به ، لذا ينبغى أن يفسر كل كلمة أو جملة بحسب المعنى العام وهذه قاعدة اساسية فى التحقيق والتفسير وتقضى بأن تفسر أى جملة من نص لا بد من قراءة النص بأكمله .

واللغة العربية من اللغات التى يصعب الإحاطة بكل جوانبها لهذا وجب على الناقد أن يحذر غاية الحذر من تغيير ما لا يفهمه ظناً منه أنه خطأ ، وهو فى الواقع صحيح .

ولقد رأينا كيف أن جروهمان عالم البردى قد اخطأ فى قراءته لبعض الكلمات لعدم تمكنه من اللغة العربية وبالتالي تغير المعنى ، فصحة النصوص شرط لا غنى عنه لاستنتاج كل النتائج التى يهدف اليها نقد النصوص .

أن فهم المضمون أيضاً يتطلب الاحاطة باللهجات والتعبيرات ، وكذلك المصطلحات التى سادت فى المنطقة وما طرأ عليها من تغيرات عبر الزمن ، ويساعد ذلك فى الحكم على الصحة وكثير من المزييفين يخونهم جهلهم بهذه الجوانب فترد الفاظ أو تعبيرات مغايرة فى مزيقاتهم ، ترتبط الفهم أيضاً بالمعرفة الدقيقة لأساليب الضبط المتعددة من شدة وفتحه والاشارات الكتابية مثل علامات اللاحق أو الاسقاط أو التصحيح وأيضاً طرق رسم الحروف والتمييز بين المتشابه منها^(١) .

(١) انظر الخصائص الخارجيه .

غير أن ذلك ينبغي أن يتم بمنهجية منطقية لا تسرف في التشكك في معاني الألفاظ وتحميل الضمون ما لا يحمل من معنى لسبب أو لآخر ، وعلى الدبلوماسيات الناقد أن يضع نصب عينيه أن لغة الوثائق ، هي لغة الاستعمال اليومي ، أى اللغة السائدة المتكوفة والمتواضع عليها والتي تدخل في فلك الاستعمال الواقعي .

أما بالنسبة للمفاهيم ، فكما هو معروف أن المفهوم هو الوسيلة الرمزية ، التي يستعين بها الانسان للتعبير عن المعاني والافكار المختلفة بهدف توصيلها الى الغير ، من هنا نجد أن الناقد يصادف مفاهيم يسهل عليه تحديدها ، كتلك التي تعبر عن أشياء ملموسة يمكن الاشارة اليها ، أو التي يعبر عنها بالحركة ، وقد يصادف أخرى يصعب تحديدها تحديداً دقيقاً واضحاً ، كتلك التي تعبر عن أشياء غير ملموسة ، أو كتلك التي يكون لها أكثر من معنى ، أى تستخدم في عبارات مختلفة بمعاني مختلفة .

ولعل من المفيد أن يستفيد الناقد في فهمه للمفهوم بما يلي :

* اخضاع المفهوم الى النقد على أوسع نطاق .

* الرجوع الى التعريفات السابقة والحالية للمفهوم .

* العمل على الوصول إلى المعنى الأكثر شيوعاً والذي يحظى باتفاق عام .

عليه ان يكون متأكداً من عدة أمور :

* أن المفهوم يؤدي معنىً محدداً قاطعاً .

* أن يكون معبراً عن فكرة واحدة .

* أن يكون مما يمكن استخدامه لأداء نفس المعنى في أى مجال يستخدم فيه .

ونظراً لأن التعرف على المفاهيم وتحديدها يتم عن طريق تحليل النص والوقوف على المفاهيم الأساسية الداخلة في تكوينه ، لذلك نجد أن الحاجة ماسة الى التعرف الدقيق لوظائف المصدر والاستعمال الوثائق كما يتطلب أيضاً القراءة الواعية العميقة للموضوع الرئيسي في الوثيقة وكذلك الموضوعات الفرعية .

قراءة الوثيقة (نشر الوثائق):

يقصد بنشر النص ، قراءة الوثيقة وتقديم نص واضح كامل لها دون المساس أو القضاء على شخصيتها ، ومن المعلوم أنه لا يمكن الاستفادة من الوثيقة ما لم يكن في الإمكان قراءتها .

إن إقامة نص الوثيقة أمر بالغ الأهمية وله حرمة ، وهو أمانة وواجب على المحلل أن يقيم به بدقة كما وجدده في الآم والامتناع عن تغيير أو تبديل كلمة أو عبارة فيه دون التنبيه الى ذلك ، على الناشر أيضا أن يسرد العبارات كما وردت ولا يقوم بتصحيح أى عبارة ظنا منه أنها خاطئة ، كما أن عليه الا يسقط حرفاً لأى سبب من الأسباب دون التنبيه بوضوح الى ذلك صراحة ، وليس بمجرد الإشارة ، فكما نعلم التغيير أو الاسقاط فى أى موضع من النص يعد تزويراً ، وعلى ذلك فالنص ينبغى أن ينشر بأسره مع ما فيه من أخطاء ، وأقل ما يجب أن ينبه الناشر فى كل مرة أدخل فيها أى تغيير رآه ضرورياً أى تغيير رآه ضرورياً ، فمثلاً عندما يقوم بتشكيل الحروف التى يرى وجوب تشكيلها لإظهار المعنى ، أو عندما يثبت النقط متى رأى أهمية ذلك فى تجنب الخلط بين الحروف المتشابهة رسماً وصورة ، مثل الدال والذال والراء والزاي وغيرها من حروف اللغة العربية .

هو أيضا يستطيع أن يكمل النقص حيث تقتقد الحروف أو الكلمات لسبب من الأسباب اتقاء التحريف الذى قد يلحق بالنص بشرط أن ينبه إلى ذلك بالأسلوب المناسب .

إن قراءة الوثيقة^(١) جزء أساسى من منهجية التحليل والنقد ، وهى ليست كما يتبادر الى الذهن بالعمل السهل ، فمن يتصدى لهذا العمل لابد له أن يكون متمرساً بقراءة كتابات وخطوط الوثائق العربية فى العصور الوسطى المختلفة ، خاصة وأن القديم منها يتطلب تعليماً ومراناً منتظماً عليها حتى يتجنب الأخطاء التى تجلب سوء الفهم وتغيير المعنى فالقراءة الخاطئة لا تنتج الا خطأ ، وبعض كتابات الوثائق القديمة لا يطردها فيها النقط والأعجام والبعض المكتوب بالخط المغربى أو الاندلسى له صورته ونقطة الخاص ، فضلا عن أن لكل كاتب طريقة خاصة فى الكتابة تستدعى ، خبرة خاصة ، فقد نجد من بين الكتاب من يقارب بين رسمى الدال واللام ، أو بين رسم الميم والفاء ، أو الغين والفاء ، والتميز بين كل ذلك وغيره ، يتطلب مراناً طويلاً .

(١) يستخدم نشر وقراءة وإقامة النص هنا للدلالة على مفهوم واحد كما يستخدم أيضا الناشر والمحلل بمفهوم واحد .

(٢) انظر ناهد حمدي : المصدر السابق ، ص ١٦ .

فإذا أضفنا الى ذلك مشكلة ضبط الوثائق القديمة عن طريق النقط ، كما فى طريقة ابى الأسود الدؤلى ، لتبيننا مقدار ما ينبغي بذله من جهد ، لكى تضمن الناقد أن لا يقضى على شخصية الوثيقة قدر الإمكان ، ويحافظ على طابع العصر الذى نشأت فيه .

وهناك أمر ينبغي التنبيه إليه هنا ، وهو أن الناشر قد يقع فى الخطأ عندما يقرأ الوثيقة دفعة واحدة ، ويعرف مدلولها ، ويألف بعض عباراتها ، مما يجعله يتصور ما هو مكتوب فى النص ، وهذا الأمر مألوف اذ يرجع الى العوامل النفسية ، ونستطيع أن نقف على ذلك عطيا عند مراجعتنا لبروفات مقال أو كتاب ، فحتما ستؤدى معرفتنا بالصحيح الى عدم رؤية الخطأ .

ويمكن إقامة النص بطريقتين :

الأولى : أن يكتب النص دفعة واحدة .

الثانية : أن يقوم الناقد بترقيم سطور الوثيقة الأصل ، فإن كانت فى شكل كتاب ، ينبغي أن يذكر الصفحات قبل ترقيم أول سطر فى الصفحة ، وأن يورد قراءة مستقلة لكل سطر على حدة حتى ولو استغرق أكثر من سطر .

ولا شك أن هذا الشكل من النشر يسهل الاسترجاع فلا يستغرق البحث عن كلمة أو معلومة زمنا طويلا .

وتقتضى منهجية إقامة النص العديد من الأمور التى تشكل قواعد تتبع مثل :

١ - ذكر بيانات التعريف بالوثيقة التى نشرها ، التعريف بمكان وجود الوثيقة والرقم الذى تعرف به بيانات عن تاريخها ، خطها ، شكلها ونقطها ، مصدرها نوع التصرف ، اسم المتصرف وغير ذلك من البيانات اللازمة لتحديد هويتها .

٢ - توضيح اسباب نشر الوثيقة وتحقيقها .

٣ - التعريف بمنهجية النشر والاساليب العلمية التى تستخدم .

٤ - الإشارة الى ما اذا كانت الوثيقة تنشر لأول مرة .

٥ - نشر صورة فوتوغرافية للوثيقة ورافقها بالنص .

٦ - الإشارة الى تعدد الأيدى التى كتبتها - إن وجدت - وتحديد مواقع تباين خطوط

الكتاب .

٧ - نقد الوثيقة وضبط معلوماتها والإشارة الى كافة التوضيحات اللازمة فى الهوامش

وليس في المتن وإذا اضطّر الناشر أن يضيف أى عبارة يضعها بين قوسين يستقر على شكل ثابت لهما وتعيين أن ما بينها إضافة من قبله .

٨ - إتباع أسلوب المقارنة بين المعلومات الواردة فى الوثيقة وبين أى معلومات أخرى يستخدمها لايضاح حدث أو فكرة ما ، ولتأكيد المعلومة أو معارضتها ، مع مراعاة استخدام أكثر من مصدر فى تحقيق المعلومة ، للكشف عن صحتها أو زيفها ، صدقها أو كذبها ، أصالتها أو دسها ، مع ذكر المصادر .

كما ولا بد من الاعتماد على نسخ أخرى من الوثيقة فى حالة وجودها فى أماكن أخرى، للثبوت من المعلومات بواسطة المقابلة^(١) وللوقوف أيضا على الجش أو الإضافة أو النقصان ، فإن وجد يتحتم الإشارة الى مواضعه .

٩ - التفرقة بين ما قام الكاتب بتصحيحه فى الأصل ، وبين ما يقوم به الديبلوماتى من تصحيحات فى الهامش .

١٠ - عدم وضع نقط أو أقواس إلا ولكل منهما فائده لا تستغنى عنها .

١١ - تفسير ما غمض من الفاظ وعبارات ومصطلحات وإشارات واختصارات ورموز وغيرها .

١٢ - التعليق على ما قد يوجد على الهوامش الجانبية للوثيقة أو الهوامش العليا والسفلى ، ويجب أيضا التمييز بين ما قد يوجد عليها من عبارات ، وهل هى أصلية أو من بين ما وضعه والإشارة الى ذلك صراحة وبدقة .

١٣ - تذكر الإضافات أو التكميلات بنفس اللغة وطريقة الكتابة المستخدمة فى النص .

١٤ - الإشارة والتعليق على الأخطاء أيا كانت لغوية ، تاريخية ، جغرافية .

يقى أن تعرف أن هناك بعض الأعراف المستخدمة فى نشر نصوص الوثائق^(١) ، وردت فيما تم نشره من الوثائق العربية بعضها فى جروهمان وبعضها فى الدراسات الأكاديمية التى نشرت وثائق تذكر منها ما يلي :

١ - إذا ما سقط من النص كلمة أو حرف أو أكثر واستطعنا اكمالها فيتم وضعها بين

(١) ناهد حمدي : التحليل الموضوعي ، ص ١٧ - ١٨ .

اقواس مربعه [] مع وضع علامة استفهام في المكان المناسب .

[د ربيع أول ٧٨٩] قد تم استفاؤها من الشواهد الداخلية .

[١٦ محرم ٩٩٣٠] السنة ثم تقديرها .

[برهان الدين] الناصري ، الاسم الأول برهان الدين لم يرد في النص وكلمة تحت

اضافته .

برهان الدين الناصري [؟] ثم ورود الاسم في النص إلا أن الشك قام حوله استناداً

لادله أخرى .

- في بعض الأحيان يتم وضع علامة استفهام في أول جملة دلالة كملى عدم وضوح
معناها للناقد .

- عند النشر يحدث أن نصادف ثقباً في جسد الوثيقة ، زالت معه عدداً من الكلمات ،
أو قد نصادف اضمحلال كلمه نتيجة لزوال الحبر وبهتانه وهنا تستخدم بين قوسين
هلالين عدد من النقط يساوي عدد الكلمات الناقصة (.....) .

- عند وجود بياض في النص يتم الإبقاء عليه مع التنبيه لذلك في الهامش .

- عند ورود كلمة خاطئة الهجاء في النص ينبغي الإشارة الى ذلك في الهامش بذكر
(هكذا) أي أنها وردت هكذا مع تقديم التصحيح بعدها ، أو بذكر [هكذا] بعد نقل
الكلمه كما هي .

وهناك طريقه أخرى يتم فيها إدخال التصحيح مباشرة بعد الكلمة غير الصحيحة
متبوعه ببيان التصحيح مثل سابع عشر رجب الفرد سنة الفين وسبعماية (صححتها
تسعماية) السنه ورده خطأ في النص .

- تذكر الفصلات والنبرات وغيرها من علامات الوقف التي تكون محذوفه أو غير
موجوده بالنص الأصلي وفقاً لتقاليد اللغة المستخدمة مع الإشارة .

فك النص وتحديد حزم المعلومات :

سبق القول بأن تحليل مضمون الوثيقة هو عملية يتم عن طريقها ادراك كافة الوجوه
الدلايه المتعددة لموضوع الوثيقة بأسره على اتساع مضمونه مع وصف وتفسير وتأويل كافة
المعلومات الواردة في ضوء ثقافات البيئة المعاصره وما يدور بها .

إن تحليل ونقد الوثيقة بهذا المعنى يساعد المستفيد على الوقوف على مكونات شحنتها من المعلومات ذات الأبعاد والوجوه المختلفة والمتشابهة ولا يمكن أن يتحقق ذلك بتحليل النص دفعة واحدة .

ومن المفيد للمحلل أن يقوم بتفكيكه الى حزم دلالية ذات أبعاد ووجوه متجانسة ، للوقوف على مختلف العناصر المعلوماتية المتعددة التي يتكون فيها النص ووظائفها ، وبالطبع فإن هذا التفكيك ، سوف لا يهين لنا الا عناصر وحقائق منفردة ، ومن ثم فعليه بعد ذلك أن يجمع بينها وينظمها ويوزعها توزيعاً بنوياً ووظيفياً ودلالياً ، بحيث نستطيع استقاء الشواهد منها .

أن التعرف على مدلولات النص المتعددة وتفكيكه الى وحدات معلوماتية ، قد يبدو من ناحية تمزيقاً لموضوع النص الذي هو في ظاهره كلا متكاملاً ، الا أننا من ناحية أخرى نرى أنه لكي يتسنى لنا الدقة في فهم التفاعل القائم بين وحدات معلومات النص الواحد ووظائفه المتعددة واستخراج الشواهد المختلفة التي تكمن في كل عنصر ، يتحتم علينا بادئ ذي بدء النظر الى كل وحدة من وحداته على انفراد ، واضعين في أذهاننا أن كافة هذه العناصر والوحدات تتشابه مع بعضها ويدعم كل منها الآخر في الوصول الى الحقائق .

كيف يتم تحديد حزم المعلومات :

كما هو معروف لدينا أن نص أي وثيقة يتكون من حزم من المعلومات ، هذه المعلومات يتم التعبير عنها في تراكيب وصيغ معينة ، ولكي نستطيع أن نحدد هذه الحزم ونحللها ، ينبغي أن تتوفر لدينا تقنيات معينة ، ونستطيع أن نقول أن النشاط الأساسي في هذا الصدد ، هو نشاط الفرز ، الذي ينقسم بدوره الى نشاطين .

١ - نشاط فرز تحديد وحدات المعلومات المتشابهة التي يتشكل منها النص .

٢ - فرز التقييم للوحدات .

ويتطلب النشاط الأول فهم مجال النص ومصدره فهما كاملاً فليس معقولا على الإطلاق أن يقوم المرء بتحليل نص دون أن يكون على دراية بمصدره وما يقوم فيه من ظروف مؤثرة على النوعيات المختلفة في الوثائق ، وذلك لان المصدر هو محور التفاعلات القائمة بين عناصر

الوثيقة المختلفة والتي علينا أخذها في الحسبان .

بينما الفرز التقييمي فيتم من أجل انتقاء وحدات المعلومات الهامة والفاعلة التي
تفسيرها وتأويلها (نقدها) ، ومن المعروف أنه لكي تكون وحدة المعلومات فاعلة ، لابد أن يكون
لها وظيفة أو هدف تسعى لتحقيقه ، ووجود هذا الهدف هو معيار الانتقاء .
وينبغي أن نتذكر هنا أن فعالية النص الى وحدات من المعلومات وتفسيرها ، ليست
عملية بلا حدود ، بمعنى أن عدم السيطرة على وجود حدود لها يؤدي الى تشويه الوثيقة
ذاتها ، لذا لابد أن يكون التركيز على وحدات المعلومات التي تؤدي دراستها وتحليلها الى ثلجية
حاجة وهدف التحليل .

وعلى ان نتذكر أنه بالرغم من كون الوثائق بما فيها من معلومات وأحكام ، هي نتيجة
لاداء عمل ، وبالتالي فأحكامها محايدة غير مقصوده ، كما وأن الوثائق كما ذكرنا لها طبيعة
خاصة ، من حيث تعدد جوانب المعلومات التي ترد فيها ، وتدخل في نطاق علوم متعددة . غير
أن كل ذلك لا يمنع من أن استخدامها لا يستوجب اخذها على علاقتها كما وردت بالوثيقة بل
لابد من التحقق منها وبذل عناية خاصة في ذلك باتباع اساليب معينة من التفسير والتأويل
حتى يمكن الركون إليها واستخدامها واستقاء الشواهد منها .

وثمة امران يؤثران بشكل كبير في تحديد حزم المعلومات :

١ - طبيعة الوثيقة .

٢ - ثقافة الناقد .

ومن المؤكد أن لطبيعة كل وثيقة قانونية - ادراية ... ، خصائص نوعية وشكلية ترتبط
بها ، كما وأن هناك تباين بين ثقافة ناقد وآخر .

الأمر الذي يجعل من المستحيل أن تفرض ولا بأي شكل من الأشكال وحدات معومات
بذاتها على ناقلين يمتلكان رؤى ثقافيه متباينه ، وكذلك مهما كانت ثقافة الناقد الذي يتصدى
للتحليل فلن تكون وحدات المعلومات نفسها واحدة لكل من النص الفقهي والنص الإداري .

بهذا فإن تحديد وحدات معلومات النص تختلف من محلل الاخر ، كما وأن هذه
الواحدت في نص الوثيقة شئ غير معطى ، بمعنى أن ما يشكلها هو الديبلوماتى .

ومنهج الديبلوماتى في التحليل يقوم بشكل اساسى على تحديد حزم المعلومات وفقا لما

تفرضه طبيعة الوثيقة ووظيفتها والمحاور والجوانب الموضوعية التي تتناولها وتتكون منها .
وكما سبق أن ذكرنا أن نص الوثيقة يجسد الواقع عبر الرؤية العملية للمصدر بما فيها
من أحكام عملية محايدة فى سياق البيئة المعاصرة وبالتالي فتتم عناصر معلومات هامه وثابته
فى كل وثيقة ، وأخرى متحولة وجديدة تتناسب مع طبيعة النص .
ومن العناصر الثابتة المستقرة فى الوثائق ، الزمان والمكان والاشخاص والحدث أو
التصرف (١) .

فمن الملاحظ فى كل وثيقة أن الأحداث تسير فى زمن ، والشخصيات تتحرك فى زمن
والفعل أو التصرف يقع فى زمن ، والحرف يكتب ويقرأ فى زمن وبشكل عام لا وجود لوثيقة
بدون زمن ، ومن ثم فالزمن يفرض نفسه على أى وثيقة كوحدة معلومات أساسية ثابتة فى
التحليل .

وكذلك المكان فلا حدث دون مكان وزمان ، ولا شخصية دون مكان يتحرك فيه وبالتالي
فهناك ثبوت لوحدة المكان ، ولا يمكن أن يتم تحليل أى وثيقة دون أن يشكلها المكان إحدى
الوحدات الثابتة فى التحليل .

وتحليل أشخاص الوثيقة كوحده ثابتة فى النص أمر لا جدال فيه ، فلا فعل دون فاعل،
ولا قول دون قائل ، وسواء أحضرت الشخصية بأفعالها أو أقوالها أم غيبت فى النص ، فهي
وحده أساسية فى التحليل .

ولابد لكل نص من حدث أو موضوع رئيسى أو وظيفة لكى يعبر عما وجد من أجله ،
ويستخدم فى التعبير عنه وحدات معلومات مناسبة مكونه من صيغ ذات مصطلحات وتعبيرات
تتشكل فى إطار ذلك الحدث أو الموضوع أو المحاور الموضوعية التى تفرضها طبيعة النص
لتضمن له التماسك ، ومن ثم تشكل وظيفة الوثيقة وحده معلوماتيه ثابتة فى التحليل .

ولاشك أن تحليل عناصر المعلومات وتفسيرها يمكن الدبلوماسى من الاستدلال على
صحة الوثيقة أو زيفها ، فإذا كانت المعلومات ، شواهد ووقائع إيجابيه استطاع ان تحكم عليها

(١) انظر الدراسة التحليلية لهذه الوحدات فى هذا الكتاب عند تحليل اجزاء الوثيقة ومكوناتها .

بالصحة ، وإذا ما ظهر التزوير فيها حدد مكانه وحكم على الوثيقة بأنها غير صحيحة وعلى المستفيد أن يحدد مواضع التزيف عند استخدامها كشاهد أو برهان .

وهكذا نستطيع أن نقول أن منهجية تحليل النص ، تستوجب أن يفرض ، ويقطع الى وحدات معلوماتيه ، تشكل حزماً دلاليه مثل : زمان ، مكان ، اشخاص ، مصطلحات متخصصة ذات معنى ، عملات ، أحداث ، وقائع وتصرفات ... الخ .

وغيرها من الوحدات ذات المعنى أو تلك التى لها دلالة معينة ووظيفه تقوم بها ثم نقدها وتحليلها بما يحقق أهدافها فى النقد ، ولا شك فى أن هذا الفرز نشاط يسهل استخلاص الحقائق ، كما يقود الى نتائج واضحة مخددة وهامة .

ترميز المعلومات :

يتم ترميز المعلومات المراد تحليلها والتي توصل اليها من خلال الوصف الموضوعى للوثيقة ، وذلك باستخدام مجموعة من الحروف الهجائية أو الارقام الحسائية أو مزيج منهما ، بمعنى أن يختار إما رقم حسابى أو كنه أو عبارة محدده تناسب المفهوم .

تبويب المعلومات :

يتم تبويب المعلومات فى جداول أو قوائم أو غير ذلك فى بناء منطقى يتفق مع المنهج الفكرى لغالبية المستفيدين فى المجال مراعيأ أن يجد الاسلوب المناسب للربط بين هذه المعلومات المتوفرة لديه وأن يتم ذلك بشكل منهجى فمثلا يمكنه الاعتماد على منطق العلاقات الهرمية التى تربط الجزء بالكل ، فيحدد الوحدة الموضوعية ، ثم تجمع تحتها مجموعه المفاهيم التى تربطها العلاقة النسبيه المذكوره (الجزء بالكل) .

وعادة ما يلجأ الباحث فى مجال الوثائق إلى اعداد قوائم مستقلة لكل نوع من انواع المفاهيم (فقهيه - اداريه - معماريه ... الخ) أو عناصر المعلومات ويرتبها بأسلوب يعتمد على العلاقات الأعم والأخص ، وفى بعض الاحيان ترتب الفباثيا تحت العنصر الواحد مع إعطاء صورة وصفية تحليلية دقيقة لكل مفهوم .

تفسير المعلومات:

لا يتوقف عمل الباحث عند فك النص وتحديد وحدات المعلومات وتصنيفها بل أن عمله الاساسى هنا هو تفسير كافة الوحدات التى توصل اليها تفسيراً دقيقاً دون مبالغة أو إفاضه. إن نشاط التصنيف والتحليل والتفسير كلها أنشطة ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً ، الا أن الطبيعة المنهجية للبحث تقتضى من الناقد أن يفكر من البداية فى الطريقة التى يتم بها تحليل وتفسير البيانات .

والتفسير ضرورة منهجية ويخطئ من يظن أن البحث العلمى يقف عند مجرد جمع الحقائق والربط بينها مع مراعاة أن لا ينأى الناقد بهذا التفسير عن الاطار الموضوعى الواقعى للنص المدروس ، حيث يقوم فيه انواع مختلفة من العلاقات منها العلاقات السببية والعلاقات الوظيفية .

وعلى الباحث أن يضع فى كل موقع المراجع التى استند اليها فى الدراسة .

عرض نتائج التحليل:

الناقد باحث عليه أن يعرض نتائج بحثه أياً كانت هذه النتائج بصدق وأمانة وبمبتهى الدقة ومن واجبه أيضاً أن يقرر :

أولاً : العموميات التى توصل اليها .

ثانياً : مواضع الخطأ والصواب والمفارقات المختلفة فى النص التى توصل اليها . وعليه فى كل ذلك أن يلتزم بحدود النتائج العلمية التى توصل اليها دون مبالغة أو إفاضة أو محاولة للتأثير على المستفيد .

وإن كان يستطيع أن يقدم بعض التوصيات ذات الصلة الوثيقة بالنتائج التى أمكن التوصل اليها بشرط أن تكون محدده تحديداً دقيقاً دون مبالغة أو حشو أو تطويل ، وبذلك يضع أمام المستفيد نتائج دراسته التى بذل فيها الجهد .

ومن المهم أن يعد الباحث الكشافات المفصلة لنتائج التحليل والتى تتعلق بوحدات المعلومات المختلفة التى تم تحدها ، بعد تفكيك نص الوثيقة ، كما سبق القول مثل الاعلام ، الأماكن الألقاب ، الوظائف ، المصطلحات ، العملة ، العماير وغيرها ، مع ذكر المصادر التى تم الاعتماد عليها فى التحليل والوقوف على الحقائق ، وذلك إما مباشرة بعد ما تم استقاؤه أو فى الهوامش وفقاً لطريقة اعداد الوسيلة .

المصادر والمراجع

- ١- مخطوطات
- ٢- مصادر
- ٣- مراجع
- ٤- مراجع أجنبية

المراجع

- ١ - أحمد أمين : فجر الاسلام ، القاهرة ١٩٣٣ .
- ٢ - أحمد فخرى : تاريخ شبه جزيرة سيناء ، القاهرة ، المجلس الأعلى للصحافة ١٩٧٧ .
- ٣ - أحمد ابراهيم : طرق الاثبات الشرعي ، القاهرة ، مكتبة العلوم ١٩٣٩ - ١٩٤٠ م .
- ٤ - الزبيدي : تاج العروس .
- ٥ - السيد تقى الدين : أصول البحث الأولى ومناهجه ، القاهرة ، دار نهضة مصر ١٩٤٩ .
- ٦ - السنهوري : مجموعة القوانين من الفقه الاسلامي ، القاهرة ، مطبعة نهضة مصر ١٩٤٩ .
- الوسيط .
- نظرية العقد .
- ٧ - أمين سامي : تقويم النيل ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٨ .
- توفيق اسكندر : محاضرات غير منشورة القيت على طلبة الفرقة الثانية بأداب القاهرة ، قسم الوثائق والمكتبات عام ١٩٥٥ .
- ٨ - جوزيف نسيم يوسف : دراسة في وثائق العصرين الفاطمي والأيوبي ، المحفوظة بمكتبة دير سانت كاترين بسيناء ، جامعة الاسكندرية ، مجلة الآداب ١٩٦٤ .
- ٩ - حسن علي حسن الحلوة : الديبلوماتيقا ، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢٧ ، جزء ١ - ٢ مايو - ديسمبر ١٩٦٥ .
- ١٠ - حسنين ربيع : وثائق الجنيزا وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي لموانئ الحجاز واليمن في العصور الوسطى .
- ١١ - حسين مؤنس : التاريخ والمؤرخون ، دراسة في علم التاريخ ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٤ .
- ١٢ - حسين النوري : عوارض الأهلية في الشريعة الاسلامية ، كلية الحقوق - جامعة القاهرة ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة .
- ١٣ - سهيله الجبوري : أصل الخط العربي وتطوره حتى نهاية العصر الايوبي ، العراق ، مطبعة الأديب البغدادى ١٩٧٧ .
- ١٤ - شيترن : ثلاث عرائض من العصر المملوكي ، مجلة الدراسات الشرقية والأفريقية ، مج ٢٩ ، ١٩٦٦ .
- ١٥ - ثلاث عرائض من العصر الفاطمي ، مجلة الشرقيات ، العدد ١٥ ، ١٩١٢ .
- ١٦ - عائشة عبدالرحمن : تقرير عن أوراق البردي المصرية في مكتبة فينا (البرتينا) القاهرة ، جامعة عين شمس ١٩٦٥ .
- ١٧ - عبدالرحمن بدوي : (مترجم) النقد التاريخي ، تأليف إمانويل كنت ، ترجمة عبدالرحمن بدوي ، القاهرة ، مكتبة دار النهضة العربية ١٩٦٣ .

- ١٨ - عبدالعزيز الدالى ، الخطاطة ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٠
- ١٩ - عبداللطيف إبراهيم : إعداد المشتغلين بالوثائق ، مجلة المكتبة العربية المجلد الأول ، ١٩٦٤ .
- ٢٠ - عبداللطيف إبراهيم : فى مكتبة دير سانت كاترين ، دراسة فى وثائق العصور الوسطى ، مجلة جامعة ام درمان ، ١٩٦٨ .
- ٢١ - عرنوس : تاريخ القضاء ، القاهرة ، دن .
- ٢٢ - عطيه مشرقه : القضاء فى الاسلام .
- ٢٣ - على الخفيف : احكام المعاملات الشرعية .
- ٢٤ - فوزى سالم عفيفى : تاريخ الكتابه الخطيه ، نشأة وتطور الكتابه الخطيه ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ١٩٨٠ .
- ٢٥ - قراعه (محمد على) : مذكره التوثيقات الشرعيه ، القاهرة ، مطبعة النصر ١٩٢٧ .
- ٢٦ - ماييسه محمود داوود : الكتابات العربيه على الآثار الاسلاميه من القرن الأول حتى أواخر القرن ١٢هـ ، كلية الآثار - جامعة القاهرة ، رساله دكتوراه غير منشوره .
- ٢٧ - محمد حسنى : نظريه العقد والإدارة المنفردة ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ٢٨ - محمد سلام مذكور : الفقه الاسلامى ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ٢٩ - محمد عبدالعزيز مرزوق : الفنون الزخرفيه العثمانيه ، القاهرة ، الهيئه المصريه العامه للكتاب ١٩٨٧ .
- ٣٠ - محمد محمود السروجى : دير سانت كاترين ، دراسة تاريخيه مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندريه .
- ٣١ - محمود ابوعافيه : التصرف القانونى المجرى .
- ٣٢ - ناجى زين الدين : بدائع الخط العربى ، بغداد ١٩٧٢ .
- ٣٣ - ناهد حمدى احمد : وثائق التكايا فى مصر فى العصر العثمانى ، دراسة ونشر وتحقيق جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، رساله دكتوراه غير منشوره .
- ٣٤ - الضوابط والشروط الشرعيه لوثيقت الكفاله ، دراسة تحليليه للصيغ الوارده فى كتب الشروط ، مجلة كلية الآداب بنى سويف .
- ٣٥ - الشكل الديبلوماسى لوثائق الشركه ، مجلة كلية الآداب بنى سويف .
- ٣٦ - الوثائق ونظم التصوير الميكروفيلى ، القاهرة ، المكتبة الأكاديميه ١٩٩٥ .
- ٣٧ - اسس التصنيف وإدارة الملفات ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع ١٩٩٩ .
- ٣٨ - التحليل الموضوعى لنصوص الوثائق ، القاهرة (د . ن) ١٩٩٥ .
- ٣٩ - منهجية التحليل الموضوعى ، القاهرة (د . ن) ٢٠٠٠ .
- ٤٠ - من وثائق الواحات : وثيقت بيع حصه مياه فى عين ، القاهرة (د . ن) ١٩٩٠ .
- ٤١ - نعم شعير : تاريخ سيناء والعرب ، القاهرة ١٩١٦ .
- ٤٢ - هيئه الآثار المصريه ومركز الدراسات الشرقيه بجامعة القاهرة ، دليل وثائق جيزه ، القاهرة .

- 1- Bloch, Marc : Apologie pour l'histoire ou le metier de l'historien. Paris, cōlin. 6^{ed}, 1967.
- 2- Dumas, Auguste : La Diplomatique et la Form des Actes La Moyen Age. Revue.Trimestrielle de l'histoire et la philologie,3 serie.
- 3- Durma, M, La Notification de la volonte. Paris, 1936.
- 4-Encyclopedia of universal Knowledge : Art paliography.
- 5- Encyclopedia Britanica : Art sigillógraphy.
- 6- Encyclopedia de l'Islam Art Diplomatique..
- 7- Favier, Jean : Les Archives. Paris, universtaire de France, Que Sais. je No 805, 1956.
- 8- Giry : Manual de piplomatique. Paris, librairie Hachette, 1894.
- 9- J.H. Cattaui Pacha : Note sur La fabrication du papier en Egypt, l'Egypte contemporaine, VIII, annee 1917 .
- 10- Ricoeur, Paul : Histoire de verite, Paris, edition de seuil, 1955.
- 11-Tessier, George : la diplomatique. Paris, presses universtaires de France, 1962.(Que Sais. Je) No 530.
- 12- Sadan. J : Geniza - Like pāradices in Islamic and Jewish traditions. Bibliotheca orientalis. XLIII, No. 1,2, 1986
- 13- Von Donalad p. Little : The signifcane of the Heram Documents for the study, of Medeieval Islamic history. Der Islam, Band 57, heft 2, 1980.

المخطوطات

- ابن ماجة : كتاب المحيط البرهاني ، مخطوطه بدار الكتب المصريه ، فقه حنفى رقم ٤٨١
- الاسنوى (الشافعى) : الجواهر الضوائية فى خلاصة الوثائق المنهاجية ، مخطوط بمكتبة جامعة الازهر رقم ٣٠٥ خاص ٣٩٩٠٦ ، عام .
- التقيد اللائق بمتعلم الوثائق ، مخطوط بدون مؤلف بالخط المغربى ، دار الكتب المصريه رقم ٣٩٥ . معارف عامه .
- الطحاوى (ابو جعفر احمد بن محمد) : الجامع الكبير فى الشروط ، كتاب المحاضر والسجلات (جزء مصور) .
- الوثائق الفشتالية : مخطوطه بدار الكتب المصريه ، فقه تيمور رقم ٣٦١ .
- الوائشريسى (احمد بن يحيى) : المنهج الفائق بأداب الموثق واحكام الوثائق ، مخطوطه بمكتبة الجامع الازهر رقم ١٢٦٥ ، فقه مالكى .
- شمس الدين الأكرمى : البسيط فى علم الشروط ، مخطوط بدار الكتاب المصريه ، فقه حنفى رقم ٩٨٣ .

المصادر

- ١- ابن اياس (ابو البركات محمد بن أحمد) : تاريخ مصر المعروف ببداية الزهور فى وقائع الدهور ، القاهرة ، يولاق ١٣١٢ هـ .
- ٢- ابن النديم (محمد بن اسحق) الفهرست .
- ٣- ابن جماعه (بدر الدين بن ابراهيم) : تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم، حيدار آباد الركن ، جمعية دائرة المعارف العثمانية ١٩٥٣ .
- ٤- ابن حزم (على بن أحمد) : المحلى ، القاهرة ، المطبعة الأميرية .
- ٥- ابن خلكان (احمد بن محمد) وفيات الأعيان ، بيروت ١٩٧١ .
- ٦- ابن فرحون (القاضى برهان الدين بن على) : تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٦ .
- ٧- ابن قاضى سماوة : جامع الفصولين .
- ٨- ابن منجب الصيرفى : قانون ديوان الرسائل .
- ٩- ابن منظور (ابى الفضل جمال الدين) : لسان العرب ، القاهرة ، دار الثقافة ١٩٨٦ .
- ١٠- لاتسولى (ابو الحسن بن عبد السلام) : البهجة فى شرح التحفة .
- ١١- الجزيرى (عبدالقادر بن محمد بن عبدالقادر محمد الأنصارى) : الفقه على المذاهب الأربعة ، القاهرة ، المطبعة السلفية ١٩٣٥ .
- ١٢- الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .
- ١٣- جماعة من العلماء : الفتاوى الهندية ، بيروت ، دار احياء التراث العربى ١٩٨٠ .
- ١٤- حاجى خليفة (مصطفى ابن عبد الله) : كشف الظنون عن اسامى الكتب والفنون ، بيروت ، دار الفكر ١٩٨٢ .
- ١٥- السرخسى (شمس الدين) : المبسوط ، القاهرة ، مطبعة السعادة ١٣٢٤ هـ ، ٣٠ جزء .
- ١٦- جلال الدين السيوطى (جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر) : الاتقان فى علوم القرآن . القاهرة ، المكتبة التجارية .
- ١٧- طاش كبرى زادة (أحمد مصطفى) : مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، القاهرة، دار الكتب الحديث ١٩٦٨ .

- ١٨- الطحاوى (أحمد بن سلامة الأزدي) - الشروط الصغيرة ، تحقيق زوحى اوزجان، بغداد ، ديوان الاوقاف ، دار احياء التراث الاسلامى ١٩٧٤ .
- ١٩- الطرابلسى : معيد الاحكام .
- ٢٠- قدامة بن جعفر : الخراج وصناعة الكتابة ، شرح محمد حسين الزبيدى ، بغداد وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨١ .
- ٢١- القلقشندي (شهاب الدين ابوالعباس احمد بن على) : صبح الأعشى فى صناعة الانشا ، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٢٨هـ .
- ٢٢- الكاسانى (علاء الدين ابى بكر بن مسعود)) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع . القاهرة ، مطبعة الجمالية ، ١٣٢٨هـ.
- ٢٣- المقرئى (تقى الدين احمد بن عبد القادر) . المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، القاهرة ، مطبعة بولاق ١٢٧٠هـ .
- ٢٤- المنتهاجى : جواهر العقود ، ومعين القضاة والموثيق والشهود ، القاهرة ، مكتبة السنة المحمدية ١٩٥٥ .
- ٢٥- النويرى (شهاب الدين) : نهاية الأرب فى فنون الأرب ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ١٩٢٣ .

الفهرس

الموضوع الصفحة

المقدمة.....٥

الباب الأول

المفاهيم والجهود الأولى فى العلم

الفصل الأول :

- ٩ العلم ومفاهيمه :
- ١٠ الوثيقة والديبلوما
- ١٢ علم الديبلوماتيك العربى ومجال الدراسة فيه
- ٢١ مهام الارشيفات القومية
- ٢٢ ارتباط علم الديبلوماتيك لكتابة التاريخ
- ٢٧ العلم والمشاحنات القضائية
- ٢٩ تدوين الوثيقة الإسلامية
- ٣٤ أحكام عامة للدراسات الديبلوماتية

الفصل الثانى :

- ٣٩ ' الجهود الأولى فى علم الديبلوماتيك
- ٤١ أولاً : علم الديبلوماتيك الأوبى
- ٥١ ثانياً : علم الديبلوماتيك العربى
- ٥١ - الأصول العربية للعلم
- ٦٤ - علم الديبلوماتيك فى مصر

الفصل الثالث :

- ٧٠ مصادر دراسة علم الديبلوماتيك
- ٧٢ ١- كتب التاريخ الاسلامى

الموضوع	الصفحة
٢- الكتب المتعلقة بالأمور المالية	٧٣
٣- كتب الشروط	٧٥
٤- مجموعات الوثائق الأرشيفية	٩٣
- وثائق نشرت بمجهود المستشرقين	٩٣
- وثائق نشرت بجهود عربيه	١٠٠
- مجموعات أرشيفية مصرية	١٠٣

الباب الثاني

المنهج الدبلوماسي واستراتيجيات النقد والتحليل

- فصل تمهيدى : طبيعة دراسات الوثائق والمنهج الدبلوماسي	١٣٠
- الفصل الأول : المعارف الرئيسية والأنشطة التمهيدية	١٣٩
١- ماهية الوثيقة الدبلوماسية	١٤٠
٢- التحقيق من المصدر	١٤٩
٣- تمييز أصول وصور الوثائق	١٥١
٤- تحديد أنواع الوثائق	١٧٣
٥- الشكل المادى للوثائق	١٧٧
٦- أجزاء الوثيقة	١٨١
٧- أشخاص الوثيقة	٢٣٢

الفصل الثانى : الدراسة الوظيفية

دراسة تاريخ حياة الوثيقة	٢٤٩
- المراحل المتعلقة بالفعل القانونى	٢٥٤
- المراحل التى تركزت حول تحرير الوثيقة	٢٥٤

الفصل الثالث : الدراسة التشريحية

- الخصائص الخارجية	٢٧٥
- المادة المكتوب بها	٢٨٨

الصفحة

الموضوع

٢٩٣	- الرسم الإملائي
٢٩٦	- النقط
٢٩٦	- الشكل
٢٩٧	- الهمزة
٢٩٨	- علامات الوقف
٢٩٩	- إخراج الصفحة
٣٠٢	الهوامش
٣٠٥	حجم الصفحة
٣٠٧	التسطير
٣٠٨	السطور واتجاهاتها
٣١٠	المحو والكشط والإلحاق
	الفصل الرابع :

٣١٥	دراسة الخصائص الداخلية وتحليل المضمون
٣١٥	- ابعاد تحليل المضمون
٣٢٠	- منهجية التحليل
٣٢٠	- اختيار النص المراد تحليله
٣٢١	- فهم النص
٣٢١	- قراءة الوثيقة - فك النص وتحديد حزم المعلومات
٣٢٢	- ترميز المعلومات
٣٢٣	- تبويب المعلومات
٣٢٤	- تفسير المعلومات
٣٢٤	- عرض نتائج التحليل
٣٢٥	المصادر

التعريب
والشؤون

60 شارع مصر لحي 201151 م:

7947966 فاكس: 7921943 - 7950529:

2 شارع الكه - طراز البصرة - البحرين

7618381 فاكس: 7492145:

E-Mail: arab@9jib.com